

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة

دكتورة علياء شكرى



دارالمعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الخامس والعشرون

الوقائع المعاصرة في دراسة الأسرة

تأليف

دكتورة علياء شكرى

أستاذة علم الاجتماع المساعدة
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٧٩



دار المعارف

الإهداء:

الى ابنتى نورا

الزهرة الجميلة فى جنة أسرتى الصغيرة
من أجل مستقبل أفضل لها ولأختيها
ولكل البشر

علياء شكرى

المحتويات

صفحة

الإهداء :

٩

مقدمة الكتاب :

فصل تهيدي : المشكلات النظرية والمنهجية في دراسة

١٣

الأسرة .

٣٧

الفصل الأول : نظام القرابة .

٣٩

— مقدمة .

٤٠

— نظم القرابة ذات الخط الواحد .

٥٧

— حاول وسطى توفيقية .

٦٥

— الانتساب الثنائي .

٧٠

— نظم قرابية متنوعة .

٧٦

— القرابة الخطية (المباشرة) والقرابة

المجانبية (غير المباشرة) .

٨٠

— الأصهار .

٩١

الفصل الثاني : — نظام الزواج .

٩٣

— دائرة الزواج المفضل

١٠٣

— البدنة والعشيرة .

١٠٨

— القرابة المصطنعة .

١١٣

— عامل السكنى أو البعد المكاني

للأسرة .

١١٤

— نظم تحريم الزنا بالمحرم

١٢٥

الفصل الثالث : تطور العلاقة بين الأسرة والمجتمع .

١٢٧

— مقدمة .

١٢٨

— تنوع أنماط الأسرة في العصر

الحاضر .

- الأسرة الممتدة . ١٣٥
- هل الفرق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم ؟ ١٥٨
- الأسرة النووية . ١٦٨
- المكائنة الموزونة والمكائنة المكثفة ١٧١
- الفصل الرابع : الزواج والأسرة الحديثة .** ١٧٧
- أنواع الأسرة النووية ١٧٩
- الأسرة والزواج . ١٨٠
- الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية . ١٨٢
- الاختيار الزوجي بين تحكم الأسرة والارادة الذاتية للفرد . ١٨٤
- نتائج الصراع بين المثل الأعلى والواقع ١٨٨
- بعض النتائج المترتبة على ذلك . ١٩٠
- الفصل الخامس : الزواج في المجتمع المعاصر** ١٩٣
- تعريف الزواج . ١٩٥
- التأكيد على أهمية الزواج . ١٩٨
- الزواج الأحادي والزواج التعددي . ٢٠٢
- الزواج والعلاقات الجنسية ٢١٠
- الفصل السادس : الأسرة الحديثة .** ٢١٧
- دورة حياة الأسرة ٢١٩
- مراحل دورة حياة الأسرة ٢٢٦
- تراجع سلطة الوالدين . ٢٢٧
- امتيازات الأطفال . ٢٢٩
- سيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة . ٢٣٠
- العلاقة بين الزوجين . ٢٣٠

- ٢٣٥ **الفصل السابع :** مشكلة تقلص وظائف الأسرة .
- ٢٣٧ --- هل تقلص الوظائف نوع من التفكك الأسرة ؟
- ٢٤١ --- تقلص الوظائف والانتاجية الاقتصادية .
- ٢٤٣ --- تقلص الوظائف : ما له وما عليه
- ٢٤٥ **الفصل الثامن :** الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة .
- ٢٤٧ --- « الميلاد الثاني » .
- ٢٤٨ --- التنشئة الاجتماعية .
- ٢٥١ --- الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة .
- ٢٥٣ --- ترتيب الاخوة من حيث المكانة .

مقدمة

هذا الكتاب محاولة لتقديم أحدث الاتجاهات في دراسة الأسيرة المعاصرة ، فهو بذلك يهدف الى أن يضع الباحث في الصورة بالنسبة للجديد في علم الاجتماع العائلي . على أن القارئ سوف يدرك على الفور أهمية الكتاب لم يلتزم طريقة كتب المدخل أو الكتب الدراسية المألوفة في عرض علم الاجتماع العائلي . فذلك الهدف لم يخطر على بال مؤلفه الكتاب في أى مرحلة من مراحل اعداده ، لا في التخطيط ولا في أى مرحلة من مراحل التنفيذ .

لذلك أؤكد أن الكتاب يلتقط من بين خضم الموضوعات والبحوث الهائلة في علم الاجتماع العائلي أجد الجديد منها أو ما اعتبرته أننا في حاجة الى الاطلاع عليه ، ربما لأنه لم يحظ حتى الآن بالتقدير الواجب من الاهتمام والعناية من جانب المؤلفين وبالغريفة من في علم الاجتماع العائلي .

فيلاحظ القارئ بالنسبة لموضوع الفصلين الأول والثاني أنني ركزت على النسب القرابي من منظور الفيت فيه بين اتجاهات الاجتماعيين ورجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وهم في الحقيقة وجهان لعملة واحدة ، أو مجدافان في قارب واحد ، إذا أردنا له أن يسير في خط مستقيم فلا مياص من أن يعمل كلا المجدافين بمعدل واحد لتحقيق نفس الهدف . وقد اتخذت الكلام عن القرابة مطلقاً لتفصيل الحديث عن انقطاع الأسرة ، ليس لكي أقدم دراسة في التمييز الأسري ، وإنما لكي أخلص الى التركيز على الأسرة النووية ، التي تعتبر النمط الأسري في عالم اليوم .

وانتقلت بعد ذلك في الفصلين الرابع والخامس الى التركيز على قضية الزواج ، حاولت أن أوضح أبعاد هذا النظام ومشكلاته في الأسرة النووية ، وكذلك الآفاق والمخاطر المفتوحة أمامه في المستقبل القريب .

أما الفصل السادس فقد ركزت فيه على دورة حياة الأسرة . وقد استمد هذا الفصل معظم مادته من تحليلات غربية للأسرة المعاصرة . ولكنه يفتح الباب أمامنا على مثيرايعه . لا مكنانية اجراء مثل هذه التحليلات على الأسرة العربية والمصرية على وجه الخصوص . وحاولت في الفصل السابع أن أشير على عجل الى موضوع تقلص وظائف الأسرة ، وكنت قد تناولت بعض جوانب هذا الموضوع في دراسة سابقة ، ولذلك لم أتوسع في معالجته في هذا الكتاب .

ويوجز الفصل الثامن والأخير رسالة الأسرة الحديثة كما نراها اليوم ، وهي الانتقال من مجرد « الميلاد الأول » - البيولوجى - الى تحقيق « الميلاد الثانى » وهو تحويل هذا الكائن البيولوجى الى عضو المجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية . هذا الى جانب بعض الاشارات والموضوعات الأخرى .

وستوف يلاحظ القارىء أن بعض موضوعات هذا الكتاب قد تطرقت الى تناول بعض القضايا والاتجاهات ذات درجة عالية من التجريد أحيانا ، كما أن بعضها مستمد من ملاحظات واقعية لمجتمعات بعيدة عنا تنوّاه في الزمان أو المكان . من أجل هذا كان من الضروري أن أدلل على تلك الأحكام والقضايا وأمثلة لها ببعض الشواهد والنماذج الواقعية ، أى المستمدة من مجتمعات تعيش معنا اليوم . ولكن على مكان آخر من خريطة العالم ، أو أنها كانت موجودة في الزمن الماضى ، ولم يعد لها اليوم وجود .

من أجل هذا استعملت العديد من الدراسات الاثنوجرافية والمعالجات الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية لبعض الشعوب التاريخية أو الأمية المعاصرة . غير أن تخليق الشواهد المستمدة من تلك المصادر الاثنوجرافية كان دائما إسهاما مستقلا من جانبى ، وكان موظفا في جميع الأحوال لخدمة الفكرة العامة التى أعرض لها . لذلك أرجو الا يضيق القارىء بكثرة تلك الشواهد ، أو أن يعتبرها خروجاً على سياق الكتاب أو ابتعاداً به عن

١١.

طبيعته الأساسية . لأنها كما أوضحت ضرورة تطلبها العرض الواضح
للفكار والحجج والقضايا على امتداد الكتاب .

وانى لأدعو الله أن ينتفع بهذا الكتاب جمهور الطلاب والباحثين
وسائر المهتمين بشئون الأسرة والطفل في المجتمع المعاصر .

علياء شكرى

فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية
فى دراسة الاسرة

فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية فى دراسة الأسرة

يعتبر علم الاجتماع العائلى من أحدث فروع علم الاجتماع التى تبلورت موضوعاتها ومنهجها ، كما يعد فى نفس الوقت من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات الهامة والقضايا التى تتجدد أهميتها ويتعاطف وزنها فى مجتمعنا الحديث أيا كان موقعه على خريطة الكرة الأرضية. ومهما تباينت الاتجاهات الفكرية التى تتبناها .

وسأحاول فى هذا الفصل أن أضع يدي على بعض المشكلات المعاصرة وأبرز ملامح بعض القضايا التى تشغل اهتمام العاملين فى هذا الحقل الهام من حقول الدراسة الاجتماعية . وفى امتقاضي أن بلورة المشكلات وإبراز القضايا الجوهرية الجديرة بالدراسة يمثل أسهاما كبيرا على طريق نمو العلم وعاملا هاما فى توجيه الدراسات والبحوث فى حقل ذلك العلم . ومن ثم يزداد اقتناعى كلما وضعت يدي على إحدى تلك المشكلات وأجمعتها الى جانب المشكلات الأخرى أننى أساهم بذلك فى وضع ما يمكن أن يكون برنامجا للدراسات والبحوث العلمية فى هذا الفرع الحيوى من فروع الدراسة الاجتماعية العلمية .

١ - مقدمة

ولعل كل مشتغل بالعلوم الاجتماعية - على اتساعها وتشعبها - يدرك إدراكا واضحا ليس في حاجة الى تدليل ان اهتمام المفكرين بالأسرة وخصائصها ومشكلاتها اهتمام يضرب بجذور عميقة في تاريخ الفكر الانساني ، بل يكاد يكون قديما قدم الفكر الانساني نفسه . ولا نعرف حضارة راقية - خلفت لنا تراثا مكتوبا - لم يهتم مفكروها بالأسرة من زاوية أو أخرى . ولكن الاهتمامات تتنوع وتتباين ، فمن اهتمامات فلسفية الى أخرى أخلاقية الى نالثة تأملية . . الخ وهى جميعا اتجاهات بعيدة بعدا شديدا عن الاهتمامات العلمية الموضوعية التى يحاول العلماء المعاصرون تأصيلها وتدعيمها وتطويرها .

ويمكن القول بأن دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ المدون وحتى منتصف القرن التاسع عشر : « وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفى - الخرافى او التأملى - فى موضوع الأسرة ، كما يتمثل فى : التراث الشعبى عن الأسرة ، وكتابات الادباء ، والتأملات الفلسفية . وربما كان من اعلام هذا الفكر فى عالم الادب : شكسبير وروبرت واليزابيث براوننج ، ووالث وايتمان ، وفى عالم الدين : كونفوشيوس ، وسانت أوغسطين ، وفى عالم الفلسفة : أفلاطون ، وأرسطو ، وجون لوك . . الخ . (١)

الا أن الدراسة العلمية للأسرة لم تبدأ تتخذ شكلها الحالى المعروف - الا منذ نحو مائة عام فقط ، أى فى تاريخ لاحق بكثير - نسبيا - على قيام

(١) انظر « تطور ميدان دراسة الأسرة » فصل فى الكتاب التالى : دكتورة علياء شكرى وآخرون ، « قراءات فى الأسرة ومشكلاتها فى المجتمع المعاصر » ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٩١ وما بعدها . هذا وقد قدم الدكتور منطفى الخشاب لكتابه : دراسات فى الاجتماع العائلى ، بفصل عن « الأسرة فى نظر الفلاسفة - دراسة تاريخية نظرية » ، تناول فيه كثيرا من الامور المشار اليها هنا . انظر الكتاب المذكور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦ وما بعدها . (م ٢ - الاتجاهات المعاصرة)

علم الاجتماع الأم واستقلاله ورسوخ أقدامه . ولم تتحقق تلك النقلة التاريخية الا تحت وطأة التغيرات الهائلة والمشكلات العنيفة والتوترات التي أصابت النظام الاسرى في المجتمعات الغربية في أعقاب الانقلاب الصناعي وما حاصره وترتب عليه من تغيرات اجتماعية عميقة وبعيدة المدى . ومن هنا يمكن القول بأن قيام علم الاجتماع العائلي وترسخ أقدامه كان وليد حاجة عملية ومتطلبات يومية فرضتها طبيعة الحياة ودفعت اليها ظروف مرحلية ، وان كانت الامور بعد ذلك قد سارت سيرة أخرى .

فقد أفاد علماء الاجتماع من التفتت النظر الى أهمية الاسرة كواحد من أبرز النظم الاجتماعية ، ومن ثم شرعت الأقلام تلقى الضوء على مختلف جوانب هذا النظام . وكان من الطبيعي أن يكون أصحاب التأملات النظرية والانساق الفكرية أول وكذلك أبرز المشاركين في هذا السياق . وهكذا دخلت دراسات الاسرة في حقل علم الاجتماع في حمة الدراسة التطورية التي كانت « موضة » الفكر في ذلك الوقت . وطالعنا دراسات عن تطور حجم الاسرة ، ونظام الانتساب (الى الأم او الى الأب) ، والزواج . الخ . وتأتى على رأس تلك الدراسات التطورية دراسة باخوفين Bachofen عن « النظام الامومي » ، ودراسات هنرى سمنر مين Maine : ولويس مورجان ، وادوارد وسستر مارك ، وتايلور ، وهوارد ، وغيرهم من العلماء . (٢)

ومع أن هذه الدراسات الوفيرة والمستفيضة ذات الاتجاهات

(٢) أنظر عرضاً وافياً ومناقشة مستفيضة لهذه الدراسات وطائفة غيرها عند :

Harold T. Christensen, «Development of the Family Field of Study» in : Handbook of Marriage and the Family, by H.T. Christensen (ed.) Chicago, 1964, pp. 3-32.

كما نجد انتقادات وآراء سديدة في مناقشة تلك الدراسات عند رينيه كونيغ :

R. König, Familie und Familiensoziologie, in : Wilhelm Bernsdorf (ed.), Wörterbuch der Soziologie, 2. Ausgabe, Stuttgart, 1969, pp. 247-262.

التطورية كانت تستهدف في الأصل اثراء فهمنا وتنمية معلوماتنا عن الاسرة المعاصرة ، حيث أن الدراسة التاريخية انما تهدف في نهاية الامر الى تمكيننا من رؤية الحاضر على نحو افضل ، مع ذلك تاهت تلك الدراسات ، وضل معظم اصحابها طريقهم ، بل انصرف بعضهم بالفعل عن جادة الصواب . وانفصلت الدراسة التاريخية (التلهية الظنية اساسا) انفصالا يكاد يكون تاما عن الواقع الاسرى القائم في المجتمعات المعاصرة . وهكذا اصبحنا امام وضع متناقض ؛ ففي الوقت الذي توجد فيه تحت ايدينا معلومات هائلة وتفاصيل وفيرة عن نظم الاسرة والزواج في المجتمعات التي تعرف بالبدائية وفي المجتمعات الموفلة في القدم ، تكاد تفتقر افتقارا كليا الى تصور متكامل معتمد على أسس امبيريقية عن تطور اشكال الاسرة والزواج في المجتمعات المعاصرة .

ولا شك أن هذا الوضع الصارخ يفرض على المشتغلين بعلم الاجتماع العائلي ضرورة العودة الى الظروف المعاصرة للأسرة والزواج والتركيز عليها ، واعطائها حقا من العناية سواء على مستوى جمع المادة ، أو تحليل المادة المتاحة والتي كانت مهمة في الماضي . ماذا كانت الاسرة احد النظم الاجتماعية الكبرى والاساسية في اى مجتمع فهي تدخل في ملاقات متشابكة وفي تفاعل كامل مع بقية النظم القائمة في اى مجتمع ؛ ومن ثم فان حاجتنا الى فهم الاسرة المعاصرة ، تدعونا الى التركيز على المجتمع المعاصر الذي تعيش فيه هذه الاسرة وتتفاعل معه .

ولكن علينا ان نتساءل ، هل كان ذلك للتقصير الواضح في دراسة الاسرة المعاصرة راجعا الى قصور في المنهج المستخدم ، وهل من شأن الارتقاء بالمنهج في هذا الحقل أن ترتقى مستويات الدراسة ، وتقرب جهود الباحثين من مشكلات المجتمعات المعاصرة ؟ تلك كلها أمور يمكن أن تزداد اتضاحا اذا ما أولينا موضوع المنهج في دراسات الاجتماع العائلي قدرا من اهتمامنا .

٢ - مشكلة المنهج الملائم

أثرت من قبل الى أن الدراسات التطورية للأسرة والزواج ظلت تتخبط وتتصارع وتتناقض في نتائجها وتتباعد في اتجاهاتها . ولعل السبب الرئيسى لهذا التخبط وهذا التناقض هو افتقارها جميعا الى القدر الواجب من التأصيل الامبيريقى لدراساتها . وفي رأى أنها لو فعلت لاستطاعت أن تهتدى الى سواء السبيل منذ فترة مبكرة . ووسط تيار التطورية الجارف برزت محاولتان ، كانتا بمثابة استثناء من الطابع العام في ذلك الوقت ، وأعنى دراسات الألماني فيلهلم هبزيش ريل Riehl ، والفرنسى فريدريك لوبلاى Le play

ففي ذلك الوقت أصدر ريل كتابه الشهير عن « الأسرة » (وهو يمثل المجلد الثالث من كتابه الضخم « التاريخ الطبيعى للشعب » ، ١٨٥٥) . وفي نفس العام - وعلى غير موعد - أصدر فريدريك لوبلاى كتابه الأشهر « العمال الأوربيون » الواقع فى ست مجلدات كبيرة . ومن الجدير بالذكر أن كلا المؤلفين كان يؤمن إيمانا عميقا بالتراث الاجتماعى الأصيل لمجتمعه ، وكان يهدف الى تغييره وأصلاحه ، بهدف الارتقاء به وتخليصه من الشوائب ، فكان كلاهما رومانسيا ، وإن اختلفت التفاصيل بالنسبة لكل منهما فى بعض الملامح المميزة .

على أن السمة البارزة المميزة لعمل كلا العالمين هى محاولتهما الرائدة ، والتي جاءت مستقلة عن كل منهما ، للاعتماد فى جمع مادته واستقاء معلوماته وبناء تعميماته على الملاحظة ، ملاحظة الواقع القائم المائل أمامهما ، فكانا بذلك روادا فى المنهج الامبيريقى للدراسة الاجتماعية للأسرة . بل أن لوبلاى قد توسع فى تطبيق أسلوبه الجديد وأرساه على أسس جعلته يعد بحق رائد البحث الامبيريقى فى علم الاجتماع كله .

وتتضمن الاضافة المنهجية الأساسية للوبلاى فيما أصبح يعرف اليوم بمنهج دراسة الحالة ، حيث يقوم بملاحظة دقيقة واعية للظاهرة المدروسة فى ضوء اطار موحد . وقد لجأ الى دراسة ميزانية الأسرة بوصفها تعبيراً

ولو تعرضنا لتقييم الحصاد الموضوعي لدراسات لوبلاي لوجدناه حصادا هزيلا يمكن أن يتعرض للنقد والتجريح من أكثر من ناحية . فقد اخفق في اختيار الاسرة « الطرازية » ، أعنى تلك الممثلة تمثيلا سليما للقاعدة العمالية التي كان يدرسها . وهى نقطة أساسية لأنه عدل عن استخدام الأسلوب الإحصائي فى دراسة الأسرة العمالية ، واختار بدلا من هذا أسلوب دراسة الحالة ، الذى يقوم على الدراسة المركزة وعلى المعيشة المتصلة وعلى مشاركة الباحث حياة تلك الاسرة . ولذلك تكون سلامة الاختيار ضمانا لسلامة النتائج وشرطا أساسيا من شروطه . أما من النتائج التى توصل اليها من تلك الدراسات فكانت نتائج مشوهة ومضطربة من الناحية الأيديولوجية . لذلك يجمع مؤرخو الفكر الاجتماعى على أن قيمة دراسات لوبلاي ليست فى نتائجها الموضوعية ، وإنما تتمثل

(٣) تيمائيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د . محمود عودة
 وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٣ .

فيمتد الكبري في الاضافة المنهجية التي قدمها لوبلاي الى البحث العلمى الاجتماعى . (٤)

وقد تجمعت حول لوبلاي مجموعة من الباحثين الذين تعلقوا بأفكاره الاصلاحية ، كما جذبتهم أساليبه في البحث . وقد اصدروا دورية علمية أطلقوا عليها اسم « العلم الاجتماعى » . وركزت بحوث تلك المجموعة في بادئ الامر على الدراسات الاقليمية ، ثم ما لبثت بعد ذلك ان وسعت نطاق بحثها بحيث أجرت دراسات تغطى بلادا بأكملها . واتخذت تلك البحوث — سيرا على نهج لوبلاي — من الأسرة وحدة للمقارنة . وظلت الدراسات المونوجرافية لهذه الجماعة بمثابة مثل أعلى لكل البحوث الامبيريقية . (٥)

ويرجع الفضل الى مدرسة لوبلاي في انجلترا وكذلك الى مدرسة « مسح المجتمع المحلى » « Community Surveys » فى ادخال عديد من الضوابط واادوات الاحكام على منهج دراسة الحالة كما عرفناه عند لوبلاي (٦) .

ثم حرص كبار علماء الاجتماع المحدثون على لفت النظر الى الثغرات التى تعيب تطبيق هذا المنهج الجديد على غير هدى . فوضح دور تكايم كيف أن الافراق فى الوصف فى غيبة اطار تصورى واضح سوف ينتهى حتما الى متاهة لا مخرج منها وفوضى يمكن أن تهدم ثمرة كل بحث . ووجدنا نفرا من علماء الاجتماع الالماني يؤكدون بدورهم على أهمية تمثيل « الحالة » او

(٤) انظر علياء شكرى ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٤ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٦ وكذلك مقال رينيه كونيسج الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٢٥٠ . وقد انشئت دار لوبلاي « Le Play House » فى لندن أساسا ، ثم انتقلت منذ عام ١٩٤٠ الى ليدبورى فى هرفورشاير ، وكان A. Farquharson آخر من تولى رئاستها .

(٦) وخاصة فى أعمال تشارلز بوث ، وجديز ، وبرانفورد ، وراونترى وويب ، وباولى .

Cf, Sidney and B. Webb, Methods of Social Study, 1932.

الحالات التي تختار موضوعا للدراسة . ويمكن القول بالاختصار بأن هذه المشكلة قد شغلت مكانا بارزا في كل كتابات البحث الاجتماعى المعاصرة .

وقد قدم « هيل » Hill في عرضه للمادة العلمية من ١٩٤٥ — ١٩٥٦ مزيدا من الشواهد على ازدياد الاهتمام بالمنهج العلمى فى دراسة الاسرة . اوضح على وجه الخصوص أن هناك اتجاها نحو :

(ا) استخدام عينات أكثر تمثيلا ، على الرغم من أن معظم الدراسات فى أمريكا مازالت تعتمد على عينات غير ممثلة ، مثل طلبة المعاهد العليا .

(ب) ازدياد الاعتماد على الملاحظة المباشرة فى جمع المادة ، على الرغم من أن الاستثمارات وكشوف الأسئلة (الاستبيانات) والاختبارات مازالت — رغم كل ما فيها من مثالب — أكثر الوسائل انتشارا .

(ج) ازدياد الاعتماد على احصائيات الاحتمال فى تحليل المادة

(د) كثرة اختبار الفروض الموضوعية نظريا .

(هـ) كثرة اتخاذ المواقف ذات الطبيعة الاحصائية . (٧)

والواقع أن مشكلة المنهج الملائم يجب أن تقودنا فى النهاية الى نقطة — تمثل بدورها قضية أساسية من قضايا العلم — هى ارتباط البحث بالنظرية ، أى أن يلتزم الباحث فى دراسته بإطار نظرى يرشده ويوجهه . وقد أشار هارولد كريستنسن الى أن « التكوين المنهجى للنظرية قد أصبح يمثل اهتماما رئيسيا فى دراسات الاسرة فى المرحلة التى بدأت حوالى عام ١٩٥٠ . وربما كان هذا الاهتمام بوضع نظرية هو الاتجاه السائد فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع العائلى » . (٨)

(٧) انظر هارولد كريستنسن ، تطور ميدان دراسة الاسرة ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٥ — ١٠٦ .

ولكن لا شك أن قضية ارتباط البحث بالنظرية قضية عامة وشاملة لا تقتصر على علم الاجتماع العائلي وحده ، وإنما تمتد أدخل في بساب المناقشات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع العام .

٣ — قضية القوانين العامة في تطور الأسرة

« قانون التقصص »

أشرت من قبل إلى أن الدراسات التطورية قد أفرزت كما هائلا من المادة عن المجتمعات التي تعرف بالبدائية وعن المجتمعات المعقدة الموعلة في القدم ، في الوقت الذي صرفت فيه الاهتمام عن دراسة الأسرة في ظل ظروف الحياة المعاصرة . ووجه الاهمية في اتصال دراسات الأسرة من الماضي السحيق إلى الحاضر أننا لا نستطيع أن نحدد ما اذا كان هناك قانون تطوري واحد يحكم تطور أشكال الأسرة ووظائفها ، أو نظم الزواج وأشكاله منذ العهود القديمة إلى اليوم . (٩)

(٩) وان كانت قد توفرت — بشكل جزئي — بعض الدراسات القيمة عن تطور الأسرة والزواج في بعض المجتمعات الحديثة ، نذكر منها دراسات ماريان فيبر عن « التطور القانوني لوضع الزوجة والام » ، ودراسات مولر لاير عن « الأسرة » ودراسة جودسل عن « تاريخ الزواج والأسرة » ، ودراسة كارل زيبرمان عن « الأسرة والحضارة » ، وأوردها فيما يلي على سبيل المثال :

Marianne Weber, Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung, 1907 ; Fr. Muller-Lyer, Die Familie, 1911 ; W. Goodsell, A History of Marriage and the Family, 1915, 2nd ed. 1934 and C. Zimmerman, Family and Civilization, 1947.

وان كانت تعد أكثر إفادة من ذلك تلك الدراسات ذات الطابع الوصفي في الغالب — التي تصور تطور الأسرة في ثقافات أو مجتمعات بعينها مثل :

A.W. Calhoun, A Social History of the American Family, 3 Vols., rev. ed. 1960 ; Ph. Aries, L'Enfant et la vie familiale sous l'Ancien Regime, 1960.

وكذلك دراسات ماكس بلوش العديدة عن الاقطاع .

ولعل القانون التطوري الوحيد الذي يمكن أن يعد مؤقتاً موجهاً نظرياً لهذا النوع من الدراسات « قانون التقلص » الذي قُتِلَ به دور كايم . (١٠) والذي يذهب إلى أن حجم الأسرة أخذ في الانكماش أو التقلص تدريجياً من دوائر (قروية) أوسع إلى دوائر أضيق فأضيق . بحيث نصل في نهاية المطاف إلى « الأسرة الزوجية » التي نعرفها في عالم اليوم ، والتي لا تضم سوى الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين . ومن هنا يصبح الزواج هو العامل الأول والأساسي في تكوين الأسرة ، وفي التأثير على حجمها وظروفها . (١١)

ولقد كان دور كايم يعتقد في بادئ الأمر أن هذا القانون ينطبق على تطور الأسرة منذ أقدم النظم الاجتماعية حتى الوقت الحاضر ، وأن بالإمكان إثبات ذلك والتدليل عليه . ولكن لا شك أن توسيع مجال انطباقه على هذا النحو لا يصمد أمام الشواهد التي تخالف ذلك وتضعف من هذا الحكم العام . وربما كان الأقرب إلى الصواب القول بأن هذا القانون ينطبق على تطور نظام الأسرة منذ العصر الكلاسيكي حتى العصر الحاضر ، مع فتح باب الاحتمال بأن يكون هذا التقلص قد تكرر أكثر من مرة في بعض المجتمعات على امتداد هذا الحيز الزمني . أي أن الأسرة قد وصلت إلى هذا الحجم الصغير مرة ثم عادت فالتسعت دائرة القرابة من جديد ، وعادت إلى التقلص في تاريخ لاحق ، وهكذا يمكن تصور العملية بشكل دوري .

(١٠) انظر في ذلك مقاله :

La Famille conjugale, in : Revue Philosophique, 1921.

وكذلك إشارات السابقة إلى هذا الموضوع في كتابه : « الانتحار » الذي صدر في طبعته الأولى عام ١٨٩٧ ، وصدرت الطبعة الثانية بعد ذلك عام ١٩٣٠ .

(١١) انظر مزيداً من التفاصيل في المراجع التالية :

T. Parsons, The Kinship System of the Contemporary United States, in : Essays in Sociological Theory, 1949 (Originally Published 1943) and R. König, Materialien zur Soziologie der Familie, 1946.

وتزداد هذه الصورة تعقيدا امام ناظرينا اذا وجد في نفس المجتمع مدة انماط من الاسرة في نفس الوقت . حيث تعيش الطبقات العليا في أسر ذات دوائر قرابية متسعة نسبيا ، بينما تعيش الطبقات الدنيا من الأصل في أسر زواجية محدودة العدد ، وهو الوضع الذى نصادفه على سبيل المثال في بعض الثقافات العتيقة الراقية منذ فترات مبكرة نسبيا .

غذا شاهد النظام الاسرى في مثل ذلك المجتمع نوعا من التقلص ، فأنه لا يحدث الا بالنسبة لاسر الطبقات العليا او الطبقات الوسطى العليا (التى كانت متضخمة أصلا) ، بينما تظل أسر الطبقات الدنيا على حالها ، اللهم الا أنها تزداد وزنا ويتعاضم دورها في الحياة الاجتماعية .

مثل الاسر العمالية الحديثة على سبيل المثال (ولكن هذا التغير شيء ، والتقلص الذى نتحدث عنه شيء آخر) . ويأخذ التقلص في أسر الطبقات العليا مداه الى أن يصل نمط الاسرة عندها الى نمط الزواجى الشائع بين أسر الطبقات الدنيا . ومن الممكن أن نصف هذا التطور بأنه نوع من « التقارب » أو الالتقاء في التطور بين اشكال وانماط الاسرة المختلفة .

الا أن هذه النتيجة كثيرا ما تشذ أو تختلف في عصرنا الحاضر بالنسبة للقطاعات الفاتكة الثراء ، التى نجدها أما أنها لم تتخل عن نمط الاسرة القرابية القديمة أبدا (كالأسر الملكية على سبيل المثال) ، أو أنها بدأت تعود بشكل تلقائى الى النمط الممتد من جديد . وهناك عديد من الشواهد على ذلك . (١٢)

كما أن من الشروط الأساسية الأخرى لفهم هذا التطور على

(١٢) انظر على سبيل المثال :

R. König, Neue Perspektiven der Familien soziologie,
in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und
Sozialpsychologie, XV II, 1965.

وكذلك علياء شكرى ، الاسرة النووية والتصنيع ، فصل فى الكتاب
التالى : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ،
القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ .

حقيقته وتقييمه تقييما دقيقا التمييز بين « تحلل » Desintegration « وتفكك » Desorganization الأسرة (١٣) . حيث نجد ان تحلل الأسرة يسير موازيا للتحلل العام الذي يطرا على المناطق الثقافية المختلفة ، اعنى - ان صح القول - « تشعب » الوعي الاجتماعى العام الى عدد من القطاعات او الوحدات الجزئية الثقافية (كالصناعة ، والاقتصاد ، والقانون ، والدولة ، والعلوم ، والفن ، وأخيرا الأسرة) . وهى قطاعات تعمل مستقلة عن بعضها نسبيا . ونلاحظ هنا ان هذه العملية ضرورة حتمية لا يمكن تجنبها ، كما لا يمكن الرجوع فيها ، ذلك ان ارتفاع الحضارات وتقدمها لا ييسر تحقيقه الا فى مجتمع متخصص ومتنوع (أو ما نعرفه فى الكتابات الاجتماعية باسم مبدأ « التخصص وتقسيم العمل ») . حيث يكمن وراء هذا التنوع المتزايد مبدأ اجتماعى تربوى أساسى ، هو « التعاون مع التباين أو مع التنوع » .

كما نجد علاوة على هذا أن استقلال الأسرة هذا قد أدى على امتداد هذه العملية الى تخفيض الانجازات الوظيفية الى مستوى الانجازات الاسرية البحت . حيث ساعد على ذلك تضيق نطاق الأسرة واقتصاره على جماعة الزوجين والأولاد فقط . (١٤) وبذلك أصبحت الأسرة اهم أشكال الجماعات . اذ أدى الاستقلال عن الاطار الاجتماعى العام الى تكثيف الحياة وتوجيهها نحو الداخل توجيها مركزا . ولا شك أن هذا التكثيف الداخلى للعلاقات ظاهرة على جانب كبير من الاهمية ، حيث أن هذه البيئة العائلية هى الوفاء الذى تنمو فيه الشخصية الثقافية الاجتماعية .

(١٣) يرجع الفضل الى رينيه كونيغ فى تقديم هذين المفهومين والقاء الضوء عليها وتحديداتها انظر كتابه : دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، الذى سبقته الاشارة اليه ، حاشية رقم ١١ من هذه الدراسة . (١٤) انظر فى تفصيل تلك العملية ، رينيه كونيغ ، دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، مرجع سابق . كما انتبه الى هذه النقطة من قبل العلامة الأمريكى ما كينر فى كتابه « الجماعة » :

R.M. MacIver, Community, 1917.

انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب الهام التى صدرت عن مكتبة الانجلو المصرية (بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين) .

ومن هنا لانغالى اطلاقا عندما نقول ان علم الاجتماع العائلى المعاصر لا يقتصر على تقديم تحليل علمى للأسرة ، وانما يقدم لنا فى الوقت نفسه أسهاما أساسيا فى دراسة وفهم ظروف الانسان فى المجتمع المعاصر . والملاحظ أن علم الاجتماع العائلى المعاصر قد ابتعد عن الاتجاه التشاؤمى الذى كان يسيطر على دراسات ذلك العلم فى الماضى ، وأصبح يؤمن عن يقين أننا بصدد نمط جديد من الأسرة قسار على أن يتميز بكل سمات الاستقرار والتكامل (١٥) . وقد استعرض العالم الإنسانى كونيج هذا الخط التطورى الجديد ، وساق العديد من الشواهد للتدليل عليه فى العديد من مؤلفاته فى علم الاجتماع العائلى .

أما « التفكك » العائلى فهو على خلاف هذا لا يصف علاقة الأسرة مع النظام الاجتماعى العام واستقلالها عنه ، وانما يصف الحالة الداخلية للأسرة ، التى تتعرض لتهديد بعض التطورات الاجتماعية العامة وبعض الأعاصير الداخلية الخاصة . ومن بين التطورات الاجتماعية التى يمكن أن تؤدى الى التفكك الاسرى تلك التطورات الاخيرة التى طرأت على الحياة الاقتصادية والحياة المهنية على وجه الخصوص وكذلك على الحياة السياسية والتى أدت جميعها الى أن أصبحت الدولة تضطلع بالجانب الأكبر من الوظائف التى كانت تؤديها فى الماضى (خاصة عملية التربية بمعناها الواسع) كذاك تعمل التغيرات البيئية المتصلة (كتغير مكان الإقامة ومحل العمل، وتغير العلاقة بين الأسرة والمدرسة الخ) على اعاقه قيام نظم وأنماط عائلية مستقرة . يضاف الى كل ذلك تأثير حالة سيولة الحركة الاجتماعية العامة فى المجتمع ، والتى ترجع فى المقام الاول الى انتشار الحراك الاجتماعى بأنواعه وأشكاله المختلفة ، وتغير أولويات

(١٥) انظر على سبيل المثال :

H. Schelsky, Die Aufgaben einer Familiensoziologie in Deutschland, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie, Neue Folge, 2. Jahrgang, 1949/50.

وانظر لنفس المؤلف الدراسة التى سبقت الإشارة اليها عن التغيرات المعاصرة فى الأسرة الألمانية ، التى صدرت فى طبعتها الاولى عام ١٩٥٣ ، وفى الطبعة الثانية عام ١٩٦٧ .

القيم في نظر الراى العام بما جعل الأسرة تفقد ولا شك مكانتها القديمة كقيمة محورية من قيم الوجود الاجتماعى .

أما التفكك الداخلى للأسرة فيعرف بأنه مجموع مظاهر النقص التى تطرا على رصيد الأسرة من الافراد (أى ما يعرف باسم « الأسرة الناقصة » المفككة بالمعنى الواسع) . ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أنه بسبب قانون التقصص العام واستقلالها أو انسلاخها عن النظم الاجتماعية الأخرى يحدث تقصص فى عدد أفراد الأسرة أيضا ، ومن هنا يمكن القول بأن « تحلل » الكيان العائلى يؤثر بدوره على التفكك العائلى . ولو أن هذه العلاقة بين الظاهرتين ليست واضحة كل الوضوح ، إذ يمكن أن نجد فى اقصى حالات الاستقلال (أو التحلل) أعدادا لا نهاية لها من الأسر المنظمة المترابطة اقوى ما يكون الترابط واحسن ما يكون النظام . وان كان يترتب على حالات التقصص القضوى أيضا تأكيد واضح على استقلال كل من الزوجين عن بعضهما من ناحية ، واستقلال الأولاد عن الوالدين من ناحية أخرى . ولهذا قيل ان التنظيم العائلى الصارم انما هو حالة مؤقتة فى حياة الأسرة . وهو يبدأ مع ميلاد الطفل ، وينتهى بوصول الأطفال الى سن البلوغ ، وان كان تأثير الأسرة على الجيل الجديد يأخذ فى التراجع منذ فترة مبكرة نسبيا .

ويمكن القول بأن دورة الحياة الاسرية تستمر الآن نحو عشرين عاما فقط ، نظرا للانخفاض العام فى سن الزواج فى الوقت الحاضر . بحيث أنه بعد استقلال الجيل الجديد عن الوالدين بعد انتهاء دورة الحياة الاسرية يعود الزوجان وحيدين من جديد . ولعل هذا التطور يؤكد لنا المعنى الذى ذهب اليه دور كايم عندما وصف الزواج بأنه « المجال المحورى للأسرة والنقطة الوحيدة فيها التى تتصف بالسدوم والاستمرار » .

ويجب ألا يزعجنا قصر مدة دورة الحياة الاسرية ، فقد نبه نفر من علماء الاجتماع العائلى الى أن الحفاظ على التنظيم العائلى بعد الفترة المعينة الواجبة يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة فى مجموعها وعلى

مصالح أفرادها . وقد أطلق رينيه كونيغ على هذا الوضع اسم « التنظيم المفرط » أو المبالغ فيه (١٦) . حيث يمكن أن يترتب عليه بعض المظاهر المعروفة مثل ارتباط الرجل بأمه ارتباطا أكثر من اللازم ، كما يحدث في أوروبا على سبيل المثال ، أو ما يحدث في اليابان من تحكم الحماة (أم الزوج) في زوجة ابنها بدرجة مبالغ فيها أيضا ، بينما نجد في الولايات المتحدة هذه العلاقة قائمة بين البنت وأمها ... وهكذا . وجميعها مواقف مرضية تؤدي إلى خلق العديد من المشكلات والأزمات التي نخيم على جو الحياة الأسرية .

٤ - الأسرة كجماعة من نوع خاص

من النتائج الايجابية التي أدى إليها التطور النظري لعلم الاجتماع العائلي المعاصر اكتمال النظر إلى الأسرة كجماعة من نوع خاص . هذا في نفس الوقت الذي وصلت فيه نظرية علم الاجتماع عن الجماعات الانسانية إلى مزيد من الدقة والعمق بسبب الحوار مع دارسي علم الاجتماع العائلي .

والجدير بالذكر هنا أيضا أن الاسهامات النظرية الأوروبية في هذا المجال قد جاءت في أعقاب مبادرات نظرية أمريكية رائدة . حيث سبق تشارلز كولي Cooley (في كتابه التنظيم الاجتماعي الصادر عام ١٩٠٩) إلى مناقشة مشكلة « الجماعات الأولية » وتحديد ملامح هذا النوع من الجماعات الانسانية وخصائصه الأساسية . وعلى الرغم من أن جانبا من وجهة نظر كولي حول هذا الموضوع نبت أمريكي خالص ، وثمره حوار وتأمل لظروف أمريكية متميزة ، إلا أنه كان عظيم الأهمية بالنسبة لعلم الاجتماع العام

(١٦) انظر مثلا المقالات التالية لكونيغ :

R. Konig, «Uberorganisation der Familie als Gefährdung der seelischen Gesundheit», in : Handbuch der Psychohygiene, Vol. I, 1949, and «Abhängigkeit und Selbstständigkeit in der Familie», in : Abhängigkeit und Selbstständigkeit in Sozialen Leben, by L.V. Wiese(ed.), Vol. I, 1951.

كله بصفة عامة ، ولعلم الاجتماع العائلي على وجه الخصوص . و خلاصة
 رأى كولى أن الجماعات الأولية ، تعد أولية من الناحية الزمنية ومن ناحية
 طبيعتها على السواء ، أى أنها تلك الجماعات التى تؤثر على نمو الشخص
 فى مراحل الأولى سابقة بذلك أى جماعة أخرى (حيث تعد المسئولة عن
 بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية) . وأن تأثيرها ينفذ الى أعماق شخصية
 الفرد ويمسها فى مجموعها (على خلاف « الجماعات الثانوية » ، أو الاتحادات
 بالمعنى الواسع التى يقتصر تأثيرها على جانب واحد بعينه ، من جوانب
 حياته ، ومن ثم يظل هذا التأثير مقتصرًا على السطح فقط) . كذلك تتمثل
 الجماعة الأولية فى طائفة من علاقات المواجهة الوثيقة التى تتميز بالترابط
 والتعاون . إلا أنه حدث بعد ذلك أن تراجع التأكيد على سمة التجاور
 المكاني كخاصية مميزة للجماعات الأولية ، حيث ثبت أنه من الممكن قيام
 علاقات شخصية وثيقة واليافة بالرغم من الانفصال المكاني بين أفراد
 الجماعة الأولية . وقد اثبت هذا - علاوة على ذلك - الأهمية الكبرى التى
 تتمتع بها العلاقات العائلية كمصدر لمادة البحوث والدراسات فى علم الاجتماع
 العائلي (١٧) .

وهكذا ظلت سمة الترابط الوثيق أو اللفة intimacy أهم الملامح
 المميزة للجماعة الأولية (١٨) .

واتفق جمهور الباحثين على أن أهم الجماعات الأولية هى : الأسرة ،

Cf. W.I Thomas and F. Znaniecki, The Polish Peasants (١٧)
 in Europe and America, 3rd ed. 1958 and E.F. Frazier,
 the Negro Family in the United States, 1939.

وانظر كذلك رينيه كونييج ، مقال علم الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ،
 ص ٢٥٧ .

Cf. E. Faris, Primary groups : Essence and Accident», (١٨)
 in : American Journal of Sociology, Vol. 38, 1932.

وجماعة الجوار ، المجتمع المحلي ، وكذلك جماعات اللعب عند الاطفال (١٩) . ومن هنا يمكن أن نفهم — بوضوح أكبر — تعريف رينيه كونيغ للأسرة بوصفها : « جماعة من نوع خاص ، يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد بالآلاف المترابط ، والتعاون والمساعدة المتبادلة . وتتميز العلاقات داخلها بالآلفة والترابط ، وهي تخلق نفسها بنفسها (٢٠) » . حيث يبدو بوضوح كيف يمكن أن تعد الأسرة موقفاً من نوع خاص وبيئة خلقية من طبيعة متميزة ، تنقسم ببعض التصورات الاجتماعية الثقافية .

وقد قدم جورج هومانز (في كتابه الجماعة الانسانية ، الصادر عام ١٩٥١) تعريفاً مختصراً للأسرة في ضوء نظريته العامة في الجماعات ، حيث وصفها بأنها : « جماعة صغيرة » . ومن شأن هذا التعريف أن يجعل من الوظيفة البيولوجية للأسرة عنصراً ثانوياً في تعريفها ، بينما يضع الثقل كله عند تحديداتها على العوامل الاجتماعية الثقافية (٢١) . فلم يعد الإنجاب ورعاية الوليد مركز نشاط الأسرة ومحور عملها (وهو التصور الذي نلمسه عند وسترمارك على سبيل المثال) ، وإنما أصبح هذا المحور يدور حول بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية . ومع اختفاء تلك النظرة القديمة غير المنصفة للوظائف الاجتماعية والثقافية ، اختفى أحد الأحكام القبلية الشائعة عن

(١٩) وقد طور ريسمان هذه النقطة مؤخراً تطوراً حاسماً في نظريته عن « جماعات الرفاق » Peer — Groups وذلك في كتابه : Riesman, D., The Lonely Crowd, 1950.

(٢٠) انظر هذا انتعريف في الفصل الذي عقده كونيغ لتعريف الأسرة في كتابه « دراسات في الاجتماع العائلي » الذي سبقت الإشارة إليه ، وكذلك مقاله السابق ، ص ٢٥٧ .

(٢١) وهو الاتجاه الذي تتبناه اليوم بطريقة متعسفة أشد التعسف شتى فروع الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، التي يرجع إليها في البداية الفضل الأكبر في تبنى نظرية بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية والتدليل عليها وبيانها بطريقة ملموسة وواضحة كل الوضوح . ونشير في هذا الصدد إلى دراسات روث بندكت ، ومرجريت ميد ، وكلايد كلاكهون ، ووالف لنتون وغيرهم .

الأسرة ، والذي أثر في بعض الأحيان تأثيرا بالغ الضرر على دراسات الاجتماع العائلي (٢٢) .

والواقع أن هذا النمط العائلي لم يظهر الى حيز الوجود الا كثمرة لعملية التقلص والانسلاخ (الاستقلال) التي مرت بها الأسرة ، والتي بدا أنها ستتحول في نهايتها الى « جماعة انجاب » فقط ، ولكن اذا نظرنا الى الوظائف والصلات الاجتماعية والثقافية للأسرة في الماضي ، لتأكدنا أننا لا يمكن ان نفهم الأسرة الحديثة في جوهرها في ضوء وظيفة الانجاب وحدها (٢٣) . ولذلك لم يجانب الصواب ذلك النفر من الباحثين الذين ذهبوا الى القول « بالميلاد الثاني » للانسان داخل الأسرة كشخصية اجتماعية ثقافية (ورنيه كونيغ هو صاحب هذا المصطلح) .

وقد ترتب على هذا المنطلق الخاطيء ، من النظر الى الأسرة كجماعة انجاب فقط ، النظر عند تحليل الاشكال الدنيا من الاسر الى اعتبار كل العلاقات القرابية علاقات قرابة دموية . فحيث تستخدم مصطلحات « أب » أو « أم » مثلا ، يعتقد أنها علاقة أبوة دموية أو أمومة دموية ، ولذلك تعدلت النظرة السوسيولوجية الى القرابة بحيث تعد نسقا من العلاقات الاجتماعية ، التي تنهض على أسس عديدة متنوعة ، تكون القرابة الدموية مجرد أساس واحد منها فقط . ولعل من الأسباب التي أدت الى هذا التصور الخاطيء للأسرة كجماعة انجاب فقط دخولها كموضوع بارز للدراسة في الدراسة السكانية والسياسية السكانية، حيث لم تكن تلك الدراسات تهتم في معالجتها للأسرة الا بدورها كوحدة للتكاثر. ولهذا أصبح من الضروري أن نفصل وجهتي النظر السابقتين عن بعضهما فضلا واضحا ، كي نتحدد المشكلات المتعلقة بدراسات الاجتماع العائلي في الصورة السليمة .

(٢٢) انظر مزيدا من مناقشة هذه النقطة والتدليل عليها عند كونيغ ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ . وكذلك المراجع الاخرى الواردة هناك .

(٢٣) انظر على سبيل المثال ، رالف لنتون ، دراسة الانسان ، ترجمة عبد الملك الناشف ، نشر المكتبة العصرية صيدا وبيروت ، ١٩٦٧ ، الفصل العاشر .

بقى في هذه النقطة أن نشير الى الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة التي تنطلق من العمليات التربوية التي تقوم بها الأسرة ، والتي تنهض على تدريب الطفل وتعويده بعض أساليب السلوك في بادىء حياته ، ثم تتحول تدريجيا الى جعله « يهضم » أو « يستدمج » *internalize* المعايير الاجتماعية العامة وبحيث يتحول هو نفسه - مع البلوغ واكتمال النمو - الى رقيب على نفسه ، قادر على حراسة تلك المعايير والدفاع عنها .

وهكذا لا تفهم عمالية التربية داخل الأسرة كعملية تنشئة اجتماعية . فحسب ، وإنما كعملية نقل للتراث الثقافي من جيل الى الجيل التالي . والملاحظ أن المواقف الحرجة والحاسمة في تلك العملية التربوية - كالغطام أو النظافة الشخصية - تتباين في تفاصيلها تبائنا شديدا من ثقافة لأخرى ، الأمر الذي دفع الباحثين الى إبراز دورها الهام في صياغة وتكوين « الشخصية الأساسية في كل ثقافة من الثقافات المختلفة . وإن كان من المبالغ فيه دون شك أن يذهب البعض الى تفسير « الطابع القومى » أو « الشخصية القومية » في ضوء عادات النظافة الشخصية الشائعة في أسر تلك الثقافة ، وهو ما يحدث في بعض الكتابات المعاصرة اليوم . وإن كان من الصعب في الوقت نفسه اثبات أن نمط شخصية الرجل البالغ يختلف حتما عن الأسلوب الذى كان يعامل به وهو رضيع أو وهو بعد طفل صغير . ولعل ألجح الوسائل التي يستطيع بها الكبار فرض الطاعة والخضوع على الطفل الصغير هو حرمانه من الحب ، وليس ضخامة أجسامهم بالنسبة له أو تفوقهم عليه في القوة . إذ أن ذلك هو الموقف الذى يستجيب له الطفل بأقصى قدر من الحساسية بسبب القلق الذى يتعرض له نتيجة التهديد بفقدان الحنان والحب ، والملاحظ أن الدور البارز في هذا الصدد هو دور الأم دون منازع ، على أن دور الأب لا يبرز في هذه الناحية الا متاخرا ، علاوة على أنه قد تأثر - بشئ من سلبى - بفعل الظروف والتطورات الاجتماعية العامة (٢٤) .

(٢٤) وهى الحقيقة التي دفعت البعض الى القول بأننا نتجه نحو مجتمع لا يعرف للأب دورا داخل الأسرة . وهذه قضية تحتاج الى دراسة مستقلة =

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن دراسات الاجتماع العائلي تتخذ في كثير من الأحيان أكثر من طابع مميز ، وتغطي أكثر من مجال من آفاق المعرفة الاجتماعية . حيث تهتم من ناحية بدراسة العمليات المتصلة بانتقال المعايير الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، كما تلتقى — من ناحية ثانية — الضوء على مكانة الفرد في المجتمع الحديث . كما تمثل في النهاية جزءا حاسما في نظرية الشخصية الانسانية بصفة عامة . فالتائفة الأولى من المشكلات والموضوعات تتعلق بمسائل علم الاجتماع العائلي بمعناه المحدود . بينما تنصب المشكلات من النوع الثاني على النقد الثقافي للمجتمع المعاصر . وأخيرا تدخل المسائل والموضوعات من النوع الثالث في ميدان علم الاجتماع العام ، الذي لا يهتم بتنوع عمليات التكامل العائلي في حد ذاتها ، بقدر ما يهتم بالعلاقات البنائية الوظيفية العامة القائمة بين الفرد والمجتمع بصفة عامة وبشكل مطلق . ولا شك أن عدم الفصل فصلا واضحا بين هذه المستويات الثلاثة من المعالجة ومن التعميم يؤثر تأثيرا سلبيا غاية السلبية على دراسات الأسرة في المجتمع المعاصر . إذ أن من شأن هذا أن يخطئ الباحث حتما بين المعرفة الوضعية والتقييم الثقافي والتحليل النظري العام (٢٥) .

تلك طائفة من المشكلات والقضايا التي تشغل البحث في علم الاجتماع العائلي المعاصر ، والتي لم تستأهل بعد ما هي جديرة به من رعاية واهتمام الدارسين العرب . ونرجو أن تكون هذه المناقشة السريعة لتلك القضايا ، بمثابة مقدمة للعديد من الدراسات التي يحويها هذا الكتاب .

= لأنها تمس في حقيقة الأمر طائفة واسعة من القيم والمعايير الأسرية والاجتماعية العامة .

انظر حول هذه النقطة :

Vgl. A. Mitscherlich, «Der verschwundene Vater, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, VII, 1955.

ولنفس المؤلف كتاب آخر حول نفس الموضوع :
Auf dem Wege zur vaterlose Gesellschaft, 1963.

(٢٥) تناول رينيه كونيغ هذه المشكلة بشكل هام وبالتطبيق على عدد من مجالات الدراسة في علم الاجتماع في المرجع التالي :

R. König, Handbuch der empirischen Sozialforschung,
Vol. II, Stuttgart, 1968.

الفصل الأول

نظام القراية

- مقدمة
- نظم القراية ذات الخط الواحد
- حلول وسطى توفيقية
- الانتساب الثنائى
- نظم قراية متنوعة
- القراية الخطية (المباشرة) والقراية المجانبية (غير المباشرة)
- الأصهار

الفصل الأول

نظام القرابة

مقدمة :

أوضحنا فيما سبق أن الأسرة مؤسسة عامة من المؤسسات الموجودة في أي مجتمع على امتداد رقعة العمران البشرى المعروف بأبعاده الزمانية والمكانية على السواء . ولكن الحقيقة المكملة لهذا المبدأ العام هي أن خصائص المجتمع الانساني وظروفه هي التي تحدد في كل حالة الشكل الذي نتخذه الأسرة في هذا المجتمع . ويأتى على رأس تلك الخصائص والظروف الاجتماعية الانساق الاقتصادية والثقافية في المجتمع ، فهي أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة . وإذا دققنا النظر في تأثير المجتمع على الأسرة ، لوجدنا هذا التأثير ينفذ من خلال التنظيم الاجتماعى للزواج والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية ، ونظم النسب وبالتالي شرعية نسبة المواليد وقواعد اللاشرعية ، ونظم القرابة ، والكتساب اسم الأسرة ، ونظم الملكية ، والمهنة ، والمكانة ، والهيبة ، والوصاية ، ونظم الامالة ، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها ، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بين الرجل والمرأة ، وحقوق وواجبات الوالدين وغيرها من الأقارب ، وحقوق وواجبات الأطفال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب . . تلك فقط طائفة من الأمثلة التي توضح لنا بعض مجالات تأثير المجتمع على الأسرة من شتى جوانب حياتها (١) .

(١) انظر دراسات وشروحا مفصلة لهذه النقاط في المراجع التالية :

- Richard Thurnwald, *Wesen, wandel und von Familie, Verwandtschaft and Bünden*, Berlin, 1932.
- Robert Lowie, *Social Organization*, London, 1948 .

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن نتوقع أن تلك النولحي والآنكار سوفه تتغير حتما مع تغير البناء الاجتماعي العام للجماعة ومع تغير ظروفها وأوضاعها الاقتصادية ، ونظام السلطة فيها ، وتغير ثقافتها الدينية . فتلك العوامل مجتمعة هي التي تحدد مكانة الأسرة في المجتمع .

نظم القرابة ذات الخط الواحد :

من أهم العوامل الهامة في تمييز نظم القرابة عن بعضها ، خاصة نظم القرابة ذات الخط الواحد ، النظم الأمومية ، والنظم الأبوية ، حيث يتم الانتساب في النوع الأول في خط الأم ، ويتحدد الانتساب في النوع الثاني في خط الأب .

ويرجع الفضل الكبير في القاء الضوء على هذه المشكلة بشكل محدد وملحوس إلى الأنثروبولوجي باخوفن Bachofen الذي نشر كتابه عن « حق الأم » Mutterrecht (ويعنى في حقيقته « سيطرة الأم ») لأول مرة عام ١٨٦١ . فقد طور في هذا الكتاب نظريته الشهيرة عن نظام الانتساب للأم ، وأوضح بكل جلاء اختلاف النظام الأمومي عن النظام الأبوي اختلافا بعيدا (٢) .

ومن الأمور المعروفة تاريخيا أن كثيرا من جوانب هذا الموضوع كانت معروفة لجمهور الباحثين والعلماء المتخصصين قبل ظهور مؤلف باخوفن بفترة

— Meyer F. Nimkoff, Comparative Family Sytsems, Boston, 1965.

— William N. Stephens, the Family in Cross — Cultural Perspective, New York, 1963.

وقد اعتمدنا على تلك المراجع في عرض جانب كبير من الحقائق الواردة في هذا الفصل .

(٢) أنظر كتابية :

Johann Jacob Bachofen, Das Mutterrecht, 1861.

وقد صدرت طبعة حديثة للكتاب ضمن الأعمال الكاملة للمؤلف التي نشرت في بازل بسوسرا في عام ١٩٤٨ (المجلدان الثاني والثالث) .

طويلة . ومن الدلائل المؤكدة التى تثبت ذلك أن أحد رجال الدين الجزويت الفرنسيين — وهو لافيتو J. Fr. Lafitau — كان قد نشر فى عام ١٧٢٤ شرحا وافيا لنظم القرابة الامومية عند الهنود الحمر الأمريكيين (٣) . أى أن مؤلفه قد سبق مؤلف باخوفن بنحو مائة وخمسين عاما . كذلك استند باخوفن فى تأسيس نظريته على إحدى الملاحظات التى كان قد أبدأها المؤرخ الاغريقى الكبير هيرودوت ، حيث اشار الى أن الـ Lykern كانوا يرثون أسماءهم عن أمهاتهم (٤) .

ولكننا يجب الا نستطرد فى هذا التفكير بلا نهاية ونتصور أن باخوفن لم يكن له فضل الزيادة فى توضيح هذا الموضوع . ذلك أنه صاحب الفضل الأول بلا جدال فى تحويل تلك الملاحظات والاشارات والشواهد العابرة الى نظرية عامة فى تطور القرابة . وقد كانت تلك النظرية كما نعرف تتفق كل الاتفاق وتيار الفكر التطورى الذى كان سائدا آنذاك (بل وعلى امتداد القرن التاسع عشر كله) . فكان العلماء الاجتماعيون مشغولين بمناقشات هامة حول النشأة الاولى والاصل الاول لهذا النظام أو ذاك ، وكان من بينها نظام القرابة وسيادة الام ، هل هو النظام الأسبق ، أم نظام سيادة الأب هو الأسبق . أما اليوم ومع ظهور التيارات الجديدة فى حقل النظرية الاجتماعية ، فلم تعد مشكلة « تصيد الأصل » هى الشغل الشاغل للمفكرين الاجتماعيين . وبذلك انتقل هذا الموضوع برمته الى دائرة الظل (٥) .

Cf. J. Fr. Lafitau, *Moeurs des sauvages americains*, (٣) comparées aux mœurs des premiers temps, Paris, 1724.

(٤) هناك عديد من الدراسات والشواهد فى هذا الاتجاه ، ونكتفى بالاشارة الى مقال جامع فى موسوعة التاريخ القديم (بالألمانية) حيث تجد اشارات وافية الى كثير من المراجع ووجهات النظر حول هذه النقطة ، انظر : Pauly — Wissowa, *Realenzyklopädie des Altertums*, Anhang VI, Stuttgart, 1935, PP. 557 — 571, Art Mutterrecht.

(٥) من بين العلماء الذين ساهموا بدور بارز فى هذا النوع من الدراسات والجدل النظرى الواسع نطاق ، أذكر على سبيل المثال : — J. Ferguson Mac Lennan, Sir John Lubbock, Lord Avesbury, Lewis H. Morgan, A.H. Post, Friedrich Engels,

ومع ذلك فاذا أردنا أن ندلى برأى في آخر ما انتهى إليه الجدل حول « أصل » هذا النظام ، وعن أسبقيته على النظام الأبوى (أعنى نظام الانتساب للأب) فإنا نؤكد أن الشواهد المتاحة قد أوضحت أن النظام الأبوى قد يسبق في بعض المجتمعات النظام الأبوى ؛ في حين أن النظام الأبوى يكون في مجتمعات أخرى هو الأسبق والاقدم عهدا . ويتوقف تتابع هذين النظامين وغيرهما من النظم على التطور الاقتصادي للمجتمع . من هذا مثلا أنه عندما تنشأ مجتمعات الصيادين التي تقوم فيها النساء بفلاحة البساتين (فلاحه مساحات صغيرة من الأرض حول البيت عادة) (٦) . نجد النساء يكتسبن مكانة متميزة عن الرجل ويتمتعن بسلطة واضحة عليه ، وهو أمر قد يحدث بشكل فجائي كاستجابة مباشرة لهذا النظام الاقتصادي الاجتماعي الجديد . وتحتل هذه المكانة الرفيعة أيضا المرأة في المجتمعات التي تمارس فيها النساء الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة وصناعة القوارب وغيرها .

على أن هذا الجدل العلمي حول أصل نظام الزواج والاسرة لم يقتصر على الحدود العلمية ، إنما خرج الى دائرة الجدل السياسي

Julius Lippert, C.N. Starcke, F. von Hellwald, E. Gross, J. Kohler, Heinrich Cunow, Sir James Frazer, Robertson Smith, Emile Durkheim, Robert Briffault, J.R. Ronhaar, Claude Lévi - Strauss . . . etc.

أما بالنسبة للوضع الراهن ، انظر المؤلف التالي :

David M. Schneider and Kathleen Gough, (eds.), *Matrilineal Kinship*, Berkeley, Calif, 1961.

كما يمكن للقارئ أن يرجع الى المؤلف التالي باللغة العربية ،
نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع** ، ترجمة الدكتور محمود عودة
وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٨ . خاصة
الفصول الخامس والسابع والحادي عشر .

(٦) انظر بيلز وهويجر ، **مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة** ، (في جزئين)
ترجمة الدكتورين محمد الجوهري والسيد الحسيني ، دار نهضة مصر ،
القاهرة ، الجزء الأول ، ١٩٧٦ ، الفصل الحادي عشر ، ص ص ٤٦١ —

واستغل كسلاح لتأييد دعاوى سياسية معينة ، ومن ثم أثرت السياسة على آراء بعض العلماء ، واستغلت آراء علماء آخرين لتدعيم مواقف سياسية معينة . فنحن نعرف أن فريدريش انجلز قد اعتنق وجهة نظر باخوفن في سيادة الأم وأسبقية القرابة الأمومية على القرابة الأبوية (٧) . وهكذا استند البعض منذ قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧ والثورة التركية في عام ١٩٢٣ الى نظرية باخوفن لتدعيم الدعوة المطالبة بحقوق المرأة على أساس أن سيادة الأم هي الأصل (٨) .

ولا شك أن هذا الجدال الطويل قد أدى الى تكوين بعض الاتجاهات ونمو بعض الآراء النظرية ، التي احتل بعضها مكانة بارزة لفترة من الزمن ، بل مازال القليل منها متداولاً وشائعاً على الساحة العلمية حتى

(٧) أنظر على سبيل المثال :

د . ثروت أنيس الأسيوطنى ، الأسرة بين الدين والقانون ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥ . وانظر كذلك :

Friedrich Engels, *Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates*, Zürich, 1884.

وهو مترجم الى اللغة العربية ، فريدريش انجلز ، اصل الأسرة ، والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، ١٩٦٢ .

(٨) وهناك دراسة اوضحت أبعاد هذا الاتجاه في الاتحاد السوفيتى في ثانيا دراسة علمية مستقلة ، كتبها فانيينا هاللة (بالألمانية) Fanina W. Halle, *Frauen des Ostens* ،

« نساء الشرق » ، زيورخ ، ١٩٣٨ . أما في تركيا فقد عمل « زيا جوكالب » على إبراز ضرورة تحرير المرأة على أساس أن الأتراك القدماء كانوا يعرفون نظام سيطرة الأم في الماضي البعيد ، وقد حاول جوكالب أن يقيم الدليل على صحة هذا الزعم بالاستعانة ببعض الشواهد التاريخية والأثرية . انظر الكتاب الذى نشره (بالفرنسية) زياد الدين فخري عن زيا جوكالب ، حياته وأراؤه السوسولوجية : —

Ziyaeddin Fahri, *Ziya Gökalp, Sa vie et sa sociologie*, Paris, 1938, PP. 142 — 144.

الوقت الحالى . ومن ثم لا نرى غضاضة في أن نلقى الضوء عليها بسرعة، بسبب ما حظيت به من اهتمام وانتشار (٩) .

وقد تمثلت جهود بعض المدافعين عن هذا الراى فى التماس نظام الانتساب للأم فى بعض المجتمعات التى لم يكن معروفا فيها أصلا ، كمجتمعات الساميين القدماء ثم المجتمعات التركية القديمة بعد ذلك . يهدفهم من ذلك واضح الى حد كبير ، اذ أنهم يريدون أن يثبتوا أن نظام الانتساب للأم عام وشامل وكان موجودا فى كل المجتمعات على اختلافها . قد كان ن أبرز من درسوا هذا النظام عند الساميين روبرتسون سميث فى كتابه عن القرابة والزواج فى بلاد العرب قديما (١٠) ، وكذلك أنجرت Engert فى كتابه عن نظام الزواج والأسرة عند العبريين (١١) . والجدير بالذكر أن اثبات وجود نساء قويات أو نساء كن يشغلن مناصب بارزة فى المجتمع لا يعنى على الإطلاق أن الانتساب فى هذا المجتمع كان فى خط الأم . لأن نظام الانتساب للأم كما نعلم نظام متكامل له معاله وله ظواهره ، التى لا يصح أن نخلط فيها أو نضل الطريق الى معرفتها .

ثم أن اتباع هذا الاتجاه قد تناسوا أو تغافلوا عن حقيقة هامة وهى أن نظام الانتساب للأم ليست له علاقة أبدا بنظام سيطرة الأم .

(٩) ولو أن هذا الذئوع النسبى أصبح قاصرا على الصحافة السياسية (خاصة المجلات الثقافية ذات الاتجاهات السياسية) وعلى الكتابات الماركسية ذات الطبيعة الغوغائية الموجهة الى الجماهير غير المتخصصين وألتي ترتدى ثوب الدعاية والاثارة ، وليس ثوب التحليل العلمى الدقيق . ومع ذلك فإن هذه الوسائل — برغم بعدها عن العلم ودوائر المشتغلين به — فإنها تمارس تأثيرا على جماهير القراء بصفة عامة ، وعلى مثقفى البلاد النامية على وجه الخصوص الذين يتغذون أساسنا على هذا اللون من أدوات التثقيف (إذا تيسرت) .

W. Robertson Smith, *Kinship and Marriage in Early Arabia*, London, 1885.

Thad. Engert, *Ehe. — und Familienrecht der Hebräer*, München, 1905.

حيث نلاحظ في المجتمعات الامومية (التي تقوم فيها القرابة على الانتساب للأم) ذاتها ، أن الرجال هم أصحاب السلطة وهم الذين يشغلون مواقع المسئولية الاجتماعية بأنواعها . كل ما في الأمر أن طبيعة هؤلاء الرجال (أي درجة قرابتهم للفرد) تختلف عن طبيعتهم في النظام الأبوي . فنجد بدلا من الأب (في النظام الأبوي) الخال هو المسئول عن الطفل وعن توجيهه . أما من حيث نظام السلطة فيوصف هذا النظام باسم « صلة الخؤولة » (Avunculate أي العلاقة الخاصة بين الخال وابن الأخت (١٢) .

ويختلف عن هذا النظام الامومي نظام الانتساب للأب . وقد لاحظ بيلز وهويجر في كتابهما « مقدمة في الانثروبولوجيا العامة » أن العشائر التي تقوم على نظام الانتساب للأم تشبه إلى حد كبير العشائر التي تقوم على نظام الانتساب للأب . « فالواقع أن شكل العشيرة متشابهان أشد التشابه في البناء والوظيفة ، ولا يختلفان إلا من حيث خط القرابة الذي يتخذ معيارا لتحديد انتماء الفرد للجماعة . وقد نوقش سبب هذا الاختلاف بإفاضة ، دون أن ينتهي النقاش إلى نتيجة مقنعة فعلا . ذلك أن كثيرا من

(١٢) وان كنا كثيرا ما نلاحظ على أي حال أن مجتمعات الانتساب للأم تعرف في كثير من الأحيان نظام تحرر المرأة إلى حد كبير ، أو على الأقل بشكل ليس مألوفنا لنا في مجتمعات اليوم ، أو في المجتمعات التي تقوم على الانتساب للأب . وتذكر من هذه المجتمعات على سبيل المثال . الثقافة المينوية في كريت ، وكثير من الشعوب التي كانت تعيش على شواطئ البحر الأسود ، وعند القروسكيين ، ثم بعد ذلك عن الكلتيين (في جنوب فرنسا قديما) وعند أبناء إقليم الباسك (في شمال فرنسا) ، وعند بعض شعوب المحيط الجنوبي كسكان جزر التروبرياندا ، وعند كثير من شعوب الهنود الحمر الأمريكيين ، وأخيرا عند كثير من الشعوب الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (في إفريقيا السوداء) . فجميع تلك الشعوب كانت تعطي المرأة فيها حريات كبيرة ليس مألوفنا أن تحصل عليها النساء في مجتمعات الانتساب للأب ، ولا مألوفنا أن تحصل على بعضها النساء في مجتمعات اليوم . ولكن هذه الحريات شيء ، والقول بسيطرة الأم شيء آخر . ولذلك يجب أن نتجنب الخلط .

الآراء قد أدت الى تشويش الموضوع لا الى توضيحه . فالموضوع ليس هو سيطرة الرجال أو النساء على مجتمع من المجتمعات ، وإنما هو يدور فقط حول الاعتماد على أحد خطى الانتساب بدلا من الخط الآخر . فالعشائر الأمومية لا تعنى بالضرورة أن النساء هن اللاتي يحكمن المجتمع ، كما أن وجود العشائر الأبوية لا يعنى أن النساء يعتبرن أماء أو منقولات . فسيطرة الأم (أو الحكم المطلق للنساء Matriarchy) وسيطرة الأب (أو الحكم المطلق للأب Patriarchy) حالات متطرفة نادرة كل النادرة . والواقع القائم في معظم المجتمعات (سواء كانت أمومية أو غير ذلك) أن الفروق بين مكانة الرجل والمرأة فروق طفيفة نسبيا » (١٣) .

ويتخذ نظام الانتساب للأب صورتين اثنتين تقريبا ، يمكن أن نسمي أحدهما الصورة المخففة للأسرة الأبوية ، (وهى التى ينتشر وجودها عند كثير من مجتمعات الصيادين البدائية) ، والآخرى صورة متطرفة تقوم على تركيز السلطة في يد الأب (بحيث تتخذ شكل نظام سلطة الأب Patriarchy) ، وذلك عند مجتمعات رعاة الحيوانات الكبيرة . ومن الجدير بالذكر أن تركيز السلطة في يد الأب على هذا النحو يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعاً) . وقد كان هذا النظام معروف وسائدا عند الصينيين القدماء واليابانيين القدماء ، وعند الهندوس ، والعبريين القدماء ، والجرمان (أسلاف الألمان) ، والاغريق ، والرومان ، والعرب القدماء ، وعند السلافيين وكثير غيرهم من الشعوب (١٤) . حيث نلاحظ لدى

(١٣) انظر رالف بيلز وهارى هويجر، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة، الجزء الأول ، ترجمة الدكتورين محمد الجوهري والسيد الحسينى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٩٥ — ٤٩٦ .

(١٤) بالنسبة للصينيين انظر :

- Han-yi Feng, The Chinese Kinship System, Cambridge, Mass., 1948.
- Francis L.K. Hsu, Under the Ancestor's Shadow, New York, 1948.

كأنه الشعوب أن المرأة تحتل مكانة أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء . وإن كان من البديهي أن تلك المجتمعات تختلف فيما بينها في مدى سوء وضع المرأة ، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن هذا الإطار العام (١٥) . فالقاعدة العامة أن تذهب المرأة عند الزواج للاقامة في

= أما بالنسبة لليابان ، انظر :

- Richard K. Beardsley, John W. Hall and Robert E. Ward, *Village Japan*, Chicago, 1959.
- Seiichi Kitano, «Dozoku and Kindred in a Japanese Rural Society», in : Reuben and René Koenig, (eds.), *families in East and West. Socialization Process and Kinship Ties*, Paris, The Hague, 1970, PP. 248 — 269.

وفن الهند انظر :

- Milton Singer (ed.), *Traditional India*, Philadelphia, 1959.
- Elisabeth Camerling, *über Ahnenkult in Hinterindien*, Rotterdam, 1928.

— وانظر كذلك بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكري والسيد الحسيني ومحمد علي محمد، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

وبالنسبة للعبريين القدماء انظر :

- C. Grüneisen, *Der Ahnenkult und die Urreligion Israels*, Halle, 1900.

— وعن اليونانيين والرومان القدماء انظر :

- E. Bethe, *Ahnenbild und Familiengeschichte bei Römern und Griechen*, München, 1935.

وأخيرا بالنسبة للسلافيين ، انظر :

- E. Scheneeweis, *Grundriss des Volksglaubens und Volksbrauches der Serbokroaten*, Celje, 1935.

وانظر أخيرا رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة (بالالمانية)

مبونخ ، ١٩٧٤ .

- R. Koenig, *Die Familie der Gegenwart*.

(١٥) لم تكن المرأة ذات شأن في المجتمع العربي القديم (قبل الاسلام ، الا في بعض كبار القبائل ، اذا كانت المرأة تنتمي الى بيت رفيع ، كما كان الشأن في بعض نساء قريش كهند امرأة أبي سفيان ، وكالسيدة أم المؤمنين =

بيت أسرة زوجها ، بحيث تنقطع صلتها أو تكاد مع أسرتها هي التي نشأت وترتبت فيها . وهناك بعض الشواهد القوية والواضحة التي تؤكد مدى انتماء الزوجة الجديدة لأسرة زوجها وانفصالها عن أسرتها . فهي لا تلبس الحداد ولا تتقيد بقيود (وهي كثيرة) إذا مات لها أقرب أقاربها (كأبيها أو أخيها أو عمها .. الخ) ، ولا تفعل ذلك إلا عند وفاة واحد من أفراد أسرة زوجها ، فتلبس عليهم الحداد وتتقيد بكل قيوده . فهي تخضع خضوعاً تاماً لأسرة زوجها ، بحيث أنه يحدث بعد وفاته أن تخضع هي لوصاية ابنها .

وقد حاول بيلز وهويجر في كتابهما سالف الذكر أن يلقيا مزيداً من الضوء على الفروق بين نظامي الانتساب للأم والانتساب للأب . فلاحظ أنه من الممكن تفسير الفروق في تحديد مكان الإقامة — كما نرى بالنسبة للأسرة المشتركة التي تقوم على نظام السكنى عند الأب وتلك التي تقوم على نظام السكنى عند الأم — من الممكن تفسيرها في ضوء الدرجة التي يتحتم بها على الرجل أو المرأة التعاون في الاضطلاع بالوظائف الاقتصادية الأساسية في المجتمع . فحيثما يكون المألوف وجود التعاون بين الرجال في مجتمع مكور، من أسر مشتركة ، لا ندهش عندما نجد المجتمع يستفيد من التجمع المعتاد للذكور في الأسرة لتكوين قوة عاملة فعالة . ومن ثم يأخذ المجتمع — كما نرى عند شعب التانالا Tanala — بنظام الإقامة عند الأب . ولكن حيثما تعمل النساء عادة متعاونات في أداء الأعمال المختلفة (ولا يفعل الرجال ذلك) ، نجد أن الأسرة المشتركة القائمة على السكنى عند الأم ،

خديجة بنت خويلد زوج النبي عليه الصلاة والسلام . فقد كانت لها مكانتها قبل الإسلام ، وقبل الزواج من النبي . أما في غير هذه المجالات الفردية فلم يكن للمرأة اعتبار ، وكانت بعض القبائل تئد البنات خشية العار . وكانت حالهم كما ذكر القرآن الكريم عنهم (الآية) . ولم تكن المرأة تأخذ ميراثاً ، بل كان الميراث للذكور ، لأنهم الذين يكون بهم النصرة . ولم تكن قرابة الأم ذات اعتبار : بل كان الاعتبار كله لقرابة الأب . انظر مزيداً من التفاصيل عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الإسلام للمجتمع ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٣ .

هى الأنسب لهذه العادة (كما نرى عند شعب الأيروكوا وظاهرة البيت الطولى وسكانه) .

ولكن ليس من الضرورى أن ترتبط عشيرة الانتساب للأب دائما بنظام السكنى عند الأب ، ولا أن ترتبط عشيرة الانتساب للأم بنظام السكنى عند الأم ، وإن كان هذا الارتباط متكرر الحدوث فى الواقع . ويعتد سكان جزر التروبرياندا فى ميلانيزيا نموذجا للارتباط المضاد لذلك ، إذ أنه على الرغم من أن هذا المجتمع يأخذ بنظام السكنى عند الأب ، فإن العشائر تقوم على الانتساب للأم . وهكذا نجد أن الأطفال يولدون ويربون حتى يبلغوا سن المراهقة فى عشيرة الأب وفى بيته ، على الرغم من أنهم ينتسبون بحكم الميلاد لعشيرة الأم . ولضمان ذلك لا يتلقى الأطفال موارد اعمالتهم وتعليمهم من الأب ، وإنما من خالهم — الذى ينتمى الى عشيرتهم — والذى يعيش فى قرية عشيرته ويزورهم من حين لآخر ليحضر لهم الطعام ويسهر على تعليمهم وتأديبهم . وعند الزواج تنتقل المرأة الى قرية زوجها ، أما الرجل فينتقل الى عشيرة خاله ، لكى يكتسب وضعه المناسب فى عشيرة اسلافه . ولذلك فإن عضوية العشيرة لا تتحدد فقط على أساس العوامل التى يبدو واضحا أنها تلعب دورا بارزا فى الاختلاف بين الأسر المشتركة ذات السكنى عند الأب وتلك ذات السكنى عند الأم ، لأن هذه العضوية لا تعتمد اطلاقا على مكان الإقامة .

الا أنه يبدو من الممكن أن نتبين نوعا من الارتباط بين الاختلاف فى نظام الانتساب للأم والانتساب للأب وبين بعض الآراء السائدة فى الثقافة ، مثل القيمة النسبية للرجل والمرأة فى نظر المجتمع . فنجد عند الأيروكوا أن المرأة فى بدنة الانتساب للأم تمثل نواة الأسرة ، وهى المسئولة وحدها عن انتاج المواد الغذائية الأساسية كالذرة ، والفول ، والقرع . وتمثل تلك المواد الغذائية — وبالتالى عمليات انتاجها — مكانة اسمى بكثير من المواد الغذائية المستمرة من عمليات الصيد البرى وصيد الأسماك . إذ أن العمليات الأخيرة ليست بذات عائد مؤكد ، على الرغم من أن القبيلة تعيش فى بيئة طبيعية غنية بها . ويرجع ذلك الى أن حملات الاغارة المستمرة — وما تتطلبه من الحذر الدائم والاستعداد للدفاع — تجعل من الصعب على الرجال

تهيئة كميات كافية منها يمكن الاعتماد عليها . أما المحصولات الزراعية فهي — على العكس من ذلك — تهدد السكان بمواد غذائية أكثر انتظاما ، لأن المزارع تتميز بأنها قريبة مكانيا ومهمة خراستها والاشراف عليها ايسر كثيرا . فالنساء يتمتعن — اذن — بسلطة يدعمها ما يقدمنه من خدمات للمجتمع المحلى ، تبدو ظاهرة جليلة فى كل جانب من جوانب حياة قبائل الايروكوا : العائلية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والدينية على السواء .

ونجد — على خلاف هذا — شعب الباجندا الذى يعيش فى شرق افريقيا ، حيث تقوم العشائر هناك على نظام الانتساب للاب ، على الرغم من أن المرأة عندهم هى المسئولة عن توفير المواد الغذائية الرئيسية ، كما هى الحال تقريبا عند الايروكوا . فعند الباجندا تضطلع المرأة بجميع الأعمال الزراعية تقريبا ، فيما عدا الأعمال الشاقة فقط — كتطهير الأرض من الغابات — وهى التى يوكل أمرها الى الرجل . ومع أن الرجال يسهمون فى توفير المواد الغذائية — عن طريق الصيد البرى وصيد الأسماك — الا أن نسبة ما يقدمونه أقل أهمية بكثير مما تقدمه النساء . فالبيت الباجندى العادى يعتمد اعتمادا فائقا على نبات « لسان الحمل » ، أما اللحوم والأسماك فهى — أن توافرت — تعد من قبيل الرفاهية .

الا أن هناك نشاطا آخر — من طبيعة اقتصادية أيضا — يظهر الرجل فيه كفاءة اكبر . ذلك أن لدى الباجندا تنظيمًا اجتماعيا وسياسيا على جانب كبير من التطور ، فهم يبلغون نحو مليون نسمة يعيشون فى ظل دولة ملكية ، يحكمها ملك يتوارث العرش ، يعاونه عدد كبير من موظفى البلاط ، وزعماء القبائل ، وزعماء الوحدات الأصغر الذين يعينهم الملك فى مناصبهم . ويمثل شن الحرب نشاطا اقتصاديا فائق الأهمية ، كما يحتاج الى عدد كبير من الرجال كى يتم بنجاح . ذلك أن النساء لا يشاركن فى الحملات الحربية اطلاقا ، اللهم الا كخدم . وعندما يحدد الملك ومستشاروه موعد الحملة الحربية السنوية ضد أعدائهم التقليديين ، تحشد أعداد ضخمة من الرجال ، ويتحرك الجيش الى خارج حدود المملكة ليتخذ لنفسه قاعدة للمعربات الحربية . ومن

تلك القائمة تنطلق جماعات صفار نسبيا للأغارة والقيام بعمليات النهب والسلب . ولكن لما كان العدو مستعدا للدفاع ، فإن تلك العمليات الصغيرة نسبيا تتحول الى معارك حامية بين جيشين كبيرين ، وتتسبب في سقوط عدد ضخم من الضحايا . ويتعهد المحاربون بالقتال بشجاعة والموت اذا استدعى الأمر وذلك دفاعا عن مليكهم . ومما يلزم المحارب بالوفاء بتعهده ان اخفاقه في تحقيقه سيجلب عليه الكراهية ، وينتهى الأمر بمصادرة ثروة المجرم الذي نكث العهد . أما الفوز في الحرب فيجلب على صاحبه الشرف والهيبة ، هذا طبعا علاوة على ما يعود عليه من ثروة طائلة . وكثيرا ماتؤخذ أعداد كبيرة من النساء كغنائم ، وتوزع على المحاربين المبرزين كمكافأة على شجاعتهم . ويستأثر الملك بنصف غنائم الحرب المادية ، ذلك أن الحروب تمثل أحد موارد الدخل الرئيسية للبيت الملكي والحكومة .

وكذلك نجد أن الرجال هم الصناع اليدويون المهرة عند الباجندا ، فمنهم عمال بناء المساكن ، والحدادون ، والنجارون ، ونجارو القوارب ، وعمال صناعة الجلود، وصناع الأواني الخزفية وما الى ذلك. وتباع منتجات كل تلك الحرف ، علاوة على فوائض المحصولات ، في أسواق تجارية كبرى تقام بصفة دورية . ويشرف على الأسواق موظف حكومي يعينه الملك ليحافظ على النظام ، ويحصل ما قيمته ١٠٪ ضرائب على جميع المعاملات التجارية . وتمثل حصيلة تلك الضرائب مصدرا هاما آخر من مصادر ميزانية البيت الملكي .

وازاء هذه الظروف الاقتصادية لا تدهش عندما ترى الرجل يتمتع بمكانة رفيعة عند الباجندا ، وخاصة في نظر الدولة ، في الوقت الذي تمثل فيه المرأة مكانة أدنى منه بكثير . إلا أن هناك عاملا آخر يجب ألا نسقطه من الاعتبار . فرغم قلة معلوماتنا عن تاريخ الباجندا ، إلا أنه يبدو واضحا أن الملكة ظاهرة حديثة نسبيا ، وأن الذين أسسوها أبناء شعب يقوم برعى الماشية . وكان هذا الشعب قد هاجر الى ذلك الاقليم قبل الفترة التي يوجد لدينا عنها وثائق أو معلومات تاريخية ، وفرضوا

سيطرته على شعب زراعى أقل عدوانية كان يعيش فى تلك المنطقة فى ظل نظام سياسى أكثر بساطة . ويبدو أن عشائر الانتساب الى الأم كانت هى الجماعات الاجتماعية السائدة عند ذلك الشعب الزراعى . وأنسجاما مع الحقيقة التى مؤداها أن رعى الماشية هو من اختصاص الذكور فقط ، ولما كان مورد الحياة الأساسى عند ذلك الشعب هو رعى الماشية ، فيبدو من المحتمل جدا أن النظام السياسى لدى الشعب الوافد كان يقوم على العشائر الأبوية أساسا . ونتيجة لهذا الغزو تعدل التنظيم الاجتماعى للشعب المغلوب برمته بحيث يناسب أنماط التنظيم الموجودة عند الشعب المنتصر . وعلاوة على هذا أصبحت ملكية الماشية والعناية بها علامة من علامات الهيبة (باعتبارها رمزا للجماعة الحاكمة) ، فى حين هبطت مكانة الفلاحة ، بوصفها مهنة الشعب المغلوب . والملاحظ اليوم عند الباجندا أنه برغم أن غالبية السكان تكاد تعتمد اعتمادا كليا على المنتجات الزراعية ، وإن الماشية نادرا ما تستخدم للغذاء ، فإن اقتناء الماشية فقط هو الذى يميز الأسرة الثرية القوية . أما ملكية الأرض — مهيا تكن مساحتها — فلا تضى إلا قليلا على مكانة الأسرة ، أو لا تضيف شيئا الى مكانتها على الإطلاق . فربما كان هذا العامل التاريخى — بقلبه للقيم الأصلية فى المجتمع — علاوة على الأهمية المتزايدة للرجال كمحاربين ومدافعين عن الدولة ، ربما كان ذلك هو سبب هذا التنظيم العشائرى القائم على الانتساب للأب .

ويتضح من هذا العرض الذى قدمه بيلز وهويجر فى كتابهما^(١٦) أننا لا نستطيع أن نفسر التأكيد على الانتساب للأب أو الانتساب للأم فى التنظيم العشائرى فى ضوء العوامل الثقافية المعاصرة وحدها . إذ أنه من الممكن أن يوجد فى كل مجتمع بعض العوامل التاريخية الخاصة التى يجب أخذها فى الاعتبار لفهم الثقافة المعاصرة فهما كاملا . ولكننا نلاحظ — من ناحية أخرى — أن الأحداث التاريخية مهما

(١٦) أنظر بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا (الترجمة العربية) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ — ٤٩٩ .

كان تأثيرها الأولى ٠٠ لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن مختلف عناصر الثقافة يؤثر بعضها في بعض تأثيراً حاسماً فعلاً ، فالتحول الذي حدث عند الباجندا من العشائر الأمومية الى العشائر الأبوية لم يكن ليتحقق ما لم تؤد الظروف الجديدة التي خلقها الغزو الى أحداث شغيرات هامة في الأنماط الاقتصادية الكلية السائدة في ذلك المجتمع

حلول وبسطى توفيقية :

من الواضح أن نظامي القرابة الأبوي والأمومي بالصسوزة التي قرصناها هنا يمثلان في حقيقة الأمر مركبين ثقافيين اجتماعيين ، تجتمع في كل منهما عشرات العناصر والوحدات الفرعية بتوليفه مختلفة في كل حالة على حدة . وقد أدى عرض كل نظام منها بشكل مبسط — وواضح كل الوضوح — الى تغذية الاعتقاد بأن بوجود قدر من النقاء والوحدة والانسجام في المجتمعات التي تأخذ بكل نظام منها ، وذلك ما يخالف الواقع الفعلي في حقيقة الأمر : بعبارة أخرى يمكن القول بأن كل نظام من هذين النظامين يمثل في صورته النقية الواضحة نمطا مثاليا ، وليس نمطا واقعيا ، لأن النمط الواقعي يختلف — قليلا أو كثيرا من حالة لأخرى — عن هذا المثال . فذلك الأنماط هي كما يصفها رينيه كونيغ (١٧) هي موقف أيديولوجي ، أي موقف مشحون بالمثاليات يحاول السلوك الواقعي الاشتراكي به والتماس الاقتراب منه قدر الامكان .

لهذا السبب يتجه علم الاجتماع الحديث في ضوء انجازات الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية الى مراعاة الفضل الواضح بين القواعد والمبادئ التي تسود المجتمع في لحظة معينة من تاريخه وبين السلوك الواقعي (الفعلي) السائد في هذا المجتمع في نفس تلك اللحظة التاريخية . وهناك عديد من الكتابات التي اهتمت بهذه النقطة واقامت

(١٧) انظر رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ — ٢٧ وكذلك المراجع الواردة هناك .

الدليل عليها استرشاد بما توصل اليه علم الانثروبولوجيا الثقافية من معلومات وما كشف عنه من ملابسات ومواقف واقعية في مجتمعات تثنى على امتداد رقعة كوكبنا الأرضي (١٨) .

وقد علمتنا الدراسة الانثروبولوجية أن الثقافات تنطوي دائما على نمطين رئيسيين من أنماط السلوك هما : الأنماط المثالية ، والأنماط السلوكية (أى الواقعية) . وقد عرف كلاهون الأنماط المثالية بأنها ما ينبغي أن يفعله أو يقوله أفراد مجتمع معين في مواقف معينة ، إذا ما أرادوا الامتثال الكامل لمعايير السلوك التي تحددها ثقافتهم (١٩) . أما الأنماط السلوكية (الواقعية) فتقوم على ملاحظتنا لما يمارسه الناس فعلا في مواقف معينة . فنحن نلاحظ أن كثيرا من سكان المدن اليوم يدركون بكل وضوح أن بعض اشارات المرور تتطلب من قائد السيارة أن يتوقف عند أحد التقاطعات ، وينظر بعناية الى كلا الجانبين قبل أن يعبر التقاطع . ولكننا نجد في السلوك الفعلي للناس أثناء قيادتهم سياراتهم أنهم يستجيبون لتلك الاشارات استجابات متفاوتة أشد التفاوت (٢٠) فمدلول اشارة

(١٨) انظر على سبيل المثال :

William J. Goode, *World Revolution and Family Patterns*, London, 1963, Chap. 2.

And Rene Koenig, «Soziologie der Familie», in : R. Koenig (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 172 — 305.

Clyde Kluckhohn, «Patterning in Navaho Culture», in : (١٩) Leslie Spier (ed.), *Language, Culture and Personality*, Menasha, Wiscosin, Sapir Memorial Publication Fund, 1941, PP. 109 — 130.

نقلا عن بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢٠) وقد درس فيرنج وكرايز استجابات ١٥٤١ من قائدى السيارات عند احدى اشارات المرور التي تلزم قائد السيارة بالتوقف عند تقاطع معين . وقد توصلت تلك الدراسة الى نتائج مثيرة للاهتمام نوردها فيما يلى :

المرور هنا هو عبارة عن نمط مثالي من ثقافة أحد المجتمعات الغربية ، بينما نجد أن السلوك الفعلي لقائدي السيارات ازاء اشارة المرور يمثل انماطا سلوكية (واقعية) لثقافة ذلك المجتمع .

وتوجد نفس الاختلافات بين الثقافة المثالية والثقافة السلوكية (الواقعية) في كل مجتمع . وقد لاحظ أوبلر في دراسته لاحدى قبائل الهنود الحمر أن الرجل الذى يكتشف أن زوجته تخونه ينتظر منه أن يستجيب استجابته عنيفة وحادة . وفي هذا يقول أوبلر : « أن الزوج الذى يكتشف خيانة زوجته له ولا يبدى مشاعر الحقد والرغبة فى الانتقام ، يعتبر شخصا عديم الرجولة . فمن المتوقع أن تكون المرأة ، مادامت هى أيسر الأشخاص منالا بالنسبة له ، أن تكون أول من يتعرض لغضبه . والضرب هو أقل العتوبات التى يمكن أن يوقعها عليها . وإذا لم يكن هناك من يتشفع لها من قريب أو غيره ، فانها يمكن أن تفقد حياتها عقابا لها على ذلك ، أو قد تعرض للتشويه ، أو بتر عضو من أعضاء الجسم . كذلك يصر الزوج بنفس الدرجة على انزال العقوبة بالرجل الذى اعتدى على بيته . وفي هذا يقول أوبلر — نقلا من أحد أفراد قبيلة الأباتش — : « وبعد أن يعاقب الزوج زوجته أو يقتلها ، يتجه الى البحث عن الرجل ليقتله » .

— (١) ٥٠٪ من المجموع الكلى هم الذين اوقفوا سياراتهم فعلا عند خط التوقف أو قبله بقليل (أى أنهم امتثلوا لتعليمات المرور فى هذه الحالة امتثالا كاملا) .

(ب) ١١٥٪ من المجموعة المدروسة قللوا سرعتهم الى حوالى من ٥ — ١٠ كم فى الساعة .

(ج) ٤٥٪ قللوا سرعتهم الى حوالى من ٥ — ١٠ كم فى الساعة .

(د) ٣٥٪ قللوا سرعتهم الى حوالى ١٠ كم فى الساعة أو ما فوق ذلك .

(هـ) ٣٢٪ من مجموع قائدى السيارات تجاهلوا اشارة المرور كلية . انظر الدراسة التالية : —

— Fearing and Krise, «Conforming Behavior and the I Curve Hypothesis», in : *Journal of Social Psychology*, No. 14, 1941, PP. 109 — 118.

الا أن النماذج الواقعية الفعلية لحالات الخيانة الزوجية التي سجلها أوبلر دلت على أن الزوج المجنى عليه لا يتخذ دائما مثل تلك الخطوات الحادة المتطرفة . ويقول أوبلر في وصف أحد الأزواج الذي اكتشف خيانة زوجته أنه رغم ما أبداه من ضيق وغيظ شديدين إلا أنه لم يكثرث ، واتخذ لنفسه زوجة أخرى (٢١) .

فالأنماط المثالية تمثل الأشياء الواجب اتباعها ، أو المفروض اتباعها . في ثقافة مجتمع ما ، كما يبدو ذلك في أفعال وفي كلام أفرادها . إلا أننا نجد أنه ليست جميع الأنماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف ما ، فكثير من الأنماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف من وسائل الاستجابة لموقف معين . إلا أنها لا تحظى جميعا بنفس الدرجة من القبول (٢٢) .

وإذا طبقنا تلك المبادئ العامة على ميدان القرابة والأسرة السذى

(٢١) Morris E. Opler, An Apache Life Way, PP. 409 — 410.

نقلًا من بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٢٢) وقد اقترح كلايد كلاكهون في مقاله الذى سبقته الإشارة اليه تصنيف الانماط المثالية الى خمس فئات : —

١ — الزامية : وذلك عندما لا تتيح الثقافة الا وسيلة واحدة فقط للاستجابة لمواقف معينة .

٢ — مفضلة : وذلك عندما تتيح الثقافة او تسمح بأكثر من وسيلة لمواجهة الموقف ، ولكن احداها تفضل الاخرى جميعا وتتميز عليها .

٣ — نمطية او شائعة : وذلك عندما تتيح الثقافة اكثر من وسيلة من وسائل مواجهة الموقف وتقرها جميعا بنفس الدرجة ، ولكننا نجد احداها اكثر انتشارا مما عداها .

٤ — بديلة : وذلك عندما تتيح الثقافة أكثر من أسلوب من أساليب السلوك ، وتقرها جميعا بنفس الدرجة ، ولا وجد بينها أى اختلاف لا من حيث القيمة ولا من حيث الانتشار .

٥ — محدودة : وذلك عندما لا يقر المجتمع بعض أساليب السلوك الا بالنسبة لقطاع معين من أفراد المجتمع ، ويحظره على بقية المجتمع .

نتناوله الآن ، لوجدنا ان النمط الثقافي المثالي ربما يعطى الأب سلطة مطلقة لا تحدّها أي حدود على أفراد أسرته ، لها شأنها ولا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها ، معنى ذلك أنها في الواقع العملي ليست مطلقة بحال من الأحوال .
 اننا نجد أن حق الطلاق مطلق للرجل حسب الشريعة الإسلامية (وان كانت روح الشرع قد قصرت هذا الحق على ملابسات وظروف معينة ، ولكنه من الناحية الشكلية مطلق للرجل لا يرتفع الا بإرادته وحده) ولكن الرجل لا بد في الواقع العملي أن يأخذ في الاعتبار ردود الفعل المتوقعة من أمره زوجته لو أنه أقدم على سلوكه هذا ، أو ربما يأخذ في اعتباره بعض المصالح الاقتصادية التي تربطه بزوجته أو أسرته ، ومن ثم تجعل اقدامه على اتخاذ خطوة الطلاق أمرا يجب أن يحسب له ألف حساب . ويمكن أن نسوق العديد من الشواهد من ميدان الأسرة والقراءة التي تؤيد هذه الحقيقة الواضحة (٢٢) .

ومن الطريف فعلا إن نلاحظ أن الواقع الفعلي يؤكد لنا في كثير من الحالات أن المجتمع يضع بعض القيود ويفرض بعض المحاذير على نظام القرابة بالانتساب الى طرف واحد فقط ، الأب أو الأم . ففي نظم القرابة الامومية (التي تقوم على الانتساب في خط الأم) تنكسر حدة هذا الاسلوب المتميز من خلال العلاقات التي تتكون في الواقع العملي بين الرجل (الأب) وابنائهم الذكور . وفي أغلب الاحيان يحرص الأب على أن يحتفظ لابنائهم بجزء من ميراثه الذي كان من المفروض أن يذهب الى أولاد أخته (حسب ما يقضي النظام الامومي في التوريث) .

ولو حاولنا أن نحلل هذه الظواهر لأدركنا في المقام الأول أن المعيشة المشتركة من شأنها أن تخلق بعض العواطف والصلات بين الرجل وابنائهم ، على الرغم من أن أخوالهم هم الذين يتحملون نفقاتهم ويوجهونهم ويتحملون مسئوليتهم (بل ويورثونهم) . كما أننا لا نستطيع أن ننكر أن بعض المجتمعات الأفريقية التي كانت تأخذ بالنظام الامومي قد تأثرت ولا شك

(٢٣) ضرب رينيه كوينج في مؤلفه « الأسرة المعاصرة » أمثلة من حياة الأسرة الرومانية القديمة تتصل بتقييد سلطة الأب على ابنائه داخل الأسرة .

بالثقافة الأوروبية التي عايشوها من خلال المستعمرين البيض . ولو
 اننا لا يمكن أن نتصور حدوث تعديلات أساسية في هذا النظام العام ،
 ما لم تكن هناك ارهاصات تبشر بذلك وتوحى به في الثقافة الأفريقية
 الأصلية ، وهي مؤشرات تدل على وجود نوع من العلاقة الخاصة بين
 الأب وأبنائه . وان كنا يجب أن نلاحظ ونحن في هذا الصدد أن الرجل
 لم يكن يجرؤ أن يورث أبنائه سوى تلك العناصر أو الأشياء التي حصل
 عليها بكده ومجهوده الخاص ولم يرثها (كالأرض مثلا) . فملك الثروة
 التي انتقلت إليه بالميراث عن أمه لا يمكنه أن يتصرف بها إلى أولاده ،
 وانما يتحتم عليه أن يورثها لأبنائه اخته أو أخواته . ولذلك فإن
 الشائع أن يورث أبنائه العناصر المنقولة ، وفي جميع الأحوال
 تلك التي حصل عليها بجهد الخاص وعن غير طريق الميراث .

كما يجب الإشارة أيضا إلى أن نظم القرابة الامومية أخذت في
 الانقراض على مستوى العالم كله ، وليس في أفريقيا أو أمريكا
 فحسب (٢٤) . بل أنه حتى لدى شعب النايار Nayar الذي يعيش في
 ساحل مالابار (والذي كثيرا ما كتب عنه الكتاب وأشاروا إليه واستشهدوا
 به) والذي يقترب فيه نظام الانتساب للأُم بنظام تعدد الأزواج ؛ هذا النظام
 قد اختفى تماما منذ أوائل القرن العشرين . كما اختفى من العالم كله
 نظام تعدد الأزواج اختفاء كاملا ، واختفى نظام سلطة الخال (أو ملاقة
 الخؤولة) ، وان كان دور الخال في تلك المجتمعات قد اقتصر اليوم على
 إدارة ثروة الأسرة والتصرف فيها ، ولكن المهم أنه ليس بحكم القانون
 (أي ليس نتيجة الزام شرعي) ولكن بحكم تيسره في الواقع (٢٥) .

(٢٤) George P. Murdock, *Africa*, New York, 1959 ; Arthur
 Phillips (ed.), *Survey of African Marriage and Family
 Life*, London, 1953 ; A.R. Radcliffe - Brown and Daryll
 Forde, *African Systems of Kinship and Marriage*, London,
 1956 ; William Goode, *World Revolution and Family
 Patterns*, London, 1963.

(٢٥) انظر مؤلف جود الذي سلفت الإشارة إليه في الحاشية =

كما نلاحظ من ناحية أخرى أن سلطة الأب في النظام الأبوي لم تعد مطلقة كما كان الحال في الماضي . ولو تساءلنا عن السبب في ذلك ، لوجدنا أمامنا عددا من الاحتمالات وكثيرا من الاجابات التي يمكن أن نشير الى بعضها على عجل . وهذا أمر طبيعي لأن ملائسات كل مجتمع وسمات كل نظام في الواقع مختلفة ومتباينة ، ومن هنا انفتاح آفاق الاجابة على احتمالات عديدة . وقد تردد كثيرا في الكتابات الغربية — الانثروبولوجية والسوسيولوجية على السواء — أن نظام الانتساب للأم مخالف للتصورات الثقافية الغربية الحديثة ، ومن ثم كان الاحتمال اكبر في أن يختفى بسرعة لدى أول احتكاك مع المستعمرين البيض . ولكن لعلنا لا نغالي اذا قلنا ان المجتمع الانساني نفسه لديه نفور مؤكد من الالتزام الصارم بنظام بنظام الانتساب في خط واحد فقط ، أي ان تقوم القرابة على الانتساب للأب دون الأم أو العكس . اذ الحقيقة ان نظام القرابة ذي الخط الواحد يمكن في غير قليل من الاحيان أن يكون عامل هدم للبناء الاجتماعي (٢٦) . ويؤكد لنا هذا التفسير أنه في ظل النظام الأبوي كانت هناك دائما قوى مؤثره وواضحة تعمل ضد نظام الانتساب في خط واحد،

= السابقة ، ص ص ٢٥٤ — ٢٥٦ ، وانظر كذلك :

E. Kathlin Gough, Changing Kinship Usages in the Setting of Political and Economic Change Among the Nayars of Malabar, in : (Journal of the Royal Anthropological Institute), 82, 1952, PP. 71 — 87 ;

— , «The Nayars and the Definition of Marriage», in : Journal of the Royal Anthropological Institute, 89, 1959, PP. 23 — 34.

— , «Is the Family Universal ? The Nayar Case», in N. Bell and E. Vogel, (eds.), A Modern Introduction to the Family, Glencore, Ill., 1960, PP. 76 — 92.

— M.S.A. Rao, Social Change in Malabar, Bombay, 1957.

(٢٦) انظر توضيحا لهذه النقطة عند مالمينوفسكي :

Bronislaw Malinowski, Marriage, in : Encyclopaedia Britannica, Chicago, London, Toronto, Geneva, 1962, p. 943.

وإن المجتمعات الأبوية ، كانت تنجح دائما في خلق بعض الحلول الوسطى التى تنتهى الى شىء من الانصاف للمرأة . كما انه حدث كذلك فى بعض تلك المجتمعات ان حل النسب محل القرابة العاصبة .

لقد اشرنا من قبل الى أن السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها رب الأسرة فى الأسرة الأموية كانت فى الحقيقة قد أصبحت نوعا من المثل الأعلى الثقافى أو الصورة المثالية الثقافية ، ولكن كان يحد منها فى الواقع العملى قوى ومؤثرات أخرى لا تجعلها تبدو بالصورة المطلقة التى يرسمها المثل الأعلى الثقافى . وتأتى مثل هذه المعارضة وتلك القيود من ناحية نسائه ومن ناحية اولاده فى الأسرة . كما أننا يجب أن ننتبه الى نقطة هامة وهى : أن النظم الأبوية لم تكن « أبوية » بنفس القدر أو على نفس المستوى ، أى أن وضع الأب وسلطانه لم كن متماثلا أو حتى متشابهة فيها جميعا . وإنما كانت تتفاوت فيما بينها فى درجة خضوعها لسلطة الأب . ولا شك أن الصورة المتطرفة للنظام الأبوى يمكن أن نجد لها فى النظام الرومانى القديم وكذلك فى النظام العربى القديم ، حيث بلغت سلطة الأب اقصى مدى معترف لها (٢٧) . أما اذا نظرنا الى بلاد الافريق على سبيل المثال فنجد أن النظام الأبوى فيها كان أكثر اعتدالا من النظام الرومانى بكثير ، كما أن دور المرأة كان أوضح وأكثر تأثيرا أيضا . وقد حاول بعض الدارسين أن يفسر اعتدال النظام الأبوى فى اليونان القديمة وبرز دور المرأة بأن تلك البلاد كانت قد تعرف قبل هذا النظام الأبوى نظاما أموميا ، وأن الامتيازات التى تتمتع بها المرأة ليست سوى بقايا تلك المرحلة الأمومية التى عفا عليها الزمن . ومع أن هذا التفسير قد ثبت أنه صحيح بالنسبة لبعض الشعوب الأخرى (كالشعب الكلتى مثلا) ، إلا أن اطلاقه على كل الشعوب التى نجد فيها نظاما أبويا يفسح مكانة بارزة للمرأة نسوف يقوفا من حيث لا ندرى الى اطلاق الاعتقاد بأولوية نظام سيطرة المرأة ، أو فكرة « حق الأم » التى نادى

(٢٧) لا شك أن تعاليم الاسلام السمحة قد جاءت مخفضت من غلو هذا النظام وهذبه ، وجعلته أكثر انسانية ورحمة واعتدالا .

بها بأخوفن ، وهو أمر لم يعد يسيغه تقدم العلم اليوم ولم يقيم عليه الدليل بهذا الشكل العام المطلق ولذلك يمكن أن نقول إن تحسين وضعية المرأة في ظل نظام أبوي ، يمكن تفسيره بالثول بأسيقية وجود نظام أبوي في ذلك المجتمع ، ولكن ذلك ليس بالأمر الحتمي أبدا ، لأننا إن فعلنا ذلك نخرج من دائرة العلم .

ولكن التفسير الأقوى والإصح لهذه الظاهرة هو الاعتقاد بأن هناك عوامل قوية فعالة تجند نظم القرابة الثنائية وتغذيها (أي الانتساب لكل من الأب والأم في نفس الوقت ، وذلك على خلاف النسب المزدوج الذي سوف نشرحه فيما بعد) . كما أن هناك بعض الظروف الموضوعية التي تعرفها بعض المجتمعات حيث يعهد بالطفل بعد بلوغه سنا معينة إلى أحد المدرسين الحربيين الذي يتعمده لتلقيه فنون الحرب ، فيبعده ذلك الوضع الجديد عن خط الانتساب للأم ومن الانتساب للأب ، ويتخذ الشاب منذ ذلك التاريخ خط انتساب جديد محايد . وهكذا يمكن أن نسوق العديد من الظواهر التي تنطوي على عوامل تخفف من حدة الانتساب في خط واحد وتجند الانتساب الثنائي ، أو انتسابا في خط جديد محايد ، فتخفف من دون قصد من جدة النظام القائم .

الانتساب الثنائي :

هناك نظام الانتساب الثنائي المعروف عندنا في العالم المعاصر في الغالبية العظمى من المجتمعات ، كما كان معمولا به عند أغلب الشعوب في الماضي أيضا . وهو لا يقوم على فكرة الانتساب في خط واحد ، سواء خط الأب أو الأم ، وإنما على الانتساب إليهما معا في نفس الوقت . وأوضح نموذج له شكل شجرة النسب أو شجرة العائلة التي تتخذ شكلا متناسقا بحسب الانتساب إلى الوالدين في نفس الوقت .

ونجد هذا النظام بشكله هذا في بلادنا الشرقية أكثر وضوحا نسبيا منه في المجتمعات الغربية ، حيث أن الزوجة في ظل هذا النظام الثنائي تظل محتفظة عندنا بلقب عائلتها بعد الزواج . ولكن به يثير في

البلاد الغربية يميل الى ترجيح لجانب الأب ، حيث ينتسب الاولاد وتنسب الزوجة بعد الزواج الى عائلة الأب (لقب فقط) ، ولذلك يعرف هذا النظام بانسم « التسمية بالأب » او Patrinominal (٢٨) وان كان رينيه كوثيج يسجل ظاهرة الخروج اليوم — بشكل متزايد — على هذا النظام في كثير من المجتمعات الغربية وبلاد أوربا الشرقية على السواء ، حيث تحتفظ المرأة بعد الزواج بلقب عائلتها ولقب عائلة زوجها في لقب واحد مركب (٢٩) . ويشير بوجه خاص الى الوضع في الثقافات الاسبانية في شبه جزيرة ايبيريا حيث يمتزج لقب عائلتي الأب والأم معا على الدوام (وليس بشكل استثنائي فقط) في حين يسيطر على الأسرة النظام الأبوي بصفة عامة .

ولكن من المؤكد انه رغم وضوح الاساس الثنائي لنظام القرابة في

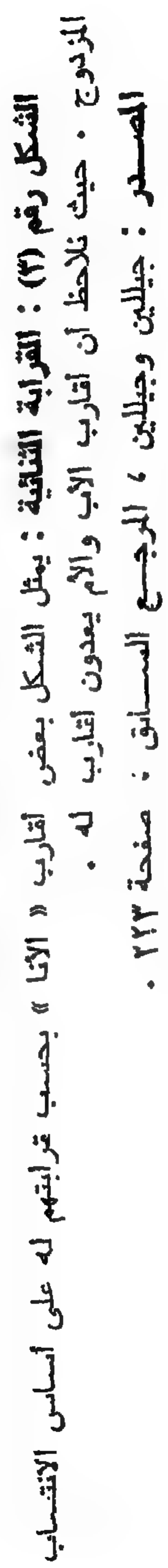
(٢٨) تجد دراسة لهذا النظام وتعليقا عليه في :

Raymond Firth (ed.), *Two Studies of Kinship in London*, London, 1956, PP. 33 — 63.

وقد وجة ميثيل بعض الانتقادات الى هذا النظام في :

Andrée Michel, *Notion de famille dans la legislation*, 1959, PP. 90 ff.

(٢٩) فإذا افترضنا مثلا أن آنسة اسمها : منى رشاد قد تزوجت من رجل اسمه : محمد عباس ، فإن اسمها بعد الاقتران به سوف يصبح : منى عباس . ولكن الظاهرة المتكررة اليوم أن تحتفظ الفتاة بلقب عائلتها الى جانب لقب عائلة زوجها ، فيكون اسم تلك الفتاة بعد الزواج من هذا الرجل : منى رشاد — عباس والسبب في ذلك أن تأخر سن الزواج يتيح للمرأة في المجتمع الغربي أن تبرز في ميدان عملها ، وربما ينتشر اسم عائلتها الى جانب اسمها على نطاق واسع (كأن تكون كاتبة أو مؤلفة مثلا) وذلك كله في مرحلة ما قبل الزواج ، فتملئ عليها مصالحها الخاصة أن تحتفظ بلقب عائلتها (الى جانب لقب عائلة الزوج) بعد الزواج . وربما يدعو المرأة الى ذلك المحافظة على لقب عائلتها ، كأن تكون من عائلة عريقة مثلا . . وهكذا : ولكن من الممكن أن يكون احتفاظ المرأة بلقب أسرته لغير ما سبب ظاهر سوى تأكيد وجودها الى جانب لقب الزوج . . ومع ذلك فيجب التأكيد بأن هذا الأسلوب لم يصبح بعد واسع الانتشار ، ولكنه موجود ومتكرر بحيث يستاهل منا وقفة عنده .



المزوج . حيث نلاحظ أن اقارب الأب والأم يعدون اقارب له .

المصدر : جيلين وجيلين ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٣ .

العالم المعاصر ، فإن نظام التسمية بالأب يعكس بجلاء روايت نظام أبوي قديم كان يحصر القرابة في خط واحد فقط . وعلى خلاف هذا الترجيح الخط الأب في عملية التسمية نجد الأسرة المعاصرة ترجح خط الأم في ميدان العلاقات والإهتمامات الأسرية ، بحيث يطلق بعض العلماء على الأسرة في العالم الغربي الحديث (والتي جذنا في بلادنا ، ولكن ليس بنفس القدر) يطلقون عليها اسم الأسرة المتمركزة حول الأم mother - centered.

فتعمل المرأة في الأسرة الحديثة على تنمية ورعاية علاقات أسرتها الجديدة (الأسرة الزوجية) مع إقاربها الإناث والذكور (حسب هذا الترتيب في الأهمية) . وقد أبرزت تلك الظاهرة وبينتها بجلاء كثير من دراسات الأسرة في أوربا وأمريكا ، واتفقت أغلبها على تأكيد هذا الاتجاه (٣٠) . ولهذا يحق لنا القول دون مغالاة إن نظام القرابة في الأسرة المعاصرة في الدول الصناعية يتميز اليوم بأنه يلتزم نظام التسمية بالأب ولكنه متمركز حول الأم .

ولكن فيما عدا هذه الظواهر الجانبية أو العارضة فإننا يمكن أن نعمم القول بأن نظام الانتساب الثنائي هو أكثر النظم شيوعا في الماضي والحاضر على السواء . غير أن هذا الحكم العام يثير قضية أخرى تقول أن النموذج السوسيولوجي للقرابة يقترب بذلك اقترابا قويا جدا من النموذج

(٣٠) انظر الدراسات التالية على سبيل المثال :

— Michael Young and Peter Wilmott, *Family and Kinship in East London*, London, 1957.

— — — — —, *The Symmetrical Family. A Study of Work and Leisure in the London Region*, London, 1973.

— M. Young and Mildred Geertz, «Old Age in London and San Francisco», in — *British Journal of Sociology* 12 (1961) PP. 124-141.

— L.A. Shaw, «Impressions of Family Life in a London Suburb», in : *The Sociological Review*, N.S., No. 2, 1954, PP. 179-194.

البيولوجي للقرابة ، الأمر الذي يوحى بشدة بتأكيد دور الأسرة كمؤسسة لانجاب الأطفال وتربيتهم . الا أننا لو قبلنا هذه الملاحظة الخطيرة لاسقطنا من اعتبارنا أهم ما يميز الأسرة الانسانية عن الأسرة الحيوانية ، ذلك ان الأسرة عند الانسان تتفوق في كونها قد طورت مراتب ومستويات مختلفة للقرابة الى جانب القرابة الدموية الخالصة (كقرابة المصاهرة) وطورت لها مصطلحات قرابية خاصة بها (٣٧) .

وحتى لو سلمنا بأن الانجاب والتربية يلعبان دورا بارزا في الأسرة الإنسانية ، فإننا يجب ان ننبه الى أن الأساطين ليس تلك العملية في ذاتها ، وإنما يتمثل وجه الأهمية فيما يترتب على تلك العملية وعلى العلاقات القرابية من حقوق وواجبات . وهى أمور تتباين من مجتمع لآخر تبينا شديدا حسب ظروف كل مجتمع ، ولو كانت ترتب بأمور بيولوجية خالصة ، لما شاهدنا هذا التنوع في أنماط المعيشة الأسرية بالشكل الذى نعرفه في كل زمان ومكان . لذلك نؤكد أن محور الارتكاز في حياة الأسرة ووجه الأهمية في وجودها هو بعض الاتجاهات والعلاقات والمبادئ التى تعد ذات طبيعة اجتماعية ، مع أنها قد تكون ثمرة بعض العلاقات والعمليات البيولوجية ، ولكنها ليست بخال من الأحوال انعكاسا مباشرا لها .

نظم قرابة متنوعة :

هناك الى جانب هذه النظم الرئيسية في تجديد القرابة نظم أخرى متنوعة اقل أهمية من حيث أنها اقل انتشارا ، او أنها تمثل صورا مختلفة من بعض النظم الرئيسية التى تحدثنا عنها . فهناك مثلا نظم قرابية ينتسب فيها الرجال الى أسلافهم الرجال ، وتنسب فيها النساء الى أسلافهن من

(٣١) انظر عرضا لأهم مصطلحات القرابة عند بيلز وهويجر ، مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٤٦٢ — ٤٦٣ .

النساء (٣٢) . ثم هناك صورة عكسية للنظام السابق ، حيث ينتسب الرجال الى اسلافهم من النساء ، على حين تنتسب النساء الى انتسلافهن من الرجال (٣٣) . اما النظام الآخر الذى نشير اليه هنا فهو ما يعرف باسم نظام الانتساب المزدوج الذى يرتبط فيه الشخص ببعض اقاربه فى خط الاب وبعض اقاربه فى خط الام ، كأن يرتبط بجده لأمه وجده لأبيه (مستبعدا جديه الآخرين : جده لأمه وجده لأبيه (٣٤) ، أو أن يتواجد نظاما الانتساب الى جوار بعضهما فى المجتمع ، فتكون هناك جماعات تقوم على الانتساب للأب ، وأخرى على الانتساب للأم .

وقد عالج بيلز وهويجر نظام الانتساب المزدوج معالجة مفصلة البقى فيها الضوء على نموذج منه عند شعب الافيكبو Afikpo ، نشير اليه فيما يلى ، لأنه يوضح لنا فساد الرأى القائل بأن أساس الانتساب للأب والانتساب للأم لا يجتمعان ، على اعتبار أن وجود أحدهما يعنى عدم وجود الآخر . اذ يوضح لنا مثال الافيكبو أن هناك بعض المجتمعات التى يعترف فيها بجماعات الانتساب للأب والانتساب للأم على السواء . بل اننا نجد فى بعض الحالات المتطرفة جماعات تحمل سمات مشتركة من النظامين ، تتضمن فى العادة ملكية الثروة أيضا . وهناك كما رأينا فى المجتمعات ذات نظام الانتساب الوحيد الخط بعض العلاقات الرسمية مع الاقارب الذين ينتمون الى خط انتساب مختلف . وهناك كذلك مجتمعات درجات وسطى من شكلية هذه العلاقات . ويقصر بعض الكتاب استخدام مصطلح « نظام الانتساب المزدوج » على المجتمعات التى بلغ فيها ذلك النظام قدرا كبيرا .

(٣٢) انظر شرحا لهذا النظام عند :

J. Roscoe, The Baganda, London, 1911.

(٣٣) اوردت مرجريت ميد بعض أمثلة لهذا النظام فى كتابها :

Margaret Mead, Sex and Temperament in Three Primitive Societies, New York 1935.

(٣٤) انظر اشارة مفصلة عند :

Murdock, « Double Descent », in : American Anthropologist, 42, 1940, PP. 555-561.

من التطور والنمو . في حين يسمح البعض بادراج كثير من النماذج الوسيطة تحت هذا المصطلح . وهناك شواهد على وجود الانتساب المزدوج في اماكن متفرقة من العالم ، وان كانت غالبية الحالات التي وصل فيها هذا النظام الى الاكتمال موجودة في قارة افريقيا .

ويشير بيلز وهويجر الى دراسة سيمون اوتنبرج Simon Ottenberg اجراها منذ عهد قريب لنظام الانتساب المزدوج عند شعب الافيكبو ، وهو احد الشعوب الناطقة بلغة الايبو في شرق نيجيريا . ويعيش الافيكبو في مجموعة منظمة من القرى المتجاورة ، التي يربط بينها مكان اجتماعات مشترك ، واسواق عامة ، وانشطة دينية مشتركة ، وحكومة محددة تحديدا دقيقا . والافيكبو شعب زراعي اساسا ، وتبلغ الكثافة السكانية عنده حوالى ٥٠٠ نسمة في الميل المربع . واليام yam (نوع من البطاطس حلو المذاق) هو المحصول الغذائى الرئيسى عندهم ، كما انه يمثل عنصرا جوهريا في جميع الطقوس ، وتقوم بزراعته الرجال . وهناك محصولات اخرى بعضها محاصيل تجارية تقوم النساء بزراعتها . ويستغل كثير من ابناء الافيكبو بالتجارة بعض الوقت ، على حين يتفرغ نفر قليل فقط لهذه المهنة تفرغا كاملا . وهناك بعض الصور التنظيمية الحكومية على مستوى القرية ، ومستوى مجموعة القرى ، وعلى مستوى الاقليم مثل جماعات مراتب العمر ، والجماعات السرية . كما ان هناك علاوة على ذلك جماعات الانتساب الابوى والأموى . وكلا النبطين من جماعات الانتساب محدد تحديدا دقيقا ، له أنماط الزعامة والسلطة الخاصة به المستقرة ، وتضطلع بمختلف انواع النشاط الطقوسية والاجتماعية ، والاشراف على الثروة .

وينتهي كل شخص من الافيكبو الى بدنة ابوية فرعية ، وهى تمثل بدورها جزءا من بدنة ابوية رئيسية ، يتتبع افرادها اصلهم الى جد ذكر مؤسس البدنة منذ فترة تتراوح في العادة بين ثلاثة وسبعة اجيال . اما البدنة الفرعية الابوية فتتبع اصلها اما الى اخ اصغر للأب المؤسس ، واما الى أحد ابناؤه . ويعيش الذكور من أعضاء البدنة الابوية والاناث غير المتزوجات عادة في مجموعة من المنازل المتجاورة المكحلة بنسوز أو

جدار منبع ، داخل قرية تتكون من عدد من مثل هذه الأحياء التي تسكنها بدئات أبوية أخرى ، وتعيش كل بدنة فرعية في قسم خاص من هذا الحي ، ولو أن هذا اللبس قد يتعرض للاختلال إذا زاد عدد أفراد البدنة الأبوية . والزواج الإغترابي ليس إجباريا ، وإن كان الفرد لا يتزوج من أقاربه الأقربين ، فيما عدا حالة النساء الأرامل أو المطلقات ، فهؤلاء يتحتم عليهن لا أن يتزوجن من خارج الحي ، وإنما من خارج القرية كلها . أما في الواقع الفعلي فنجد أن غالبية الزيجات تتم من خارج البدنة ، وكذلك من خارج القرية عادة . وقد تعود النساء المتزوجات في خارج البدنة أو القرية التي بدنتهن للتقديم الأضاحي والقربان أو للاشتراك في الأعياد ، أو إذا اضطربت حياتهن الزوجية . ولكنهن لا يشتركن بدور فعال في نشاط البدنة في هذه الحالة . ومن الممكن للأشخاص غير المولودين في البدنة الأبوية أن يرتبطن بطرق مختلفة ، كما أنه يمكن تبنيهم ويصبحون أعضاء كاملي العضوية .

ويضطلع كبار السن بمهمة الزعامة واتخاذ القرارات في البدنة الأبوية الرئيسية . أما الكاهن الذي يتوفر على خدمة أضرحة الأسلاف فيختاره كبار السن عادة من بينهم ، وهو يعتبر مستشارا هاما في شئون الطقوس والتعبادات ، وفيما عدا هذا فلا سلطان له . أما الشباب في السن من ٣٨ سنة إلى ٥٥ سنة تقريبا فيكونون أعضاء في مرتبة عمرية تنقسم إلى طبقتين ، أي ثلاث طبقات عمر . ويشكل أعضاء تلك الطبقة الذين ينتمون إلى بدنة أبوية واحدة قسما خاصا يضطلع بوظائف هامة بالنسبة للبدنة ككل . وتملك البدئات الرئيسية - وفي أحوال قليلة البدئات الفرعية أيضا - حوالي ١٥ ٪ من أراضي الأفيكبو . فهم الذين يتخذون كل القرارات النهائية الخاصة بالأعضاء . إذ يفصلون في المنازعات الداخلية ويعاقبون على الجرائم الخلقية والقانونية ، كما يسهرون على رفاهية البدنة . ويؤدي كهنة الأضرحة المختلفة الشعائر الضرورية لقيام علاقات سليمة مناسبة مع الأسلاف ومع الكائنات فوق الطبيعية . وتقوم جماعة العمر الخاصة بالشباب بتوفير جميع الاحتياجات المادية اللازمة ، وينفذون قرارات كبار السن ، ويحرسون الثروات المادية لأبناء البدنة . وعلاوة على هذا فلكل بدنة فرعية تنظيم مماثل لتعريف الأمور التي تخص البدنة الفرعية فقط .

ويشكل كبار السن في البدنات الرئيسية مجلس كبار السن الخاص بالقرية ، ويشكلون جميعا بالاضافة الى كبار السن الممثلين للقرى المختلفة الجماعة الادارية التى تضطلع بإدارة شئون قرى الأميكبو ككل . ويتحمل كبار السن فى القرية مسئولية الاشراف على ثروة القرية ، ويؤدون الشعائر حول اضرحة القرية المختلفة من أجل رفاهية القرية ككل ، ويوجهون الاحتفالات السنوية والطقوس الدورية ، ويحافظون على استمرار حالة السلم بين أبناء القرية . ويعمل أعضاء طبقة العمر الأكبر سنا داخل مراتب العمر كجماعة تنفيذية تضطلع بتنفيذ قرارات كبار السن . وعلاوة على هذه الأنشطة التى تشمل القرية ككل ، يجتمع أبناء البدنات المختلفة فى نطاق جماعة سرية على مستوى القرية تضم - بشكل اجبارى - كل الذكور البالغين . وتقوم هذه الجماعة السرية بأداء الشعائر الدينية والتمثيلات الدينية فى القرية . وبعضها يؤدي علنا أمام الناس .

ومع كل الأهمية التى يتمتع بها التنظيم الأبوى بالنسبة لشئون القرية وشئون القرية ، فإن غالبية شعب الأميكبو يعتبرون الروابط الأمومية أكثر أهمية . فجميع أبناء الأميكبو يعتبرون بحكم المولد أعضاء فى حوالى خمس وثلاثين عشيرة أمومية محددة . ولا تقوم هذه العشائر على مبدأ السكنى المشتركة ، اذ نجد أعضاء العشيرة الواحدة ، وكذلك ثروة العشيرة الواحدة ، موزعة فى أماكن متفرقة . والزواج الاغتصابى مفروض على أبناء تلك العشائر بشكل صارم . وكانت العشائر الأمومية تلعب فى الماضى دورا بارزا فى الأخذ بثأر قتلها (والقتل هو اغتيال شخص بواسطة احد افراد عشيرة أخرى) ، والعقاب على السرقة ، وحماية ثروة العشيرة وخاصة الأراضى الزراعية التى تملكها .

وكما هو الحال فى البدنات الأبوية توكل شئون الحكم - على مستوى العشيرة الأمومية - الى كبار السن وكهنة الضريح الرئيسى . اذ يعد هذا الضريح الرمز الأساسى للعشيرة الأمومية ، وان كان موضعه يتغير من حين لآخر ، لأنه يوجد دائما فى حى الكاهن . ويقوم كبار السن فى العشيرة بتسوية المنازعات بين أفراد العشيرة ، او ينوبون عن أبناء العشيرة الداخلين فى منازعات مع أبناء عشائر أخرى .

وعلى الرغم من أن حوالي ٨٥٪ من الثروة الزراعية للأفيكبو مملوكة نظريا للعشائر الأمومية ، فإنه يستأثر بحيازة وإدارة الجانب الأكبر من هذه الأرض بدنت أمومية تضم أناسا يرجعون أصولهم إلى سلف أنثوي مشترك . ويتولى أكبر الأعضاء الذكور في كل بدنة أمومية نوعا من الزعامة وإن كانت مهمته الأولى هي توزيع حقوق الانتفاع بأرض البدنة على مختلف أفرادها ، وكذلك على بعض الأشخاص الذين يدعون لأنفسهم الحق في ذلك ، مثل أزواج « عضوات » البدنة الأمومية ، أو إبنائهن ، أو أصدقائهن ، أو بعض الأشخاص البارزين . وعلى الرغم من أن زعيم العشيرة — أو الشخص الذي يفوضه — يتمتع بسلطة كبيرة في توزيع الأراضي الزراعية ، إلا أن هذه السلطة ليست مطلقة ، إذ أنه من حق أفراد البدنة أن يلجأوا إلى كبار السن في العشيرة إذا ما ضاقوا بهذا التوزيع . ونجد عند انثى البدنات الأمومية أن أكبرهن تكون بمثابة زعيمة غير رسمية ، وتعمل باستشارة للنساء المتزوجات أو تساعدن في الشؤون الطقوسية ، وفي المراسم الجنائزية ، وتؤديهن في نزاعهن مع أزواجهن أو مع ضرائهن (وتنتهي هؤلاء الضرائ عادة إلى عشائر أخرى) .

ولا يدور صراع كبير بين جماعات الانتساب للأم وجماعات الانتساب للأب عند الأفيكبو . بل إننا نجد كليهما يتم الآخر ، أو يستعاض عنهما ببعض المنظمات الأخرى ، مثل الجمعيات النورية وجماعات العمر وتنظيم القرية . ويهتم كلا النوعين من الجماعات برعاية الأسر النووية ويحرص على انجاب الأطفال . . . ومن هنا يمكن أن تقوم روابط هامة مع كلا التنظيمين العشائريين من خلال الميلاد أو الزواج . وتضع كل من جماعات الانتساب الأبوي والأمومي عند الأفيكبو قيودا على تصرفات أعضائها فيما يتعلق بالسلوك الجنسي ، والزواج ، والمسؤوليات الطقوسية ، والتصرف في الثروة . ولذلك قد يتبار إلى الذهن أن جماعات الانتساب المزدوج. تفرقل إلى حد كبير نشاط الفرد . ولكن الواقع القائم فعلا أن الفرد ما زال يتمتع بقدر مدهش من حرية الحركة في سلوكه . حقيقة أنه يجب أن يحصل على الأرض التي سيزرعها من خلال جماعة الانتساب الأمومية أو الأبوية . ولكن من المتيسر له أيضا أن يحصل على هذه الأرض من خلال بدنته الأبوية،

ومن خلال بدنته الأمومية ، كما أنه يستطيع أن يلجأ الى بدنة أبيه الأمومية .
 وينوسع الفرد أن يضم أفراداً غريباء الى هذه الجماعات كلها من أجل تأييده
 في المنازعات ، أو سغياً وراء اكتساب مزيد من المكانة والهوية . والحقيقة
 أن الفرد لا يستطيع في الغادة أن يستثمر أو يطور جميع العلاقات المتاحة
 له . بل أن عليه أن ينتقى من بين هذه الفرص المتاحة على أساس أكثر
 العلاقات ارضاء له شخصياً ، وأكثرها مساعدة له على تحقيق أهدافه
 الاقتصادية والسياسية وطموحه الى المكانة الرفيعة . ولذلك يبدو نظام
 الانتساب المزدوج بعد الفحص الدقيق أنه نظام يتميز بالمرونة والقابلية
 للتكيف والحيوية الكاملة (٣٥) . . .

القراءة الخطية (المباشرة) والقراءة المجانبية (غير المباشرة)

علينا في دراسة القرابة أن نميز علاوة على ما سبق بين الأقارب
 الخطيين (المباشرين) والأقارب المجانبين (غير المباشرين) . والأقارب
 الخطيون هم في الغالب عبارة عن أقارب ذويين في خط مباشر من أعلى
 (كالأب والام) أو إلى أسفل (كالأبن والأبنة) . سواء كانت هناك بعض
 المجتمعات التي تدخل الى هذه الفئة طائفة من الأقارب غير ذويين ، أي
 الذين لا تربطهم بالشخص صلة دم ، كأن تنسب للشيخ ابن أو ابنة ليس
 من صلبه ، وذلك عن طريق نظام للتبني ، الذي يجعل الابن بالتبني
 كما لو كان ابناً حقيقياً (أي دموياً) . ومع أن ديننا الاسلامي لم يقر هذا
 النظام ، ولم يرتب عليه أي حقوق ، إلا أننا نجده مع ذلك واسع الانتشار
 في المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، على نحو يفوق تصورنا للوهلة الاولى .
 ولما كانت القرابة الخطية (سواء كانت حقيقية أو إقتراضية أي من صنع
 المجتمع) تتخذ دائماً خطاً رأسياً ، فلا يمكن أن يكون للمرء قريب خطي من
 نفس جليه ، كما يتضح بشكل جلي من الرسم التالي (شكل رقم ٤) .

(٣٥) انظر بيلز وهويجر ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، مرجع
 سابق ، الجزء الأول ، من ص ٤٩٩ — ٥٠٣ .

الشكل رقم (٤) : الأقارب الخطيون (المباشرون) والمجانبيون (غير المباشرين) : — يوضح هذا الشكل بعض الأقارب الخطيين لصاحب الشكل مرموزا لهم بالمثلثات والدوائر البيضاء (Δ O) ، وبعض أقاربه المجانبين مرموزا لهم بالمثلثات والدوائر المخططة

المصدر : جيللين وجيللين المرجع السابق ، صفحة ٢٢٦ .

أما الأقارب المجانبون (غير المباشرين) فيمكن أن ينتموا إلى نفس جيل الشخص أو إلى أجيال سابقة عليه أو لاحقة له . ولا تقوم بينه وبينهم علاقة السلسل-النسبي المباشر ، فالشخص ليس سلفاً ولا خلفاً لأخيه أو لأخته ، على الرغم من انتمائهما إلى سلف واحد مشترك . ثم لميز بعد هذا بين أبناء وبنات عمومة وختولة من الدرجة الأولى أو الثانية أو أبعد من ذلك .

ويجب أن نذكر هنا حقيقة هامة وهي أنه مهما كان الحس التاريخي أو الشعور بالانتماء قويا لدى الفرد ، فإننا نجد في الواقع الحي أن اهتمامه الحقيقي بالتعرف على أقاربه لا يتجاوز كثيراً من أجيال أسلافه الماضية (٣٦) . فقد أثبتت بعض البحوث النقدية الممتازة التي أجريت على بعض ظواهر القرابة في إنجلترا أنه حتى في الأسر العائلية كان الشخص يحتفظ في ذاكرته بتصور واضح عن خمسة أو ستة أجيال من أسلافه . وإن كانت دائرة العلاقات القرابية الفعلية أضيق نطاقاً من ذلك بكثير . ومع ذلك فإن الشخص يحتفظ في ذاكرته برصيد كبير من الذكريات أو العلاقات الحية مع عديد من أقاربه (٣٧) . ولكن مهما كان عدد تلك الذكريات أو العلاقات كبيراً ، فإنه سصبح ضئيلاً كل الضالة إذا قسناه بعدد أجيال الأسلاف الفعليين لشخص يعيش بيننا اليوم ، إذ لا شك أنه عملياً لا يقع تحت حصر . فلو افترضنا عدم وجود زواج بين الأقارب فإن عدد أسلاف الشخص بعد عشرين جيل يصل إلى ١,٠٣٨,٩٧٦ (مليون وثمانية وثلاثين ألفاً وتسعمائة

(٣٦) ولو أن عدد أجيال الأسلاف التي يعيها الشخص ليس ضئيلاً بالقدر المبالغ فيه الذي يتصوره بعض المفكرين النظريين في موضوع الأسرة النووية ، حيث أنهم يؤكدون أنه لا دائرة الذكريات ولا دائرة الواقع تقسم لأجيال كثيرة ، ربما جيل الآباء والأجداد فقط . وهذا بالطبع تطرف ومغالة لا تؤيده الشواهد الواقعية .

(٣٧) أنظر الكتاب الذي أشرف ريموند فيرث على تحريره بعنوان « دراستين للقرابة في لندن » الذي سبقت الإشارة إليه ، ص ص

جوست وسببين :) كما قدرها كونيغ (٢٨) . أما ونحن نعرف أن الزواج بين الأقارب منتشر في الواقع على نطاق واسع ، فإننا يجب أن ننقص من هذا الرقم كثيرا ، وتختلف نسبة النقص بطبيعة الحال بحسب كثافة : الزواج من الأقارب في الجماعة محل الدراسة . ومن الواضح أن عدد هؤلاء الأسلاف يقل إلى أدنى حد ممكن داخل الجماعات الصغيرة المغلقة ، التي يمكن القول بأنها تمثل أجناسا محلية مستقلة . ولكن عدد الأسلاف يزيد بدرجة كبيرة بالنسبة للفرد داخل المجتمعات الكبرى المفتوحة . ولكن نحن الواجب أن نأخذ في اعتبارنا أن فرص الزواج ليست مفتوحة أمام الفرد (حتى في المجتمعات الكبيرة المفتوحة) بدون حدود أو قيود ، وإنما يتعين عليه في العادة أن يختار شريك حياته من بين دوائر معينة . ولا يرجع هذا المنع إلى أي قيود قانونية ، وإنما إلى قيود وضوابط وعوامل من طبيعة اجتماعية . وسوف نناقش هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد عند حديثنا عن موضوع « الاختيار للزواج » . ولكن الهدف من تلك الإشارة هو أن دوائر التزاوج ضيقة ومحددة في العادة حتى في داخل المجتمعات الكبيرة ، إنما يعنى بالنسبة لحديثنا هنا تحديدا نسبيا لعدد أسلاف الشخص .

الأصهار :

وهناك عدا الأقارب الخطيين والأقارب المجانبين (غير المباشرين) نوع آخر من الأقارب تقوم الصلة معهم على أساس المصاهرة ، هم الأصهار ، وهم ينقسمون بدورهم إلى مراتب قرابية مختلفة ، أي تتفاوت في درجة « قربها » من الشخص . ولو أن تلك الأوضاع تمثل مشكلة جانبية خاصة ، على أساس أن القرابة لم تكن تدرس حتى عهد قريب ، أو لم يكن يفهم منها سوى القرابة الدموية فحسب ، ولذلك لم يكن الأصهار يعدون أقاربا بالمعنى الدقيق للكلمة . غير أن تطور دراسات علم الاجتماع العائلي وكذلك تطور الدراسة الانثروبولوجية للقرابة قد ألقت حديثا الضوء على فئة الأصهار ، وذلك على أساس أن صهرى (الذى هو زوج

(٢٨) انظر رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣١ ، وكذلك المراجع الواردة هناك .

أختي وكذلك شقيق زوجتي) تقوم بينه علاقة وبينى ، كما تقوم علاقات بينه وبين أولادى (الأول زوج عمه أولادى ، والثانى خال أولادى) (٣٩) . من هنا أصبح من الضرورى جدا دراسة حقوق وواجبات الأصهار وتحديدتها والتعرف على دورها فى حياة الأسرة .

ومن الواضح أن اللغات والثقافات المختلفة تتفاوت فيما بينها فى تحديد فئات الأصهار ، أى فى تحديد دوائر الأشخاص الذين تقوم بينهم وبين الشخص علاقات على أساس الزواج . ويبدو هذا الاختلاف بأجلى معانيه فى المصطلحات الدالة على الأصهار بأنواعهم ودرجاتهم . ولكنها تبدو بنفس القوة فى تحديد فئاتهم ودوائرهم ، ثم تبدو بعد ذلك فى الحقبوق والواجبات التى ترتبها على علاقة المصاهرة .

فبالنسبة للمصطلحات الدالة على قرابة المصاهرة فى اللغة الانجليزية مثلا أن الأقارب بالمصاهرة (فيما عدا زوجات الأعمام والأخوال ، وأزواج العمات والخالات الذين يضمون الى فئات الأقارب الخطيين أو المجانبين) يعرفون بإضافة عبارة — in-law — الى المصطلح الدال على القرابة الدموية . وهكذا نجد تعبيرات مثل Father-in-law للدلالة على الحم و Mother-in-law للدلالة على الحماة ، ومصطلح Brother in-law للدلالة على شقيق الزوجة وعلى زوج الأخت ، و Sister-in-law للدلالة على أخت الزوجة وزوجة الأخ . والملاحظ على أية حال أن هذه المصطلحات لا تستخدم فى الحديث المباشر ، وإنما تستخدم فقط لتفسير طبيعة علاقة القرابة للآخرين .

وغنى عن البيان أن اللغة العربية تزخر بأكثر عدد من المفردات والمصطلحات الدالة على فئات الأصهار ، ولا عجب فى ذلك لأنها واحدة من أغنى لغات البشر وأثرها وأكثرها قدرة على التعبير .

(٣٩) استعملت المؤلفة ضمير المتكلم المذكر ، على أساس أن الرجل هو رأس الأسرة ، وأن هذا المدخل هو الذى بدأ لى أوضح وأيسر فهما لجمهور القراء ، خاصة الجدد على ميدان دراسة القرابة .
(م ٦ — الاتجاهات المعاصرة)

ولكى نحيط بهوضوع مصطلحات القرابة احاطة كاملة ، وعلى أساس مقارن ، نرى من المفيد أن نستعرض بإيجاز أهم أسس التصنيف القرابي المعسروفة في مختلف ثقافات العالم التي لدينا معلومات عنها . ويرجع الفضل الى تقدم الدراسة الانثروبولوجية لموضوع القرابة في توضيح هذا الموضوع الشائك المعقد . وقد عرض بيلز وهويجر لأهم أسس التصنيف القرابي نقلا عن الفرد كروبر ، نوردها فيما يلي (٤٠) :

من الملاحظ أن كل شعب قد اعتاد على مصطلحات القرابة في مجتمعه ، بحيث أننا كثيرا ما نفترض خطأ أن مصطلحات مثل : الأب ، والأم ، والابن ، والبنت تعنى دائما نفس المدلول عند جميع الشعوب . ولا شك في أن هذا خطأ بالطبع . فكثير من مصطلحات القرابة تشير الى فئات من القرابة ، مثل مصطلحات العم والعمة ، والأخ والأخت ، أو ابن العم . ونظم تصنيف القرابة تتباين تباينا هائلا من مجتمع لآخر .

ويتم تصنيف القرابة وفقا لبعض أسس التصنيف المحددة تحديدا دقيقا ، نذكر من بينها أساس الحيل (٤١) وأساس النوع (٤٢) . وكان

(٤٠) بيلز وهويجر ، مقدمة في الانثروبولوجية العامة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥ — ٤٦٩ .

(٤١) فيما يتعلق بتصنيف القرابة على أساس الجيل ، نجد أن مصطلحات القرابة تقتصر على جيل واحد ، فيما عدا أبناء أو بنات العم (حيث أن هذه الفئة يمكن أن تضم في بعض الأحيان أفرادا من جيل الأبوين) . وهكذا نجد أربع فئات في جيل الوالدين هي : الأب ، والأم ، والعم (والخال) ، والعمة (والخالة) . أما في نفس جيل « س » فهناك ثلاث فئات هي : الأخ ، والأخت ، وأبناء وبنات العم والخال (وكذلك العمات والخالات) . وهناك أخيرا في الجيل التالي على جيل « س » أربع فئات هي : الابن ، والبنت وابن الأخ أو الأخت ، وبنت الأخ أو الأخت . قارن بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

(٤٢) والأساس الثاني من أسس التصنيف هو ذلك الذي يقسم الأقارب تبعا للنوع (ذكرا أو أنثى) . فالوالدان هم : آباء : وأمهات . كما ينقسم أخوة الوالدين تبعا للنوع الى : أعمام (وأخوال) ، وعمات (وخالات) . ويطبق نفس المبدأ على الأقارب من نفس جيل « س »

الفرد كروبر قد حصر في إحدى المقالات التي كتبها منذ سنين طويلة ثمانية - من الأسس التي يتم تصنيف القرابة وفقا لها (٤٢) . وتعد تلك الأسس ، نموذجا مفيدا لدراسة أولية لموضوع تصنيف القرابة ، ولذلك سنقوم بذكرها وشرحها فيما يلي : -

- ١ - أول الأسس التي حددها كروبر من هذه الأسس الثمانية هو . ما يعرف باسم أساس الجيل . فالملاحظ على نظام القرابة في المجتمعات الغربية أن جميع مصطلحات القرابة - فيما عدا مصطلح ابن أو بنت . العم Cousin - تقتصر على جيل واحد فقط . فمصطلحات الأب ، والأم ، والعمة (أو الخالة) ، والعم (أو الخال) تنصب على جيل الوالدين . أما مصطلحا الأخ والأخت فينبضان على جيل الشخص نفسه ، ومصطلحات الابن ، والبنت ، وابن الأخ (أو ابن الأخت) ، وبنت الأخ (أو بنت الأخت) تقتصر على الجيل التالي على جيل الشخص نفسه .
- ٢ - الأساس الثاني في تصنيف كروبر هو ذلك الذي يصنف . الاقارب من نفس الجيل تبعا لفروق العمر ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب النافاهو ، حيث يخاطب الشخص أخوته الكبار بمصطلح معين ، ويخاطب أخواته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف . كذلك ، يميز الشخص هناك بين أخواته تبعا للسن إلى أخوات كبار وأخوات صغار . إلا أن أساس السن لا يمتد عند النافاهو بحيث تنتظم العلاقات . القرابية الأخرى . ففي بعض النظم القرابية الأخرى - كما هي الحال

= فينقسمون إلى : أخوة ، وأخوات . وهنا أيضا نستثنى مصطلح أبناء العم ، لأنه يطلق على الاقارب من الذكور والاناث . ولكن مبدأ النوع يظل مطبقا بشكل عام على الاقارب في الجيل التالي على جيل « س » ، حيث نجد أربع فئات هي : الأبناء ، والبنات ، وأبناء الأخ ، وبنات الأخ . قارن ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٤٣) Alfred L. Kreber, «Classificatory Systems of Relation-ship», in : Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland, 39, 1939, PP. 77 - 84. Quoted by Beals and Hoijer, op. cit.

عند الياكوى مثلا — يتم التمييز بين أخوة وأخوات الوالدين تبعا لسن أم الشخص وأبيه .

٣ — أما أساس التصنيف الثالث عند كروبر فيتضمن الفروق بين الأقارب الخطيين (المباشرين) Lineal ، والأقارب المجانبين (غير المباشرين) Collateral . فالأقارب الخطيون هم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم في خط واحد ، وهكذا يعتبر الآباء والأبناء في مجتمعنا أقارب خطيين . أما الأقارب المجانبون فهم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذين يصل بين الخطيين . وهكذا يعتبر العم أو الخال في مجتمعنا قريبا مجانباً ، لأنه إما أن يكون أخا للأب أو أختا للأم . كذلك يعتبر أبناء وبنات الأعمام والأخوال أقارب مجانبين لأنهم يرتبطون بالشخص بصلة قرابة غير مباشرة لأنهم أبناء أخوة الأم أو أبناء أخوة الأب . ومن الواضح في مجتمعنا أنه يتم التمييز بين الأقارب الخطيين والأقارب المجانبين في جيل الشخص نفسه ، وكذلك في جيل الوالدين ، وفي الجيل التالي أيضا ، حيث يتم التمييز بين الأبناء والبنات بمصطلحات تختلف عن أبناء الأخ أو الأخت وبنات الأخ أو الأخت .

٤ -- والأساس الرابع عند كروبر يرتبط باختلاف نوع القريب (ذكر أو أنثى) . ويبدو هذا الفرق واضحا في نظام القرابة في مجتمعنا في التمييز بين الأب والأم ، والعمة والعم والخالة والخال ، والأخ والأخت ، وابن الأخ ، وبنت الأخ . والمصطلح الوحيد الذي لا يبدو فيه هذا الأساس واضحا في اللغات الانجلو ساكسونية هو ابن أو بنت العم ، وابن أو بنت الخال ، الذي ينطبق على كافة الأقارب المجانبين من جيل الشخص نفسه بصرف النظر عن نوع القريب (ذكرا أو أنثى) .

ويوجد نفس الاغفال لأساس النوع هذا في نظام القرابة عند الشيريكاهوا الأباتش ، حيث يطلق نفس مصطلح القرابة على جميع أخوة الأب وأبناء العم ، ذكورا كانوا أو إناثا . وهناك مصطلح آخر يطلق على جميع أخوة الأم وبنات العم . ومن الطريف أن نلاحظ أيضا على هذا النظام القرابي أن المصطلح الذي يطلق على أخوة الأب وأبناء

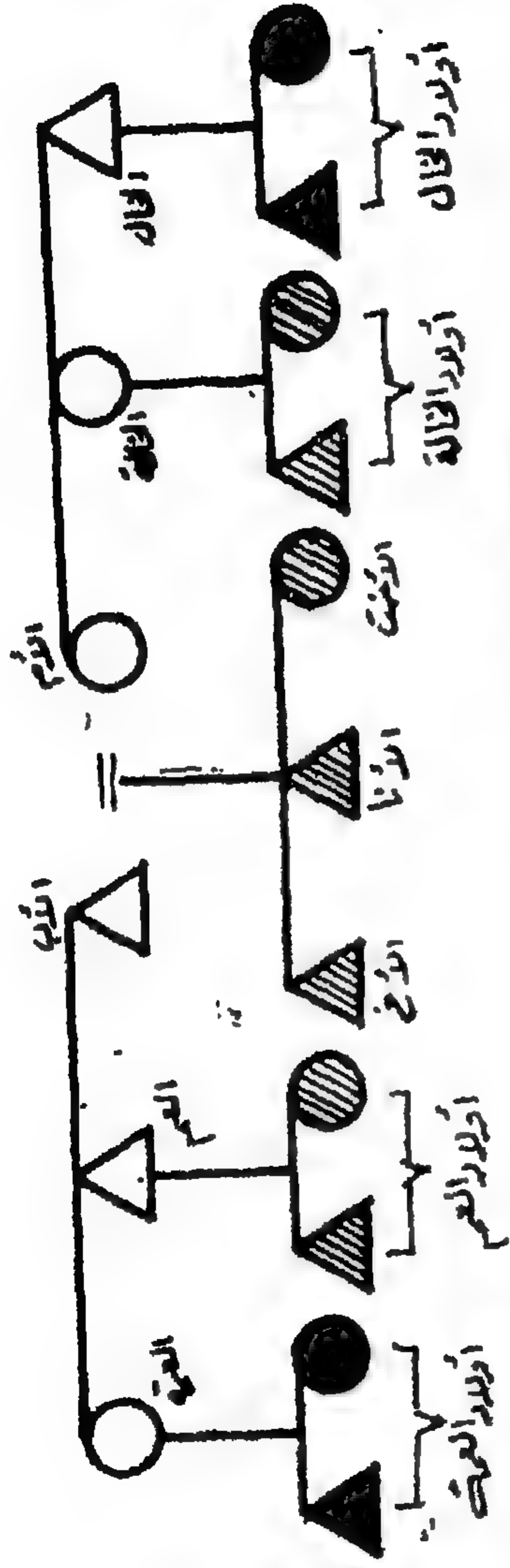
العم يتجاهل كذلك أساس الجيل ، لأن الشخص الذكر يستخدمه للإشارة إلى أخوة الأب وأبناء العم وكذلك إلى أبناء أخوته وأبناء أعمامه الذكور .

٥ - ويتضمن خامس أسس التصنيف عند كروبر الفروق في نوع المتكلم نفسه (الذى يخاطب أقاربه) ، ففى نظام القرابة فى المجتمعات المعاصرة يستخدم الذكور والإناث نفس مصطلحات القرابة . ولكن هناك نظما قرابية أخرى عديدة تختلف فيها المصطلحات بالنسبة للمتكلم الذكر والأنثى . من هذا مثلا أنه عند النافاهو يخاطب الشخص ابنه بمصطلح يخلف عن ذلك الذى تخاطب به المرأة ابنها . كما ان هناك مصطلحين للبنات : أحدهما يستخدمه المتكلم الذكر ، والآخر تستخدمه المتحدثة الأنثى .

٦ - وينصب الأساس للتصنيف عند كروبر على الفروق في نوع القريب الذى يمثل همزة الوصل فى القرابة . وقد لاحظنا من قبل أن الأقارب المجانبيين هم أولئك الذين يرتبطون بالشخص من خلال قريب معين . والملاحظ على نظام القرابة فى أغلب مجتمعاتنا المعاصرة أن نوع القريب الذى يمثل همزة الوصل لا يترتب عليه أى نتيجة حيث نجد مثلا فى المجتمعات الغربية المعاصرة أن جميع أبناء وبنات العم والخال يجمعون تحت مصطلح واحد هو Cousins .

إلا أن السائد فى مجتمعات أخرى كثيرة هو أن تقسم هذه الفئة (أبناء وبنات العم والخال) إلى جماعتين : الجماعة الأولى هى أبناء العمومة أو الخنولة المتقاطعة cross cousins ، أى أبناء الأخوال والعمت . والجماعة الثانية هى أبناء العمومة أو الخنولة المتوازية - (Parallel cousins)

أى أبناء الأعمام والخالات . وواضح أن الفرق بين المجموعتين يرجع إلى نوع القريب الذى يمثل همزة الوصل . فإذا كان هذا القريب الوسيط من نفس نوع القريب (مثلا أخ السوالد - أى العم ، أو أخت الأم - أى الخالسة) فإن أبناء هذين الشخصين يعتبران أبناء عمومة وخنولة متوازنة ، كذلك عندما يختلف نوع القريب الوسيط عن نوع القريب .



الشكل رقم (٥)

أبناء وبنات العمومة والختوة المتوازية والمقاطعة

يوضح هذا الشكل أبناء العمومة والختوة من الدرجة الأولى فقط للشخص صاحب الرسم . وقد بين الشكل هذا الشخص وأخاه وأخته وكذلك أبناء وبنات وختوته المتوازيين بدوائر ومثلثات مخططة ، أما أبناء وبنات عموته وختوته المتقاطعيين فيشير إليهم الرسم بدوائر ومثلثات سوداء .

المصدر : جيلين وجيلين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

الذي نصفه ، فإن أبناءه يعدون أبناء عمومة وخنولة متقاطعة .

وتميز كثير من المجتمعات بين أبناء العمومة والخنولة المتقاطعة والمتوازنة باستخدام مصطلحات متباينة . فعند قبائل النافاهو مثلا نجد أن أبناء العمومة أو الخنولة المتوازنة يطلق عليهم نفس مصطلح القرابة الذي يطلق على الاخوة ، في حين يطلق على أبناء العمومة والخنولة المتقاطعة مصطلحات مختلفة تلمح الاختلاف .

٧ - أما الأساس السابع فيميز القرابة الدموية عن قرابة المصاهرة . والقرابة الدموية تضم أولئك الذين ينتمون إلى أسرة الشخص نفسه وأسرته أجداده وأحفاده . أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج ، أي أولئك الذين يسبق اسمهم في مصطلحات القرابة الغربية كلمة in-law

وتكاد كل المجتمعات تميز على نحو أو آخر بين القرابة الدموية وقرابة المصاهرة . ففي المجتمعات الغربية كما أشرنا تصنف غالبية علاقات قرابة المصاهرة في فئة in-laws كما نجد في مصطلحات :
 الحمو Father in-law والحماة Mother in-law ،
 والصهر brother in-law واخت الزوجة Sister in-law
 . الخ . إلا أن بعض الأقارب نتيجة علاقة المصاهرة لا يصنفون بنفس الطريقة ، حيث نلاحظ مثلا أن زوجات الأعمام والأخوال ، وكذلك أزواج العمات والخالات يطلق عليهم مصطلحا « عم » و « عم » على التوالي ، على الرغم من أنه لا تربطهم بالشخص المتكلم صلة قرابة دموية .

ويوجد عند شريكاهوا أباتش عادة مصطلحان للدلالة على الأقارب بالمصاهرة . فيخاطب الرجل - أو المرأة - أصهاره بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذي أحمل الأعباء نيابة عنه » ، ويخاطب ذلك الشخص في المقابل بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذي يحمل الأعباء نيابة عني » . وهناك فضلا عن هذا مصطلحان يمكن أن يستخدميا بين رجل أو امرأة يخاطب صهرا له متقدما في السن ، ويعنى أحد هذين

المصطلحين (وهو يطلق على الصهر الذكر) : « الرجل الهرم » (العجوز) . أما الثانى فيطلق على الأصهار - الإناث ويعنى « المرأة التى أصبحت عجوزا » . .

٨ - وينصب الأساس الثامن لتصنيف القرابة على الفروق فى المكانة أو الظروف المعيشية للشخص الذى تقوم علاقة القرابة من خلاله . ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب الشيريكاهوا الأباتش . فعند أولئك الناس ينتقل الرجل ليعيش مع أسرة زوجته بعد أن يتم عقد زواج الذين تربطهم به علاقة مصاهرة . أما إذا توفيت زوجته ، فإن علاقته تتغير من حيث أنه يتحتم عليه أن يتزوج أيا من أخوات أو بنات مجموعة أرملة اللاتى لم يسبق لهن الزواج ، ومن ثم يظل بين أفراد الأسرة التى انضم إليها بعد زواجه الأول (٤٤) . .

(٤٤) انظر بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٩ .

الفصل الثاني

نظام الزواج

- دائرة الزواج المنفل
- البدنة والعشيرة
- القرابة المصطنعة
- عامل السكنى أو البعد المكانى للأسرة
- نظم تحريم الزنا بالمحارم

دائرة الزواج المفضل

أوضحت الدراسات المقارنة للزواج ، سواء تلك التي قام بها الأنثروبولوجيون أو علماء الاجتماع ، أن الزواج لا ينطوي فقط على تعاقد بين فردين ، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدًا بين أسرتين . فالزيجات كثيرا ما تتم ، من خلال مواعد تحریم الزنا بالمحارم (وسنتحدث عنها بشئ من التفصيل في فقرة تالية ، بحيث تقوي روابط الإلحقة بين الأسرة والوحدات الأكبر القائمة على الزواج الاغتصابي . ومن ثم تهيب أساسا عريضا للتعاون بين المجتمعات لم يكن من الممكن تحقيقه عن أى طريق آخر .

والملاحظ أنه حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تلعب فيها الأسرة دورا قليل الشأن نسبيا في الضبط الاجتماعي ، يعد الزواج من الأمور التي تهم الأسرة كما تهم الفرد تماما . فكم من رجل أو امرأة اكتشف ، قبل أتمم الزواج أو بعده ، أنه لم يرتبط بقرين له فحسب ، ولكنه ارتبط أيضا بعدد من الأقارب الجدد الذين يتعذر عليه — ان لم يكن من المستحيل — أن يتجاهلهم . هذا فضلا عن أن الأسرة غالبا ما تصر على أن يتزوج أبنائها بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية ، وفي عضوية الجماعة العنصرية أو العرقية ، وفي المكانة الاقتصادية الاجتماعية . ويمكن أن نطلق على مثل هذه القيود التي تفرض على اختيار شريك الحياة بمعناها الواسع ، يمكن أن نطلق عليها « الزواج المفضل » — أى تفضيل (أو أحيانا فرض) اختيار شريك الزواج من بين أفراد جماعة فرعية معينة داخل المجتمع .

أما في أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه العموم) ، وخاصة تلك التي تتحتم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير ، فإن الزواج المفضل يكون محددًا على نحو أكثر دقة ، كما ينفذ بصورة أكثر صرامة . وقد تناول بيلز وهويجر نظام الزواج عند شعب الكاريرا الاسترالي وأوضحا أن المجتمع هناك يشترط ضرورة تزوج الفرد من

ابنة عمته أو ابنة خاله (أى بنات العمومة والخثولة المتقاطعة) ، سواء كانت قرابة بعيدة أو مباشرة (١) . فالفرد لا يمكن أن يتخذ له قرينة من جماعة أخرى على الإطلاق . وغالبا ما يؤدي هذا النظام الى وجود أسرتين مشتركتين قائمتين على نظام السكنى عند الأب تتبادلان - بانتظام تقريبا - النساء الصالحات للزواج ، بحيث تتزوج بنت إحدى الأسرتين أبناء الأسرة الأخرى الذكور ، والعكس بالعكس .

ولهذا الأسلوب في الزواج بعض المزايا الواضحة ، التي تخدم استقرار الأسرة نفسها من ناحية ، كما تحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى . فالنساء اللاتي ينتمين الى الأسرة من خلال الزواج يكن معروفات للنساء الموجودات بالفعل داخل الأسرة بوصفهن أقارب لهن . وهن اللاتي يسعين الى اتمام هذا الزواج ، ويعملن على تحقيق التكيف مع أقارب الزوج ، ومن ثم نجد أنه عندما تستقر أولئك الزوجات بالفعل مع أزواجهن ، لا يؤدي ذلك الى حدوث قدر كبير من الاضطراب في التناغم والتعاون داخل الأسرة . وكذلك فان أى أسرتين مشتركتين ، ترتبطان فيما بينهما بعدد من روابط المصاهرة ، وتتوقعان تزايد مثل هذه العلاقات في المستقبل ، وتتزايد المصالح المشتركة بينهما ، كما يعد ذلك حافزا لبذل جهود متعاونة .

وينتشر الزواج بين أبناء العمومة والخثولة المتقاطعة بين مختلف شعوب العالم ، ولكنه لا يظهر بصورة موحدة ولا يفرض بنفس الصرامة التي يفرض بها عند شعب الكاريرا . ففي كثير من أقاليم الصين - مثلا - يفضل أبناء العمومة أو الخثولة المتقاطعة كزواج ، الا أن ذلك ليس شرطا مفروضا ، فمن الشائع أن يتزوج الأفراد من غير الأقارب . ومع ذلك ، فان الزواج من أبناء العمومة أو الخثولة المتقاطعة يؤدي - في المناطق التي يفضل فيها - الى تمكين العروس الجديدة من التكيف مع

(١) انظر مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ص ٥١٢ - ٥١٦ .

الأسرة المشتركة لزوجها بأقل قدر من الصعوبة والتوتر ، كما أنه يتبع.
للأسرة التي ترتبط عن طريق عدد كبير من الزيجات أساسا راسخا.
لتحقيق التعاون الذي لم يكن من الممكن تحقيقه عن أى طريق آخر .

وهناك شكل آخر — وأن كان أقل انتشارا — للزواج المفضل.
 يظهر في الزواج بين أبناء العمومة أو الخثولة المتوازية (أى بنات العم
 والخالة) . وهو منتشر بصفة عامة في العالم الاسلامي ، ولكنه أكثر
 انتشارا بين بدو شبه الجزيرة العربية (بمفهومها الجغرافي) . والمعروفة
 أن سكان تلك المنطقة من البدو يعيشون في بيئة صحراوية ، متنقلين من
 مكان لآخر بحثا عن الماء والكأ اللازم لرعى الابل ، التي تمثل أهم وسيلة
 للعيش عندهم . ومن أجل العناية بالابل وحمايتها من حملات القبائل
 المعادية ، تحتاج القبيلة البدوية الى قوة بشرية ضخمة ، تجمع بينهما
 أواصر قرابة ماثنة ، حيث أن تقاليد القرابة تمثل الوسيلة الأساسية
 للضبط الاجتماعي في ذلك المجتمع . ولهذا يفضل الا يترك للشباب الجماعة
 عند الزواج ، وإنما يبقى فيها . وعليه أما أن يأتي بعروسه لتعيش مع
 جماعته الأبوية ، وأما أن يتخذ له زوجة من داخل الجماعة نفسها . ولذلك
 فالزواج من خارج الجماعة يشنت ولاء الرجل فيما بين الجماعة التي ولد
فيها وجماعة عروسه ، وهو وضع يصعب احتماله بالنظر الى العداوة
المفرطة التي كانت سائدة في الماضي بين الجماعات القبلية المختلفة . وهي
عداوة كانت ترجع الى المنافسة الشديدة على كميات الماء والكأ القليلة
المتاحة . ولهذا كانت الجماعات البدوية تفضل الزواج الداخلي ، أى
ذلك الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها . والزواج المفضل هو
زواج ابنة العم التي تولد وتنشأ داخل نفس الجماعة . وهكذا لا تحتفظ
الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب ، وإنما تعمل
من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم (وهي علاقة تكبر
قوية أصلا) من خلال رابطة المصاهرة .

ونحن نعرف الى أى مدى تغيرت مقومات الحياة الاقتصادية في

المنطقة العربية التي نتحدث عنها ، فلم يعد كل البدو يعيشون على الرعى كما كان يحدث في الماضي ، ولم تعد الحياة قاسية عليهم بنفس الدرجة التي كانت حتى الماضي القريب . وانما ادت الثروة البترولية المتدفقة الى تغيير خريطة الظروف الاقتصادية وخلصتهم من العوز والفقر ، الذي كان يتمثل في هذا التنافس على اقل القليل من الماء والكلأ . لذلك قد يتصور البعض ان هذا النظام في تفضيل زواج بنت العم قد تآثر أو تززع ولم تعد له نفس السيطرة التي كان يحظى بها في الماضي . الا ان الغالبية الكبرى من الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة تؤكد لنا بدون أدنى شك ان هذا النظام مازالت له سطوته ، ومازال محترما ليس في منطقة الجزيرة العربية فحسب ، وانما في كثير من البلاد الاسلامية المعاصرة . وهو مستمر رغم رياح التجديد القوية التي تهب اليوم على تلك المجتمعات ، خاصة البترولية منها . حيث أصبح هناك قطاع يعتبر الالتزام بزواج بنت العم « موضة قديمة » او تقليدا بائدا باليا يجب الخروج عليه . فمع أنك يمكن أن تسمع تلك الاعتراضات في كثير من دوائر الشباب ، الا أننا نجد الشباب مع ذلك يحرصون على مراعاة قاعدة تفضيل الزواج من بنت العم ، فما زال العم يرجع الى ابن أخيه قبل أن يوافق على خطبتها لشخص « غريب » (بصرف النظر عن مدى غربته الحقيقية) . وذلك لأن ابن عمها هو صاحب الحق الاول فيها (٢) .

(٢) أنظر حول هذا الموضوع المراجع التالية :

- W. Goode, *World Revolution and Family Patterns*, London, 1963, PP. 93-95.
- Millicent R. Ayoub, *Endogamous Marriage in a Middle Eastern village* Ph. D. Dissertation Radcliffe College, 1957.
- Henri de Monterey, *Les femmes de Tunisie*, Paris, 1958.
- Frederik Barth, «Father's Brother's Daughter's Marriage in Kurdistan», in : *Southwestern Journal of Anthropology*, X, 1954.
- J.P. Charnay, *La vie musulmane en Algérie, d'après la jurisprudence de la première moitié du XXe siècle*, Paris 1965.
- G. Tillon, *Le harem et les cousins*, Paris, 1966.

وعلىنا أن نتساءل عن السبب في استمرار هذا النظام: ورسوخه في
 تلك الظروف المتغيرة ، التي نعرف جميعا المدى البعيد الذي ذهبت
 إليه في تغييرها ، ولكن دون أن يمس ذلك هذا النظام بشكل أساسي .
 ومع أن القول الفصل في تلك المسألة يحتاج الى دراسات مونوجرافية
 عديدة ينبغي أن تجرى في البلاد العربية المختلفة على امتداد رقعة الوطن
 العربي ، وبواسطة باحثين عرب يكونون في أمان من التضييق والتزيف
 الذي يمكن أن يقع فيه الباحث الأجنبي بسهولة . أقول برغم عدم توفر
 تلك الدراسات فإننا نرى من المناسب ابداء بعض الملاحظات العابرة .

لعل الملفت للنظر أن ذلك النظام لا يستند الى أسس دينية راسخة
 من القرآن والسنة ، وإنما هو نظام اجتماعي بمعنى الكلمة ، أي أنه
 ثمرة ظروف وأوضاع اجتماعية اقتصادية معينة هي التي فرضته . ولعل
 العوامل الاقتصادية بالذات هي الدافع الأول والرئيسي في رسوخ هذا
 النظام ، الذي لم يعد من اليسير تغييره بشكل مفاجئ بين يوم وليلة .
 فاهم تلك الاعتبارات الاقتصادية أن ذلك النظام يمنع انتقال ثروة الأسرة
 الى خارج نطاق الأسرة ، سواء في صورة مهر أو في أي صورة من
 الصور . وما يؤكد سلامة هذه النقطة أننا نجد مهر نفس البنت يختلف
 في حالة زواجها من ابن عمها عنه في حالة زواجها من شخص « غريب » .
 حيث يكون المهر الذي يطلب أو يتوقع من ابن العم أقل بكثير ، وبوجه عام
 لا يشكل أي عبء اقتصادي على العريس . على خلاف هذا نجد الأسرة

-
- Fadéla M'rabet, Les Algériennes, Paris, 1967.
 - Nefissa Zerdoumi, Enfant d'hier. . . .
 L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien,
 Paris, 1970.
 - R. Descloîtres et L. Debzi, Systeme de parenté et structures
 familiales en Algérie, Aix-en-Provence, 1965.
 - Jean Duvignaud, Chebika, Etude Sociologique, Paris, 1968.
 - J. Cuisenier, L'Ansarine, Paris, 1960.
 - Louis Dupree, Afghanistan, Princeton, N.J., 1973.

تغالى في طلب المهر من العريس « الغريب » ، ليس بسبب احتياجها ،
 الفعل ، أو الاتجاه الى المغالة في المهور للتظاهر أو غير ذلك ، ولكن
أساسا لكي يكون ذلك بمثابة حاجز أو معوق لخروج الفتاة من
الأسرة (٣) . والحقيقة أن تلك الجوانب من نظام تفضيل الزواج بأبناء
 العمومة المتوازية ليست بالأمر الحديث ، أو وليد التاريخ القريب ، بل
 أن هناك بعض الباحثين الذين استطاعوا الكشف عن جذور وأشكال
 تاريخية بعيدة له (٤) . وكلها أمور تحتاج كما أسلفت الى العديد من
 الدراسات الميدانية والتحليلات التاريخية من جانب الدارسين الاجتماعيين
 العرب .

على أن تلك ليست وحدها أشكال الزواج المفضل الوحيدة التي
 عرفتتها المجتمعات الانسانية ، فهناك نظامان كثرت عنهما الكتابات
 والتحليلات ، ويمعدان أيضا من أطراف أشكال نظام الزواج المفضل ،

(٣) أنظر على سبيل المثال ، على الوردى ، علم الاجتماع
 البدوي ، ومن الجدير أن هذا الكتاب قد صدرت له ترجمة المانية «
 Ali Al-Wardi, Sociologie des Nomadentum, Neuwied, 1972,
 PP. 243 ff.

وقد استقيننا تلك الملاحظات من خبرتنا المباشرة ببعض المجتمعات
 العربية التي كانت القطاعات البدوية تمثل فيها حتى عهد قريب نسبة
 لا بأس بها من السكان (أكثر من ٦٠ ٪) . كما أجرينا فيها بعض الدراسات
 الميدانية عن حياة الأسرة (السعودية) نرجو أن ترى طريقها الى النور
 قريبا .

(٤) ويرجع الفضل الى بعض مؤرخى القسانون في الكشف عن
 بعض الأصول التاريخية والأشكال القديمة لهذا النظام ، انظر على
 سبيل المثال :

Paul Koschaker, «Fratriarchat, Hausgemeinschaft und
 Mutterrecht in Keilschriftrechten», in Zeitschrift für Assyriolo-
 gie, N.F. VII, 1933, PP. 1-89.

وانظر كذلك بالفرنسية بحثا مفيدا للامير :
 Jacques Numa Lambert, Aspects de la civilisation a l'age de
 fratriarchat, Alger, 1958.

واعنى الزواج الليفراتى (اى الزواج من أرملة الأخ) . والزواج السوروراتى
(اى الزواج بأخت الزوجة المتوفاة) (٥) .

والاساس فى هذين النظامين واحد ، هو أن الأنماط الثقافية
المثالية (فى معظم المجتمعات) تعتبر الزواج رابطة مستمرة على
نحو ما . فهو رابطة لا يمكن أن تتحلل بسهولة تبعاً لهوى أى من
الطرفين . ثم هناك بـ فضلاً عن هذا — الحقيقة التى يؤداها أن
الزيجات متى بدأت ، تقيم أواصر دائمة بين الأسرتين فى كثير من
المجتمعات ، أواصر تتجاوز فى دوامها الأطراف المباشرين للعلاقة
الزوجية . ونلمس التعبير عن هذه الحقيقة على المستوى الثقافى فى
نظام الزواج من أرملة الأخ *Levirate* ، والزواج بأخت الزوجة
المتوفاة *Sororate* ، وهما من الأنماط الثقافية المنتشرة بين
الشعوب الآمية (البدائية) .

ونقضى قواعد الزواج الليفراتى بأن على الرجل أن يتزوج زوجة
(أو زوجات فى حالة المجتمع الذى يأخذ بالزواج التعددى) أخيه المتوفى .
أما ننسب الزواج السوروراتى فيحتم على الرجل الأرملة أن يتخذ له
زوجة محل زوجته المتوفاة من إحدى أخواتها غير المتزوجات . وتكشف
لنا قبائل الشيريكاهوا إباتش (وهى من قبائل الهنود الحمر الأمريكىين)

(٥) أنظر حول هذين النظامين المراجع الرئيسية التالية :
Richard Thurnwald, Wesen, Wandel, und Gestaltung von Familie,
Verwandschaft und Bündnen, Berlin, 1932, PP. 245-248.

Marcel Granet, La polygynie sororale et le Sororat dans la
Chine féodale, Paris, 1920.

كما أستعرض بيلز وهويجر هذين النظامين فى فقرة خاصة فى
مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص
ص ٥٢٥ وما بعدها .

كذلك اعتمدنا على رينيه كوينج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع
سابق ، ص ص ٣٢ — ٣٣ والمراجع الواردة هناك .

التي تمارس الزواج الليفراتي والزواج السوروراتي) ، تكشف لنا
بجلاء عن الطريقة المحكمة التي تعمل من خلالها هذه العنادات الجمعية
على الحفاظ على العلاقات الزوجية القائمة بالفعل بين الأسرتين .

ونلاحظ في هذا الصدد - ولزيد من التوضيح - أن الأسرة
المشتركة القائمة على نظام السكنى عند الأم تمثل الوحدة الاجتماعية
والاقتصادية عند الشريكا . فالشبان يصبحون أعضاء في
أسر زوجاتهم ، ويحلون - من الناحية الاقتصادية - محل الأبناء الذين
يتركون الأسرة المشتركة عند الزواج . ولكي يضمن المجتمع تحول
هؤلاء الأصهار إلى رأس مال اقتصادي للأسرة المشتركة ، فمن الواضح
أن على الأسرة المشتركة أن تشجعهم على الاستمرار في الإقامة ، كما
أن عقد زواجهم يفترض فيهم بالفعل أن يظلوا مقيمين داخل الأسرة .

ومن شأن نظامي الزواج الليفراتي والزواج السوروراتي أن
يعملا على استمرار الإقامة على هذا النحو . فإذا توفيت زوجة رجل
وهو ما يزال في سن تسمح له بالزواج مرة أخرى ، فإنه لا يستطيع
أن يفعل ذلك ، إلا إذا أتيحت لأخوات زوجته (أو بنات عمومتهم) أو
أخواتهن ، اللاتي يقمن في نفس الأسرة المشتركة (الفرصة لأن يطلبوه
زوجا . فإذا ما أبدت احداهن هذه الرغبة ، فإنه يجب عليه أن يتزوجها ،
ويتم مثل هذا الزواج بعد موت زوجته مباشرة . ومن ثم لا يحق للأرمل
أن يبحث عن شركة لحياته خارج أسرة زوجته المتوفاة ، إلا في حالة
عدم وجود امرأة مؤهلة للزواج ، أو إذا لم تبد المؤهلات للزواج رغبة
في الاقتران به . وحتى لو حدث ذلك ، فإنه لا يستطيع أن يتزوج بالفعل
إلا بعد أن تأذن له أسرة زوجته المتوفاة بأن يفعل ذلك . وهو لا يحصل
على هذا الترخيص إلا بعد أن تنتقضي فترة الحداد المناسبة التي تبلغ
سنة أو أكثر . ويجب أن نلاحظ أيضا ، أن الأرمل الذي لا يطلب كزوج
من جانب أعضاء أسرة زوجته المتوفاة المؤهلات للزواج قد يجد صعوبة
بالغة في الحصول على شريكة أخرى لحياته من خارج الأسرة المشتركة .

ويكاد يكون من المسلم به في مثل هذه الحالات أن الرجل الأرملة لا يطلبه للزواج ، لأنه يمثل عبئا اقتصاديا أكثر منه رأس مال اقتصاديا للأسرة زوجته المتوفاة . ومن ثم ينذر أن توجد أسرة ترغب في ضمها إليها ، هذا إذا وجدت أسرا تقبل ذلك أصلا .

أما إذا توفي زوج امرأة وهي ما تزال في سن تسمح لها بالزواج ، فإنها تخضع لنفس الالتزام لأخوة زوجها المتوفى ، أو ابتناء عمومتها ، أو خنوياته ، بشرط أن يكون أولئك غير متزوجين طبعاً . فإذا ما طلبتها أحد هؤلاء للزواج ، وجب محل زوجها المتوفى في الحياة الاقتصادية لأسرتها ، فليس لها حق الاعتراض ، بل يجب أن تقبله زوجاً . وإذا لم يتقدم لها أحد المؤهلين لذلك خلال سنة أو أكثر ، فمن الطبيعي أن يسمح لها بأن تتزوج غيره ، لو تقدم لها أحد .

ولا شك أن أهمية هذه الأنماط السلوكية ، تبدو واضحة لنا . فالزواج — في نظر المجتمعات التي تأخذ بهذا النظام — يقيم رابطة بين الأسرة المشتركة لا يمكن أن تنقسم بموت الزوج أو الزوجة ، فتتفرق الزوجة تحتفظ بحقوقها على زوجها حتى بعد مماتها ، ولا يمكن للزوج أو أسرته أن يمتنعوا من أدائه إذا ما أرادت أسرة الزوجة أن تمارس هذا الحق . كما أن لعائلة الرجل المتوفى نفس الحق على زوجته ، أي أن لهم أن يقدموا لها — إذا شاعوا — زوجاً ، ويمكن أن تقبله . ويجب أن نلاحظ في مثل هذه الحالات التي تنتشر بين الشعوب الآمية ، أن مصلحة الأسرة في زواج أحد أفرادها تسبق مصلحة الفرد الذي سيتزوج .

تلك هي الفكرة العمامة لنظام الزواج المفضل ، ملاوة على بعض الأشكال الخاصة المحدودة لهذا النظام ، عرضناها لكي نوضح كيف أن المجتمعات تعتبر نظام الزواج المفضل وسيلة من بين وسائل تدعيم التضامن الاجتماعي وتوسيع قاعدة التعاون داخل المجتمع . ويحظى الزواج المفضل بأهمية خاصة في المجتمعات التي تخضع لتقاليد القرابة .

الى حد بعيد ، وفي المجتمعات التي يكون فيها التعاون بين الجماعات
الأسرية المتميزة ذا ضرورة جوهريّة لبقائها .

ونحن نعرف ان المجتمعات الصناعية الغربية قد شهدت على
امتداد القرن الماضي من حياتها تقلصا نسبيا في أهمية الزواج المفضل ،
يل وفي أهمية الدور الذي تلعبه الأسرة بصفة عامة في اتمام الزواج . وقد حدث
ذلك نتيجة انتقال المجتمعات الغربية من مرحلة ما قبل الصناعة ، حيث
كان الاهتمام منصبا على العلاقات الأسرية وتقاليد القرابة . وتحولت
هذه المجتمعات على مدى فترة زمنية طويلة الى مرحلة الحضارة
الصناعية التي أصبحت فيها الأسرة صغيرة الحجم ، وأصبحت فيها
تقاليد القرابة لا تلعب سوى دورا ضئيلا في الضبط الاجتماعي .

أما في أغلب بلاد العالم الثالث فقد شهدت قطاعات معينة لا بأس بها
مثل هذا التحول ، ليس على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ؛ وإنما
بالأساس على الصعيد الفكري . فاستطاعت أن ترمى عن كاهلها عبء
كثير من التقاليد القديمة التي كانت تحكم مملكات الزواج وترتب علاقات
القرابة وتحدد دورها في الضبط الاجتماعي . أما القطاعات المعريضة
من جواهر تلك المجتمعات فما زالت الأسرة فيها تلعب دورا كبيرا
(يتفاوت بالطبع جغرافيا واجتماعيا وبحسب ظروف التطور التاريخي
العام للمجتمع) في اختيار شركاء الحياة لأبنائها وبناتها . وما زالت
بعض الأسر ترتب الزيجات المفضلة لأبنائها دون أي استشارة لهم أو أي
مراعاة لمشاعرهم الخاصة . ويمكن لذلك القول بصفة عامة بأن أغلب
الأسر في بلاد العالم الثالث ما زالت تلعب دورا واضحا في تزويج أبنائها ،
أما الزواج « الجاهز » فقد أخذ يضيق نطاقه تدريجيا ولكن ببطء .

البدنة والعشيرة :

من الضروري قبل الدخول مباشرة في الحديث عن البدنة والعشيرة أن أمهد لهما بإشارة سريعة الى أهم أنواع الجماعات القرابية ، خاصة تلك الاشكال الأبسط منهما ، والتي تعتبر البدنة والعشيرة أشكالا مركبة منها .

هناك أولا **الأسرة النووية** وهي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين . وينتمى الفرد في العادة الى أسرتين نوويتين ، الأسرة النووية التي تربي فيها (وتعرف باسم أسرة التوجيه) ، والثانية التي يقبوم فيها بدور الأب (وهي أسرة التكاثف) . وسأعود الى تناول هذا النمط من الأسرة بتفصيل أكثر في فقرات الكتاب التالية . ويمكن أن تتحول الأسرة النووية الى شكل أكثر اتساعا وأكبر بناء منها هو **الأسرة النووية الممتدة** . وهناك شكلان أساسيان للأسرة النووية الممتدة هما : **الأسرة النووية التي يوجد فيها تعدد زوجات** ، وهي تتكون من ذكر بالغ وزوجتين أو أكثر ، وأطفالهم . ثم الأسرة النووية التي يوجد فيها **تعدد أزواج** (وهذا الشكل أكثر ندرة ، ويكاد لا يكون معروفا في أى مجتمع معاصر على نطاق واسع) . وتتكون هذه الأسرة من اثني بالغين ورجلين أو أكثر وأطفالهم (٦) . وسنعود مرة أخرى الى تناول هذا الشكل في موضع لاحق . ولكن يكفي أن نلاحظ على مختلف أشكال الأسر النووية الممتدة أن امتداد الأسرة يتم من خلال علاقة الزوج والزوجة . كما يتضح

(٦) أشار بيلز وهويجر الى شكل شديد الندرة من الأسر النووية الممتدة هو ذلك الموجود عند قبائل الماركيزان في بولنيزيا . وبدون الدخول في تفاصيل هذا النظام فهو يمكن أن يتحول الى أسرة نووية قائمة على تعدد الزوجات وتعد الأزواج في نفس الوقت ، يرأسها رب أسرة واحد وزوجته الرئيسية ، ولكنه يتضمن الى جانبها عددا من الزوجات والأزواج الثانويين . ويتمتع هؤلاء جميعا — نظريا على الأقل — بنفس الحقوق الزوجية بعضهم ازاء بعض . انظر ، مقدمة في **الانثروبولوجيا العامة** ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩ — ٧٠ .

لنا أن الأسرة النووية البسيطة أو الممتدة تمثل ظاهرة عامة ، وهي موجودة بصرف النظر عن الامتدادات الأخرى للأسرة أو الجماعات القرابية .

ثم هناك بعد ذلك الأسرة المشتركة وهي تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضها خلال خط الأب أو خط الأم ، أى من خلال علاقة الأب والابن ، أو الأخ وأخيه (وكذلك الأخ وأخته) . وتكاد الإقامة المشتركة تكون هي القاعدة دائماً ، كما تكون مصحوبة عادة ببعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة . ويحدث في الأسرة المشتركة التي تعيش في بيت الأب أن الأبناء الذكور يظلون بعد الزواج مقيمين في بيت الأسرة (أو إذا لم يتيسر هذا ففى بيت جديد قريب من بيت آبائهم) ويضمون زوجاتهم وأطفالهم إلى الجماعة القرابية القائمة . أما البنات فعلى العكس من ذلك ، يتركن بيت الأب عند الزواج ويذهبن للعيشة مع الأسر المشتركة لأزواجهن . وإن كن لا يفقدن — فى بعض الأحوال — الصلة بأسرة الأب كلية ، ويعتبر أن لهن انتماء عائلياً مزدوجاً . أما الأسرة المشتركة التي تعيش في بيت الأم فتتخذ الأمور فيها مساراً عكسياً . فالبنات تبقى في أسرة الأم بعد الزواج ، فى حين يترك الذكور الأسرة ليعيشوا في الأسرة المشتركة للزوجة . وهنا أيضاً نجد انتماء عائلياً مزدوجاً ، ذلك أن الذكور لا يفصلون دائماً عن العلاقات مع أسرة المولد كلية .

أما الأسر التي يرتبط بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب ، فيطلق عليها اسم البدنة Lineage . وليست الإقامة المشتركة شرطاً ضرورياً بالنسبة للبدنة . ولا يزيد الشرط فى بعض الأحيان على مجرد الاعتراف بوجود نسل مشترك . إلا أننا نجد البدنات تنظم فى الغالب إما على أساس الانتماء إلى الأب أو الانتماء إلى الأم . وهى عبارة عن كُنَايات متحدة بعضها ببعض تؤدي وظائف ذات أهمية متفاوتة ، ولكنها قد تكون فائقة فى أغلب الأحيان . فهى قد تؤدي — من ناحية — بعض الوظائف التي تؤديها الأسر النووية أو المشتركة فى أحوال أخرى . كما قد تؤدي — من ناحية أخرى — نفس وظائف العشيرة Clan .

وقد توجد البدنات في بعض الأحيان أيضا كأجزاء من عشائر. ولو أنه العلاقة بين أفراد العشيرة قد تكون في الغالبية العظمى من الأحوال علاقة افتراضية (أي ليس لها أساس من الواقع) ، أو ترجع إلى سلف أسطوري معين . أما العلاقة التي تربط أفراد البدنة ببعضهم فتراجع في العسادة إلى سلف مشترك . ويحدث عندما ينسب سلف البدنة أو يتضخم حجمها فوق المعدل أن تنشطر إلى بدنتين جديديتين أو أكثر .

وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المناقشات الدائرة في التراث الأنثروبولوجي تنصب على أنماط التنظيم العائلي ذوات الجانب الواحد . فإنا يجب مع ذلك أن نتذكر أن الأسرة تقوم في غالبية المجتمعات على قرابة مزدوجة ، وليست قرابة ذات جانب واحد ، كما هي الحال في مجتمعاتنا المعاصرة على سبيل المثال . ومن المهم في مثل هذه المجتمعات - خاصة حيث تضطلع الأسر الممتدة أو البدنات بوظائف هامة - أن نتذكر دائما أن الفرد يكون عضوا في جماعتين قرابيتين ، أسرة الأب وأسرة الأم . وكثيرا جدا ما تختلف حقوق الفرد ومسئوليته إزاء الجماعة القرابية الأبوية والجماعة القرابية الأمومية . ورغم شيوع أسر الانتماء المزدوج ، فإن هذا النوع من الأسر لم يحظ بالقدر الواجب من التحليل المتضل بالقياس إلى أنماط القرابة ذوات الجانب الواحد .

أما العشيرة فتتجاوز حدود عضوية الأسرة ، على الرغم من أن العامل الحاسم في الانتماء العائلي هو القرابة وحدها ، وليس القرابة بالإضافة إلى السكنى المشتركة كما هي الحال في الأسر المشتركة . وتنقسم العشائر إلى نوعين : العشيرة الأبوية ، وفيها ينتمي الفرد إلى عشيرة أبيه ، والعشيرة الأمومية ، وفيها تكون قرابة الفرد للعشيرة هي نفس قرابة أمه للعشيرة . ولا تتأثر الروابط العشائرية بالزواج ولا بالسكنى ، كما لا يوجد أي نوع من ازدواج عضوية العشيرة ، فالفرد يكتسب انتماءه العشائري عن طريق الميلاد أو التبني ، ويظل محتفظا بذلك الانتماء لا يتغير ولا يتبدل طوال حياته . وتختلف العشائر اختلافا بينا عن

الأسر النووية وعن الأسر المشتركة من حيث أن أعضائها ليسوا مضطرين إلى الحياة داخل نفس الوحدة السكنية ، ولا حتى في وحدات سكنية متجاورة . ولما كانت العشائر تتميز بنظام الزواج الاغترابي (أى أنه يتحتم على أبناء العشيرة أن يتخذوا لهم أزواجاً — أو زوجات — من خارج العشيرة) ، فإنه يترتب على ذلك بالضرورة أن الأسرة النووية أو الأسرة المشتركة — في المجتمع الذى يقوم على العشائر — تتكون من أفراد ينتمون إلى عشائر متباينة .

وكثيراً ما تكون العشائر جماعات شديدة الضخامة، على خلاف الأسر الأولية (النووية) والأسر المشتركة. كما أنها غالباً ما تضم أفراداً نادراً ما يتصلون ببعضهم ببعض اتصالاً فعلياً ، هذا إذا حدث بينهم اتصال ما أصلاً . ولذلك فإن علاقات الانساب بينهم ليست مسألة تسجيل ، وإنما يكتفى عادةً بفترض أن كافة أفراد عشيرة ما ينحدرون من سلالة سلف واحد مشترك ، غالباً ما كرمز له بشخصية أسطورية من نوع ما .

وتنقسم العشيرة في العادة إلى أقسام فرعية في الوقت الذى تندرج فيه ضمن وحدة قرابية أكبر منها . ويطلق على أقسام العشيرة اسم البدنات (الأبوية أو الأمومية ، بالنسبة للعشيرة الأبوية أو الأمومية على التوالي) . وتضم البدنة أفراد العشيرة الذين ينتمون إلى سلف حقيقى واحد (فى مقابل السلف الافتراضى الذى أشرنا إليه) ، ويعتبرون جماعة رسمية واحدة على نحو أو آخر . أما التجمعات الأكبر التى تضم عدداً من العشائر فيطلق على الواحدة منها اسم اتحاد العشائر أو البطن Phratry . ويعترف المجتمع بتلك الجماعات الاجتماعية التى تقوم على افتراض انتساب عدد من العشائر — فى الأصل — إلى سلف أسطورى مشترك . ويجب ألا نتصور أن وجود أى من الأسر النووية والأسرة الممتدة ينفى وجود الشكل الآخر ، فكثيراً جداً ما نصادف فى المجتمع الواحد جماعات أسرية من عدة أنواع وأنماط مختلفة .

ولكن النقطة التى أود أن أركز عليها فى هذا السياق هي أن السكنى المشتركة وفكرة الجماعة من أصلها هما العاملان الأساسيان فى التفريق

بين البدنة والعشيرة . فالبدنة كما أوضحنا جماعة تقوم على مبدأ السكنى المشتركة ، وتنتمى الى سلف واحد حقيقى ، بينما العشيرة تختلف عنها (علاوة على الفارق فى الحجم) فى التخلص عن مبدأ السكنى المشتركة وفى الاكتفاء بافتراض انتماء العشيرة الى سلف ، يكون فى العادة سلفا أسطوريا (أى ليس واقعيا أو حقيقيا) (٧) .

من هذا نصل الى ان هناك عنصرا آخر بدأ يلعب دورا فى حياة الجماعات الإنسانية ويمثل عامل تمييز بينها (خلاف عنصر القرابة) هو السكنى المشتركة . فعندما تكون الجماعة ممن يأخذ بنظام الزواج الاغترابى ، فائنا نجد ان أحد طرفى العلاقة الزوجية غالبا ما ينتقل ليعيش فى مكان آخر غير عشيرته ، بحيث أن أعضاء نفس العشيرة لا يجمعهم أبدا مكان واحد ، وانما ينتشرون فى الأصقاع المختلفة . فالجماعة المحلية لا تقوم فى هذه الحالة على أساس القرابة وحدها ، ذلك لأنها تتكون كما بينا من أفراد ذوى انتماءات قرابية مختلفة . ولذلك يدخل كعامل توحيد للجماعة — الى جانب القرابة — عامل السكنى المشتركة (أو التجاور فى المكان) . يضاف الى هذا بعد آخر ، وهو أن العشائر كثيرا ما تمتص أو « تتبنى » وحدات بشرية أخرى بأكملها وتدخلها فى عضويتها . ولذلك يكون من الضرورى أن تنتقل الى معالجة مفهومين آخرين لكى يكتمل فهمنا للعشيرة وهما : القرابة « المصطنعة » (الافتراضية أو الطقوسية) ، ثم الجانب المكانى فى حياة الأسرة .

(٧) انظر دراسة ميردوك التالية :

George P. Murdock, *Our Primitive Contemporaries*, New York, 1934.

وقد فضل ميردوك استخدام مصطلح Sib (عشيرة) للإشارة الى جماعة قرابية تنتمى الى أصل واحد وغير مكان أقامية ثابت . أما مصطلح clan (عشيرة أيضا) فيقصره على جماعات قرابية مستمرة تقوم على نظام الزواج الاغترابى والاقامة الثابتة ، وتعترف قواعد صارمة لتنظيم عمليات الاقامة . ولا يقبل كل الانثروبولوجيين هذا التمييز ، ويفضلون الخطوط العامة للتقسيم التى التزمنا بها فيما سبق ، انظر كذلك ، بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٤٧١ — ٤٧٣ ، خاصة حاشية رقم (١) على صفحة ٤٧٢ .

القراءة المصطنعة :

المقصود بالقراءة المصطنعة هي ذلك النوع من العلاقات التي يخلقها المجتمع طبيعة العلاقات القرابية « الحقيقية » ويترتب عليها كافة حقوقها وواجباتها ، ويطلق عليها أيضا اسم القرابة الافتراضية أو الطقوسية (٨) . وينبغي ألا يتبادر إلى الأذهان أن كلمة « مصطنعة » أو « افتراضية » تعني أن العلاقة التي من هذا النوع تكون أقل قوة أو أقل حرارة من العلاقة القرابية الدموية . فهي مصطنعة أو افتراضية من وجهة نظرنا نحن ككاتباء مستوى ثقافي معين في مرحلة تاريخية معينة ، ولكنها من وجهة نظر الثقافة الأخذة بها لا تقل قوة ولا تقل حرارة عن العلاقة القرابية الطبيعية (من وجهة نظرنا) .

وهناك طرق وأشكال وأساليب مختلفة لخلق هذا النوع من القرابة المصطنعة أو التعبير عنها . وأول تلك الطرق أو الأشكال نظام « التبني » كدالة لخلق علاقة قرابة من صنع المجتمع تكون لها تقريبا نفس حقوق القرابة الطبيعية (الدموية) : وواجباتها (٩) . وإن كانت المجتمعات

(٨) عقد تورنوالد فصلا خاصا لدراسة القرابة المصطنعة ، انظر

مؤلفه :

Richard Thurnwald, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft und Bünden, Berlin, 1932, Kapitel 8.

وانظر كذلك بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، الجزء الأول ،

الفقرة ١٤ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ .

(٩) جاءت الشريعة الإسلامية مقررة ما قرره الأديان السماوية

كلها من أن النسب لا يثبت إلا بولادة حقيقية ناشئة عن علاقة غير محرمة .

لذلك حرم الإسلام التبني تحريما قاطعا ، ونفى أن يكون التبني سببا

لثبوت النسب . فقد قال تعالى : « وما جعل ادعاءكم أبناءكم ذلكم قولكم

بأنفوسكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط

عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم » . (صدق

الله العظيم) انظر مزيدا من التفاصيل عند : محمد أبو زهرة ، تنظيم

الإسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ وما بعدها .

المختلفة تتفاوت في مدى الحقوق التي ترتبها على علاقة التبني (وبالتالى سوف تتأثر الواجبات) . فعلى حين ترتب بعض المجتمعات للطفل المتبنى نفس حقوق الطفل بالولادة . وهناك بعض النظم القانونية التي تقصر حق الطفل المتبنى في الميراث على ارث والده فقط ، فلا تسمح له بان يرث مثلا زوجة ذلك الاب ، ولا اخوته (بالتبني) وبالتالي ولا بقية الاقارب . وان كان يهمننا ان نوضح ان نظام التبني هو ابلغ تعبير عن ان القربانية ليست في حقيقتها سوى نسق محدد من الحقوق والواجبات المتبادلة . فمجرد القربانية الدموية بين بعض الافراد لا يترتب عليه اوتوماتيكيا قيام هذا النسق من الحقوق والواجبات بينهم ، وانما يحقق ذلك عن طريق اقرار المجتمع . ولذلك نجد انه حتى في كثير من المجتمعات التي تتخذ القربانية الدموية اسلحا لاقامة النسق القرباني ، نجد ان عملية الولادة نفسها لا تكون لها قيمة اجتماعية (اى لا تصبح علاقة شرعية معترفا بها من المجتمع بين الطفل الوليد وبقية اقاربه) الا بعد ممارسة بعض الطقوس الاجتماعية او الدينية . فيكون هناك ميلادان : ميلاد فيزيقي (بيولوجي) ، يخرج بفضل كائن بشري الى الوجود . وميلاد اجتماعي (طقوس غالبا) يترتب عليه الاعتراف بانتماء عضو جديد الى الجماعة الاجتماعية له حقوق العضو وعليه واجباته . وفي بعض المجتمعات تقترب طقوس هذا الاعتراف او التكريس من طقوس التبني اقترابا وثيقا (١٠) .

- (١٠) كما كان الحال على سبيل المثال في بلاد افريق وكما نص القسانون الروماني القديم ، والجرماني القديم ، وكذلك كان الوضع المعمول به في اليابان قديما . بالنسبة لليونان القديمة انظر :
 — Numa Fustel de Coulanges, *La cité antique*, Paris, 1864.
 — Gustave Glotz *La cité Grecque*, Paris, 1928.
 بالنسبة لروما القديمة ، انظر على سبيل المثال :
 — J. Declareuil, *Rome et l'organisation du droit*, Paris, 1924, PP. 125-138.

وفد قدم ريتشارد تورنفالدي تعريفا للأساس العام الذي يقوم =

ولعل هذا التأكيد يضع مشكلة شرعية الطفل في ضوء جديد ، فالطفل الشرعى هو ذلك الطفل الذى لم يحظ باعتراف المجتمع ، أى الذى لم تتم بالنسبة له المراسيم والاجراءات التى تقر بأنه أصبح عضوا فى الجماعة ينتسب الى الأم فلانه والى أسرة فلان ، ومن ثم تربطه علاقات كذا وكذا ببقية الأسر . وسوف أعود الى مناقشة مشكلة الشرعية فى موضع لاحق من هذا الكتاب .

وهناك عدا التبنى نظم أخرى توضح لنا قوة القرابة الافتراضية أو المصطنعة ، نذكر منها نظام « أخوة الدم » الذى يجعل من فردين أو أكثر لا تربط بينهم قرابة دموية ، تجعل منهم أخوة لا تقل العلاقة بينهم قوة عن العلاقة بين الأخوة الحقيقيين . وقد يتبادر الى الذهن من اسم هذا النظام : « أخوة الدم » ان هناك علاقة دموية بين أطراف العلاقة . ولكن هذا التصور ليس صحيحا ، وانما الذى يحدث فى أغلب صور تلك العلاقة انها تتحقق عن طريق مزج دماء تسيل منه الدماء ، ثم يمزج دم الشخصين

عليه التسلسل القرابى ، وقد عرف فى كتابه عن الأسرة التى سلفت الإشارة اليه ، عرف التسلسل القرابى على النحو التالى : « يعنى التسلسل القرابى فى علم الاجتماع أضفاء الهوية والمكان والهوية على الفرد ، خاصة الطريقة المتبعة فى التعبير عن انتماء ذلك الفرد بجماعة اجتماعية معينة » .

كما عرف ميردوك فى كتابه البناء الاجتماعى الذى أشرنا اليه قبلا نظام الانتماء القرابى بقوله : « ان نظام الانتساب القرابى يربط الشخص منذ ولادته بجماعة معينة من الأقارب الذين يحتفظ معهم منذ ذلك الحين بعلاقات حميمة ويتوقع منهم أداء بعض الخدمات له التى لا يستطيع أن يطلبها من غير الأقارب أو حتى من أقارب آخرين (أبعد من هؤلاء) » . انظر ميردوك ، البناء الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٥ . كما يقول ميردوك على صفحة ٣ : من نفس الكتاب : « يعنى الانتساب القرابى مبدا ثقافيا معيناً تتحدد بواسطته انتساب الفرد اجتماعيا الى جماعة معينة من الأقارب الدمويين » . انظر كذلك ، رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٥١ ، وكذلك المراجع الواردة هناك حيث يورد مزيدا من التعريفات ووجهات النظر .

عن طريق وضع الجرحين على بعضهما ، وفي أثناء ذلك تلقى بعض الصيغ والعبارات من جانبهم أو من جانب كاهن ، سواء وحدهم أو على مرأى من حشد من أبناء الجماعة) . بعدئذ يصبح هذان الشخصان في مقام الأخوة الحقيقيين يخضعان لنفس قواعد تحريم الزواج بالمحرم (من الأقارب المقربين لكل منهما) . فإذا كان ذلك المجتمع يحرم زواج الأخ من أخته ، فإن كلا منهما يحرم عليه الزواج من أخت الآخر (لأنها أصبحت أخته هبوا أيضا) وهكذا .

وقد يتبادر الى الأذهان أن نظم القرابة الافتراضية أو المصطنعة لا وجود لها الا في المجتمعات البدائية أو التاريخية . ولكننا نجد أن نظام التبني مازال موجودا حتى اليوم في بعض المجتمعات المعاصرة ، وخلعت عليه القوانين الوضعية وضعاً قانونياً محدداً . وهناك كذلك قرابة العماد في الديانة الكاثوليكية المعاصرة . إذ تتحقق القرابة الطقوسية في مجتمعات غرب أوربا والولايات المتحدة عن طريق اطلاق أسماء العراب (أبو العماد) على الأطفال الجدد . وقد تطورت مثل هذه العلاقات الى حد بعيد في البلاد الكاثوليكية على وجه الخصوص ، وبالأذات في جنوب إيطاليا .

وقد نقل هذا النظام الى العالم الجديد على يد الأسبان ، وتبناه على نطاق واسع أبناء المجتمعات المحلية الهندية في أمريكا اللاتينية . وربما كان سبب اقبالهم على الأخذ به تشابهه مع النظم الطقوسية التي كانت قائمة قبل الاحتلال الأسباني للقارة . وغالبا ما تطور هذا النظام بحيث أخذ شكل النسق المحكم الذي يعرف باسم « نظام الأبوة المشتركة » .

والملاحظ بالنسبة لهذه الظاهرة في قرية شيران Cheran في المكسيك أنه بعد مولد الطفل بوقت قصير يختار اثنان من العرابين (أبو العماد) لتعميد الطفل ، ويكافآن على ذلك باقامة حفل خاص لهما . ثم تختار بعد ذلك فئة أخرى من العرابين في مناسبة تثبيت العماد Confirmation .

ويصبح هؤلاء العرابون آباء مشاركين للطفل : فإذا مات شاركوا في دفنه ، وإذا توفي والداه الدمويون تكفلوا هم بتربيته ، كما يقدمون له

الهدايا في يوم ولد القديس الذي يتسمى باسمه . وعلى الطفل بدوره أن يبدى لهم الاحترام ، ويؤدي بعض الخدمات المختلفة لهم عندما يطلب منه ذلك ، كما لو كان يؤديها لوالديه الحقيقيين . ويعامل أبناء العرابين بعضهم كاخوة وأخوات ، ولا يتزوج أحدهما من بينهما . كما يعامل الوالدان الحقيقيان العرابين معاملة تقوم على الاحترام المتبادل ، ويتبادلون الزيارات المختلفة . وتعتبر مجموعة العرابين أنها قد أنهت التزامها نحو طفل العماد عندما يتزوج ذلك الشخص ، على الرغم من استمرار العلاقات الودية الوثيقة بين الطرفين . ويشهد تلك الخطوة آباء العماد للعريس والعروس في حفل عام بناء على طلب رسمي بذلك من جانب العروسين . ويقدم العرابون النصائح للعروسين عند الزواج ، ويحرصون على التأكد من أن هذا الزواج سوف يكل بالنجاح . وفي حفل الزواج يمر الأقارب المقربون للزوج والزوجة ببعض الشعائر الخاصة التي يصبحون بمقتضاها « آباء مشتركين » أو Compadres أيضا .

وملاوة على هؤلاء العرابين المقربين قد يطلب من الأشخاص البالغين - في أي وقت - أن يصبحوا عرابين لتاج أو شمعته الطفل ، ومن ثم يتحولون إلى Compadres (آباء مشتركين) لوالدي الطفل (١١) . وفي بعض الأحيان يمكن لاثنتين من البالغين اللذين تصادقا أن يصبحا Compadres عن طريق المرور ببعض الشعائر المماثلة (مثل : تبادل الشموع المشتعلة ، أو مجرد ارتداء تاج وقت تلاوة الصلوات المناسبة أمام صورة أحد القديسين) . ولا يكون على هؤلاء الآباء المشاركين من واجبات سوى ابداء مزيد من الاحترام لبعضهما البعض ، إذا التقيا في مكان عام ، فيتوقفان في الطريق ، ويتبادلان السلام باليد ، ويسأل كل منهما الآخر عن صحته وشئونه .

(١١) وذلك نسبة إلى نظام Compadrazgo أي نظام الأبوة المشتركة الذي تطور في كثير من البلاد الكاثوليكية ، ولكنه تأصل بشكل خاص في بلاد أمريكا اللاتينية عن طريق الوساطة الأسبانية ، انظر بيلز وهويجر ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ .

وتتميز تلك الروابط القرابية الافتراضية بأنها تكون وثيقة كل الثقة
 بنق الغالب . Compadres يمكن أن يستلدينا بن بعضهما ، في
 الوقت الذي لا يستطيع فيه أحدهما ذلك مع اقاربه . ولا يطلب رد هذا
 الذين الا منذ ضرورة ذنيية معينة ، وهو مالا يحدث مع الاقارب الفعليين .
 وبفضل نظام الأبوة المشتركة يكسب الطفل مزيدا من الرعاية والأمان ،
 ويوسع البالغ دائرة الأشخاص الذين يمكن أن يهتموا بأمره ويهتموا بأمره
 بمشكلاته ، أو يلقوا بجانبه في أوقات الشدائد على الأقل .

والقربة الطقوسية أو الافتراضية موجودة — كما يؤكد بيلز وهويجر —
 في عديد من المجتمعات الأخرى ، وإن كانت تتخذ اشكالا متعددة . وكثيرا
 ما تتخذ صورة الانضمام الى عضوية جمعية دينية ، كما هي الحال عند
 شعب الهوبي مثلا . ولكن من الواضح في جميع الأحوال أنها تستهدف
 زيادة عدد الصلات الرسبية بين أفراد المجتمع ، وتزيد من درجة التضامن
 بين أبناء المجتمع المحلي .

عامل السكنى أو البعد المكاني للأسرة :

هناك ثلاث احتمالات أمام الأسرة من حيث السكنى أو محل الإقامة
 هي : —

(أ) السكنى عند أسرة الأب

(ب) السكنى عند أسرة الأم

(ج) السكنى في مقر جديد ، لا هذا ولا ذاك .

ومن الواضح أن النظام الأول يكون هو قاعدة السكنى عند عشائر
 الانتساب للأب ، والنظام الثانى هو النظام المتبع عند عشائر الانتساب
 للأم . أما النظام الثالث فيوجد في الغالب عند العشائر أو المجتمعات ذات
 الانتساب الثنائى (للأب والأم في وقت واحد) ومن ثم فهو القاعدة العامة
 في مجتمعاتنا المعاصرة .

(م — ٨ الاتجاهات المعاصرة)

وتبدو أهمية عامل الاستقرار المكاني للأسرة في أن مكان السكني مؤثر تأثيراً جاسماً على طبيعة التعاون الاقتصادي بين الأسرة الجديدة والوحدة الأسرية أو الوحدات الأسرية الأكبر التي تفرعت عنها (أي أسرة الزوج ، وأسرة الزوجة) . كما أن أهمية البعد تتجاوز ذلك إلى التأثير على الوضع القانوني للأسرة الجديدة من حيث علاقاتها بالأسرة التي تفرعت عنها ، وعلاقاتها بالأسرة التي تعيش معها في نفس الوحدة الاجتماعية . ويمكن القول بوجه عام بأن اهتمام المجتمعات الانسانية بالبعد المكاني في حياة الأسرة قد بدأ يتضح ويتبلور مع بدء استقرار منذ العصر الجليدي الأخير .

نظم تحريم الزنا بالمحارم :

عرفنا أن نظم كل مجتمع تحبذ اتسام الزواج بين فئات معينة من الأقارب الدمويين ، وذلك في ثنائيا حديثنا عن الزواج المفضل . ولكن الوجه الآخر للموضوع أن كل ثقافة تحظر الزواج بين بعض فئات الأقارب الدمويين . والباعث على ذلك ألا تؤدي علاقات الزواج بين أفراد الجماعات الأسرية إلى تعكير صفو الانسجام والتعاون داخل الأسرة الواحدة إلا بأدنى قدر ممكن . وتعرف هذه الوسائل والأساليب باسم قواعد تحريم الزنا بالمحارم ، أي تحريم قيام علاقة زوجية بين بعض فئات الأقارب الدمويين .

ولا نستطيع أن نؤكد تأكيداً قاطعاً أن الأشكال المختلفة لقواعد تحريم الزنا بالمحارم ذات طبيعة ثقافية خالصة ، وأنه لا علاقة لها بالاعتبارات البيولوجية . إذ أنه على الرغم من أن استمرار الزواج بين الأقارب لآمد طويل يؤدي في الغالب إلى ظهور بعض الآثار البيولوجية الضارة ، إلا أنه من المؤكد أن هذه الحقيقة ليست وحدها السبب المسئول عن تحريم الزواج بين بعض الأقارب الدمويين . ذلك أننا يمكن أن نحصل على شواهد كثيرة تؤكد أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم قد لا تحظر مثل

هذه الزيجات ، بل أنها على العكس قد تحبذها . بل أننا نجد غضبلا عن هذا أن نفس المجموعة من قواعد تحريم الزنا بالمحارم قد تحظر الزواج من أفراد إحدى الجماعات القرابية في الوقت الذي تفرض فيه الزواج على أفراد جماعة قرابية أخرى ، تجمعها نفس رابطة القرابة البيولوجية التي تجمع أفراد الجماعة الأولى .

ومن اطرف الأمثلة على صحة هذه الملاحظة قواعد تحريم الزنا بالمحارم عند شعب الكايريرا ، وهو أحد شعوب استراليا الأستليين ويعيش في غرب القارة الاسترالية . فهذا الشعب لا يسمح بالزواج إلا من أحد أبناء العمومة أو الخثولة المتقاطعة ، على حين يحظر تماما الزواج بالابناء ، أو أبناء وبنات العمومة والخثولة المتوازية ، أو الأفراد الذين ينتمون إلى الأجيال السابقة أو اللاحقة على جيل الفرد نفسه ، وتعنى تلك القواعد في التطبيق أن الشباب يستطيع أن يتزوج ابنة عمته أو ابنة خاله (أي بنات العمومة والخثولة المباشرة) ، في حين يحظر عليه الزواج بابنة عمه أو ابنة خالته (وهن من بنات العمومة والخثولة المباشرة أيضا) . فهؤلاء القريبات تربطن بالفرد نفس الدرجة القرابية ، من الناحية البيولوجية ، ولكنهن ينتمين من الناحية الاجتماعية (من وجهة نظر ثقافة الكايريرا) إلى عالمين مختلفين ، على الأقل فيما يتعلق بالزواج (١٢) .

ومن اليديهي أن الفئات التي يحظر الزواج بها تختلف من مجتمع لآخر ، وإن كانت هناك بعض الفئات التي تنتشر في عدد كبير نسبيا من المجتمعات ، مثل الزواج بين نثة أبناء وبنات العمومة والخثولة المتوازية . وهناك استثناءات هامة من هذا الحكم أقربها واقع البلاد العربية التي لا تقر الزواج من هذه الفئة بل أنها من الفئات التي يفضل الزواج منها . . . وهكذا . ولكن هناك مع ذلك قاعدة وجيدة من قواعد تحريم الزنا بالمحارم ، هي التي تصدق صدقا عاما ، وهي التي تحظر الزواج بين الآباء والبنات ، والأخوة والأخوات . (أي تحرم الزواج داخل دائرة الأسرة النووية بمفهومها

المعاصر) . ومع أننا نعرف أنه كانت هناك بعض الاستثناءات من هذه القاعدة العامة ، على سبيل المثال عند أبناء طبقة النبلاء الرفيعة المقام عند شعب الأتكا في بيرو ، وعند قدماء المصريين ، وفي مملكة هاواي القديمة (١٣) .
 إلا أن تلك الاستثناءات تؤيد مع ذلك القاعدة العامة (١٤) .

أما فيما يتعلق بمجتمعنا فقد حدد الدين الإسلامى طبقات المحارم تحديدا دقيقا ، ليس فيه مجال للخلاف . وقد أورد الإمام الغزالي فى كتابه أجاء علوم الدين موانع النكاح ، وهى تسعة عشر مانعا ، نختار منها الموانع التالية :

الأول : أن تكون منكوحة للغير .

الثانى : أن تكون معتدة للغير .

الثالث : أن تكون مرتدة عن الدين

التاسع : أن تكون قريبة للزوج ، يأن تكون من أصوله أو مفصوله ، أو مفصول أول أصوله ، أو من أول فصل من كل أصل بعده أصل . وأعنى بالأصول الأمهات والجداات ، ويفصوله الأولاد والأحفاد ، ويفصول أول

(١٣) انظر حول هذا الموضوع مؤلف تورنوالد Thurnwald الذى سبقته الإشارة إليه ، خاصة صفحات ١٦٢ و ١٧٧ — ١٨١ .

وانظر كذلك الفصل الذى كتبه ميدلتون :

R. Middleton; «A Deviant Case : Brother — Sister and Father — Daughter Marriage in Ancient Egypt», in : Rose L. Coser, (ed.); The Family. Its Structure and Function, New York, 1964.

(١٤) والدليل على ذلك أنه لم يكن يسمح بخرق تلك القاعدة العامة إلا لقلّة قليلة فقط من الأفراد . فالأشخاص الذين كان يتحتم عليهم الزواج من أبنائهم كانوا أفرادا متميزين أشد التميز ، حيث كانوا شخصيات مقدسة فى الغالب . وكان ذلك الزواج يتم من أجل الحصول على وريث أهل لخلافتهم فى العرش ، وهو مالا يمكن أن يتم إلا بواسطة شخص يتمتع بنفس المكانة أو نفس القدسية ، أى أبنا لهم . انظر المراجع السابقة ، وكذلك بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ٥١٦ .

أصوله الاخوة وأولادهم ، ويأول فصل من كل أصل بعده أصل العمات والخالات دون أولادهن .

العاشر : أن تكون محرمة بالرضاع ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الأصول والفصول كما سبق . ولكن المحرم خمس رضعات وما دون ذلك لا يحرم .

الحادي عشر : المحرم بالمصاهرة ، وهو أن يكون النكاح قد نكح ابنها أو حفيدتها أو ملك بعقد أو سبة عقد من قبل ، أو وطنهن بالتبعية في عقد ، أو وطئ أمها أو إحدى جداتها بعقد أو شبه عقد . فمجرد العقد على المرأة يحرم أمهاتها ، ولا يحرم فروعها إلا بالوطء ، أو يكون قد نكحها أبوه أو ابنه من قبل .

الثاني عشر : أن تكون المنكوحة خامسة .

الثالث عشر : أن يكون تحت النكاح اختها أو عمتها أو خالتها ، فيكون بالنكاح جامعاً بينهما . وكل شخصين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى لم يجز بينهما النكاح فلا يجوز أن يجمع بينهما .

الرابع عشر : أن يكون هذا النكاح قد طلقها ثلاثاً . . .

السادس عشر : أن تكون محرمة بحج أو عمرة أو كلن الزوج .
كذلك .

السابع عشر : أن تكون ثيباً صغيرة فلا يصح نكاحها إلا بعد البلوغ .

الثامن عشر : أن تكون يتيمة ، فلا يصح نكاحها إلا بعد (١٥) .

(١٥) انظر : أبو حامد بن محمد الغزالي ، **أحياء علوم الدين** ، المطبعة العثمانية المصرية ، (طُبعت على النسخة الأميرية المطبوعة سنة ١٢٨٩ هـ) ، يونيو ١٩٣٣ م . كتاب آداب النكاح ، وهو الكتاب الثاني من ربيع العادات ، ص ص ١٩ — ٥٠ ، خاصة ص ص ٣٣ — ٣٤ .

ولا شك أن هذا التفاوت بين الثقافات المختلفة في تعريف الفئات التي يحظر الزواج بها وفي تحديد قواعد الحظر ينحصر بشكل واضح الفرض الذي يذهب إلى أن مفهوم تحريم الزنا بالمحارم يرجع في الأساس إلى اعتبارات بيولوجية . ولو أن هذا التفاوت يدلنا في الوقت نفسه على أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم ، شأنها شأن سائر السمات الثقافية ، عبارة عن بعض النماذج المحددة التي توجد السلوك الانساني والتي تستند وجودها واستمرارها من أنها تخدم على نحو ما الاحتياجات الأساسية للمجتمعات البشرية .

لا شك أن مبدأ تحريم الزواج من المحارم من شأنه أن يؤدي إلى تكوين جماعات قرابية تقوم على مبدأ الزواج الاغترابي ، مثل الأسرة النووية ، أو الأسرة المشتركة ، أو العشيرة . الخ حسب نظام كل مجتمع . فما هي الأسباب التي دعت المجتمعات إلى هذا الالتزام الصارم بنظام الزواج الاغترابي ، أي الزواج من خارج جماعة قرابية معينة . هناك في البداية بعض التفسيرات السيكولوجية العامة ، التي تقوم على القول بوجود نفور طبيعي بين أعضاء الوحدة القربية الواحدة يجعلهم يتجهون إلى الخارج للبحث عن شريك للزواج . وهناك تفسير سيكولوجي آخر ، ولكنه متطرف ولا يلقى قبولا عاما ، يستند إلى نظرية التحليل النفسي (عند فرويد خاصة) ، يقول أن وجود تلك القواعد ووجود عقوبات صارمة لمن يخرج عليها يؤكد على العكس وجود هذه الميول ولا ينفىها . وهناك في النهاية التفسير الحديث الذي تقدمه المدرسة البنائية في الانثروبولوجيا . وسوف نتناقص تلك التفسيرات مع أعضاء الطرف عن تفسير التحليلين النفسيين ، حيث فندته كثير من الكتابات الانثروبولوجية والسوسيولوجية من قبل .

كان التفسير السيكولوجي دائما هو أول وأقرب التفسيرات التي تتبادر إلى الذهن لتفسير مبدأ الاغتراب في الزواج . إذ يؤكد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعة السيكولوجية لروابط القرابة ، وخاصة تلك الموجودة بين الأفراد الذين ولدوا وتربوا داخل نفس الأسرة . فيقال أنه عندما يولد

الأطفال داخل إحدى الأسر ، أو ينتمون إليها عن طريق التبني ، تظهر
 رابطتان قرابتان جديتان : أولا : رابطة القرابة بين الوالدين (أو من يحل
 محلها في القيام برعاية الأطفال) والأطفال الذين يضطلعون بتربيتهم .
 والثانية : رابطة القرابة بين الأبناء الذين يخضعون لتربية نفس الوالدين .
 وبكلا هاتين العلاقتين تكون في العادة من طبيعة لا جنسية ، فهما تبدآن في
 التكون قبل مرحلة النضج الجنسي للأطفال بوقت طويل ، وهما لذلك تختلفان
 سيكولوجيا عن علاقات المصاهرة التي تتكون عن طريق الزواج والتي
 تنطوي على علاقات جنسية . فالواضح أن الخوف من الزنا بالمحارم هو
 نتيجة هذا التعارض : حيث يقال أن الفرد العادي لا يستطيع — من الناحية
 النفسية — أن يمارس علاقة جنسية مع الوالد (أو أى شخص كبير قام
 نحوه بهذا الدور) ، أو مع الابن (أو أى شخص تعلم الفرد أن يعتبره
 ابنا له) .

وقد دارت مناقشات كثيرة لهذا التفسير السيكولوجي لقواعد الزنا
 بالمحارم ، كشفت كلها عن بعض أوجه القصور فيه . وكان من أبرز ما وجه
 إلى هذا التفسير من انتقادات أن الارتباط المستمر بين أعضاء الأسرة
 لا يؤدي تلقائيا إلى حدوث كراهية للعلاقات الجنسية بين الأفراد الذين
 تتضمنهم تلك الأسرة . ولو كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة — مثلا —
 إلى تحريم الزنا بالمحارم بين أفراد الأسرة النووية . ومع ذلك نجد أن
 انتشار هذه القواعد بشكل عام وشامل يعد حقيقة راسخة لاى مطلع على
 ظروف الأسرة الانسانية في الماضي والحاضر . إذ نجد كل المجتمعات تقريبا
 تحظر بشكل صارم قيام علاقة زواج أو حدوث علاقة جنسية بين الأب
 والبنت ، والأم والابن ، والأخ والأخت . ونجد فضلا عن هذا أن من
 الظواهر العامة الشاملة أيضا أن من يخرج على تلك القواعد يقابل بأقصى
 العقوبات .

كذلك يجب أن نأخذ في اعتبارنا نقطة ضعف هامة أخرى في التفسير
 النفسى ، وهى أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم كثيرا ما تكون مفروضة على
 اقارب لا تجمعهم حياة مشتركة وثيقة ، بل وعلى اقارب يكونون أغرابا .

بعضهم عن بعض . وقد تناول بيلز وهويجر في كتابهما نظام الزواج عند شعب الشيريكاهوا أبحاثى الهندي الأحمر وبيننا كيف أن ذلك الشعب يعتبر الزواج بين أبناء عمومه أو خثولة متباعدين نوعاً من الزنا بالمحارم ، شأنه شأن الزواج الذى يتم بين الأخ وأخته . كذلك نعرف من نفس المصدر (ص ٥١٨) أن شعب النافاهو يحظر الزواج أو الاتصال الجنسى بين جميع أفراد العشيرة ، بغض النظر عما إذا كانوا قد ولدوا وتربوا داخل نفس الأسرة النووية أو الأسرة المشتركة أم لا .

لهذه الأسباب جميعاً يجمع كافة الانثروبولوجيين تقريباً على أنه لا العوامل البيولوجية ، ولا العوامل النفسية ، يمكن أن تفسر بشكل مقنع قواعد تحريم الزنا بالمحارم (١٦) . ومن ثم يجب البحث عن منطلق آخر لتفسير أكثر ملاءمة لهذه الظاهرة الثقافية الاجتماعية الهامة . وربما كان من التفسيرات المناسبة ربط ذلك النظام بهدف الحفاظ على استقرار الوحدة الأسرية وتعاونها من أجل رعاية الأطفال وتربيتهم ، وكذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في نفس الوقت .

فنحن نعرف أن الأسرة البشرية ، بصرف النظر عن أحجامها ودرجة

(١٦) وقد صاغ رالف لينتون هذه النقطة صياغة بليغة في كتابه دراسة الإنسان ، أبرز فيها أن فهمنا للأسباب الداعية لغرض تحريم الزنا بالمحارم فهم ناقص أشد النقص ، ثم استبعد التفسيرات البيولوجية ، وكذلك السيكولوجية ، كما استبق أن تكون التفسيرات الاجتماعية (التى تعتبر قواعد تحريم الزنا بالمحارم أداة هامة للحيلولة دون التعارض مع الأوضاع التى يشغلها الأفراد فى المجتمع) قد لعبت دوراً يذكر فى نشأة تلك النظم . حقيقة أنها تؤدي اليوم وظيفة فى هذا الاتجاه ، ولكن من الصعب — كما يرى لنتون — أن نتصور هذه القواعد إنما وجدت لتحقيق هذه الغاية . وينتهى الى أنه من المحتمل أن تلك القواعد قد نشأت فى الأصل نتيجة كل هذه العوامل مجتمعة ، البيولوجية ، والسيكولوجية ، والاجتماعية . انظر : رالف لنتون ، دراسة الإنسان ، نشرات المكتبة العصرية ، صيدا — بيروت (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، ترجمة عبد الملك الناشى ، ١٩٦٤ ص ١٧٠ — ١٧١ من الترجمة العربية .

ثعقيدها ، هي جماعات على درجة عالية من التكامل ، كما نعرف أيضا أن الأسرة (والجماعات القرابية الأخرى) تعمل في الغالب كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ، أي كوسيلة للحفاظ على العلاقات التعسافية المنظمة بين أفرادها .

وتمد بين مالمينوفسكى وغيره (كما نبه الى ذلك بيلز وهويجر) أن الدافع الجنسي يعتبر عامل تمزيق وهدم بصفة عامة ، ومن ثم يؤدي الى تفكك البناء الأسرى (١٧) . فالمجتمع الذي يبيح الزنا بالمحارم يعجز عن الحفاظ على استقرار التنظيم الأسرى . ومعنى ذلك بالنسبة لأغلب المجتمعات ، وخاصة الشعوب الأمية التي تمثل الوحدات الأسرية فيها الدعائم الأساسية للنظام الاجتماعي العام ، معناه عدم وجود أي تنظيم اجتماعي يؤدي الوظائف المطلوبة . ومن ثم تعمل قواعد تحريم الزنا بالمحارم كوسيلة للحفاظ على الجماعة الأسرية . وتختلف تلك القواعد في طبيعتها ومداهها حسب اختلاف بناء الأسرة . ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم لها وظيفة أخرى أبعد أثرا من ذلك ، ألا وهي خلق روابط بين الأسر المختلفة ، ومن ثم التآليف بينها في كيان كلي متعاون أكبر .

وتقودنا تلك النقطة الى التفسير الذي قدمه البنائيون الفرنسيون لقواعد تحريم الزنا بالمحارم . فهي ترجع نشأة القواعد الى رغبة الجماعات الانسانية المختلفة قيام علاقات مصاهرة متبادلة بينها . ويرجع الفصل في تأصل هذا التفسير وتوضيحه الى العالمين الفرنسيين موس Mauss وليفى سترووس Lévi-Strauss (١٨) . ويتصور أصحاب هذا

Ernoislow Malinowski, «Culture», in : **Encyclopedia of the Social Sciences**, New York, the Macmillan Company, 1930, Vol. IV, P. 630.

Claude Lévi-Strauss, **Les structures élémentaires de la parenté**, Paris, 1949.

— Marcel Mauss, **Essai sur le Don, forme archaïque de l'échange**, l'Année Sociologique, 1925.

وقد ترجم هذه الرسالة الدكتور محمد طلعت عيسى في كتاب بعنوان علم الاجتماع والانشروبولوجيا ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ . =

الرأى أن الزواج الاغتصابى قد بدأ فى الأصل كتحريم من الزواج من داخل الوحدات الأسرية (التى تحددت فى البداية تحديداً بيولوجياً) . ثم تحول هذا التحريم فيما بعد الى قاعدة مستمرة ودائمة الى حد ما ، ظلت الاجيال تلتزم بها جيلاً بعد جيل . كما أنه أخذ يفتح أمام الجماعة الصغيرة آفاقاً جديدة من العلاقات الاجتماعية ظلت تتسع وتتسع باستمرار .

ويتطلب تحقق ذلك فى البداية وجود جماعتين (جماعات أسرية طبعاً) تتفقان على تبادل النساء فيما بينهما ، حيث تتزوج نساء الجماعة الاولى رجالاً من الجماعة الثانية ، والعكس بالعكس . ومن الاحتمالات الاخرى أيضاً أن يكون الأصل عبارة عن جماعة اسرية كبيرة ، ظلت تتضخم حجماً ، الى أن انشطرت الى وحدتين متقاربتين فى الحجم ، وقررتا أن تتبادل النساء فيما بينهما ، كما شرحت فى الاحتمال الاول . (كما هو الحال على سبيل المثال فى اتحادات العشائر الأسترالية (Moieties)) . حيث تحرم كل جماعة منهما مبدأ الزواج الداخلى فيها ، أى زواج أفرادها من الشباب والبنات ، على حين تبيح لشبابها الاقتران بنساء الجماعة الاخرى ، وتتيح لشباب الجماعة الاخرى الاقتران بنسائها .

وهناك احتمالات واتجاهات اخرى كثيرة فى هذا الاتجاه ، واعنى تحريم الزواج من داخل الجماعة ، واطلاقه مع جماعة أو جماعات اخرى ، وهو أن يتم ذلك كوسيلة لتحقيق نوع من التبادل لخلق جو من الود والهدوء والسلام بعد حروب وعنف طويل بين هاتين الجماعتين . وبذلك تدخل النساء كسلعة للتبادل (بالمعنى المجازى طبعاً) من أجل ضمان صفقات تجارية أو تيسيرها ، أو من أجل ضمان عدم اشتعال الحروب وقيام

- Marcel Granet, *Catégories matrimoniales et relations de proximité dans la Chine ancienne*, Paris, 1939.
- William N. Stephens, *The Family in Cross — Cultural Perspective*, New York, 1963, PP. 209 - 215.

وقد أورد ستفانز ملاحظة طريفة بين فيها كيف أن القيصر الصينى « فوهى » Fu-hi كان اول من اخترع الزواج والهدية .

- Granet, *La civilisation chinoise*, op. cit., Ch. 12.

المداوات . وقد تبدأ تلك المرحلة من العلاقات في بادئ الأمر بنوع من نجس النبض ، ثم بعض عمليات الصراع الرمزية ، ثم تبادل طقوس للسلع والأوثان ، والأشياء المقدسة ، والأسحلة ، والرقصات ، والأغاني ، والأساطير ، وأخيرا تبادل النساء كتتويج وتأكيد لقام العلاقات السلمية بين الجماعتين . ومن المحتمل ، كما أشرنا في موضع سابق ، أن يترسخ هذا الوضع ويستمر عبر الزمن ، ويصبح أساسا من أسس الحياة الاجتماعية في هذا المجتمع .

ومن كل تلك الأمثلة نرى أن نظام تحريم الزنا بالمحارم إنما هو ظاهرة عالمية شاملة كل الشمول . وإنما لا يمكن أن نفهمها حق فهمها إذا فكرنا فيها في ضوء تحريم العلاقات الجنسية بين الأب والبنات ، والأم والابن ، والأخ والأخت (أو بين بعض فئات أبناء العمومة والخطولة) . أي أننا لن نفهمها إذا طبقنا عليها مفاهيمنا الحديثة من تحريم الزنا بالمحارم . وإنما يجب أن نتصور الموقف الاجتماعي الأساسي الذي يكمن وراء هذا النظام ، والذي لا يخرج في العادة عن واحد من الاحتمالات الرئيسية التي طرحناها فيما سبق ، والذي لا يمكن أن ندركه بوضوح إلا من خلال فهمنا لظروف المجتمع والثقافة التي ندرسها . ويطلق بعض المؤلفين على هذا الموقف العام اسم انتقال المجتمع من مرحلة الحياة الطبيعية (أو حياة الطبيعة) إلى الحياة الثقافية ، أو من الحياة في ظل وحدات أسرية منعزلة عن بعضها إلى مجتمع يتمتع بقدر من التكامل والترابط (١٩) .

(١٩) انظر مؤلف ليفي ستروس عن الأبنية الأولية للأبوة الذي سبقته الإشارة إليه ، خاصة الفصل الأول بعنوان « الطبيعة والثقافة » ، حيث يشرح فيه هذا الانتقال من حياة الطبيعة إلى حياة الثقافة ، ص ١ - ١٢ . وانظر كذلك رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٦ - ٣٧ .

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين الأسرة والمجتمع

- مقدمة
- أنواع أنماط الأسرة في العصر الحاضر
- الأسرة الممتدة
- هل الفرق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم ؟
- الأسرة النووية
- المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين الأسرة والمجتمع

مقدمة :

إذا وضعنا كافة الظروف التاريخية التي مرت بها الأسرة أمامنا نظرياً ، فإننا سوف ندرك مباشرة وبكل وضوح أن تطور الأسرة والمجتمع لم يتم أبداً بشكل عشوائي أو عفوي ، وإنما كان وما زال يخضع لقوانين وأصول عامة ، يمكننا أن نتعرف عليها ونضع أيدينا عليها . ولما كان المجتمع الإنساني يحفل بظهور شتى من التنوع في جوانب حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية ، فإنه من المنطقي أن نتوقع ازاء ذلك تنوع أنماط الأسر الإنسانية بصفة عامة . كما أنه سوف يتمين علينا أن نسأل أنفسنا : ما هي الأمور والجوانب التي تتغير في حياة الأسرة (أو القابلية للتغير) ، وما هي الأمور التي تتصف بقدر من الثبات والاستقرار .

على أننا يجب أن نتفق بادئ ذي بدء على أننا لا ننوي أن نقسم عرضاً لكافة أنماط الأسرة في مراحل تطورها المختلفة وفي ظل الظروف الاجتماعية المتغيرة ، فتلك دراسة يجب أن يتولاها باحث في تاريخ الأسرة يوقف جهده عليها وحدها لكي يتتبع مراحل تطورها وتنوع أشكالها منذ أقدم العصور وحتى العصر الحاضر . أما نحن فسوف نقصر اهتمامنا على أنماط الأسرة الشائعة أو المعروفة في العصر الحاضر فقط ، على أساس أن دراستنا كلها تدور حول الأسرة في المجتمع المعاصر .

تنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر :

فيما يتعلق بتنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر ، يجب أن نتفق في البداية على تقرير ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : أنه لا يوجد مجتمع (ذو حجم معقول) على وجه هذه الأرض يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر لا يعرف سواه ، فكل مجتمع يعرف في نفس الوقت أكثر من نمط من أنماط الأسرة (١) .

الثانية : أن كل نمط من أنماط المجتمعات القائمة في عالم اليوم لديه نمط معين سائد من أنماط الأسرة ، على حين تعد الأنماط الأخرى الموجودة أنماط فرعية أو ثانوية .

فإذا قمنا بتقسيم المجتمعات القائمة في عالم اليوم إلى ثلاثة أنماط رئيسية على النحو التالي :

- ١ — المجتمعات الصناعية الرأسمالية (الغربية) .
- ٢ — المجتمعات الصناعية الاشتراكية (الشرقية) .
- ٣ — مجتمعات العالم الثالث .

إذا اتفقنا على هذا التقسيم الثلاثي فائتينا سفلألاحظ أن كل نوع من تلك الأنواع يعرف نمط أسريا رئيسيا إلى جانب طائفة من الأنماط الأسرية

(١) أنذر مؤلف رينيه كونيغ : دراسات في علم الاجتماع العائلي :

René König, Materialien zur Soziologie der Familie, 2 edition, Köln, 1974, P. 131 ff.

خاصة الفصل المعنون : « مشكلات قديمة وقضايا جديدة في علم الاجتماع العائلي » ، حيث ناقش فيه كونيغ هذه القضية بالتفصيل وعرض لكثير من الشواهد التي تؤيد هذه الحقيقة الأساسية التي ليست للأسف بديهية لدى كل دارسي الأسرة ، كما تبدو لنا الآن . حيث يتصور البعض — خطأ — أن المجتمعات الصناعية المعاصرة لا تعرف سوى نمط الأسرة النووية ، على حين تقلصت كل أشكال الأسرة الأخرى . وسنعود إلى هذه القضية فيما بعد .

إفريقية . ولكن يجب أن نلاحظ أن بلاد العالم الثالث تتميز بقدر من التنوع عينا بينها يفوق بكثير التنوع الموجود داخل كل نوع من النوعين الأولين ، بل أنه يفوق في كثير من الأحيان التنوع الموجود بين المجتمعات الغربية والشرقية ، بحيث أننا نجد البعض يميل إلى تصنيف المجتمعات القائمة في عالم اليوم إلى نوعين فقط بدلا من ثلاثة : المجتمعات الصناعية (المتقدمة) ومجتمعات العالم الثالث (النامية) . ولكننا لن نأخذ بوجهة النظر هذه لأسباب سوف تتضح في ثنايا الكلام (٢) . فالأسرة (بمختلف أنماطها) الموجودة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية تختلف اختلافا بعيدا عن الأسرة الهندوكية أو الأسرة اليابانية (٣) . وهي تختلف كذلك عن الأسرة في المجتمعات العربية ، وعن الأسرة في الثقافات الأفريقية السوداء وفي بلاد أمريكا اللاتينية .

ومع كل ذلك فإننا لا يمكن أن نجد نمطا موحدا من الأسرة في أي مجتمع على الأرض ، أعني أنه لا يمكن أن يكون هناك نمط مسيطر في كل أرجاء المجتمع . وإنما هناك تنوع حسب المناطق الجغرافية داخل كل مجتمع ، وهناك تنوع حسب البناء الطبقي الاجتماعي داخل كل مجتمع . ومن أبرز مظاهر التفاوت بين أنماط الأسرة ذلك التناقض الموجود في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء (باستثناء المجتمعات الاشتراكية) بين الريف والحضر . إذ نجد أن النمط الأسري السائد في أغلب مدن العالم هو الأسرة النووية بأشكالها الحديثة المختلفة (التي ستفصل فيها الكلام فيما بعد) . على حين توجد في المناطق الريفية أنماط الأسرية ، الأقدم عهدا ، وأن كانت تجدر الإشارة إلى أن تقدم التصنيع الزراعي واستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة ، وكذلك زيادة انتشار وسائل الاتصال الجماهيري في الريف سوف يعمل على تضيق الهوة بين الريف والمدينة ، وتحقيق نوع من

(٢) استعرض ويليام جود تلك النقطة تفصيلا ، وقدم عددا من الشواهد عليها في كتابه : **الثورة العالمية وأنماط الأسرة** ، مرجع سابق .

(٣) Reuben Hill and Rene König, (eds.), **Families in East and West. Socialization Process and Kinship Ties**, Paris, The Hague, 1970. especially, Seichi Kitano, «Dozoku and Kindred in Japan.»

التجانس والتقارب في أنماط الأسرة هنا وهناك . ولذلك نتوقع أن يخفف التناقض بين الريف والمدينة بمرور الوقت وتقدم جهود التنمية لتشمل رقعة المجتمع كلها بشكل متقارب (٤) .

ويختلف الموقف عن ذلك في البلاد الاشتراكية ، حيث أدى سيطرة الاتجاهات الجماعية في العمل الزراعي إلى القضاء على كافة الأشكال التقليدية من الأسرة دفعة واحدة وفي فترة زمنية وجيزة . وظهر نمط جديد من التنظيم الجماعي (في المزارع الجماعية) الذي يقوم على صورة معيشة معدلة من الأسرة النووية . ولم يعد في هذا التنظيم الاجتماعي الاقتصادي مكان للأشكال القديمة السابقة على عصر التصنيع أو بالأحرى السابقة على عصر الثورة الاشتراكية .

وإذا انتقلنا إلى مسرح الحياة في المدينة المعاصرة ، فنسجد بصورة تتسم كذلك بقدر ملحوظ من التنوع النسبي . يتجلى هذا التنوع أولاً وأساساً في اختلاف أنماط الأسرة السائدة في الطبقات الاجتماعية المختلفة . ويتجلى بعد هذا في التنوع الأسري بين القطاعات المهنية المختلفة ، إذ لا شك أن الإطار الاقتصادي لحياة رب الأسرة والأفراد الذين يساهمون في إعالتها يؤثر بشكل مباشر في نمط هذه الأسرة .

وتبدو تلك التغيرات والتنوعات بأوضح أشكالها إذا القينا نظرة على الأسرة في مدن البلاد النامية . فتلک المؤسسة الاجتماعية تعاني من أكثر التغيرات الثقافية والاجتماعية حدة وعنفاً . حيث نجد أن المهاجر بمغادرته لقرية أو بيئته الريفية واتجاهه إلى المدينة يهجر بيئة كان يتمتع فيها بالانتماء .

(٤) هناك دراسة طريفة استعرضت بشكل مفصل واقع الأسرة (خاصة من النمط النووي) في المناطق الريفية من المجتمعات الغربية الصناعية المعاصرة ، واستطاع مؤلفها أن يقيم الدليل الواضح على صحة هذه الاتجاهات ، انظر :

Hill and König, (eds.), Families in East and West, op. cit.,

— Garritt A. Kooy, «Rural Nuclear Family Life in Contemporary Western Society», PP. 270 - 317.

الوثيق الى أسرة معينة . فإذا واجه المدينة منفردا في البداية (بدون أسرته) ،
 فتعوقه يحس نفسه وسط بيئة غريبة عليه نسبيا . أما اذا هبط المدينة
 بأسرته فسيجد أيضا أن البيئة الحضرية تمارس تأثيرات فعالة في الأسرة ،
 وتؤدي الى أحداث بعض التغييرات الدقيقة فيها . ومن الأمور التي تؤثر
 حتما في الأسرة كنظام اجتماعي : ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة التي
 تواجهها في البيئة الحضرية ، وازدحام المساكن الذي تجده الأسرة في المدينة ،
 والتعرض لأسلوب الحياة الحضري الجديد . ومن شأن هذه المؤثرات
 بصفة عامة أن تعجل عملية تخلي الناس عن أساليب حياتهم القديمة . من
 هذا مثلا أن يجد عضو الأسرة نفسه مضطرا تحت تأثير الضغوط المتزايدة
 الى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التي لم يكن يعرفها من قبل في القرية .
 وسيكون لتلك الالتزامات تأثيرها في أنماط الالتزام الأسري والقرايبي التي
 كان يأنفها في الماضي .

ويتعرض المهاجر في المدينة لتناقض مستمر في رقابة الأسرة على
 أفرادها ، ويزداد ذلك وضوحا بصفة خاصة اذا كان الفرد قد قدم الى
 المدينة منفردا وليس عضوا في أسرة . ولكن حتى اذا كانت الأسرة
 بأكملها أو قطاع كبير منها قد هاجر معا الى المدينة ، فإن الفرد يدخل
 في ظروف تحمله تدريجيا على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة . فقد
 تضطره الظروف الى العمل بعيدا عن باقي أفراد الأسرة ، وقد يكون
 علاقات جديدة من شأنها أن تؤثر في علاقاته بسائر أفراد الأسرة وتحدها .

وقد تنهار الانماط التقليدية تحت وطأة البيئة الجديدة . من هذا
 مثلا أن الاجراءات المعتادة لتكوين علاقة الزوج بزوجه يمكن أن تتعدل
 تعديلا كبيرا في البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون من نتائج ذلك أن
 الفرد بدلا من أن يستعين بالطقوس والممارسات المعتادة المرتبطة باختيار
 شريك الحياة المقبل ، قد يجد نفسه — خاصة اذا كان قد جاء الى المدينة
 دون أسرته — متورطا في مجموعة من العلاقات غير الرسمية مع أفراد
 من الجنس الآخر ليست هي علاقة الزواج التي كان يعرفها في الماضي ،
 وانما هي مجموعة من صور المعاشرة . والواقع أن الفرد بسلوكه هذا

لا يعجل يقطع من العادات الريفية التي اعتادها ، وإنما يمكن أن يورط نفسه في نهضة من العلاقات الجنسية التي قد تكون ذات وطأة شديدة على عاداته الأخلاقية القديمة .

لها النساء بصفة خاصة فيجذب أن البيئة الحضرية تعدل تعديلاً بعيد المدى من وضعهن ، وأدوارهن وأوجه النشاط التي يمارسها . أبرز هذه التغيرات تلك التغيرات القانونية والاقتصادية في علاقاتهن مع باقي أفراد أسرهن (٥) . فقد تجد الزوجة أن القواعد القانونية المختلفة التي تنس النساء في المدينة يكون لها تأثيرها الهام في كانتها القانونية . من هذا ملاحظة أنها قد تصبح قادرة على حيازة ممتلكات حقيقية باسمها الخاص . فضلاً عن هذا نجد أنه بينما تعتبر الزوجات والأطفال في القرية مصدر قوة اقتصادية بسبب قدرتهم على العمل في الحقول ، نجد أنهم يمكن أن يصبحوا في المدينة عبئاً اقتصادياً بسبب نفقات امالتهم . وقد تجد النساء أنفسهن — من ناحية أخرى — يتعرضن لتغيرات دقيقة ، قد لا تكون ظاهرة ، في علاقاتهن بأزواجهن . ويبدو أن الخبرة تشير — مثلاً — إلى احتمال زيادة النمط الزواجي في علاقاتهن بأزواجهن ، لا مجرد السير المربع الذي كانت تكلفه نظم تكوين الزوجات في المجتمعات الريفية . ومن الممكن أن يتعرض مسؤولياتهن والتزاماتهن تجاه أزواجهن لتغيرات جوهرية .

كما قد تجد الأسرة الحضرية في البلاد النامية أن التزامات الضيافة قد تعدلت بعض الشيء عن النماذج الريفية الأصيلة . والمألوف على

Meran McCulloch, «Survey of Recent and Current Field Studies on the Social Effects of Economic Development in Inter-Tropical Africa», in : UNESCO, Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara, Paris UNESCO, 1956, PP. 216 - 219.

نقلا عن جيرالد برينز ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، نشر دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، (بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين) ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٧٢ — ١٧٥ .

سبيل المثال أن تبدى الأسرة الحضرية كرم الضيافة لآى ولجئ من إنشاء
أحدى الأسر القرية في القرى لدى وصوله حديثاً إلى المدينة وحياً عن
مستقر له فيها . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين تنبؤوا التي بالمدينة مكاناً
له في نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والسكن مطلقاً أساساً
مؤقت أو لمدة طويلة حين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة
الاجبارية حدود قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد التنمية كل مقام
جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لغترات طويلة من الزمن .
ويعتبر هذا الالتزام بالاستضافة من بعض نواحيه — غير الجديد على
ابن القرية القديم الذي تعود المشاركة في تحمل أبناء القرية

وقد ينطوى هذا الالتزام — من ناحية أخرى — على علاقة لازمة
كل اللزوم للبقاء والاستمرار في البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون
دخل الأسرة الحضرية من الانخفاض بحيث يكون من اللازم — استكمال هذا
الدخل من خلال أى انسهامات ، مهما تكن ضئيلة ، يقدمها المهاجرون
حديثو الوصول من الريف إلى المدينة . فهذه المعاملة التي توليها الأبناء
والاطعام — سواء بمقابل أو بدون مقابل — تعتبر مهمة شائعة في البيئة
الحضرية حيث لا تتيح ظروف المعيشة بصفة عامة أكثر من حجرة واحدة
للأسرة نفسها ، ناهيك بالأشخاص الإضافيين .

ونظراً لما ينطوى عليه ذلك من مزايا اقتصادية ، نجد من الشائع
تماماً أن تأوى الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم الإقامة الكاملة (أي السكن
والطعام ، أو السكن فقط) ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وقد
لا يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التي
جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك في صراعات محتملة راجعة إلى
الاختلافات في البيئة وفي العادات الغذائية ، وما إلى ذلك من أمور . (٦)

يضاف إلى كل هذا تيار الهجرة من الريف إلى المدينة ، خاصة في

(٦) انظر بريز ، **هجوم المدينة في البلاد النامية** ، مرجع سابق ،
ص ص ١٧٢ — ١٧٥ .

البلاد النامية ، لا يتوقف أبدا ، بل أنه بالفعل يزداد اندفاعا مع تقدم التصنيع والخدمات في المدينة . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ادخال أنماط أسرية جديدة إلى مجتمع المدينة . والأرجح ألا تستطيع تلك الأنماط الأسرية الجديدة الوافدة من الريف أن تتكيف بسرعة وبشكل كامل مع ظروف الحياة في المدينة . مما يترتب عليه ظهور العديد من ألوان الصراع والتوترات والمشكلات . ونضرب على ذلك مثلا واضحا هو احتفاظ أغلب الأسر المهاجرة إلى المدينة بنفس سلوكها الانجابي الذي ألفته في الريف ، فيتراكم لديها عدد كبير من الأطفال ، بحيث تزداد حاجتها إلى مساكن أكثر تسامعا ، هذا في الوقت الذي تعاني فيه المدينة التي يعيشون فيها من مشكلة اسكان خطيرة مستفحلة . ويلخص بربز موقف الأسرة المهاجرة إلى المدينة في مجتمعات البلاد النامية بقوله :

« يجب علينا عند النظر إلى سكان الحضر ... أن نتذكر دائما أن المهاجرين يتدفقون على المدينة من أماكن لها ثقافتها الخاصة التي قطعت شوطا بعيدا في سبيل الرقي والاكتمال . ويحمل هؤلاء المهاجرون الكثير من عناصر تلك الثقافة معهم إلى المدينة دون أن يدروا إلى أي حد سيحاولون رفضها والتخلص منها . وليس هؤلاء المهاجرون بالشخصيات الثقافية التي لا وزن لها ، ولا هم عجيبة طيبة سهلة التشكيل . فهم يقدمون إلى المدينة مغلفين بغشاء من التراث القبلي الريفي وبأساليب مستقرة في السلوك وفي العمل ، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات ، والأوضاع الاقتصادية ، وأنساق الضبط ، وقنوات الاتصال : وهي جميعا أشياء ليس من السهل أن تموت في البيئة الحضرية . والواقع أن هذه العادات الاجتماعية تتدعم بشدة من خلال نوع لبيئة التي يحتل أن يهجر إليها الفرد » (٧)

ولو أننا استعرضنا بالتفصيل أنماط معيشة الأسرة في كل من الريف والمدينة ، خاصة في مجتمعات البلاد النامية ، لأتضح لنا بكل جلاء أن الفرق الرئيسي بين الريف والمدينة يكمن في أن الأسرة الحضرية تفقد استقلالها التقليدي بشكل مستمر ومتزايد السرعة ، فعلى حين نجد أن

(٧) نقلا عن جيرالد بربز ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ —

الأسرة الريفية — خاصة تلك التي يشتغل أبناؤها بملاحظة الأرض — تستطيع أن تحقق لأفرادها جانبا كبيرا من احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية، وهو أمر ينعكس بوضوح في ازدياد التماسك الداخلى بين أعضائها، حيث أن المصالح الاقتصادية المشتركة تعمل على تدعيم الكيان الأسرى وتقويته هذا في الوقت الذى نجد هذا التماسك الداخلى أضعف بكثير في الأسرة الحضرية، حيث لا تسيطر على أفرادها مصالح اقتصادية مشتركة، وإنما يخضع وجودها أولا وأخيرا لنوع العلاقات الشخصية القائمة بين أعضائها. فهي تعتمد على البيئة الخارجية المحيطة بها في إشباع أغلب احتياجاتها، مما ينعكس بدوره على تنظيمها الداخلى، ويزيد حساسيتها كمؤسسة لما تعج به تلك البيئة الخارجية من مؤثرات وتيارات. وسوف نعود الى زيادة هذه النقطة ايضا على امتداد هذا الكتاب.

الأسرة الممتدة :

من الحقائق التى يجب أن نؤكددها في صدر حديثنا عن الأسرة الممتدة، أنها تتفوق على سائر الأنماط الأسرية المعروفة في العالم الصناعى، الغربى والشرقى على السواء، في درجة الاستقلال التى تتمتع بها. ويكمل تلك الملاحظة ملاحظة أخرى وهى أن الأسرة الممتدة التى كانت سائدة في العالم القديم (سواء في الحضارات الشرقية القديمة، أو في الحضارات الأفريقية والرومانية) تتفوق على كل الأشكال المعروفة حاليا من الأسر الممتدة (في بلاد العالم الثالث) فيما كانت تتمتع به من استقلال. وقد تجمعت لدى الدارسين المعاصرين طائفة كبيرة من الشواهد والأوصاف التى تدور حول الأسرة الممتدة القديمة ومن معالم الحياة فيها والعلاقات بين أطرافها، ويأتى على رأس تلك المصادر الكتابات والنصوص الأثرية والتاريخية عن العالم القديم، وأوصاف الكتاب المقدس، وبعض الكتابات التاريخية، الروائية أو الجغرافية، التى ترجع الى عصور الإغريق والرومان الأقدمين، كمؤلفات هوميروس وهيرودوت وغيرهما.

١ - الأسرة الافريقية الممتدة :

فيحدثنا هوميروس عن بيت برياموس حيث يعيش خمسون من الاخوة واثني عشر اخًا مع أزواجهم وزوجاتهم وأولادهم جميعاً ، وهم يعيشون جميعاً في معيشة مشتركة . يضاف الى هذا العدد الكبير عدد أكبر منه من الخدم ، والعبيد ، والعمال الزراعيين . الخ . ومن المهم أن نلاحظ أن لفظة « أخوة » هنا ليس مطابقاً تماماً لمفهومنا نحن اليوم عن الاخوة (الدمويين) ، وإنما هو أقرب الى الدلالة على فئة قرابية ، فهو بذلك مصطلح من مصطلحات القرابة التصنيفية . بمعنى أنه يضم هذا الاخوة والاخوات الدمويين (أى أخوة وأخوات بمفهومنا نحن) أبناء وبنات العمومة والختولة على اختلاف أنواعهم ، وهم جميعاً يتنادون بعضهم بعضاً بكلمة : أخ . ومن البديهي أن تجمعاً قرابياً بمثل هذا الحجم الضخم ، علاوة على هذا العدد الكبير من التوابع ، قادر كل القدرة على أن يعول كل أفرادهم ويحقق احتياجاتهم أو يكاد . كما أن تجمعاً بمثل هذه الضخامة لا يمكن أن يقبل بسهولة أى حد من سلطانة و سطوته على أفرادهم . أنه قد يفرط (لهذا السبب أو ذاك) في علاقاته الخارجية ، ولكنه لا يمكن أن يتسامح بسهولة في سيطرته على أفرادهم . لذلك يصفت بعض الكتاب هذا النمط من الأسرة المشتركة بأنه دولة ، وليس مجرد جماعة ، وهي بذلك تنظم يخضع خضوعاً مطلقاً لكبار السن فيه . وليس أدل على ذلك من أن بعض أرباب تلك الأسر كانوا يستنون أنفسهم « ملوكاً » (٨) .

٢ - الأسرة الممتدة في الهند القديمة :

عرفت الهند في تاريخها الطويل الأسرة الممتدة في صور وأشكال شتى . منذ أقدم العصور وحتى مطلع العصر الحديث . والشئ المتميز في الأسرة الهندية القديمة أنها كانت في ذاتها (أى ككيان اجتماعي اقتصادي) محور تقديس واجلال كافة أفرادها ، فهناك حسنة توجد

(٨) وهو نفس ما كان يفعله أرباب الأسرة في العهد اليهودي الأول ، كما جاء في « سفر الملوك » في الكتاب المقدس .

بين الأحياء من الأسرى وهذا وبين الموتى من أفراد الأسرة ، وهناك
توحد بينهم جميعاً رئيساً أو من رؤسها ، صغيراً وكبيراً ، وهناك ملكية
مشتركة (٩) . فتلک الأسرة عبارة عن جماعة متضامنة الملكية فيها عامة ،
والقيادة فيها مشتركة لإله وصي على كل شيء . أما السلطة فكانت أساساً
لرئيس الأسرة ، الذي يكون عادة أكثر الذكور المستن من المخدريين من خط

الذكور .
وطبقاً للقانون الهندوسي فإن ملكية الأسرة لا تقبل التقسيم أو
التوزيع ، مما اضطر الأسرى إلى التوزيع بين ثلاثة أجيال أو أكثر حتى أنهم
كانوا يعملون ويتناولون طعامهم معاً . وإلى جانب الملكية والعمل كان الدين
يشكل قوة هامة من قوى توحيد أفراد الأسرة المشتركة سواء بالنسبة
للموتى منهم أو الذين لم يولدوا بعد أو الأحياء .

ويمكننا أن نعتمد في توضيح هذه الخصائص العامة على الدراسة
الدقيقة التي أجراها شرنفاس عن الأسرة المشتركة في قبائل الكورجس
بجنوب الهند ، وهي قبائل تعتبر نفسها جزءاً من طائفة الكشتارية الطائفة
التي تحتل المرتبة الثانية من حيث المكانة بين الطوائف الهندية المختلفة .

وتمثل الأوكا Okka . أو الأسرة الممتدة المنسوبة إلى الأب والمقيمة
في مسكنه الجماعة الأساسية لدى قبائل الكورجس . ومن المستحيل أن
نجد أحد أفراد هذه القبائل منفصلاً عن الأوكا التي هو عضو فيها ، وتؤثر
الأوكا على حياة الفرد ، كما أنها تحدد علاقاته بالعالم الخارجي . أما
الذين لا ينتمون إلى « أوكا » فلا يكون لهم وجود اجتماعي على الإطلاق .

(٩) . اعتمدت في العرض التالي لنمط الأسرة الممتدة عن قبائل الكورجس
في جنوب الهند على مؤلف بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة دكتور
محمد الجوهري وزملاؤه ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ،
الفصل العاشر : الأسرة والقراية . وقد أسس بوتومور هذا العرض على
دراسة شرنفاس :

M. N. Srinivas, Religion and Society Among the Coorgs of
South India, Ch. 5 : «The cult of Okka»

ويحاول المسنون دائما ممارسة ضغوط مختلفة على الأطراف المعنية لكي
يكسبوا الأطفال غير الشرعيين عضوية الأوكا التي ينتمى إليها آبائهم
أو أمهاتهم .

وتكتسب عضوية الأوكا بمجرد الميلاد . لذلك فإن العالم الخارجى
يربط دائما بين الانسان والأوكا التي ينتمى إليها . ولا يسقط ارتباط
الفرد بالأوكا بوفاته ، لأنه يصبح بمجرد الوفاة جزءا من الأسلاف المؤلهين
الذين يرعون الأوكا التي كانوا قبل وفاتهم أعضاء فيها . ويقدم أعضاء
الأوكا لأسلافهم الطعام والماء في المناسبات المختلفة .

وأولاد الأوكا هم — من الناحية الرسمية — أبناء لكل الذكور الذين
يرتبطون فيما بينهم بقرابة عاصبة ، ويقوم الأطفال بزعمى ماشية الأوكا ،
وبصيد الطيور ، وممارسة الألعاب المختلفة . وحينما يكبرون يتولون معا
إدارة الممتلكات التي تركها الأسلاف تحت إشراف رئيس الأوكا .

أما اختيار القرين أو القرينة فيتوقف الى حد كبير على العضوية في
الأوكا . فالعلاقات الزوجية محرمة بين أعضاء الأوكا الواحدة . وحينما
تمتد القرابة العاصبة في الأوكا يزداد نطاق تحريم الزواج من الأقارب حتى
يولدوا كانوا من غير أعضاء الأوكا ولا يسمح لأبناء الأخوات أيضا بالتزاوج .

أما الملكية الثابتة الموروثة من السلف فلا تقبل (حسب) والتجزئة .
فهي تنتقل عادة من جيل الذكور الذين تربطهم قرابة عاصبة الى الجيل
التالى دون أن تخضع للتقسيم خلال عملية الانتقال هذه . ومع ذلك فمن
الممكن أن تحدث القسمة اذا ما أعلن كل عضو راشد في الأوكا رغبته في
ذلك . غير أن حدوث ذلك امر نادر جدا ، كما أدلى بذلك بعض أفراد هذه
القبائل .

وهناك عاملان أساسيان في تقوية الأوكا وتدعيمها :

الأول هو جمعية عملية التقسيم ذاتها .

والثانى تفصيل الزواج الليفراتى (زواج أرملة الأخ المتوفى) . وعلى

أعضاء الأوكا أن يعيشوا حياة مشتركة من المهد إلى اللحد . وهم يرتبطون جميعاً بينهم بروابط قوية عديدة ، تبدو أوضح ما تكون في تعاونهم من أجل إنجاز المهام المشتركة . ويصبح الأفراد — بعد وفاتهم — أسلافاً يستمرون في الاهتمام بالأوكا التي كانوا ينتمون إليها وهم على قيد الحياة . وبمقتضى ذلك يستحقون العطف من أخلافهم . من ذلك يتضح أن الأوكا هي كيان أكبر من مجرد جماعة تشتمل على أعضاء أحياء في فترة زمنية معينة . إنها مستمرة عبر الزمن ، كما أن الأعضاء الأحياء في أى فترة زمنية هم مجرد نقاط عليها . ولقد ذكر أفراد قبائل الكورجس أن الأوكا شيء أبقي وادوم من أعضائها . ومع ذلك فإن هؤلاء الأفراد على وعى شديد أيضاً بأن الفرد لا يخيا حياته الاجتماعية الا طالما كانت الأوكا باقية ، ولذلك فإن لدى كافة أفرادها رغبة قوية في استمرار الأوكا ودوامها . وليس هناك شيء يفزعهم ويؤزقهم أكثر من انهيار الأوكا أو ضعفها . وحينما تتعرض الأوكا للانحيار، يلجأ أفرادها إلى إجراءات تقليدية معينة حتى يتمكنوا من تدعيمها أو رد الحياة إليها .

ويشير شرنفاس في ختام تحليله لنظام الأوكا إلى أن هذا النمط من الأسرة الممتدة قد فقد أهميته تدريجياً خلال السنوات الأخيرة . ويعلق على هذا النظام بملاحظة ختامية يقول فيها :

« لا شك أن نظام الأوكا السائد بين قبائل الكورجس أقوى بكثير من نظام الأسرة المشتركة السائد لدى الطوائف ذات المكانة الأعلى التي تعيش في جنوب الهند . ذلك لأن استناد الأوكا إلى مبدأ عدم تقسيم ملكيتها ثم تفضيل الزواج الليفراتي قد عاقا انقسام الأوكا وتفككها . يضاف إلى ذلك تفضيل زواج أولاد العمومة والخثولة الذي منح الأوكا قوة فوق قوة . ومن الواضح أن هذه العوامل تجعلنا نقرر أن نظام الأوكا أقوى بكثير من الأشكال الأخرى للأسرة المشتركة » .

ومن عوامل ضعف أسرة الأوكا — كما يقرر شرنفاس — ازدياد تضامن الأسرة النووية التي هي جزء من الأوكا أو لبنة صغيرة من لبناتها . وقد حدث هذا التضامن في الأسرة النووية على حساب تضامن الأوكا

ذاتها . وتظهر وحدة الأسرة النووية داخل الأوكا في بعض المناسبات الطقوسية . كما أن الخلافات بين أفراد من أسر نووية مختلفة داخل الأوكا لا تجعل أفراد الأسرتين يتجنبون بعضهم البعض ؛ فتضعف بينهم العلاقات . إلا أن هناك بالطبع أسباب أخرى متصلة ببناء المجتمع الهندي وتطوره الحديث هي التي أدت بشكل حاسم إلى تدهور أهمية الأوكا كتنظيم عائلي مسيطر (١٢) .

٣- الأسرة عند الأباتشي (من الهنود الحمر) (١١) :

شعب الشيريكاهوا الأباتشي واتخذ من شعب الهنود الحمر الأمريكيين ، وهو لسانا شعب يعتمد في حياته على الصيد وجمع الثمار . غير أن التنظيم الذي يعيشون فيه سمح بقيام تجمعات سكانية كبيرة ، على الرغم من أنه منطقة قاحلة ، وليست غنية بمواردها الطبيعية . وهو يعيش في ثلاث مجموعات رئيسية ، تتكون كل مجموعة منها من عدد من الجماعات المحلية أو المجتمعات المحلية . وتمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية ذات الأهمية للفائقة عند هذا الشعب . وهي عبارة عن أسرة مشتركة تقوم على نظام السكنى عند الأم . لأنها تتكون من عدة أسر نووية تجمع بينها رابطة القرابة والسكنى المشتركة . وعندما تتكون من خلال الزواج عدة أسرة نووية جديدة ، فانها تنتمي إلى الأسرة المشتركة للزوجة وتقيم معها .

وتلعب الأسرة المشتركة دوراً فائق الأهمية في حياة الفرد الأباتشي ،

(١٠) انظر عرض مفصلاً لتلك الظروف عند بوتومور ، المرجع السابق ص ٢٦٩ وما بعدها .

(١١) اعتمدت في عرض المادة الانثوجرافية عن الأسرة عند شعب الشيريكاهوا أباتشي على بيلز وهويجر ، مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٧٦ - ٤٨١ ، وعلى من يريد الاستزادة من التفاصيل عن حياة هذا النوع من الأبيزة أن يعود إلى المرجع المذكور وإلى المراجع الواردة هناك .

وَلَا يُبَالِغُ إِذَا قُلْنَا أَنْ الْمَرْءُ فِي ذَلِكَ الْمَجْتَمَعِ يَقْضِي الْجَانِبَ الْأَكْبَرَ مِنْ حَيَاتِهِ فِي صِحَّةِ أَقَارِبِهِ . فالأسرة هي التي تشبع جميع الاحتياجات المادية التي الطعام والملبس والمأوى وغير ذلك من الضروريات . . . فتأخذ الأسرة المشتركة تتوافر الأعمال والمهارات اللازمة لاشباع تلك الاحتياجات . . . ويتم توزيع العمل تبعاً للسن والنوع ، وتوزع السلع التي يتم انتاجها على أفراد الجماعة ، كما يتم استهلاكها داخل الجماعة نفسها . وعلى الرغم من أن الأسرة المشتركة تعيش دائماً ضمن جماعة محلية في تعاون يقل أو يكثر مع غيرها من الأسر المشتركة ، فهي لا تخضع لسلطة غير سلطتها هي . ويدير أمورها أكبر أعضائها سناً ، وأوفرهم حظاً من الخبرة . أي أنه يمكننا أن نقول باختصار : أن الضبط الاجتماعي داخل الأسرة المشتركة ، وكذلك انتظام العلاقات بين مختلف الأسر المشتركة ، يتحقق أساساً وإلى حد بعيد من خلال القرابة ومن خلال العادات التي تنظم سلوك الأقارب في عمليات التفاعل الاجتماعي التي تتم بينهم .

وواجب الآباء والأمهات والأخوال والعمات والأجداد أن يسهروا على رعاية وتعليم وتربية قريبتهم من الأجيال الأصغر . ويتوقع من هذا الصغير أن يطيع الكبار ويحترمهم . أما الأخوة وأبناء العمومة والخثولة من نفس النوع فينشأون معاً وغالباً ما يكون ذلك في نطاق أسرة مشتركة واحدة . وقليلون بينهم من ينفذ فترة مبكرة من حياتهم علاقة ود بحرة غير مفيدة ، بحيث تستمر تلك العلاقة بينهم طوال حياتهم إذا ما قدر لهم أن يواصلوا الحياة في نفس المكان معاً . كذلك الأخوات وبغائت أعمامهن يعيشن عادة في نفس الأسرة الممتدة . ويظلون بعد البلوغ على تعاونهم في أداء الأعمال المنزلية الروتينية التي لا نهاية لها . ولا توجد في ثقافة الأباتش جميعاً علاقة تضاهي هذه العلاقة فيما تتميز به من ود مخلص . فالفسرد من الأباتش يجد في أخوته وأبناء عمومته من نفس نوعه أفضل أصدقائه على الإطلاق وأخلص رفاقه على الدوام .

وعلى خلاف هذا الود والدفء الذي يميز علاقة الأخوة وأبناء العمومة والخثولة من نفس النوع ، نجد علاقة الأخوة وأبناء العم الذكور مع أخواتهم وأبناء عموماتهم الإناث (وكذلك الإناث مع الذكور) تتميز بصفة

رسمية صارمة ، وبالكثير من القيود . فمنذ مرحلة مبكرة من حياة الطفل عندما يبدأ في تعلم الواجبات المطلوبة من أبناء نوعه ، يتعلم في نفس الوقت كيف يتجنب أخوته وأبناء عمومته من النوع الآخر ، وكيف يجب عليه أن يعامل هؤلاء بحرص وتحفظ إذا ما كان ن الضروري التعامل معهم في بعض الأحيان .

أما بالنسبة للرجل وأصهاره ، الذين يعيشون معه داخل نفس الأسرة الممتدة ، فتقوم بينه وبينهم علاقة أكثر رسمية من تلك التي أشرنا إليها . وتتضح تلك الصيغة الرسمية بطريقتين : الطريقة الأولى : هو ما يعرف باسم الشكل المذهب . والطريق الثاني : هو التحاشى المكامل (١٢) . ومن الواضح أن وظيفة هذه الأساليب من وسائل الضبط الاجتماعى تقوم على تأكيد تماسك الأسرة المشتركة ، وتنظم عمليات التفاعل الاجتماعى بين الأقارب ، بحيث يتحقق التعاون والانسجام داخل الأسرة المشتركة الواحدة من ناحية ، وبين الأسر المشتركة وبعضها من ناحية أخرى .

٤ - الأسرة الممتدة عند التانالا (مدغشقر) :

يمثل نظام الأسرة الممتدة عند شعب التانالا (فى مدغشقر) نموذجاً مغايراً لذلك الذى عرفناه عند شعب الشيريكاهوا أباتش فى الفترة السابقة . فهو نظام أبوى يقوم على نظام السكنى عند الأب ، كما أنه يختلف كذلك عن النظام السابق فى تنظيمه وفى الوظائف التى تؤديها .

تعيش قبائل التانالا فى منطقة جبلية تغطيها الأحراش الكثيفة والغابات ، وهى تعاني مع ذلك من ندرة الطعام البرى ، أى أن أفرادها يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فى الحصول على طعامهم سواء عن طريق الزراعة أو

(١٢) اقتصرنا هنا على عرض الخطوط العامة لصورة الوضع عند هذا الشعب ، ويجد القارئ توضيحاً مفصلاً لهذه العلاقات ومظاهرها عند بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ٧٨ - ٨٨ . كما استعرض المؤلفان تفصيلاً الحقائق الدالة على وظيفة هذه الأساليب من أساليب الضبط الاجتماعى ، نفس المرجع ، ص ص ٧٩ - ٨١ .

الرعى ، وكلاهما يتم بطرق وجهود غاية في الصعوبة والارهاق . وتساهم ظروف الموقع الجغرافي الذي يعيش فيه شعب التانالا على جعل القرى المختلفة تنعزل بعضها عن بعض ، وتتمتع بقدر من الاستقلال السياسي .

ويستطيع تأسيس الأسرة المشتركة أى رجل لديه عدد كاف من الأبناء والأحفاد الذكور يمكن أن يكون قوتها العاملة ، ويكون قد حصل من الثروة فى الماشية قدراً يتيح له أن يشتري أو يبنى لنفسه بيتاً فى القرية . ويمكن أن تضم مثل هذه الأسرة - بالإضافة الى مؤسس الأسرة وزوجته - أولاده الذكور وزوجاتهم وأحفاده ، فهى بذلك أسرة متعددة الأجيال فى خط الأب . أما البنات والحفيدات فيذهبن عند الزواج ليلتحق بالأسرة المشتركة لأزواجهن .

وما دام مؤسس الأسرة وزعيمها على قيد الحياة ، فانه يبقى يسيطر سيطرة مطلقة على الأسرة الممتدة . فهو ينظم أوجه النشاط فيها ويوجهها (خاصة فيما يتعلق بالزراعة الأساسية) ويسوى المنازعات التى تثور بين أعضائها ، ويتمتع بطاعة واحترام جميع أفرادها . ولكن الأهم من ذلك كله أن يحتفظ لنفسه بجميع الأرباح التى تعود على الأسرة من الزراعة . على الرغم من أنه ملزم باعالة الأسرة ويدفع مهر زوجات أبنائه ويقدم من حين لآخر هدايا لأولاده وأحفاده .

والسمة الفريدة التى تتمتع بها الأسرة الممتدة عند التانالا انها تجمع بين شكلين من أشكال الأسرة الممتدة ، الأول هو الأسرة الممتدة المتعددة الأجيال والثانى هو الأسرة الممتدة الكبيرة التى تقوم على سيطرة الأخ الأكبر . حيث نجد أنه عندما يموت مؤسس الأسرة ، فان أكبر أبنائه يرث وضعه ، كما يرث الجانب الأكبر من زوجته . غير أن التصرف فى دخل الأسرة لا يصبح بعد وقفاً على رب الأسرة الجديد وحده ، وانما يتعين عليه أن يشترك أخوته معه فيما يحصل عليه من دخل . ولما كان الحفاظ على الأسرة الممتدة أوفر عائداً من الناحية الاقتصادية عادة ، ولما كان الأخوة قد اعتادوا كذلك العمل معاً فان موت مؤسس الأسرة لا يؤدي فى العادة الى تفكك الأسرة الكبيرة . ولذلك تظل كما كانت من قبل ، لم يتغير فيها

فلا أن أصبح أكبر الأبناء ربا لها ، وعلى أمل أن يستطيع كل من الأخوة الذكور أن يجمع لنفسه من الثروة ما يكفى لتأسيس أسرة جديدة ، إذا سمحت له الظروف بذلك .

ولكن عند وفاة الأخ الأكبر وانتقال وظيفة رب الأسرة الى أكبر أبنائه ، فإن من الأمور القزمية الاحتمال جدا أن تتفكك الأسرة الممتدة . إذ من المرجح أن يكون بقية الأخوة قد استطاعوا حتى ذلك الوقت أن يجمعوا من الثروة ويعقبوا من الأولاد والأحفاد ما يكفى لتأسيس أسر جديدة مستقلة . وهناك فضلا عن ذلك — حافز قوى من طبيعة غير اقتصادية للانفصال عن الأسرة السابقة وتكوين أسرة جديدة . ذلك أن مؤسس الأسرة الممتدة لا يحظى بهيبة خلال حياته فقط ، وإنما يكرم بعد موته أيضا (حيث يمارس شعب التانالا شكلا من أشكال عبادة الأسلاف) من قبل كل أعقاب الذكور . أما الرجل الذى لا يؤسس أسرة ممتدة فلا يلقى الا تكريم أبنائه وأحفاده الذكور فقط (١٣) .

٥ - الأسرة النوبية (نموذج من قرية غوب أسوان) :

تمثل الأسرة النوبية المعاصرة صورة للأسرة الأبوية التى تنطوى على رواسب واضحة وقوية ترجع الى مرحلة سابقة كان فيها النظام القرابى قائما على الأنساب فى خط الأم . ولعل هذا النظام الأموى كان مسيطرا على المجتمع فى المرحلة السابقة على دخول الإسلام ذلك المجتمع . فبدخول الإسلام أخذ المجتمع بالنظام الأبوى ، ولكنه لم يتخل تماما عن بعض عناصر النظام الأموى .

وتتجلى تلك العناصر الأمومية فى دراستنا لعادات وتقاليد الزواج فى ذلك المجتمع ، ولنظام البيت النوبى التقليدى الذى مازال سائدا حتى

(١٣) انظر بيلز وهويجر ، المرجع السابق ، ص ص ٤٨١ — ٤٨٣ لمزيد من التفاصيل من حياة الأسرة المشتركة عند التانالا مما لا يدخل فى مجال دراستنا هنا .

اليوم . فمعدنا، تتزوج الفتاة، تنتقل للإقامة مع زوجها في بيت الأم . وتقيم الأسرة الجديدة هناك إلى حين تنجب الطفل الأول ، وأحيانا تطول المدة إلى سنوات أطول إلى أن تنجب عدة أطفال وليس طفلا واحدا فقط .

بعد تلك المرحلة تنتقل الأسرة النووية الجديدة إلى بيت جديد تنشئه لنفسها ، أو تقيم لدى أسرة والدي الزوج . وفي حالات قليلة أخرى يستمر إقامة الأسرة الجديدة مع أسرة أم الزوجة إلى ما لا نهاية (١٤) .

٦ - الأسرة الكبيرة تحت سيطرة الأخ الأكبر (١٥)

يظهر هذا الشكل من أشكال الأسرة الممتدة في أعقاب وفاة الأب الكبير (رب تلك الأسرة) ، حيث لا يتفرق الأخوة (بالمعنى الواسع لكلمة أخوة كما أشرنا في موضع سابق) وزوجاتهم وأولادهم ، وإنما يستمرون في العمل والحياة معا . ولا يكاد يتغير أي شيء في حياتهم سوى شخص رئيس الأسرة الكبيرة ، لما فيها عدا هذا فالبيوت التي يعيشون فيها هي

(١٤) أنظر تفاصيل هذا الموضوع عند محمد الجوهري، بعض مظاهر التغير في مجتمع غرب أسوان . دراسة أنثروبولوجية لأحد المجتمعات النوبية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٩ وما بعدها، ومواضع أخرى متفرقة .

(١٥) اعتمدنا في عرض الخطوط العريضة لهذه الفقرة على المصادر التالية :

- George P. Murdock, Social Structure, New York, 1949, Chapter 2.
 - Dragomir Stojcevic, «Adgnatus proximas», dans : **Droits de l'Antiquité et Sociologie juridique** (Mélanges de Henri Levy Bruhl). Paris, 1959.
 - Andrée Michel, «Fonctions et Structures de la famille», dans: **Cahiers Internationaux de Sociologie**, NS 7, 1960, PP. 113 - 135.
 - R. König, Die Familie der Gegenwart, op. cit. PP, 40 - 41..
- (م ١٠ - الاتجاهات المعاصرة)

هي ، وكذلك الأرض التي يفلحونها ، والمصالح التي يرمونها ، ونظام تسلسل السلطة من المستويات الأعلى الى المستويات الأدنى . يظل كل شيء تقريبا على حالة .

واهم سمات هذا الشكل أنه واسع الانتشار في العالم القديم في عالمنا المعاصر على حد سواء . ويبدو أنه قد ظهر واستقر وترسخت جذوره في الحياة الاجتماعية منذ استقرار الإنسان في بقعة معينة ، بعد أن تجاوزا حياة التجوال والتنقل . ولذلك نجده من أوسع الأشكال الأسرية انتشارا بين الفلاحين ، سواء في أوربا في عصورها القديمة والوسيطة ، أو بين فلاحي العالم الثالث في الماضي والحاضر وعلى اختلاف مستويات تطوره . غير أن هذا النظام قد لعب علاوة على ذلك الدور الزراعي الواضح (حيث يحافظ لفترة طويلة على تماسك التركيبة وعدم تمزقها وتبعثرها) ، لعب أدوارا أخرى في عالم النقل والتجارة . فقد تحولت بعض هذه الأسر - التي تقوم على سيطرة الأخ الأكبر - الى مشروعات للنقل التجاري بين المناطق الريفية في أوربا في العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة . كما لعبت بعض تلك الأسر دورا بارزا في فجر الرأسمالية الغربية ، حيث أنه من الواضح أن الفرد كان أضعف من أن يغامر بكل شيء في تلك المرحلة من النمو الاقتصادي الشديد التقلب المخوف بالمخاطر . فكان اقتحامه هو وأخوته (وأسرته الكبيرة) ميدانا جديدا كان يضمن له سلفا حدا أدنى من النجاح ، أو تكون الأسرة له بمثابة الظهير على الأقل لو خابت مغامرته وهكذا (١٦) . والأمر اللافت للنظر أن بعض قوانين البلاد الأوروبية كانت تخطر في ذلك الوقت قيام مثل هذه التكتلات العائلية الاقتصادية ، كما أن المناخ السياسي العام - حتى لو لم يكن هناك تشريع صريح

(١٦) يشير رينيه كونيغ ، المرجع السابق ، الى بعض البنوك الكبرى مثل بنوك آل ميدتش ، وآل فوجر وغيرهم كأثلة على هذا النشاط الأسري في قطاع الاقتصاد . كما يشير أيضا الى بعض المشروعات الصناعية الضخمة التي قامت على اكتاف أسر من هذا النوع .

ضدها — كان ينفر من مثل هذا الشكل من أشكال تركيز القوة . ومع ذلك فإن أى مشتغل بالمال أو الصناعة لا يعدم الوسائل التحتية التى تكفل له تحقيق غرضه ، خاصة فى مثل تلك المرحلة المبكرة من تطور نظام الحكومة والنظام القضائى بصفة خاصة . وهكذا قامت واتسعت هذه المشروعات الاقتصادية العائلية تحت سمع الدول وبصرها

ولكن لا شك أن التطورات العالمية والمحلية المعاصرة فى الدول الصناعية قد أدت الى اخفاء هذا النمط من أنماط الأسرة الممتدة . فذهب وذهبت معه كل ملامحه ، لأنه لم يعد يضطلع بما كان له من وظائف . إذ دخلت محل الأسرة الكبيرة القديمة الدولة والمؤسسات العامة تعطى الفرد الانتماء والأمان والحماية . كما سنفصل فيما بعد . ولكن هذا النظام ظل ، كما هو متوقع منتقيا — مزدهرا الى حد كبير فى البلاد النامية التى كان معروفا فيها فى الماضى (١٧) . وان كانت بعض الكتابات قد أشارت الى بعض رواسب بعيدة له فى بعض أنحاء أوربا . من هذا مثلا فى منطقة البيرينية فى منطقة الألب السويسرية ، وفى منطقة الألب الوسطى عامة وحتى الشرق وصولا الى البلقان (١٨) .

(١٧) قدم ويليام جود Goode فى كتابه الثورة العالمية وأنماط الأسرة، الشواهد على تلك الحقيقة ، حيث استعرض بعض نماذجها المعاصرة الموجودة فى بعض بلاد العالم الثالث حاليا .

(١٨) أشار أكثر المؤلفين الى نظام الزادروجا Zadruga وهو أحد أشكال الأسرة الممتدة الذى كان معروفا فى يوغوسلافيا ، وظل زائعا حتى مطلع القرن العشرين . أنظر كذلك بوتورمور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق . وتعد المراجع التالية من أهم المصادر التى عالجت نظام الأسرة فى منطقة البلقان ، انظر :

- Paul Vinogradoff, *Outlines of Historical Jurisprudence*, 2 Vols., Oxford 1920 - 1922).
- Zdenko Vinski, *Die südslavische Grossfamilie in ihrer Beziehung zum asiatischen Grossraum*, Zagreb, 1938.
- Emile Sicard, *La Zadruga sud-slave dans l'évolution du groupe domestique*, Paris, 1943.

تعليق وتحليل :

عرضنا فيما سبق لبعض الأمثلة التي تمثل أبرز أشكال الأسرة الممتدة في انتشارها عبر الزمان وعبر المكان . ويتضح من تلك الأمثلة أن الأسرة الممتدة التي نعنيها هي عبارة عن تجمع من بعض الأسر النووية المستقلة استقلالا داخليا داخل اطار الأسرة الكبيرة . وقد تجمع تلك الأسر النووية ، رابطة أجيال متتالية في خط الأب أو في خط الأم . كما قد تجمع تلك الأسر النووية معا رابطة الخضوع لأسرة الأخ الأكبر . ومن البديهي أن هذه الأشكال قد تظهر لنا في الواقع الاجتماعي الحي في صور نقية خالصة ، أي بشكل نمطي ، كما أنها قد تظهر في صور مختلفة أو معدلة، ولكننا نستطيع مع ذلك وفي كل حالة أن نميز تميزا واضحا الطبيعة الحقيقية لنمط الأسرة .

وقد عرضنا لنموذج الأوكا كمثال شهير للأسرة الممتدة يتميز بتعدد الأجيال في خط الأب . ووجه التميز في هذا النمط الأسري أن هناك عددا من عوامل التماسك والترابط التي تعمل على تدعيم هذا الشكل الأسري . وأول تلك العوامل وأبرزها عامل الدين ، ثم الاعتقاد بأن الأسرة كوحدة اجتماعية لا تجمع بين الأحياء من أفرادها فحسب ، ولكنها تفهم كوحدة تجمع بين الأحياء والأموات منهم على حد سواء . لذلك يمكن أن نقول دون مغالاة أن وفاة أحد أفراد الأسرة ليس اضعافا لها أو اخلاا بقوتها ، وإنما هو على العكس من ذلك عامل قوة وتدعيم لهذا الكيان الجمعي الكبير . يضاف إلى هذه الأبعاد الروحية الاعتقادية بعد مادي فائق الأهمية هو نظام الملكية . فالأرض الزراعية والمنقولات لا يمكن أن تتوزع ، بل تبقى كوحدة واحدة غير قابلة للتقسيم ، ومن ثم يصبح الانتماء إلى الأسرة الكبيرة ضمان لحياة الفرد المادية . فبدون انتمائه لأسرة الأوكا لا تكون له أرض يفلحها ، ويفقد كل أساس لحياة اقتصادية خاصة . وفي ضوء هذا الاطار العام نفهم وظيفة

= ويعد الكتاب أهم الدراسات التي نشرت في المعالم عن نظام الزادروجا ، وما زال متفوقا حتى على ما كتب بعده عن نفس الموضوع .

نظام الزواج الليفرأتى (زواج الأخ من أرملة أخيه) ، كضمان لعدم خروج
ثروة واحد من أفراد الأسرة الى شخص آخر قد يكون غريباً .
وتمثل الأسرة الممتدة عند شعب الأباتش الهنذى الأحمر النموذج
المقابل لأسرة الأوكا فى نقائه ، فهى أسرة ممتدة متعددة الأجيال ولكن فى خط
الأم ، وليس فى خط الأب كأسرة الأوكا . وتمثل هى الأخرى ما يمكن أن
نسميه نمطاً خالصاً أو نقياً لهذا الشكل الأسرى . وقد أشرنا فى نهاية
الحديث — ولكن بشكل سريع وعابر — الى الأهمية الوظيفية للنظم القرابية
والأوضاع الثقافية الموجودة فى تدعيم بناء الأسرة .
أما النموذج الثالث وهو الأسرة الممتدة عند شعب التانالا فى مدغشقر
فتمثل شكلاً متميزاً من حيث هى فى الأصل أسرة أبوية متعددة الأجيال
فى خط الأب ، ولكنها يمكن أن تمر فى مرحلة معينة من تطورها بطور انتقال
تكون فيه الأسرة خاضعة لسيطرة الأخ الأكبر . (وذلك بعد وفاة رب
الأسرة الأب) . ويبدو الطابع الانتقالى لهذه المرحلة فى حياة أسرة التانالا
فى الحقيقة التى أبرزناها وهى العودة فى أقرب فرصة الى الشكل الأبوى
من جديد . ويتم ذلك اذا تمكن أحد الأخوة (أبناء رب الأسرة السابق) من
تكوين الثروة اللازمة لتأسيس أسرة أبوية ممتدة جديدة . والأرجح أن
يحدث ذلك بعد وفاة الأخ الأكبر . أما فى حياته فمصلحة الجميع الاقتصادية
تختم عليهم أن يظلوا فى وحدة معيشية وقرابية واحدة متماسكة .

أما الأسرة النوبية المعاصرة — كما عرفناها عند أبناء قرية غرب
أسوان — فهى الأخرى شكل متميز . حيث أنها أسرة ممتدة متعددة الأجيال
فى خط الأم ، ولكنها لا تستمر فى هذا الشكل الى مالا نهاية ، بل العكس
أن هذه المرحلة يمكن أن تكون عابرة ومؤقتة فى حياة الأسرة . ذلك أنها
لا تستمر الى أبعد من انجاب الطفل الأول فى العادة ، وإن كان من الممكن
أن تطول عن ذلك ، لو أن الزوج مثلاً هاجر الى شمال الوادى ، فان زوجته
وأطفاله يظلون فى حياة مشتركة مع أسرة الأم (أم الزوجة) .

ولكن القاعدة العامة أن تلك مرحلة الانتقالية لا تلبث بعدها أن تنفك الأسرة الكبيرة وتنقسم إلى أسر نووية من جديد ، حيث تذهب أسرة البنات (الزوجية) إلى سكن جديد مستقل . ولكن الميزة الفريدة لهذا المجتمع أن الأسرة الجديدة لا تذهب إلى أى مكان ، ولا تتحرك على غير هدى ، ولكنها تتحرك جتمعا في إطار النجع . ومن ذلك يتضح بجلاء أن الأسرة الكبيرة لا تتحل بشكل مطلق ، أى تتحول إلى أسر نووية لا رابط بينها ، ولكنها تتنازل عن سيطرتها للبدنة . فالبدنة وليست الأسرة الكبيرة هي وحدة التنظيم الاجتماعى ، وهي أساس المعاملات الاجتماعية بأنواعها . فالأسرة عند النوبيين المحدثين (بالذات في حالة النموذج المدرس) نووية في كيانها الحقيقى والقانونى ، تمر بشكل انتقالي بمرحلة الأسرة الأمومية الكبيرة ، وتعود بعدها محافظة على استقلالها ولكن في إطار البدنة (النجع) . وهذا تأكيد واضح كل الوضوح بطبيعتها الخاصة المتميزة . ولعل هذه الاشارات العابرة تبرز لنا أهمية اجراء دراسات أنثروبولوجية أخرى بمثل هذا التعمق لزيد من المجتمعات النووية ، بل ولكل المجتمعات المتميزة في إطار ثقافتنا المصرية المعاصرة . إذ لا شك أن مثل هذه الدراسات يمكن أن تثرى التراث الانثروبولوجى العالمى ، وتقدم نماذج فريدة يمكنها أن تلقى لضوء مفيدة على ما نعرفه من أنماط سواء كانت خالصة أو مختلطة .

أما بالنسبة لآخر الأشكال التى عرضنا لها وهي الأسرة الممتدة والتى تخضع لسيطرة الأخ الأكبر ، فإن أبرز الحقائق المميزة لها أنها في طابعها العام أنها انتقالية أو لاحقة على شكل سابق ، هو الشكل الأبوى المتعدد الأجيال . حيث تعقب وفاة الأب في هذه الحالة سيطرة الأخ الأكبر (أى الابن الأكبر لرب الأسرة المتوفى) . ولكن المهم أن نلاحظ أن هذا النموذج يمكن أن يصبح نمطا مستقلا بذاته ، أى يستمر توارث السيطرة على الأسرة لأكبر الأخوة بعد ذلك باضطراد ، فلا يرث السيطرة على الأسرة ابن ذلك الأخ الأكبر ، وإنما يليه في حكم الأسرة الأخ التالى عليه في السن . في هذه الحالة نكون

بجسد: تحول الأسرة الممتدة الأبوية الى أسرة ممتدة خاضعة لسيطرة الأخ الأكبر ، وتستمر هكذا كشكل تقى متميز .

على أن الأمور يمكن أن تسير سيرة أخرى حيث يكثر ظهور هذا الشكل الاسرى كمرحلة انتقالية قصيرة المدى في حياة الأسرة الممتدة الأبوية . حيث يقفز إلى موقع السيطرة بعد وفاة الأب اكبر أبنائه ، ويخضع له باقي أخوته . ولكن لا تستمر تلك السيطرة الا إلى حين تمكن بقية الاخوة من تكوين أسر ممتدة أبوية جديدة تضمنهم مع أسر أولادهم النووية .

من كل النماذج السابقة يتضح لنا بجللاء أن وجه الاختلاف الاساسي بين هذين النمطين الرئيسيين من أنماط الأسرة الممتدة يكمن في بناء السلطة داخل كل نمط منها . ففي الأسرة الممتدة التي تخضع للأخ تكون السلطة بيد الأخ الأكبر ، الذي يكون في هذه الحالة عبارة عن سيد وسط الاخوة ، وقد يتقاعد أو يتخلى عن تلك السلطة في عمر معين . لأنه ليس من المألوف أن يستمر قابضا على السلطة حتى نهاية حياته . إذ أنه طالما أن ادارته شئون تلك الأسرة الكبيرة بتشعباتها العديدة التي اشرفنا اليها تتطلب قوة وبقظة وقدرًا من البرونة ، وهو في الانساق لم يكسب تلك السلطة عن طريق الميراث ولكن لأنه يتميز بكفاءة عالية أو قوة شخصية خاصة . فالمنطقي أن تلازمه تلك السلطة طالما لازمته كفاءته وقوته الروحية والمادية ؛ وكذلك كان الأرجح أن يتقاعد الأخ الأكبر عن سلطته تلك في نحو الستين من العمر . أما الأب الذي يسيطر على الأسرة الممتدة المتعددة الأجيال فيظل في العادة محتفظا بسلطاته طوال حياته ، لا يعرف التقاعد .

ولا شك أن هذا الاختلاف في بناء السلطة بين نمطي الأسرة يعكس كذلك اختلافًا ظاهريًا في ظروف المعيشة المكانية . إذ نجد الأسرة الأبوية المتعددة الأجيال تسكن في العادة مكانًا حصينا أو قلعة من القلاع (على نحو ما يذكر كوتنيج بالنسبة للأسرة الممتدة الاستقراطية الأوربية) . وفي هذه

الحالة يضم هذا القصر أو تلك القلعة الضخمة عددا كبيرا من أفراد الأسرة والخدم والعبيد . كما يعيش في حماية هذا القصر (ربما داخل أسواره) خدمات معيشية حيوية للأسرة كالعمال بأنواعهم ، والحرفيين ، والتجار وغيرهم . أما الأسرة الكبيرة التي تخضع للأخ الأكبر فتسكن في العادة رقعة مكانية أكثر اتساعا ، ولتقل مثلا قرية صغيرة أو نجعا أو كفرا أو شيئا من هذا القبيل . فهي أكثر انتشارا في المكان من النمط السابق ، ومن المألوف (بالنسبة للتجارب الأوربية المعروفة) أن يتسمى المكان باسم الأسرة كأن يقال كفر فلان ، نزلة فلان ، منية فلان . الخ . أما الوحدات العائلية الممتدة من هذا النوع والتي تسكن في وحدة سكنية واحدة (قصيرا ضخما أو دوارا كبيرا مثلا) والتي تشير إلى وجودها بغض المراجع الفرنسية والألمانية والسويدية في الاجتماع العائلي ، فذلك لا تمثل نمطا خالصا من هذا النوع من الأسر ، ولكن الأخرى أنها عبارة عن أسر ممتدة أخوية . ذابلة أو هي بقايا لأسر من هذا النوع . ذلك أن طبيعة البناء السياسي لهذا النوع (ولتقل مثلا الأكثر ديموقراطية) لا يقوم على التركيز الذي تشير إليه بعض الأمثلة في المراجع المذكورة ، وإنما يقوم على الانتشار المكاني المسطح .

كما أن هناك بعض النماذج الهندوسية المعروفة في بعض المناطق في الهند التي لا تتطلب من الأسر النووية المنضوية تحتها أن تعيش داخلها باستمرار . وإنما يمكن أن يحدث أن يعيش الأولاد داخل بيت أبيهم طالما أنهم متزوجين . ولكن ما أن يتزوجوا (وفي أحيان أخرى بعد انجاب الطفل الأول) يتفصلون في السكن عن الأب . ولكنهم يعيشون بالقرب منه في نطاق وحدة مكانية من نوع آخر ، تماما أو شبيها بها عرفناه عن الأسرة النوبية ، ولكن مع اختلاف خط القرابة . إذ تكون مجموعة الأسر النووية المتعددة الأجيال جماعة قرابية كبيرة (يدنة مثلا) .

ويختلف الشكل الهندى المشار إليه من الأسرة النووية في أنه عقب وفاة الأب (رأس الأسرة الكبيرة) يعود أولئك الإخوة بأسرهم النووية إلى الحياة إما في بيت واحد ، أو في وحدة مكانية متلاصقة . والسبب في ذلك واضح وبسيط : أنهم في خلال حياة أبيهم لم يكن لهم وجود اقتصادى مستقل ، فكل منهم — ومن أولادهم — يعمل في أرض الأسرة ، ويتراكم الدخل في يد رب الأسرة ، الذى ينفق على كل فرد من أفرادها حسب احتياجاتهم (المرض — الزواج — الكوارث ... الخ) . ويحتفظ هو لنفسه بكل المدخرات كرأسمال مشترك ذى ملكية عامة ، ولكن لا يملك أحد التصرف فيه الا هو فقط . معنى ذلك أن الانفصال المكانى لم يحطم أبدا الوحدة الاقتصادية للأسرة . وتبدأ تلك المشكلة ، مشكلة تقسيم الثروة ، تثور بشكل واضح بعد وفاة الأب . ومن هنا التنام شمل الإخوة معا من جديد . للعمل من جديد كوحدة واحدة ، أو حتى يتم توزيع الثروة ، اذا كانت ثقافة المجتمع تسمح بذلك . فاذا لم تسمح فانهم يعيشون تحت سيطرة الأخ الأكبر ، الى أن تتاح لهم أو لبعضهم فيها بعد فرصة تكوين أسر ابوية ممتدة جديدة (١٩) . من هذا يتضح أن الأسرة ، وان كانت تنتمى في الأصل الى نمط أبوى متعدد الأجيال ، الا انها تمر اثناء ذلك بمراحل وأطوار تتخذ فيها اشكالا انتقالية وقد يتغير فيها بناء السلطة . والمهم في جميع الأحوال

(١٩) هناك طائفة من المراجع الهامة التى تناولت هذه الظواهر بكثير من تفاصيلها . انظر منها :

- W. J. Goode, *World Revolution and Family Patterns*, London 1963, P. 244.
- M. S. Gore, «The Traditional Indian Family» in : M.F. Vmickoff, *Comparative Family Systems*, Boston, 1965, PP. 2009 231 and P. 212.
- Henry Orenstein, «The Recent History of the Extended Family in India», in : *Social Problems*, 8, 1961, PP. 341-350.
- K. M. Kapadia, *Marriage and Family in India*, 2nd edition, Bombay, 1959.
- T. N. Madan, «The Joint Family», in : Mogey (ed.), *Family and Marriage*, PP. 7 - 16.

أن تكون لدينا القدرة والبصيرة على التمييز بين الشكل الأصلي والشكل الانتقالي أو العارض . ولا شك أن التحليلات المتعجلة والميل إلى بناء تصنيفات وأنساق نظرية خلافة يمكن أن يعوق الرؤيا الموضوعية الهادئة..

كما أن الباحث المتعمق يجب أن يدرك الفرق الهام بين الصورة الثقافية المثالية والواقع الثقافي الحى . أن المجتمع يزخر بآلاف بل ملايين الظواهر ، بعضها يعبر تعبيرا أميناً عن الصورة الثقافية المثالية ، وبعضها الآخر تجاوز أى تنويع لتلك الصورة ، أو حتى قد يكون مخالفة صريحة لتلك الصورة المثالية . ويبدو هذا الاختلاف والغموض فى تحليل الأنماط المتسار إليها من الأسرة الممتدة (٢٠) .

وتتفق أغلب المراجع فى دراسة الأسرة على أن الأسرة الكبيرة التى تخضع لسيطرة الأخ قد وجدت فى أنقى صورها وأوضحها فى الصين القديمة . ومن عوامل إبراز هذا والتأكيد عليه ذلك التنوع اللغوى المذهل فى مصطلحات القرابة التى تحدد فئات دقيقة كل الدقة لكل قريب ، وفى مراحل قرابته المختلفة ، إذا مرت هذه العلاقة ببعض الأطوار أو الأشكال التطورية . فالأخ والأخ الأكبر والأخ الأكبر المسيطر وهكذا ، لكل واحد منها المصطلح الخاص الذى يعبر عنها . وقد أفاضت بعض المؤلفات الصينية وتلك التى وضعها بعض علماء الاجتماع الغربيين فى إبراز هذه النقطة والتأكيد عليها بتقديم النماذج والأمثلة (٢١) .

(٢٠) نبه إلى هذه النقطة فى أكثر من موضع ويليام جود فى كتابه الثورة العالمية وأنماط الأسرة الذى سبقت الإشارة إليه ، انظر مثلا صفحة ٢٠٤ . وكذلك رينيه كونيغ ، المرجع السابق ، الفصل الثانى ، خاصة صفحتى ٤١ - ٤٢ .

(٢١) أنظر حول هذا الموضوع مؤلفات هان ي فنغ Han-Yi Feng عن نسق القرابة الصينى وكتاب فرانسيس هسو F.HSU المعنون فى ظلال الأسلاب وقد سبقت الإشارة إلى هذين المرجعين فى هاشية سابقة . ثم أرجع علاوة على هذا إلى المؤلفات التالية :

غير أن الملاحظة المنهجية الهامة على هذه الدراسات والملاحظات أن أغلب هؤلاء الدارسين قد أكدوا على الجانب الثقافي المثالي متجاهلين في كثير من الأحيان التنوعات الواقعية الموجودة والتي قد تختلف عن هذه الصور المثالية . بل أننا نستطيع القول أن دراسة هذا الشكل من أشكال الأسرة الكبيرة قد تغلب عليها أحيانا الاتجاهات الأيديولوجية ، بمعنى أنها استغلت لتأييد وجهات نظر ومواقف سياسية معينة . مما يخرج بالموضوع عن طابعه العلمى الموضوعى . فاعتبر بعض العلماء هذا النظام العائلى الأول فى تدعيم وترسيخ الأوضاع الثقافية التقليدية فى المجتمع الصينى ، وأكبر قوة مناوئة للتغير فى ثقافة ذلك المجتمع على امتداد فترة زمنية طويلة . ومن هذا المنطلق اتجه العلماء المحافظون الى تمجيد هذا الشكل من أشكال الأسرة ، باعتباره الأداة الأمينة المحافظة على التراث الاجتماعى التقليدى . ومن هذا المنطلق نفسه اتجه العلماء التقدميون الى الهجوم على النظام نفسه ، لأنه ظل طوال تلك الفترة أكبر قوة معوقة للتقدم . المهم أن كلا الموقفين قد تجاهل ما يمكن أن يتصف به هذا النظام « المثالى » من مرونة وما يمر به من أشكال انتقالية أو مرحلية . وكان البعد الأيديولوجى «و المسئول بلا شك عن عدم الوضوح فى رؤية الواقع الثقافى القائم .

والحق أن الأسرة الكبيرة فى صورتها الصينية كانت قادرة دائما على أن تتحول الى قوة اقتصادية مؤثرة ، ولاشك أن هذا التفوق الاقتصادى للأسرة كوحدة كان عاملا حاسما فى طغيان كيان الجماعة على كيان الفرد .

Marion J. Levy, Jr., *Modern China* ; Olga Lang, *Chinese = Family and Society*, New Haven, 1946; Wolfram Eberhard, *Research on the Chinese Family*, in: *Sociologus*, 9, 1959, PP. 1-11.

أما بالنسبة لمصطلحات القرابة الصينية التى تتصف بدرجة عالية من الدقة والتعقيد فقد عالجاها ليفى سترووس فى :

C. Levi — Strauss, *Les structures élémentaires de la parenté*, Paris, 1949, PP. 381 - 485.

بل أن الكيان الفردي والمبادأة الفردية لم يكن لها أدنى وجود ، وأن تجاسرت وظهرت فأنها تسحق دون هوادة ودون أمل في أن يعرض الفرد رؤيته الخاصة أو حلوله الخاصة لمواجهة بعض المواقف أو المشكلات . ولذلك لا يتكابر أحد في أن الأسرة الصينية الكبيرة قد قتلت روح المبادرة الفردية ، وعوقبت نمو الشخصية الفردية للإنسان الصيني ردحا طويلا من الزمن . ولكننا نجب مع ذلك ألا ننسى الجوانب الايجابية لهذا النظام . إذ من الواضح دون شك أن الأسرة الكبيرة قد حققت نوعا من التكافل الاجتماعي القوي . فالفرد في جميع مراحل حياته يتمتع بنوع من التأمين الاساسي على حياته ، في وسط جو يؤمن له العمل ويضمن له الغذاء وتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية (على قدر امكانيات الأسرة بطبيعة الحال) . غير أن ميزة التضامن هذه تبدو بشكل أكثر ايجابية بالنسبة لتأمين الانسان في شيخوخته ، حيث يصبح عاجزا عن العمل وعن الكسب . فيجد في أسرته المأوى والعيش الهادئ وأهم من ذلك الاحترام والتكريم .

وأزاء هذه الحقائق اتجه الزعيم الصيني الكبير صن يات صن في العصر الحديث الى بذل جهود جمة لتحرير شخصية الفرد وكيانه من هذه الرابطة الطاغية التي تعوق انطلاق امكانيات الفرد الخاصة . وتضاعدت تلك الجهود وتكثفت حتى وجدت أقصى ذروتها على يد ماوتس تونج ، فكان قيام دولة الصين الشعبية بمثابة اعلان رسمي لتحلل هذا النظام الاسرى ذي السيطرة الجمعية الطاغية ، وبدء ظهور دور الفرد بشكل فعال على النطاق الخاص والعام على السواء (٢٢) .

-
- (٢٢) تعد المؤلفات التالية من أهم ما كتب حول هذا الموضوع، انظر:
- E. Stuar Kirby (ed.), *Contemporary China I*, Hongkong, 1956.
 - —, «The Enigma of the Communes», in : E.S. Kirby (ed.), *Contemporary China III*, Honkong, 1960.
 - D.E.T. Luard, «The Urban Commune», in : *The China Quarterly*, 1960.

غير أنه حدث بعد ذلك في سياق التطور الواسع النطاق الذى شهدته الصين بعد سيطرة ماوتس تونج ، حدث أن عادت الأسرة الكبيرة من جديد (ولكن مع بعض الاختلافات الطفيفة عن الصورة القديمة بطبيعة الحال) . وقد جعلت تلك الأحداث عالما متابعاً للتغيرات العالمية في دينام الأسرة مثل ويليام جود ، جعلته يصف الأسرة الصينية بأنها تمثل متغيراً مستقلاً في عملية التطور الذى شهدته الصين إبان ثورة ماو وبعدها . أى أن الأسرة كانت خلال تلك الفترة عاملاً فاعلاً ومؤثراً ، ولم تكن عنصراً تابعاً أو متأثراً بما يدور من أحداث وما يجد من تطورات (٢٣) .

غير أن هذا الموقف نفسه يمكن أن يحتمل تفسيراً غير هذا . فهنا (وكذلك بالنسبة للتطورات التى طرأت على الاتحاد السوفيتي منذ الثورة البلشفية) نستطيع القول بأن المسؤولين عن تلك المجتمعات لم يجدوا تحت أيديهم من سبب للتعرض لبقايا الأسرة القديمة (كنظام اجتماعي) بعد أن حدثت النقلة الكبرى في تحول المجتمع من مجتمع اقطاعي بورجوازي الى مجتمع اشتراكي وبعد أن تعدل نسق القيم في المجتمع . ويبرر ذلك بوجه خاص أن التغيرات الجديدة استطاعت أن تطلق أعداداً كافية من البشر من أسر النظام الأسري العتيق ليعملوا كقوة عاملة في إنجاز واجبات الدولة بتنظيمها السياسي والاجتماعي الجديد . ومن المؤكد في جميع الأحوال أن

— C.K. Yang, *The Chinese Family in the Communist Revolution*, Cambridge, Mass, 1959.

(٢٣) أنظر ويليام جود *الثورة العالمية والنماذج الأسرية* ، مرجع

سابق ، ص ٣١٩ — ٣٢٠ ، وأنظر كذلك المراجع التالية :

— M.H. van der Valk, *An Outline of Modern Chinese Family Law*, Peking, 1939.

— ———, *Conservatism in Modern Chinese Family Law*, Leiden, 1956.

— W. Müller — Freienfesi, *Zur revolutionären Familiengesetzgebung, insbes. zum Ehegesetz der Volksrepublik China, vom. 1. Mai 1950, in : Ius Privatum Gentium, Tübingen, 1969, PP. 908 ff.*

هناك عنصرا أساسيا لم يتراجع ولم ينتكس ذلك. هو اضعاف الطابع العلماني على شئون الأسرة وقضاياها وسيطرة الحكومات الجديدة على القواعد المنظمة لحياة تلك الأسرة . ذلك أن القواعد التي تحكم الشئون والمسائل الأسرية لم تعد كما كانت جزاء من الارث الماضي ، ولكنها باتت خاضعة كلية لما تصدره الأجهزة والمؤسسات الحكومية (العلمانية) الحديثة . ويرجع الفضل على أى حال الى العاملين الكبارين ماكس رايششتاين و فولفرام مولر فرانفلز في إبراز هذه النقطة واقامة الدليل عليها (٢٤) .

هل الفروق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم ؟

لقد تصور أصحاب كثير من الكتابات غير العلمية في الأسرة (وكذلك — ومع الأسف — جانب من أصحاب المؤلفات العلمية) تصورا خطأ للفرق بين أنماط الأسرة القديمة والأنماط الحديثة هو مجرد فارق في الحجم ، بمعنى أن الأسرة القديمة كانت تتميز بوجه عام بكبر الحجم ، على حين أن الأسرة الحديثة تسير في طريق التقلص . حقيقة أننا لو تذكرنا الانماط الأسرية التي قرأنا عنها في الصين القديمة أو عند بعض الشعوب المتخلفة لوجدناها تتميز عامة بكبر الحجم ، وأن هذا الحجم يزيد على أى حال

(٢٤) انظر حول هذه النقطة مؤلف فرانفلز الوارد ذكره في الحاشية السابقة ، صفحات ٨٤٣ — ٩٠٨ . وانظر كذلك :
Max Rheinstein, «The Law of Family and Succession», in :
A.N. Yiannopoulos, (ed.), Civil Law in the Modern World,
Baton Rouge, 1965, P. 30.

ومن الممكن بالنسبة للاتحاد السوفيتي الاستعانة بمؤلف رينيه كونيغ ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، الذي سبقته الإشارة إليه ، الطبعة الثانية ، كولونيا ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٥١ وما بعدها ، وكذلك المراجع التي أوردتها حول هذا الموضوع وعلى رأسها مؤلف العالم الايطالي تومازو نابوليتانو عن الأسرة السوفيتية يعد أهم من تعرض لهذا الموضوع ، وقد صدر في روما عام ١٩٤٦ .

السؤال العلمى الهام ، هل يحق لنا أن نقنع بهذا الفارق الشكلى والسطحى ، ونعتبره هو وجه الخلاف الأوحى بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة ؟ اننا ان فعلنا ذلك فانما نحجب عن ناظرينا رؤية المشكلات الحاسمة فى حياة الأسرة عبر تاريخ تطورها الطويل ، ونضع الأمور فى غير نصابها ، وسوف تنتهى بنا ملاحظتنا السطحية الى نتائج سطحية أيضا . ولا شك أن هناك بعض الاعتبارات التى تدعونا الى التزام جانب الحذر والتدقيق عند دراسة الشروق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - يجب أن نحذر من الانزلاق الى الاعتقاد بأن الشعوب القديمة والمتخلفة لم تعرف سوى الأشكال الكبيرة من الأسرة (الممتدة ، أو المشتركة .. الخ) . ذلك أن الشواهد التاريخية وكذلك الاعتبارات المنطقية تحملنا على الاعتقاد بأن تلك المجتمعات كانت تعرف الى جانب الأشكال الكبيرة من الأسرة نسبة عالية (كانت تمثل غالبية الأسر فى عدد قليل من المجتمعات) من الأسر الصغيرة الحجم ، التى تقتصر فى الأساس على الزوجين وأولادهما المباشرين . وكان هذا الشكل الصغير من الأسرة شائعا بدرجة أكبر بين البروليتاريا الزراعية والحضرية على السواء ، تلك الفئة التى لم تكن تملك شيئا يذكر من الثروة أو لم تكن تملك شيئا على الإطلاق . فافتقدت بذلك الأساس الاقتصادى الهام لتأسيس أسرة كبيرة الحجم (٢٥) . ومن الواضح أن تلك الملاحظة التى اكدتها الدراسات العلمية الحديثة بالنسبة للمجتمعات القديمة والتاريخية تصدق بنفس القدر - وينفس المنطق - على مجتمعات العالم الثالث المعاصر . ويمكن القول بأن المجتمع الذى لا يعرف سوق نمط واحد من الأسرة دون أى تنوع هو حالة استثنائية فى التاريخ الإنسانى . فتنوع أنماط الأسرة هو القاعدة ،

(٢٥) ناقش رينيه كونيغ هذه النقطة بالتفصيل فى أكثر من مؤلف من مؤلفاته فى الاجتماع العائلى ، على رأسها كتابه « دراسات فى علم الاجتماع العائلى » ، و « الأسرة المعاصرة » .. الخ .

وبمقتضى هذا التنوع كانت هناك أسر كبيرة وأسر صغيرة في الغالبية العظمى من الحالات .

٢ — وعلاوة على هذا فإن وجود أسر كبيرة من نوع تلك التى يسيطر عليها الأخ الأكبر لا ينفى احتمال كون هذا الشكل يمثل مرحلة انتقال بين الكيانات الأسرية الكبيرة (الممتدة المتعددة الأجيال) وتحلل تلك الوحدات الى أسر نووية صغيرة مستقلة . وقد أثرنا الى هذه الفكرة فى أكثر من موضع من تحليلاتنا السابقة .

٣ — ثم أن هناك حقيقة قد تخفى أحيانا على أعين البعض ، وهى أن الأسر الممتدة ليس حتما أن تكون « كبيرة » الحجم ، بل انها يمكن أن تتقلص ، فتكون صغيرة فعلا أحيانا (٢٦) . ويصدق نفس الكلام على غيرها من الجماعات القرابية ، كالعشائر على سبيل المثال . إذ نعرف تماما أن العشائر الجرمانية القديمة — كمثال — كانت فى أغلب الأحيان تصل الى أحجام متقلصة غاية التقلص بسبب الحروب التى لا تنقطع فيما بينها . وبين العشائر الأخرى . فكانت الحرب تؤثر عليها تأثيرا سلبيا من حيث الحجم ، وهذه حقيقة تاريخية ثابتة . أما بالنسبة لكثير من أنواع الأسر الممتدة التى تعيش حالة من التجوال والتنقل الدائم فاننا نجد الأسره فى العادة لا تتجاوز أخوين بزوجاتهما وأولادهما ، ونلاحظ هذه الظاهرة فى كثير من المناطق الصحراوية والرعوية مثل أغلب بلاد شمال أفريقيا على سبيل المثال (عند بدو ليبيا — والجزائر — والمغرب) .

(٢٦) وهذا هو ما حدث بالفعل لأسرة الزادروجا اليوغسلافية منذ زمن بعيد . فقد ظلت الأسرة — كنظام اجتماعى — محتفظة بأغلب ملامحها ، فى حين تقلصت فى الحجم بشكل ظاهر . وقد وضع سيكار هذه النقطة بوضوح فى مؤلفه :

Emile Sicard, La Zadruga sud-slave dans l'évolution du groupe domestique, Paris, 1943.

٤ - وهناك ظاهرة تاريخية أخرى مثيرة للاهتمام تشهدتها الامبراطورية الرومانية القديمة ، كما تشهدتها وتشهدها مجتمعات أخرى ، وذلك انه من الممكن ان يحدث بعد تقلص الاسرة الممتدة وتشتتها الى اسر نووية مستقلة عن بعضها ؛ من الممكن ان تنمو حول احدى تلك الاسر النووية فيما بعد اشكال اسرية جديدة ممتدة . فنحن نعرف ان انهيار الامبراطورية الرومانية قد انعكس - في جانب منه - في نمو الاسرة الممتدة حول النوايا الاسرية الصغيرة (٢٧) . وكانت الاسرة الكبيرة تلك تؤدي وظيفة حيوية لأفرادها ، اذا كانت بمثابة وسيلة لحمايتهم والدفاع عنهم ، وذلك بالنظر الى انهيار السلطة المركزية في روما وتدهور هيبة الدولة وتقليصها في تحقيق الامن لأفرادها . فكانت تلك الاشكال الاسرية الجديدة بمثابة وحدات تنظيمية اساسية عسكرية في المقام الاول . كذلك اشرنا في موضع سابق من هذا الكتاب الى انه يحدث الآن في بعض البلاد الصناعية الرأسمالية ان تتكون بشكل تلقائي اسر ممتدة كبيرة الحجم ، وذلك من اجل الحفاظ على ثروة ضخمة في قبضة الاسرة وتضمن عدم تفتتها او تسربها الى الاغراب (ولنتذكر هنا اسرة فورد واسرة كيندي ، واسرة روتشيلد ... الخ .
انتبهين صدق هذه الملاحظة) (٢٨) .

- (٢٧) انظر دراسة مفصلة لهذه الظاهرة في المراجع التالية :
- G. Duby, *La société au XIe et XIIe siècles*, Paris, 1960.
 - Philippe Aries, *L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien Régime*, Paris, 1960.
 - Jean Gaudemet, *Les communautés familiales*, Paris, 1963.
 - René Koenig, «Soziologie der Familie», in : R. Koenig, (ed.) *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 172-305, especially, PP. 210.213.

(٢٨) ناقش رينيه كونيغ هذه الظاهرة في كتابه دراسات في علم الاجتماع العائلي ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ وما بعدها .

هـ - كما أنه ليس من الصحيح أن نتصور أن الأسرة النووية المعاصرة لابد حتما وأن تكون صغيرة الحجم . ويجب أن نلاحظ أولا أن تحديد القرابة وتعريفها داخل هذا النمط الأسري متنوع أشد التنوع ، وبدرجة لا تخطر ببال أكثر من يتعرضون للكتابة في هذا الموضوع . (ليرجع القارئ إلى حديثنا السابق عن الأقارب الخطيئون - المباثرون - والأقارب الجانبون - غير المباشرين) . ثم أننا إذا اقتصرنا على الاستدلال على حجم هذا النموذج الأسري من عدد الأولاد فقط ، فانتنا نجد أن عدد الأولاد في الأسرة النووية يتفاوتت تفاوتاً كبيراً من مجتمع لآخر ، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل نفس المجتمع . فإذا كان متوسط عدد الأطفال في الأسرة الأوروبية الغربية اثنين ، فإنه يزيد من ذلك كثيراً في مجتمع كالجمهورية السعودية (يمكن أن يصل إلى اثني عشر وخمسة عشر ، ولكن المتوسط العام يقل عن ذلك بطبيعة الحال ، ولكن ليس كثيراً) . ثم أننا نجد داخل المجتمع السعودي أن عدد الأولاد في الأسرة النووية يتفاوت من طبقة اجتماعية إلى أخرى بشكل ملحوظ ، ليس في اتجاه واحد حسب ارتفاع المستوى الاقتصادي ، ولكن بالأحرى حسب درجة انفتاح الأسرة على الثقافة الغربية انفتاحاً فعلياً .

وأما أمثلة أخرى يمكن أن نتكلم عنها بشكل أكثر دقة من مجتمعات أخرى بسبب توفر الإحصاءات المفصلة . فنجد في الولايات المتحدة على سبيل المثال أن صورة الأسرة النووية العادية كانت في عشرينات هذا القرن هي تلك التي تضم عدا الزوجين طفلين اثنين فقط . غير أن هذه الصورة « النمطية » بدأت تتغير منذ عام ١٩٤٠ في اتجاه الزيادة بحيث أصبح هذا الرقم أربعة أطفال وليس اثنين فقط .

وقد دفعت تلك الظاهرة عالم السكان الأمريكي البارز تورمان رايدار إلى القول بأن اختفاء الأسر الكبيرة ليس هو أحدث الظواهر في دنيا الأسرة ، وإنما أحدث التطورات في هذا الميدان هو اختفاء الأسر النووية

الصغيرة جدا ، فلم يعد هناك وجود لأسرة بلا أطفال (٢٩) أو أسرة ذات طفل واحد (٣٠) .

(٢٩) المقصود بطبيعة الحال أن يكون عدم الانجاب اختياريا من جانب الزوجين ، أما عدم الانجاب الراجع الى سبب مرضى كالعقم مثلا فلا تدخل للارادة الانسانية فيه ، وبالتالي فلا يشمل الحديث هنا .

(٣٠) حيث تقول أرقام رايدار حقائق مذهلة في هذا الاتجاه ، انظر : Norman B. Ryder, «The Reproductive Renaissance North of the Rio Grande» ; in : *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 1958, PP. 18-24 and P. 21.

وقد أصدر رايدار (بالاشتراك مع وستوف Westoff — طبعة جديدة من هذه الدراسة ، تتضمن البيانات الإحصائية الأحدث ، انظر :

Ryder and Westoff, *Reproduction in the United States* 1965, Princeton, N.J., 1971.

جدول رقم (١)

متوسط حجم الأسرة في الولايات المتحدة

١ ثلاثة أجيال (*)

تواريخ ميلاد الأمهات			عدد-
١٩٣٠ - ١٩٢٦	١٩١١ - ١٩٠٧	١٨٩٤ - ١٨٩٠	الأطفال
%١١	%٢٢	%٢١	صفر
%١١	%١٩	%١٥	١
%٢١	%٢٣	%١٨	٢
%٢٤	%١٥	%١٤	٣
%١٦	% ٨	%١٠	٤
%١٧	%١٣	%٢٢	٥ فأكثر

(*) المصدر : نورمان زايدار ، مرجع سابق ، صفحة ٢١ .

بينما نجد على خلاف هذا أن الوضع في جمهورية ألمانيا الاتحادية - (الغربية) قد ثبت على أسرة الطفلين فقط . ولكن لا شك أن هذا الوضع سوف يتغير يوماً ما ، سواء في اتجاه الزيادة أو النقصان ، ولكنه سيتغير حتماً . وقد دلت أحدث الإحصائيات التي أمكننا الاطلاع عليها (وخاصة بعام ١٩٧٤) على أن الاتجاه يسير نحو التناقص . ويلاحظ اتجاه تناقص عدد الأولاد في الأسرة النووية في بعض المجتمعات الأوروبية الاشتراكية ، حتى ولو لم ترتق إلى أعلى المستويات في مضمّار التصنيع ، كالجزر على سبيل المثال ، حيث تبدل أحدث الإحصائيات على انخفاض عدد الأولاد (برغم تعارض ذلك مع الاتجاهات الأيديولوجية التي تؤمن بها تلك المجتمعات ، وهو أمر يحتاج إلى من يفكر فيه ، ويستخرج منه دلالات الهامة) .

٦ - وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الأسر في الماضي كانت أكبر من حيث عدد الأولاد فيها (مع العلم بأن معدلات الوفيات العالية كانت تمتص جانباً كبيراً من هذه الزيادة ولكن هذه قضية أخرى) ؛ حتى لو سلمنا بذلك فإن حقيقة المشكلة لا تكن في التعارض بين « الكبير » و « الصغير » وإنما وجه الاختلاف الأساسي بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة يكمن في فروق بنائية . ونحن نذكر أنه يوجب حتى داخل الأسر خجماً درجته عالية من التنوع في العلاقات والأدوار . فلا يجب أن ننظر إلى القضية بهذا القدر من التبسيط المخل (٣١) .

(٣١) انظر ريبه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣١ ، وكذلك ص ٤٥ والمراجع الواردة هناك .

جدول رقم (٢)

متوسط عدد الولادات الحية لكل زوجين بعد ١٩١
سنة زواج في جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) (*)

التاريخ	
١٩٠٠	٤,١
١٩١٠	٣, —
١٩٢٠	٢,٣
١٩٣٠	٢,٢
١٩٣٥	٢,١
١٩٤٠	١,٨
١٩٤٥	١,٩
١٩٥٠	١,٩
١٩٥٥	٢, —
١٩٦٠	٢,١
١٩٧٠	١,٩

(*) المصدر :

Friedhelm Neidhardt, «Die Familie in Deutschland», in :
Karl M. Bolte, F. Neidhardt und Horst Holzer, Deutsche Gesellschaft im Wandel, Vol. II, Opladen, 1970, P. 47.

جدول رقم (٢)

متوسط حجم الأسرة في جمهورية المجر الديمقراطية
(بنسب مئوية) (٣)

عدد الاطفال	١٩٤٩	١٩٦٠	١٩٧٠
حيفر	٢٦,٨	٣٠,٨	٣٣,٧
١	٣١,٧	٣٤,٧	٣٥,٤
٢	٢١,٨	٢١,٦	٢٢,٤
٣	١٠,٢	٧,٧	٥,٧
٤	٤,٨	٢,٩	١,٧
٥ فأكثر	٤,٧	٢,٣	١,١
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) المصدر : مكتب الإحصائيات السكانية المجرية ، مصلحة الإحصاء ، بودابست ، ١٩٧٢ ، ص ٥٣

الأسرة النووية :

تعد الأسرة النووية هي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر ، حيث يلعب الدور الجاسم في التأثير على كيانها وحياتها — الى جانب العلاقات القرابية القائمة — العلاقة الوثيقة بين الزوجين (٣٢) وتعنى الأسرة النووية من الناحية البنائية تمركز الأسرة حول شخصيات : الزوج والزوجة والأطفال القصر ، حيث يرتبطون جميعاً في إطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية (٣٣) : ومن الواجب ألا نقودنا تلك الصورة الى الاعتقاد خطأ بأن هذا الوضع يعنى « عزلة » الأسرة النووية بشكل كامل عن أنواع العلاقات القرابية الأخرى . ونجزم نلح على تضويب هذا الخطأ لأنه ظل يتردد في مؤلفات علم الاجتماع العائلي منذ عشرينات هذا القرن وحتى كتابات تالكوت بارسونز في أيامنا هذه (٣٤) . ذلك أن البحوث الجديدة في علم الاجتماع العائلي قد صحت كثيراً من الأفكار الخاطئة الشائعة حول الأسرة النووية المعاصرة . (وسنعود الى عرض تلك التعديلات والملاحظات تفصيلاً في موضع لاحق من هذا الكتاب) . حقيقة أن عزلة الأسرة النووية عن شبكة العلاقات القرابية تزداد

(٣٢) انظر فيما بعد حديثنا عن بعض ملامح الزواج في المجتمع المعاصر .
وهي الملامح التي تبرز الطبيعة الخاصة لهذه العلاقة بين الزوجين .
(٣٣) وقد أوضح العالم الأمريكى تشارلز كولى Codey مفهوم الجماعة الأولية منذ أوائل هذا القرن ، وذلك في كتابه التنظيم الاجتماعى ، نيويورك ، ١٩٠٩ . انظر كذلك نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٨ ٢٢٠ .

(٣٤) انظر على سبيل المثال :

- Talcott Parson and Robert F. Bales, *Family, Socialization and Interaction Process*, Glencoe, Ill., 1955, Chap. 2.
- R. Koenig, *Soziologie der Familie*, op. cit., PP. 182-183, P. 215 and PP. 220 ff.
- Léopold. Rosenmary, «Soziologie des Alters», in : R. Koenig (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 328 ff.

يشكل لامت للنظر في فترات التغير الاجتماعى السريع ومفترات ازدياد
 للجراك الاجتماعى وانتشاره . غير أن كثيرا من البحوث الحديثة التى
 أجريت في عديد من المجتمعات المعاصرة قد أوضحت مع ذلك كيف تتكون
 بشكل تلقائى وبسرعة شبكات جديدة من العلاقات القرابية . وتبدو تلك
العلاقات القرابية الجديدة في بعض المناسبات الهامة في حياة الأسرة
كالإعياد ، وأعياد الميلاد ، والسبوع ، ومناسبات العزاء . . . الخ . . .
 إن تلك العلاقات الجديدة لا تظهر في مثل هذه المناسبات الاحتفالية فحسب ،
 ولكنها يمكن أن تظهر كذلك في أمور اقتصادية بحثه ، كـ كتبادل المساعدة
المادية (الاقتراض مثلا) في بعض الظروف .

ولكن النقطة الهامة في هذه الظاهرة الجديدة أن تلك العلاقات تخضع
 لعملية انتقاء ارادية وإعوية من جانب الأطراف الداخلين فيها . بمعنى آخر
 إن أقارب الإنسان — في ظل الأسرة النووية الحديثة — ليسوا موجودين
 هكذا ببساطة ، ولكن الفرد هو الذى يقرر وهو الذى « يختار أقاربه » ،
 أى إننا نستطيع القول دون تجاوز أن العلاقات القرابية الحديثة تشبه إلى
حد كبير علاقات الصداقة والمودة ، من حيث أنها تقوم على الاختيار الواسع
وعلى قدر من الإستلطاف والميل ، وليست مجرد انعكاس بديهي لعلاقات
دموية أو علاقات مصاهرة معينة .

كما يمكن القول بأن شبكة العلاقات القرابية أصبحت تشبه إلى حد
 كبير فعلية انجاب الأطفال . فلم يعد مجيء الأطفال مجرد نتيجة مباشرة
 لاتصال جسدي بين الرجل والمرأة ، ولكن الأسرة الحديثة فصلت فصلا
 كاملا بين هذا الاتصال والانجاب . بحيث أصبح الطفل يأتى بناء على
 رغبة والديه ، فهما اللذان يقرران كم طفلا ينجبان ومتى يأتى كل طفل منهم
 إلى الحياة . . . الخ . . .

إننا لو نظرنا إلى الأمور بهذه النظرة الصحيحة ، فسوف تتغير
 بالتالى نظرنا إلى الأسرة الكبيرة والأسرة النووية ، وتصبح هذه المفارقة

أقل حدة عن ذي قبل وأكثر مرونة . وقد سبق أن أشرنا في موضع سابق إلى نموذج الأسرة الكبيرة الهندوسية ، ورأينا كيف أن الشباب الذين يتزوجون حديثا ينفصلون عن حياة الأسرة الكبيرة ، ثم يعودون بعد وفاة وفاة الأب - رب الأسرة - إلى المعيشة معا من جديدة . ولذلك يوصف هذا الشكل من الأسر بأنه « أسرة ممتدة وظيفية » ، بمعنى أنها تضخمت في مرحلة معينة من عمرها لأداء وظيفة أو وظائف معينة لأفرادها . ولذلك فإن حكم الباحث على مثل هذا النوع من الأسر سوف يتأثر بالقطع بالمرحلة أو الفترة التي شاهدها فيها ، فلو شاهدها في مرحلة التفرق والانقسام فإنه سيصدر حكما أو سبضعها في إطار تصنيفي يخالف عما لو شاهدها في مرحلة التجمع والائتلاف . . . وهكذا . لذلك يجب أن يعي الباحث جيدا هل حالة الأسرة التي يلاحظها عليها الآن تمثل طورا معيناً في حياتها ، تسبقه أطوارا وتعبه أطوارا ، أم أنها تحتفظ بهذه الحالة معظم حياتها . وبدون هذا التدقيق يمكن أن تقودنا ملاحظاتنا للأسر إلى أحكام وتصنيفات خاطئة .

الخلاصة أن الأسرة النووية يمكن أن تكون بمثابة « مرحلة » في حياة الأسرة الكبيرة ، ومن ثم ينتهي التناقض المزعوم بين هذين الشكلين . والفريب أن تلك النقطة كانت واضحة إلى حد كبير في عيني بعض اتباع الاتجاهات التطورية في القرن التاسع عشر ، حيث أدركوا أن الأسرة الكبيرة تنطوي على عدد من « الأسر القائمة المستقلة » على حسب تعبيرهم في تلك الأيام . ونحن ندرك أنه مهما تضخم حجم الأسرة الكبيرة ، ومهما اختلفت أشكالها أو مسمياتها ، فإن الفرد الذي ينتهي إليها يعرف على وجه الدقة الأسرة النووية التي ينتمي إليها . فهو في جميع الأحوال ابن فلان وفلانة (أي أنه عضو في الأسرة النووية الفلانية) ، ثم هو بعد ذلك عضو في كيان أسري أكبر . أي أن التفاوت الوظيفي البنائي بين الأسرة النووية والأسرة الكبيرة (المتعددة الأجيال أو غيرها) واضح وجلي لكل عضو في المجتمع . وسنعود إلى زيادة هذه النقطة إيضاحا فيما بعد .

ورغم كل ما عرفناه ونعرفه عن تنوع الأنماط الأسرية ، فإنه يبدو مؤكداً أن الأسرة النووية هي أكثر تلك الأنماط شيوعاً ، فهي بحق ظاهرة إنسانية عالمية . أن مكائدها في المجتمع قد تتفاوت من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، ومن مستوى اجتماعي لآخر ، وحجمها قد يزيد أو ينقص (كأن تضم زوجة أو عدة زوجات) ولكنها هي الظاهرة الأساسية عندما نكون بصدد الحديث عن الأسرة الإنسانية عموماً (٣٥) . وحتى في الحالات التي يصعب فيها التعرف على كيان واضح للأسرة النووية (في حالة السكنى عند أم الزوج) فإننا نرى بوضوح أن يتردد بانتظام ليلاً على زوجته (حيث تقيم عند أهلها) ، ويقضى معها الليل ثم يتركها في الصباح ليعود إلى عشيرة أمه . ولذلك يوصف هذا الشكل من أشكال الزواج باسم «زواج الزيارة» . ويعمل الأب في هذه الحالة على الحصول على أطفاله من خلال العمل لفترة من الوقت لدى أسرة زوجة ، أو دفع مبلغ معين من المال إليهم (٣٦) .

المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة :

في رأينا أن التمييز بين المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة أهم بكثير من كل التصنيفات والتحديدات التي ناقشناها فيما سبق (سواء من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أو من الأسرة الكبيرة الحجم إلى الأسرة الصغيرة) . فهذه النموذجين التطورين — اللذين يرجع الفضل إلى الأنثروبولوجي الأمريكي رالف لنتون في تحديدها — يبدو أن لنا أبعد دلالة

(٣٥) انظر جورج ميردوك ، **البناء الاجتماعي** ، مرجع سابق ، الفصل الأول . وأن كان يجب أن نلاحظ أن الأسرة النووية قد يصعب الإمساك بها والتعرف عليها في حالة واحدة وأغنى في حالة السكنى عند الأم ، وليس المقصود السكنى عند الأم الزوجة ، وإنما عند أم الزوج . انظر كونيغ ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣٦) انظر المرجعين السابقين ، ميردوك وكونيغ ، نفس الموضع .

وإهم تأثيراً (٢٧) . وبخلاصة هذا التصنيف أن هناك مجتمعات يتحدد فيها وضع الفرد من خلال وضع أسرته ، وهناك مجتمعات أخرى يتحدد فيها وضع الفرد من خلال إنجاز الشخص : ولا شك أننا لا يجب أن نأخذ بهذا التصنيف بشكل صارم ، لأن هناك كثيراً من المجتمعات التي تتحدد فيها مكانة الفرد عن كلا الطرفين ، أو أن وضع أسرته هو الذي يعطيه دفعة قوية لتجيق مكانة (مكتسبة) رفيعة ، وهكذا . ولكنه مؤشر عام يساعدنا على وضع أيدينا على بعض ملامح الحياة في هذا المجتمع أو ذاك من خلال معرفة الاتجاه السائد في تحديد مكانة الفرد . (وتلك ملاحظة عامة تصدق تقريباً على كافة التصنيفات في علم الاجتماع ، كالتمييز بين الزيف والحضر مثلاً . .) . وتحت أيدينا شواهد على أنه كانت هناك حالات في العالم القديم وفي العالم الثالث كانت أوضاع غالبية الأفراد تتحدد في ضوء مكانة الأسرة ، ولكن كان إلى جانب تلك الغالبية فئة أقل عدداً استطاعت أن تنزع لنفسها اعتراف وتقدير المجتمع من خلال إنجازات فردية ، أولئك ممن نسميهم العصاة أو نحو ذلك . أي الذين جازوا أوضاعاً ومراتب اجتماعية لم تكن « تؤهلهم » لها في الأصل ظروفهم الأسرية أو البيئات التي ولدوا فيها . والعكس يمكن أن نقوله أيضاً ، ففي بعض المجتمعات الصناعية الحديثة (الرأسمالية والاشتراكية على السواء) ، حيث تسود المكانة المكتسبة ، عدد من الأفراد الذين يتحدد وضعهم الاجتماعي من خلال انتمائهم الأسري ، وليس من خلال إنجازهم الشخصي ولكن المبدأ العام يظل مع ذلك صادقاً وما عدا ذلك يعتمد من قبيل الاستثناء . ومؤداه : أن البلاد الصناعية الحديثة قد شهدت عديداً من

(٢٧) انظر :

Ralph Linton, The Study of Man, New York, 1936.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، رالف لنتون ، دراسة الانتساني ، ترجمة عبد الملك الناشف ، المطبعة العصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، بيروت ، ١٩٦٠ . الفصل الثامن .

التطورات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والقانونية والثقافية التي أدت في النهاية إلى تحرير شخصية الفرد إلى حد كبير من قيود التكوينات الاجتماعية التي كانت تحدد حركته في الماضي ولم يظهر المجتمع المفهوم العلماني الحديث إلا بعد أن تخلص الفرد من قيود الانتماء الأسرى أو قيود النوع... الخ . (بالمفهوم الذي حددناه هنا) (٢٨) . وكان الوجه الآخر لهذا التطور أن تقلصت سيطرة الأسرة ، وبرزت سيطرة الدولة على حياة أبناء المجتمع باعتبارها المنظمة الأساسية التي تنظم حولها كافة الأنشطة الاجتماعية . وكان من آثار ذلك أن احتكرت الدولة لنفسها سلطة إصدار التشريعات المنظمة للأسرة والزواج . وإن كنا نعلم أن أغلب الدول الإسلامية ما تزال تنظم شئون الأسرة والزواج وفق الشريعة الإسلامية (لرعاياها المسلمين طبعاً) ، ولم تتخذ تلك التشريعات طابعاً علمانياً فيها .

ولم يكن من المتصور قيام الدولة ، وازدهارها كمنظمة اجتماعية دون تحرير الفرد . بحيث أن الحياة الاجتماعية أصبحت تمثل اليوم حصيلة تفاعل بين ثلاثة أطراف مؤثرة هي : الجماعات الاجتماعية (ومن أبرزها الأسرة) ، والفرد ، والدولة . وعلي هذا فإننا يمكن أن نرتب على ذلك حقيقة هامة هي : أن الأسرة ما زالت حتى الوقت الحاضر تساهم بشكل جزئي — وربما غير مباشر — في التأثير على وضع الفرد في المجتمع وعلاقته بالدولة ، وذلك من خلال الدور الأنسابي التي تضطلع به الأسرة في تشكيل شخصية الفرد . فـشخصية الإنسان الثقافية الاجتماعية تتكون وتأخذ بلامحها وسط الجماعات التي ينتمي إليها ، وأهمها الأسرة .

ولكننا يجب ألا نتصور خطأ أن الأسرة كوسيط أساسي في تنشئة الطفل هي التي تصنع له قيمة وترسم له سلوكه وأفعاله وتحدد له استجاباته . إنما هي في الحقيقة مجرد وسيط في نقل تراث المجتمع — بقطاعاته المختلفة —

(٣٨) ليكون واضحاً أننا لا نقصد انفكاكه من الأسرة أو خروجه عنها ، فهذا هدم للمجتمع الانساني ، ولكن المقصود التخلص من ارتباط مكانة الفرد بمكانة أسرته .

الى هذا العضو الجديد . وقد فصل بوتومور هذه النقطة حيث قال ان أهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية من طبيعة خاصة ومتميزة تحتاج الى أن نلاحظها بدقة ونأملها بتعمق . فالأفراد يظلون لفترة طويلة نسبيا من حياتهم دون النضج الضروري ، لذلك فهم بحاجة خلال هذه الفترة الى الرعاية والتنشئة ، وتلك هي الوظيفة الأساسية للأسرة النووية . والواقع أن أداء هذه الوظيفة لا يتوقف كثيرا على شكل الأسرة أو نطاق القرابة أو عادات الزوج أو نمط مراقبة السلوك الجنسي أو حتى أداء الأسرة لوظائف اضافية . فكل هذه الأمور تختلف — أساسا — باختلاف الذى نلمسه في النظم الاجتماعية الأخرى . بل ان الوسائل التى من خلالها تؤدي الأسرة النووية وظيفتها الأساسية تتوقف أيضا على طبيعة العناصر الأخرى في المجتمع . فالأسرة تتولى أولا تنشئة الطفل ، ولكنها لا تخلق — بذاتها — القيم التى تلقنها اياه ، ذلك لأن هذه القيم آتية في الأصل من الدين والأمة والطبقة الاجتماعية وغيرها من المصادر .

ومن هنا يمكن القول بأن الطابع الخاص للأسرة النووية في أى مجتمع يتحدد من خلال النظم الأخرى السائدة فيه ، وعكس ذلك غير صحيح . كذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعى يطرأ أولا على النظم الاجتماعية الأخرى ، وما تلبث الأسرة أن تتغير كاستجابة لذلك . ويذهب بوتومور الى أن وجهة النظر هذه لا تقتصر على الأسرة النووية وخدّها ، ولكنها تنسحب بنفس الشكل على كل الجماعات الأولية في المجتمع التى تساهم بدور واضح في تنشئة الفرد . وذلك على خلاف ما ذهب اليه تشارلز كولى في تعريفه للجماعة الأولية . فهو يصف جماعات الأسرة والجوار وغيرها بأنها أولية (أو أساسية) : « أولية بمعنى متعددة ، أهمها أنها أساسية في تكوين طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته ... » ، وكذلك من حيث أنها لا تتغير بنفس درجة العلاقات الأخرى ، ولكنها تمثل مصدرا دائما نسبيا تنبع عنه هذه العلاقات ... وهى مصدر الحياة

لا بالنسبة للفرد فحسب ، بل وللنظم الاجتماعية أيضا » (٣٩) . والواقع أن دراسة الأسرة النووية تكشف عن زيف القضية التي ذهب اليها كولى . فالأسرة تنقل قيما تحددت قبلا في مكان آخر . فهي إذن مجرد وسيط وليست هي المصدر . وقد تعاوننا الجماعات الأولية على دراسة آثار القوى الاجتماعية الأساسية ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع تفسير هذه القوى ذاتها تفسيراً شاملاً يكشف عن اتجاهاتها ومساراتها (٤٠) .

وهكذا يمكن أن نلخص القضية بأن الأسرة المعاصر تتأثر أعماق التأثير ببناء المجتمع الصناعى السائد اليوم . وهذا المجتمع بطبيعته يقوم فى الأساس على الانجاز الفردى . غير أن الأسرة تمد المجتمع دائماً بخامات بشرية جديدة ، فالأسرة هى الوعاء الوحيد لتنشئة الأطفال (فيما عدا استثناءات قليلة لا يعتد بها ، وسنعود الى الإشارة اليها فيما بعد) . ومن هذا الفصل نخلص الى أن المجتمعات الانسانية — على اختلافها وتنوعها — توجد فيها أنماط مختلفة من الأسرة . فالأسرة النووية باتت

(٣٩) انظر مؤلف كولى المعنون : **المنظيم الاجتماعى** ، ١٩٠٩ ، ص ٢٣ ومواضع أخرى متعددة . ويعلق بوتومور على ذلك بأن كولى وبعض علماء الاجتماع المحدثين يرون أنه من الممكن الانتقال مباشرة من دراسة الجماعات الصغيرة الى دراسة المجتمعات الشاملة . وتلك فكرة ترتبط بالنظرة الى الجماعات الصغيرة باعتبارها تؤثر فى الحياة الاجتماعية تأثيراً بالغاً . ولكن الشواهد كلها تقول بعكس ذلك تماماً . فمن وجهة النظر التاريخية نلاحظ أن المجتمع هو الذى يشكل الجماعات الصغيرة لا العكس . فالأسرة الغربية الحديثة — مثلاً — هى نتاج التصنيع . كما أن التحول الذى طرأ على مجتمع القرية يرجع الى عوامل التغير الكبرى فى المجتمع ككل . ويبدو ذلك واضحاً فى الدراسات العديدة التى تناولت مجتمع الهند .

انظر بوتومور ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الفصل السادس .

(٤٠) انظر بوتومور ، المرجع السابق ، الفصل العاشر ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

نهي النمط السائد في العالم الصناعي (الشرقي والغربي على السواء) ،
 على حين أن بلاد العالم الثالث سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية
 (ولكن بشكل جزئي) - ما تزال يسيطر عليها أنواع من الأسرة الممتدة . وماز
 الانتساب إلى الأم موجودا بـ ولو بشكل نادر - في كل بقاع العالم ، بل إنه
 موجود في اليوم عند بعض قبائل الهنود الحمر التي تعيش اليوم في قلب
 الولايات المتحدة . كما تتعدد وتنوع أنماط الأسرة في الدول الصناعية
 وتعيش بعضها مع بعض ، حيث رأينا كيف أن الظروف الاجتماعية
 المعاصرة في تلك البلاد قد تقود - تلقائيا - إلى تكون أشكال مستحدثة من
 الأسر الممتدة .

الفصل الرابع

الزواج والأسرة الحديثة

- أنواع الأسرة النووية
- الأسرة والزواج
- الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القروية
- الاختيار الزوجي بين تحكم الأسرة والارادة الذاتية للفرد
- الصراع بين المثل الأعلى والواقع
- النتائج المترتبة على ذلك

أنواع الأسرة النووية

مع اعترافنا التام بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية (في كل المجتمعات تقريباً) ، إلا أن ذلك لايعنى أن هذا النمط الأسرى ظل على حال واحد ولم يتعرض لتغيرات داخلية على امتداد التاريخ الانسانى وعلى اتساع رقعة المعمورة ، إذ من البديهي أن هذا النموذج قد مر بمراحل و أطوار عديدة وشهد تحولات كثيرة سواء في العمليات المؤدية اليه (كالأزواج وشعائره) ، أو نطاق ونوعية الوظائف التى يؤديها ، أو حجم الأفراد الذين يضمهم . . . الخ . ولعل أبرز مظاهر التغير التى تمر بها الأسرة النووية في المجتمع المعاصر سيطرة الطابع الفردى على كل عملياتها وفي كل وظائفها بشكل يفوق ما كان معروفا في عصر مضى وأهم ميدان ظهر فيه هذا الطابع الفردى هو ميدان العلاقة بين الزوجين في الأسرة النووية . و كان من نتيجة ذلك أن أصبحت العلاقة بين الزوجين محور الارتكاز ومناظ الاهتمام في الأسرة النووية الحديثة وهذا هو السبب في أن البعض يفضل أن يطلق على النموذج المعاصر من الأسرة النووية اسم « الأسرة الزوجية » ، *Conjugal Family* .

ويدل اسم الأسرة الزوجية هذا على أن الزوجين هما مركز الأسرة النووية المعاصرة . ولكن الدلالة الأهم لهذه التسمية أنهما طرفى العلاقة الدائمين في تلك الأسرة . فالعلاقة بينهما تسبق علاقتهما بأطفالهما ، ثم هي تستمر بعد خروج أولئك الأطفال (بعد أن يكبروا) من الأسرة النووية وتكوين أسرة نووية خاصة بهم . (وتفترض هذه الملاحظة استبعاد مسألة الطلاق من الحساب ، على أساس أنه استثناء من الوضع العادى ، أو هو وضع عرضى ، ولم يحسب حسابه ، أى لم يكن متعمداً عن بدء العلاقة الزوجية) .

ويرجع الفضل الى أميل دور كايم في ادخال مصطلح « الأسرة الزوجية » الى التراث السوسيولوجي المعاصر (١) وان كان قد تعرض بالطبع فيما بعد لمزيد من الدقة والاحكام على يد علماء الاجتماع العائلي المحدثين . ولعل أبرز الاضنهات في تعريف هذا المفهوم ملاحظة ويليام جود التي نبه فيها الى أن « الأسرة الزوجية » هي عبارة عن نمط مثالي ، ولكنه ليس نمط مثاليا بمفهوم معاكس فيير (أى ليس أداة تصنيفية) ، فقط ، ولكنه كذلك مثل أعلى تعتبره قطاعات متزايدة من الناس النموذج للصحيح المشروع للأسرة الانسانية بغض النظر عما اذا كان الواقع يسير في اتجاه آخر غير ذلك (٢) ولكن المهم في هذا الصدد أن التحول الى الطابع الفردي في الأسرة القروية وفي شئون حياتها المختلفة مرتبط بسيطره الطابع الفردي علي المجتمعات الانسانية الحديثة بصفة عامة ، ان كانت هذه السيطرة أكثر بروزا واتصاحا في المجتمعات الصناعية ، على حين تقل تدريجيا بسيطرة التقاليد والتراث على حياة المجتمع . حيث تختفي بشكل شبه كامل ، ونجد الفرد مقيدا في فكرة وسلوكه بالجماعة التي يعيش داخلها وينتمي إليها ماديا وروحيا

الأسرة والزواج

من الواضح أن السيطرة المتزايدة للطابع الفردي علي الثقافة الانسانية

(١) انظر المراجع التالية علي سبيل المثال :

- Emile Durkheim, «La famille conjugale», in : Revue Philosophique, 90, 1921, PP. 2-14.
- Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», in : G. Davy, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui, 2me édition, Paris 1950.

(٢) انظر محمد الجوهري :

- « فكرة النمط في علم الاجتماع » ، فصل في : محمد الجوهري وزميله ، طرق البحث الاجتماعي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٨ ، صص ٣٥ - ٤٩ .
- (٣) أنظر ويليام جود « الثورة العالمية وأنماط الأسرة » ، مرجع سابق

الحديثة قد أدت الي ظهور مشكلة من نوع خاص لم تعرفها من قبل المجتمعات القديمة والتقليدية ، وأعنى مشكلة وجود نوع من التقابل أو التمييز بين الزواج والأسرة (٤) فالزواج بالنسبة لنا هو في جوهره عبارة عن علاقة شخصية جدا بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة ، هما الرجل والمرأة (الزوج والزوجة) أما الأسرة فهي عبارة عن جماعة اجتماعية تضم في جميع الأحوال تقريبا أشخاصا آخرين عدا الزوج والزوجة ، ولذلك فالواجب ألا نطلق على الزوجين اللذين لم ينجبا أطفالا اسم أسرة . ولو أننا ندرك أن مجرد إبرام عقد الزواج بين الرجل والمرأة يفتح أمامها الطريق لتكوين الأسرة بكل ما يترتب على الزواج من نتائج (الأطفال) وعلاقات المصاهرة ... الخ) . حقيقة أنهما لم يستفيدا من كل الامكانيات التي أتاحتها لهما علاقة الزواج ، ولكن ذلك لاينفي اطلاقا وجود تلك الامكانيات .

وهناك عدة عوامل واعتبارات تفرض علينا أن نعالج دائما موضوع الزواج مستقلا عن موضوع الأسرة ، ذلك أن عمليات الاختيار (اختيار الزوجين) واتخاذ القرارات الخاصة بعدد ونوعية الاقارب الذين ستقيم معهم الأسرة الجديدة علاقات ، وكذلك القرارات الخاصة بعدد الأطفال الذين ستنجبهم الأسرة ومواعيد ولادتهم ... الخ . أن الغالبية العظمى من دارسي

(٤) كان العالم الانجليزى ادوارد وسترمازك أول من أثار هذه القضية بشكل واضح و مفصل ، حيث توصل الى مقالته الشهيرة : « ان الزواج متأصل في الأسرة فليست متأصلة في الزواج » :

«Marriage is rooted in the family rather than the family in marriage».

انظر كتابه :

Edward Westermarck, *History of Human Marriage*, 3 Vols., 6th edition, London, 1926.

انظر كذلك مؤلف ميردوك : **البناء الاجتماعى** ، حيث يقول :

«The family is to be distinguished from marriage, which is a complex of customs centering upon the relationship between a sexually associating pair of adults within the family», Murdock, op. cit., P. 1.

الاجتماع العائلي مازالوا يتجاهلون هذه النقطة تجاهلا تاما ، (أحيانا عن وعى وغالبا دون قصد) على أساس أنهم يعتبرون « ثمار » الزواج أمرا بديهيا سوف يتبع تلقائيا إبرام عقد الزواج (٥) ولكن الحقيقة أن تحرر الزواج من الأسرة قد أدى الى بعض النتائج الحتمية ، نفكر منها أولا : تحول الزواج الى مسألة شخصية خاصة بالفرد الذى سيدخل طرفا منها ، وثانيا : بروز عمليات الاختيار واتخاذ القرارات ، وهي العمليات التى أصبحت تتم بإرادة الفرد .

الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية

إذا قلنا ان مكانة الفرد في الثقافات القديمة والتقليدية كانت تتحدد في ضوء انتمائه العائلي (أي أنها كانت مكانة موروثة) ، فمعنى ذلك أن الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي اليها الفرد هي التي ترسم الزيجات لأفرادها وهي التي تحدد - الى مدى بعيد - طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها . بمعنى آخر ان الأسرة كانت فوق الزواج .

(٥) لا نعجب طبعاً من هذا الموقف ، حيث كانت أكثر المجتمعات القديمة تتخذ هذا الموقف ، أي تعتبر ثمار الزواج أمرا بديهيا وأحيانا حتميا . وكانت بعض المجتمعات القديمة تمد فرقا خاصة من الرجال الذين يتدخلون في الحالات التي يتعذر فيها على أسرة جديدة انجاب أطفال بعد فترة معقولة . فلم تكن مثل هذه المجتمعات تتصور زواجا بلا أطفال . كما أن الرجل نفسه لم يكن يتصور أن تستمر حياته بلا انجاب ولعل أبسط أسباب ذلك أنه سيشعر بازدياد المجتمع له ، وتضائل شأنه بين عشيرته وأقرانه . انظر عرضا لبعض تلك الحالات عند تورنفالدي في المرجع التالي :

R. Thurnwald, *Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandschaft und Bündnis*, Berlin, 1932, PP. 900-91.

والعجيب أن تورنفالدي يذكر أن مارتين لوثر (امام البروتستانتية) كان من المجندين لهذا النظام ، وأنه كتب عنه بشكل ايجابي في كتابه عن الزواج (على صفحة ١٣٧ من كتاب تورنفالدي) . ولكنى لم أتحقق طبعاً من صدق ملاحظته تورنفالدي هذه .

وينعكس هذا التدخل في فئات المحارم التي تحددها الجماعة وفي الزيجات المفضلة التي ترسمها لأفرادها (وقد سبق أن عرضنا لهاتين النقطتين تفصيلا) . كما يتضح هذا التدخل في تحديد القرين الذي يمكن لعضو الأسرة الفلاني أن يقترن بها ، أو يمكن لعضوة أن تقترن به . ويطلق على هذا النوع من الزيجات اسم « الزواج المرتب » . حقيقة أن الشباب كانوا يعبرون لآبائهم في بعض الأحيان عن رغبتهم الحقيقة بالأشخاص الذين يودون الاقتران بهم ، ولكن مع ذلك فالأسرة - كجماعة - هي التي تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرار النهائي في شخص زوج المستقبل للعضو بها .

وقد ترتب على هذا الوضع أن طلب يد الفتاة للزواج لم تكن يتحتم أن الشخص الذي ينوي الزواج ، أي أنه لا يقوم بها بنفسه . بل يتحتم أن يقوم بذلك إما الأب ، أو العم ، أو رسول معين من قبيل الأسرة ، أو خاطبة محترقة . . الخ . وبرغم كل التطورات التي شهدتها أكثر البلاد النامية إلا أن تلك الممارسات مازالت قائمة ولو على هيئة « رواسب » ، ثقافية . فهي تظل تمارس بشكل فعال وعن إقتناع في المجتمعات التي مازالت تحكمها التقاليد والتراث . ولم تتخذ شكل « الرواسب » (٦) إلا في تلك القطاعات التي قطعت شوطا بعيدا (نسبيا) على طريق تطور ونمو شخصية الفرد . ومازالنا نجد حتى في أرقى القطاعات الاجتماعية (سواء اقتصادية

(١) الراسب الثقافي عبارة عن عنصر ثقافي ترسب من مواقف ثقافية قديمة كانت أكثر تكيفا معها . ويعرفه هوبل Hoebel بأنه : « عنصر أو مركب ثقافي تغيرت وظيفته الأصلية بمرور الزمن ، بحيث أصبح استعماله مجرد اتفاق شكلي » : ويعرفه جاكوبز وسترن قائلين : الراسب هو سمة ثقافية مستبقاة بوظيفة ضئيلة أو بدون وظيفة على الإطلاق . ولكن يفترض أنها كانت تؤدي وظيفتها على نحو أكثر أهمية في عصر سابق . وهي بذلك تدلنا بشكل مفيد في سياق النظرة التاريخية - على أشكال ثقافية أقدم انظر ايكة هو لتكرانس ، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور ، ترجمه الدكتور محمد الجوهري وزميله ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢١٤ وما بعدها وكذلك المراجع الواردة هناك .

أو ثقافيا) في بلادنا ، أنه من غير المقبول ولا من اللائق أن يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه . وعليه أن يصحب معه والده أو قريبا كبيرا (ذا مكانة اجتماعية معترف بها) أو حتى صديقا له (٧) المهم ألا يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه .

الاختيار - الزواج بين نخم الأسرة والأرادة الذاتية للفرد :

علينا ونحن ندرس الآن نظام الزواج أن نأخذ في اعتبارنا حقيقة أساسية مترتبة على سيطرة الطابع الفردي على المجتمع الحديث ، هي أن رابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الأرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة وليست تلك الظاهرة مجرد عادة مستحدثة ، أو أحياء للتقليد قديم ، ولكنها وضع قد استقر في التشريعات الحديثة من خلال مفهوم « الزواج بالتراضي » . ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن القانون الكناسي (المسيحي) قبل اعتير رضا الطرفين شرطا أساسيا لصحة عقد الزواج . ولكن من المعروف أن الواقع الثقافي في أغلب الشعوب المسيحية في الماضي لم يكن يعير ذلك الشرط الاهتمام بالواجب ، لأننا نعرف تماما أن الزيجات كانت في الأغلب « زيجات مرتبة » كلها . وهنا نعود إلى تفسير هذا التضارب بين شرط ديني واضح وممارسة دينية تخالفة بل وتناقضه أحيانا ، تفسيره بأن الأول عبارة عن تصور ثقافي مثالي ، أو هو مثل أعلى ، قد يتبع ، ولكنه في الغالب لم يكن كذلك . فالقانون الكنسي هنا يمثل المثل الأعلى ، أما الواقع الفعلي فتحكمه اعتبارات المصلحة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتلك الاعتبارات هي تحدد طرفي العلاقة الزوجية ، أو ترسم الفئات التي يصلح للفرد الفلاني (صاحب المصالح المعينه وابن الأسرة الفلانية) أن يتزوج من بينها .

(٧) وتؤيد ذلك دراساتنا الميدانية العديدة عن عادات الزواج في كثير من أنحاء مصر وفي أكثر من بلد عربي ، خاصة بلاد الجزيرة العربية .

وان شئنا مزيدا من الدقة والأمانة في الحكم على مصير هذه القاعدة الدينية قلنا انها لم تكن تطبق الا على الطبقات الدنيا من الفقراء الذين لا يملكون شيئا يعتقدون صفقات زواجية من أجله ، وليس لديهم أدنى أمل في حراك اجتماعي الي أعلي عن طريق الطرفين واقتناعهما ودون أي محاولة للمقسر أو الاجبار من جانب أفراد أسرتهما • (٨)

أما بالنسبة لديننا الاسلامي الحثيف فانه يشترط لصحة زواج الفتاة التحقق من رضاها • ففي الحديث الشريف لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن ، واذنوها تصحتها • ولهذا كان لها حق رؤية خطيبها • كما أن له حق رؤيتها قبل الخطبة ، وعلى خاطبها أن يصارحها بكل شيء عنه ويصدقها القول • فلا يخفي ما تكرمه النساء عادة من الرجال ويورد الشيخ عبد المتعال الجبري صاحب كتاب المرأة في التصور الاسلامي حديثا عن الرسول (رواه الديلمي في مسند الفردوس عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال : « اذا خطب أحدكم المرأة وهو يخضب السواد ، فليعلمها أنه يخضب » (أي يصبغ شعره) •

فالا سلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول علي رضاها قبل الدخول في علاقة الزواج • وقد أعطى المجتمع الاسلامي الأول القدوة الحسنة للأجيال القادمة من المسلمين في النهي عن جعل الزواج وسيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حساب طرق العلاقة الزوجية الجديدة أو أحدهما • فقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها أن فتاة قالت للرسول صلى الله عليه وسلم ان أبي زوجتي ابن أخيه ليرفع بي خسيبته وأنا كارهة • فأرسل النبي الى أبيها فجاء ، فجعل الأمر اليها فقالت يا رسول الله اني قد أجزت ما صنع أبي ، ولكني أردت أن أعلم النساء أن ليس للأبناء

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند ويليام جود ، المرجع السابق ، وكذلك كونيغ ، الإيسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ والرجوع الواردة هناك •

من الأمر شيء ، ، أي ليس للأب أن يفرض على ابنته من يشاء . (٩)

أما إذا أجلسنا النظر في القوانين الوضعية في أغلب دول العالم ، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على عقد الزواج كشرط لصحة هذا الرباط . ولكن الملاحظة أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ومن دور الأسرة بصفة عامة في ترتيب عملة الزواج (دون إرادة الطرفين) ، وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه . ومن هنا أصبح بوسعنا أن نقول الآن إن « الزواج بالرضا » هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث (ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفيف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع في تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه) . لذلك فإن الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زواجية . وكان من النتائج الثابتة لهذا الوضع العسالم أن أصبحت عاطفة الحب شرطا أساسيا من شروط قيام علاقة زواجية ، فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر ، أن يكون هذا الميل من القوة بحيث أنه يجعله أساسا لاقامة رابطة زواج . (١٠)

والوضع المناقض لهذا تمام المناقضة هو ذلك الذي كان سائدا في الصير

(٩) انظر عبد المتعال محمد الجبري ، المرأة في التصور الاسلامي ، الطبعة الرابعة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ ، و ص ٢١٧ ومواضع أخرى متفرقة .

وانظر كذلك محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، وكذلك د . مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع العائلي الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٨ .

(١٠) وهذا شرط نظري على الأقل ، ولا نقول مثاليا ، ذلك أن الرأي الاجتماعي العام للمحيطين بطرفي علاقة الزواج يفترض وجود مثل هذه العاطفة كأساس للزواج ، انظر دراسة طريفة لهذا الموضوع :

William Goode, «The Theoretical Importance of Love», in : American Sociological Review, 24, 1959, PP. 18-28.

القديمة ، حيث كانت قوانين الزواج تشترط موافقة الوالدين كشرط لاتمام عقد الزواج ، وذلك بصرف النظر عن سن العروسين ، فبلوغهما سن الرشد لايلغى ضرورة الحصول على هذه الموافقة . ولكن هذا الأمر ليس عجيبا في ذاته ، فهو كان قائما في الصين ، ثم أنه كان في الماضي البعيد (١١) . ولكن العجيب أن نجد رواسب لهذا الوضع في القوانين المدنية الفرنسية والهولندية حتى عهد ليس ببعيد . فهي لم تلغ الا في العصر الحديث ، على الرغم من أن كلا المجتمعين من الدول الصناعية ذات التراث العريق في التقدم والازدهار على كافة المستويات المادية والفكرية على السواء .

ولكن الثقافة المعاصرة ذات الطابع الفردي الواضح استطاعت بعد رحلة طويلة من التطور والتعثر أن تخلق مثلا أعلى للزواج يتسم بالطابع الفردي تمام . وكان من المحتم أن يدخل هذا الوضع الجديد في نوع من التعارض مع نظام الأسرة القائمة . ذلك أن الأسرة بحكم وظيفتها وبحكم كونها جماعة تمارس حياتها وتؤدي واجباتها علي نحو يرتفع عن مستوي العلاقات الفردية ويتجاوزها بالتأكيد . فإذا أراد فرد من أفراد الأسرة في هذا الوقت بالذات اضرار بالجماعة المكونة لهذه الأسرة (كأن يكون مساهما بدور أساسي في الاتفاق على أفراد أسرته) فالمنطقي والطبيعي أن يحدث صدام بين رغبته كفرد ومصلحة الأسرة كجماعة ، ولا تأخذ الأسرة رغبته هذه في الاعتبار (لأنها لا تستطيع) وتتصدى مقاومتها . وهذا هو المقصود من أن الأسرة تعيش في مستوي من التعامل يتجاوز مستوي المواقف والعلاقات الفردية لكل عضو من أعضائها .

كما أننا يمكن أن نتصور حالة أخرى من حالات هذا الاختلاف، ولا نقول

(١١) انظر المؤلف التالي :

Sing Ging Su, The Chinese Family System, New York, 1922, PP. 54-64, esp. P. 59 and 79.

وانظر كذلك قائمة المراجع المتصلة بالمجتمع الصيني والتي أوردناها في حاشية سابقة .

التعارض الذي بين الأسرة الكاملة وبين زوجين اثنين فقط . ان الأسرة الكاملة تضم في العادة أقارب آخرين) ، كما تضم منقولات لها أهميتها في كسب أفراد هذه الأسرة لرزقهم ولها ضرورتها لمعيشة هؤلاء الناس داخل بيت . أما العلاقة الحديثة بين زوجين فانها يمكن أن تستغنى عن كثير من هذه الأشياء المنقولة ، بل انها يمكن أن تلغيها من حياتها الغاء كاملا ، بأن يعيش الزوجان مثلا في فندق . وتتولي مؤسسات أوجهات أخرى أداء الخدمات المعيشة لهما نيابة عنهما (كالطبخ ، والغسيل ، والكوي . . . الخ) .

وليس هذا الوضع الذي نتحدث عنه من قبيل الخيال أو الافتراض النظري ، ولكننا نعرف من قراءتنا لتاريخ علم الاجتماع العائلي الأمريكي . أن مفهوم « أسرة الفندق » Hotel Family كان من المفاهيم المتداولة التي ظهرت لها تحليلات ونشرت عنها كتابات كثيرة لمحاولة تعمقها وتبيين دلالاتها بالنسبة لحياة الأسرة المعاصرة . كما ظهرت حديثا (نسبيا) دراسة فرنسية طريفة لعالم الاجتماع الفرنسي ميشيل عن الأسر التي تسكن الفنادق في منطقة السين (١٢) ولذلك لا يصح أن نعجب عندما نرتب علي تلك الظواهر ، مهما بدت قليلة ومتفرقة ، الدلالات النظرية التي تتصل بموضوع بحثنا . ولا شك أن الاجتهاد في التحليل يحتمل الخطأ والصواب .

الصراع بين المثل الأعلى والواقع

يمثل مفهوم الزواج الجديد كما عرضناه نموذجا مثاليا ، ليس فقط بمفهوم ماكس فيبر للنموذج ، وانما كذلك أيضا مثلا أعلى يسعى الشباب

(١٢) بالنسبة للدراسات الأمريكية ، انظر كمثال :

B. Mabel, A. Elliott and Francis E. Merrill, Social Disorganization, 4th edition, New York, 1950.

أما الدراسة الفرنسية فهي :

Michel, «Enquete sur la vie familiale des locataires des hotels meublés de al Seine», dans : Cahiers Internationaux de Sociologie, No. 29, 1960, PP. 153-176.

الى احتذائه . بل أنه تحول في بعض الأحيان الى موقف اينديولوجي (أو قضية مبدأ كما يقال) ، بحيث أن التمسك به يمثل تعبيراً عن موقف عام في الحياة ومن المجتمع ، فيكون النجاح في وضعه موضع التنفيذ انتصاراً لهذا الموقف ، والعكس بالعكس .

ويتضح جوهر هذا الفهم في أننا نرى الوالدين يقران تماماً بحق أبنائهما في حرية اختيار شريك حياتهم . أما في الواقع الفعلي فإنهم يعملون على التدخل في عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة ، بدءاً من محاولات الاقناع بالكلام ، وتدخل الخالات والعجات وغيرهم من الأقارب ، وانتهاء بالضغط بالتلويح بالمساعدة (في حالة الاقتراح بشخص معين) أو التلويح بحجبها في حالة عدم الاقتراح به ، أو في حالة الاقتراح بشخص معين لا ترغبه الأسرة) .

ولا شك أن نقطة الالتقاء هذا المثل الأعلى مع الواقع أو افتراضيه عنه قضية أخرى تماماً ، وتحتاج لبحث مستقل . ذلك أنه حتى لو تصور الابن أنه قد اختار شريكه حياته القبله بكامل حريته واقتناعه ، فمن المؤكد أنه قد خضع لعملية توجيهية مستترة أو غير واعيه . . ذلك أنه جزء من موقف إنساني معين يخضع لاحتمياته ، ولن يتاح له سوى المتاح لصاحب هذا الموقف ، ويتعذر عليه أن ينال المستحيل بالنسبة لصاحب هذا الموقف . فحتمية موقفه الاجتماعي العام تتدخل في تقييد حريته تلك . وأبرز تلك الحتميات الحتمية الاقليمية العامة لمنطقة معينة ذات تراث اجتماعي مشترك هو الذي يشكل مفهومه عن الجمال وعن الصواب وعن الخطأ . . الخ . كما تعد الحتمية الطبقية من أبرز وأهم القيود التي تفرضها نفسها على الاختيار « الحر » للفرد . ويمكن أن يزداد الموقف تعقيداً لو أضفنا الى تلك الحتميات امكانيات تلاقي العواطف بين الشخصين ، فهو ليس حراً تماماً في أن يقرر الاقتراح بفلانه ، لأن إنجاز عقد الزواج في النهاية مرهون بقبول فلانه لهذا العرض (هذا اذا استبعدنا تأثير كل المعوقات الأخرى) . ورغم كل تلك التحفظات والصعاب فافتنا نستطيع القول أن هذا المفهوم عين الزواج الحديث يمثل مثلاً أعلى يتسع انتشاره يوماً بين يوم .

بعض النتائج المترتبة على ذلك

لقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والأسرة والزواج . وكان هذا التغير حاسما بعيد المدى في بعض الأحيان ، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى . كأن يقترن هذا التغير بثورة تعليمية واسعة لنطاق ، أو حركة ازدهار اقتصادى قوى أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة ، أو تغير جذرى في النظام السياسى . . . الخ . ولابد عند تحليل الموقف في مجتمع معين في فترة بعينها أن نأخذ كل تلك المتغيرات في الاعتبار .

والملاحظة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن أفكار الناس عن الحب والزواج أسرع تغيرا بكثير من نظام الأسرة نفسه (على الأقل لأن الأول يمس فردا واحدا، ولكن الثانى يمس أسرة فلابد من مراعاة مصالح كل أفرادها والتوصل بينهما) . فعلى حين نجد أن تلك الآراء المتصلة بالحب والزواج تتخذ في تغييرها شكل الموضات ، نجد أن الأسرة أبداً تغيراً من ذلك بكثير (١٣) ومن الممكن أن يرتب على ذلك القول بأن الحب والزواج والأسرة

تتغير على نحو مستقل عن بعضها البعض إلى حد كبير ، أى أن لكل منها دوافع ، ومداه ونتائجه في التغير . وقد رأينا كيف أن تدخل الأبعاد الأيديولوجية (الفكرية بالمعنى الواسع) في النظر إلى الزواج كانت أكثر

(١٣) يمكن أن نعود بذاكرتنا إلى قبل عشرين عاماً في مصر حيث سادت موضة الزواج من زملاء الدراسة أو العمل أو من المقاربين في السن عموماً . فقد كانت البلاد تواجه في ذلك الوقت البدايات الأولى للدفعات الكبيرة العدد من الجماعات اللاتى وجدن من الملائم أن يبحثن لأنفسهم عن شريك المستقبل ، وذلك رغبة منهن في تجنب أسلوب الأسرة في تزويجهن بالشكل التقليدى الذى كان سائداً حتى ذلك الوقت . دعم هذا الشعور لديهن احساسهن بالاستقلال الاقتصادى واسطاعتهن تحقيق (إن لم نقل فرض) هذا الأسلوب على الأسرة . وقد رافقت تلك الاتجاهات الجديدة موجة من الأعمال الأدبية والفنية (أغاني وأفلام . . الخ) التى غذت هذه المشاعر وحسنتها في أعين الشباب .

وضوحاً في هذا الميدان مما سواء . وكيف أنها لم تنفذ بنفس السهولة إلى تصور الناس عن الأسرة . لأن الثبات النسبي لنظام الأسرة كفيل بخلق العديد من العقبات في وجهها .

والحقيقة أننا يجب أن نتناول كلا البعدين بشكل مستقل أحدهما عن الآخر ، لنكون قادرين على ادراك ظروف تغير كل منهما . ذلك أن بعض الأشكال المستقرة نسبياً من الأسرة يمكن أن تسمح بوجود أفكار واتجاهات مختلفة إزاء الزواج . من هذا مثلاً : إمكانية فسخ أو عدم فسخ الرابطة الزوجية ومبررات وظروف ذلك ، السماح بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو حظر ذلك كلياً أو جزئياً الخ .

== وظلت تلك الاتجاهات نحو الحب والزواج هي الطاغية على القطاع الأكبر من الشباب ، بل إنها أصبحت اليوم الأسلوب البديهي لاتمام الزيجة العادية . ولكننا نلمح منذ عشر سنوات البدايات الأولى لظهور موجة جديدة من موجات الموضة . فمع الارتفاع التدريجي لنفقات تأثيث بيت الزوجية ونفقات المعيشة اليومية الخ . أدركت كثير من الفتيات والكثير من الشبان الذين تورطوا في زواج الزملاء أن طريق الأسرة ربما كان أيسر قد لا يكون الأفضل ، ولكنه بالقطع يمكن أن يجعل المعيشة أيسر بكثير . وهكذا بدأ تيار تفضيل كبار السن كأزواج ، الرجال الذين وصلوا إلى مرحلة من النضج والقدرة المالية التي تتيح لهم دفع المهر « الملائم » وتسيير الحياة الزوجية بسهولة أكبر وهكذا . فبدأت موجة زواج الرجال « الناضجين » في الظهور وصاحب ذلك أحياناً ضرورة التسليم بدور الأسرة في اتمام مثل هذه الزيجات الخ . ولا ندري أين تسيير الاتجاهات في المستقبل .

ولكن هذه الأمثلة السريعة تكفي لتؤكد لنا بوضوح أن أفكار الناس عن الحب والزواج تتخذ شكل الموضات السريعة التقلب . وعلينا أن نزيد قدرتنا على رصد هذه التغيرات بالتعرفاً على دوافعها ، والدوائر التي تبدأ بالاحساس بها والترويج لها ، وتلك التي تستجيب لها ، ثم الدوائر التي تبدأ بالتخلي عنها ، والأخرى التي تظل على الالتزام بها وهكذا . ذلك أن هذه التحولات التي تتم لا تحدث في كل قطاعات المجتمع بنفس اللحظة ، ولا تلقى استجابة متماثلة من كل القطاعات . ولكنها تتنوع وتتفاوت ومهمتنا نحن كباحثين أن نكون قادرين على الكشف عن القواعد التي تحكم تلك المتغيرات .

الفصل الخامس

الزواج في المجتمع المعاصر

- تعريف الزواج
- التأكيد على أهمية الزواج
- الزواج الأحادي والزواج التعددي
- الزواج والعلاقات الجنسية

تعريف الزواج

ويمكننا أن نتصور بسهولة أن الظروف التي سبقت الإشارة إليها تجعل من الصعب الاتفاق على تعريف دقيق للمقصود بالعلاقة التي تؤدي إلى تكوين زيجة معترف بها ، ومن ثم تؤدي إلى تكوين أسرة ، وبوسعنا أن نتوصل برغم تلك الصعوبات وبرغم الاختلاف الشاسع في وجهات النظر إلى بعض المعايير التي ذراها كافيية لتعريف تلك العلاقة ، وهي : أولاً : الشرعية ، وثانياً : نية الاستمرار في العلاقة الزوجية . (١)

ومن الواضح من هذين المعيارين أن الأول محدد وجامد لا يسمح بأي قدر من الاجتهاد أو الاختلاف ، فشروط الشرعية موضوعة بدقة - سواء كانت مسئلة من تشريع سماوى أو كانت من تحديد القانون الوضعى - وبتطبيقها على الموقف يتحدد على الفور شرعية العلاقة أو عدم شرعيتها . فهذا المعيار يعد معياراً سلبياً ، أى أنه موضوع أصلاً لاستبعاد حالات الزواج الملاحقة . فهو ليس إيجابياً بمعنى أنه لا يحدد الدوافع التي تدفع رجلاً معيناً وامراً معينة إلى الاقتران ببعضهما ، وإنما يتطلب تطبيقاً وجود مشروع زواج شبه مكتمل ، وتطبق عليه قواعد الشرعية لإجازته من عدمه .

(١) يتكون عقد الزواج الصحيح من وجهة النظر الإسلامية مما يسمى في لغة القانونيين والفقهاء : الإيجاب والقبول . والإيجاب ما يصدر من أحد العاقدين أولاً ، والقبول ما يصدر عن الآخر ثانياً . ولا بد أن يكون الإيجاب والقبول في حضور شاهدين من الرجال أو رجل وامرأتين ، ولا ينعقد الزواج بشهادة النساء وحدهن . وبوجود الإيجاب والقبول في حضرة شاهدين يكون عقد الزواج شرعياً صحيحاً من كل الوجوه . كذلك لا يصح عقد الزواج إلا إذا كانت الزوجة يحل للرجل أن يتزوجها ، ويحل لها أن تتزوج . انظر مزيداً من التفاصيل عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الإسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ وما بعدها .

وهنا يبرز عنصر الاستمرار في الزواج باعتباره أهم أركان العلاقة الزوجية (بعد ثبوت شرعيتها) . وتبدأ العلاقة المستمرة بأشهار هذا الزواج (سواء كان هذا الاشهار رسمياً أو غير رسمي) . ومقتضى عملية الاشهار أن تشهد البيئة الاجتماعية لهذين الزوجين بأنهما قد أصبحا كذلك ، سواء كانت تلك البيئة الاجتماعية جماعة قرابية ، أو عشيرة ، أو قبيلة ، أو جماعة جوار ، أو مجتمعا محليا ، أو حتى المجتمع الكبير . وقد حدثت تغيرات عديدة (في أسلوب اشهار الزواج نتيجة تغير البناء الاجتماعي للمجتمعات الحديثة . فأصبح عقد الزواج في بعض الأحيان بديلا عن الاشهار (كما يحدث أحيانا في زواج الأرمال أو المطلقات . . الخ . حيث قد يستنكف أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كليهما عملية الاشهار . ومع ذلك فلا بد من انتشار الخبر حتى ولو على أضيق نطاق اجتماعي متاح . كما تعد حفلات الزواج وشعائرها العديدة من مظاهر هذا الاشهار ، التي توجد عنها دراسات كثيرة من شتى البيئات الثقافية .

ولكن الذي يهمنا هنا أن نؤكد أن فكرة عقد الزواج ليست في ذاتها بديلا عن الاشهار ولكنها تطوير له ، وأن فكرة حفلات الزواج ليست هي نفسها عملية الاشهار الوحيدة ، ولكنها وسيلة واحدة من بين وسائل عديدة تلجأ إليها المجتمعات لتحقيق هذا الشرط لصحة العلاقة الزوجية . ومن هنا علينا أن نميز الجوهر من العرض ، والأصل من الفرع وتلك كلها أمور على جانب كبير من الأهمية عند التصدي لتحليل أي شأن من شئون الأسرة في المجتمع المعاصر ويلاحظ القارئ أننا نركز اهتمامنا الأول على مثل هذه النقاط الدقيقة مساهمة لأحدث الاتجاهات العالمية في دراسة الأسرة من ناحية ، ودفعاً لدراسات هذا الموضوع في مجتمعاتنا العربية من ناحية أخرى .

وبناء على ما سبق نستطيع أن نقرر أن « الزواج البشري » لا يعد زواجا صحيحا بالمفهوم الذي حددناه هنا للزواج ، حتى ولو كان مستوفيا للشروط الأولى . كما أن « الزواج المدني » (في البلاد الكاثوليكية) لا يعد

هو الآخر زواجا صحيحا - من الوجهة الاجتماعية - برغم أنه مستوفى بكافة الشروط الرسمية للزواج الصحيح .

على أنه يجب مراعاة أن تعريف الزواج باشتراط نية الاستمرار عند عقد الزواج لا يعنى استبعاد احتمال انتهاء العلاقة الزوجية (في حالة عدم التوفيق مثلا) . فامكانية انتهاء هذه العلاقة قائمة ولكن النية ليست « مبيته » على ذلك عند الدخول في الزواج ، وانما هي من باب الاحتمالات التي تلوح في الأفق اذا تعذر الاستمرار في هذه العلاقة . ومن الأمور التي تثير السخط والاستنكار أن يجهر طرفا العلاقة الزوجية عند بدء هذه العلاقة بنيتها عدم الاستمرار منها .

ولا يستطيع أحد أن يحدد سلفا الى أي حين سوف تستمر علاقة زوجية معينة ، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة للعلاقة الانسانية التي لا يمكن إخضاعها لهذه الحسابات الدقيقة . ولذلك ينوى الزوجان - وكذلك يتوقع المحيطون بهما - أن تستمر علاقتهما الزوجية حتى الموت (وظلما ما تفترضه أيضا قوانين الأسرة في الاتحاد السوفيتي) . حتى ولا يتعارض مع هذا أن كل انسان يعرف أن الشكل السائد للزواج في المجتمع الانساني المعاصر هو الزواج الواحدى النسبى (وليس المطلق) ، كما منعرف تفضيلا فيما بعد . ومع ذلك فالقاعدة العامة أن تستمر العلاقة الزوجية حتى نهاية عمر الزوجين أو أحدهما .

وينصب التعريف الذى قدمناه للزواج على طرفى العلاقة للزوجية وعلى علاقتهما ببعضهما أساسا . ولكن تعريفنا هذا لا يتجاهل أو يستبعد اشتراك الزوجين في تربية الأطفال الذين جاءوا ثمرة هذه العلاقة . ويعد انجاب هؤلاء الأطفال وتربيتهم من عوامل اشهار هذه العلاقة أمام البيئة المحيطة ، ولكنه عامل ثانوى بالقياس الى عملية الاشهار الأساسية والرئيسية لحظة بدء هذه العلاقة . وهو ثانوى من ناحية أخرى من حيث

أن هناك جهات أو أقارب آخرين يمكن أن يضطلعوا بعبء تربية هؤلاء الأطفال (كالجماعات القريبة بمختلف أنواعها) .

وهكذا تظل « العاطفة الزوجية » هي العامل الحاسم والركن الأساسي في تعريف الزواج بالمفهوم الذي عرضناه هنا . وقد أدخل هذا المصطلح العالم الإيطالي نابوليتانو **Napolitano** في دراسته لقانون الزواج الروسي الجديد ، ولتعريفات العلماء الروس للزواج . (٢) ونعتقد أن هذا التعريف يتصف بخاصية هامة بعيدة الدلالة وهي قدرته على استيعاب أكثر مفاهيم الزواج جدة وثورية . وتلك في تصوري من الشروط الأساسية لأي تعريف جامع لا يفرط مع ذلك شرط الدقة .

التأكيد على أهمية الزواج

يلاحظ بعض الكتاب أن ذلك التأكيد غير العادي لأهمية دور الزواج في عملية تكوين الأسرة (بل واتخاذ هذا التأكيد طابعا أيديولوجيا في أحيان كثيرة) ليس ظاهرة إنسانية عامة عبر الزمان والمكان . ولكن الاحتمال الأقرب في رأي أولئك الكتاب أن هذا الاهتمام قد نما وتطور في ظل ظروف معينة وتحت تأثير عوامل محددة يمكن أن نضع أيدينا عليها . ذلك أننا نجد مثلا أن أبسط الثقافات الإنسانية وأكثرها تخلفا كمجتمعات الصيادين ومجتمعات الالتقاط تعرف نظام الأسرة النووية فعلا ، إلا أننا نجد في نفس الوقت أن نظام الزواج عندهم لم يتطور بعد بشكل واضح ، بل إنه قد

(٢) انظر دراسته الشهيرة عن الأسرة السوفيتية (باللغة الإيطالية) والتي سبقت الإشارة إليها . وهناك عروض وملخصات وافية لذا في عديد من الكتب والمجلات ، نذكر منها كتاب رانيه كونيغ دراسات في الاجتماع العائلي ، ودارسة رودلف شلزنجر عن الاتجاهات المتغيرة في روسيا السوفيتية . لندن ، ١٩٤٩ . ودراسة جورج جينونز عن الكسانون السوفيتي والمجتمع السوفيتي ، لاهاي ، ١٩٥٤ . الخ .

يُصْغَب على الملاحظ أن يتعرفَ على ملامحه الدقيقة في بعض الأحيان • ولكن الظاهرة الأكثر غرابة حقا أن بعض تلك الشعوب المعاصرة ذات الثقافة البسيطة كشعب الأوجيبوا Ojibwa في أونتاريو وشعب الباباجو Papago في أريزونا لا تعرف سوى نوع « غير رسمي من الزواج » ، أي أن العلاقة الزوجية تبدأ بين طرفيها دون التزام شكليات وطقوس معينة ينبغي تكرارها والالتزام بها كشرط لصحة هذه العلاقة الزوجية • والنتيجة الطبيعية لهذا أن الطلاق عندهم من النوع غير الرسمي ، الذي ينطبق عليه نفس الإيضاح السابق • (٣)

والحقيقة أن نظام الزواج لا يبدأ في التبلور واتخاذ شكل محدد وواضح إلا في المستويات الاقتصادية والثقافية الأرقى ، ومع ازدياد عمليات تبارك الهدايا بين الجماعتين القرابيتين للزوج والزوجة • ولم تكن تلك الهدايا في البداية مهرا (أو ثمنا للعروس ، كما يقول البعض) ، ولكنها كانت في حقيقتها تعبيراً رمزياً عن تأسيس علاقات الارتباط و الائتلاف بين هاتين الجماعتين • (٤)

وانطلاقاً من هذه العملية الأولى ، واعني عملية تبادل الهدايا بين الجماعتين القرابيتين للزوج والزوجة ، ظهرت وتبلورت شعائر الزواج التي أخذت بمرور الزمن تزداد تنوعاً وثراء • وبدأ نظام المهر يظهر مرة عند شعوب الحضارات القديمة : كالعرب والهندوس والصينيين واليابانيين وعند غيرهم من الشعوب المعاصرة • وقد أساء بعض الكتاب الأوروبيين فهم هذه العادة ، حتى أن بعضهم سماها « ثمن العروس » ، أي أنهم فهموا الزواج على أنه عملية شراء للعروس • وهذا خطأ تماماً ، ذلك أن هناك أماء

(٣) انظر مؤلف تورنغالد الأسرة والجماعات القرابية ، الذي سبقت الإشارة إليه في أكثر من موضع ، ص ٩٥ وما بعدها .

(٤) - شرحت هذه الحقيقة باستفاضة كثيرة في كتابات الانثروبولوجيين البنانيين ، انظر مثلاً ليفي سترويتس ، المرجع السابق الإشارة إليه ، وكذلك أشار إلي هذا الرأي وبرهن عليه تورنغالد في مؤلفه السابق ذكره .

ومخططات ، وغينبرهن كني . يشترين بالمبال ، أما الزوجة فلا تشترى بالمهر ، وانما يؤدي المهر في تلك الحضارات - سواء القديمة منها أو المعاصرة - دور تحقيق مشروعية العلاقة الزوجية ، وبصفة خاصة مشروعية الأولاد الذين سوف تثمرهم هذه العلاقة الجديدة : (٥) :

ومما زال هذا الدور الهام الذي يلعبه المهر قائما ويتصاعد تأثيرا في شتى بقاع العالم ، ولكلها خصائصه بشكل واضح في أفريقيا وآسيا بوجه خاص . ولعل بعض مقائل المهر عند الشعوب الأمريكية . ويعتقد تعديل هذا النظام وتقليمه من أهم أهداف الحركة النسائية والحركات الإصلاحية في كافة بلاد العالم الثالث ، حيث يرتبط هذا الأسلوب في الزواج بتحقيق صفقات معينة تهدف في النهاية إلى تحقيق صالح الأسرتين المتصاهرتين أو أحدهما على الأقل ، حتي أن البعض سماه زواج الشراء . ولما كان هذا النوع من الزواج يقتدر في العادة بمعاملات عائلية واقتصادية وأحيانا ينطوي على اعتبارات سياسية أيضا ، لذلك كان من البديهي ألا تهتم الجماعتان القرابيتان المتصاهرتان برأي العروستين ، خاصة الفتاة . فلا يعد ترحيبها أو رفضها لشخص العريس أمرا زابال بالنسبة للكبار في الأسرتين .

أما « زواج الاتفاق » أو « أو زواج الرضا » فيختلف عن هذا اختلافا بعيدا ، و هو لم يتطور علي نطاق واسع إلا بعد أن قطعت الاتجاهات الفردية .

(٥) هناك دراسات مستفيضه لشرح وتحليل هذه العلاقة بين المهر وتحقيق مشروعية العلاقة الزوجية وثمارها من الأولاد انظر على سبيل المثال :

Paul Koschaker, « Die Eheformen bei den Indogermanen », in : Rabels Zeitschrift für ausländisches und internationales Privatrecht, No. 11, 1937.

Rudolf Köstler, « Raub-, Kauf- und Friedelehe bei den Germanen », in : Zeitschrift der Savigny - Stiftung für Rechtsgeschichte, Germanistische Abteilung, 1948.

Rene König, Die Familie der Gegenwart, op. cit., P. 54.

في الحياة الاجتماعية شوطا بعيدا في النمو والتطور ، وأصبح الفرد هو وحدة التعامل الاجتماعي منفصلا الي حد بعيد - عن جماعته الاجتماعية .
وأصبحت علاقة الحب بين العروسين ركنا أساسيا في قيام هذا النوع من الزواج حتى انها أصبحت القاعدة العامة في كثير من المجتمعات المتقدمة .

علي أنه يجب ألا يغيب عن بالنا في الوقت نفسه أن زواج الرضا أو الاتفاق هذا كان وما زال موجودا في تلك القطاعات الاجتماعية التي لا ترتبط فيها علاقة الزواج بمصالح اقتصادية أو مالية ، أعنى في الطبقات الدنيا ، ففي كافة المجتمعات الإنسانية كان هذا الأسلوب في الزواج هو الأسلوب السائد للاعتبارات التي أوضحناها ، وسيظل الأمر كذلك طالما أن الاعتبارات الاجتماعية أو الاقتصادية لا تلعب دورا في قيام الأسر الجديدة (أي ليس الزواج فيها صفقة لتحقيق مصلحة مادية أو رفع المكانة الاجتماعية لأحد طرفي العلاقة الزوجية) .

ولاشك أن هذه الحقائق تهدم النظرية القديمة التي لعبت في الماضي دورا هاما عند علماء تاريخ القانون ودارسي تاريخ الأسرة والزواج ، الخاصة بتطور الزواج . اذ ترى النظرية المذكورة (التي كان بوست A. H. Post من أول الداعين اليها) أن الزواج قد تطور عبر أشكال ثلاثة هي : - زواج الخطف ، ثم زواج الشراء ، ثم أخيرا زواج الرضا أو الاتفاق . ويرجع فساد تلك النظرية الي عدة اعتبارات أوجزها فيما يلي : -

١ - دلت الشواهد التاريخية الموثوق بها علي أن زواج الخطف لم يكن أبدا هو الشكل الأصلي أو الأول للزواج .

٢ - ثم أن زواج الخطف نفسه ليس في حقيقة شكل من أشكال الزواج ولعل أفضل وصف له أنه بديل لعملية الزواج التقليدية التي يجب أن تنم « بشكل اجتماعي ، منتظم ، ولعل صورته التي مازالت حية الي اليوم في جزيرة صقلية توضح لنا صدق هذه الملاحظة .

٣ - ويبدو فضلا عن هذا زواج الخطف قد ظهر في مراحل متأخرة من

تطور المجتمع الانساني ، خاصة في فترات الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال الزواج ، حيث يعد نوعا من الحل يلجأ اليه العريس الذي لا يشعر بالتوافق أو بتقبل الشكل الجديد للزواج . (كما نجده في جزيرة أيضا صقلية أيضا إذ يحدث في الغالب كرد فعل ولاسلوب للاحتجاج على الزواج المرتب الذي يخطط له الوالدان .) ويعده البعض في هذه الحال نوعا من الحماية للعروس وتحقيقا لرغبتها الحقيقية في الاقتراب بشخص معين ، فهو بذلك خطف مدبر من الطرفين ، ان جاز هذا التعبير . (٦)

٤ - يضاف الى أن هذا أن التصور التطوري نفسه لا أساس له من منطق التطور الاجتماعي ، فقد أوضحنا بكل جلاء أن زواج الرضا أو الاتفاق كان موجودا وسيظل منتشرا لدى القطاعات الدنيا في المجتمع التي لا يرتبط فيها الزواج بتحقيق أي صفقات اجتماعية أو اقتصادية .

الزواج الأحادي والزواج التعددي

للقارئ النقاط السابقة التي ضرورة توضيح العلاقة بين الزواج الأحادي و الزواج التعددي و لقاء نظرة علي الانتشار النسبي لكل شكل منهما في المجتمعات الانسانية القديمة و الحديثة على السواء . ويمكننا أن نأخذ فكرة سريعة مبسطة عن الأشكال المختلفة للزواج بنوعيه الأحادي والتعددي عن النظر الى الشكل التالي رقم . (٧)

(٦) أنظر تورنغالد ، المراجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٢ حيث ناقش هذه النقطة بالتفصيل وساق عليها كثيرا من الشواهد .

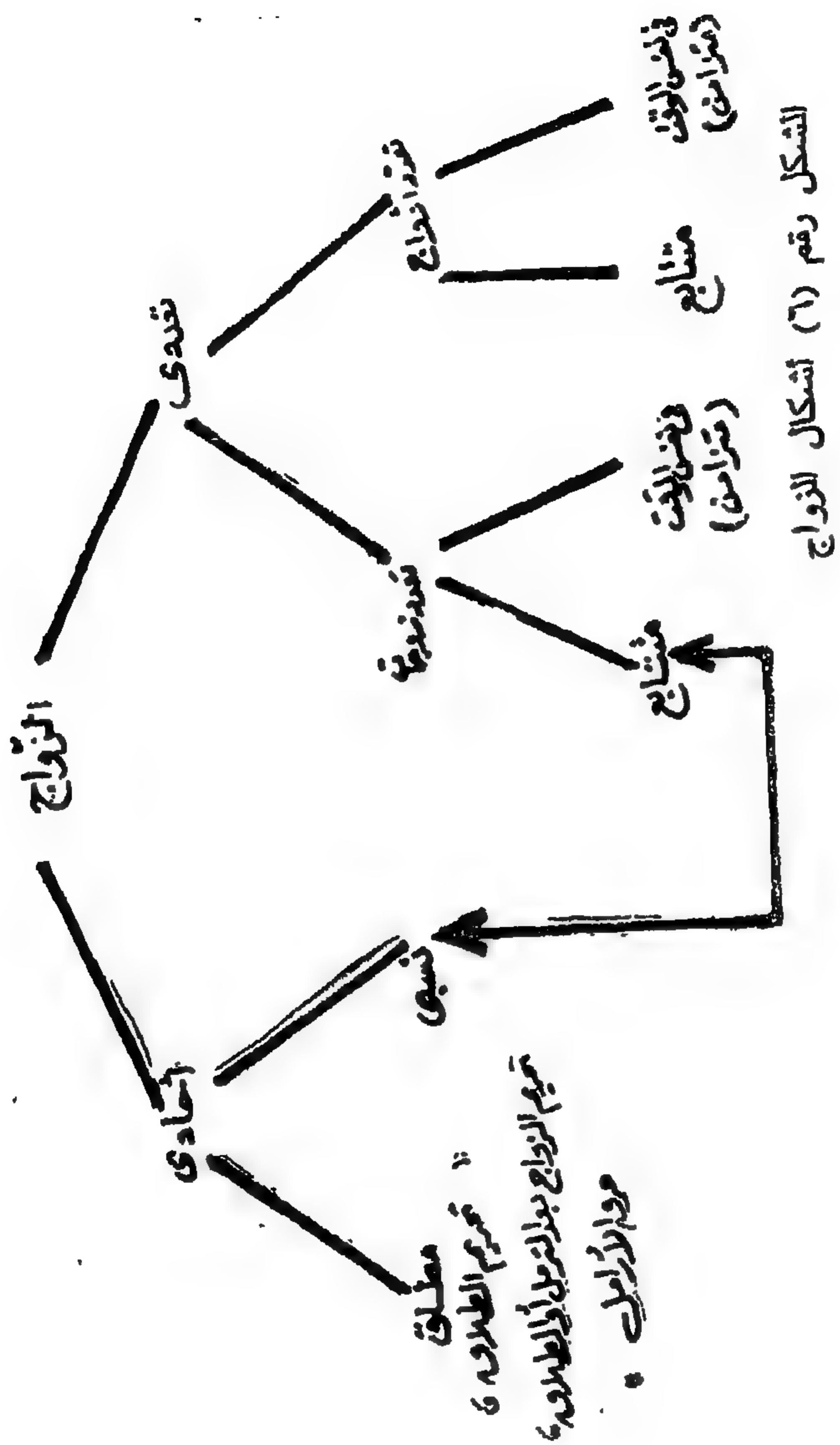
(٧) يقول جورج ميردوك في كتابه : ان الأسرة التعددية لا يمكن بطبيعة الحال أن تظهر الا في المجتمعات التي تتيح الزيجات التعددية . فالأسرة التعددية لا يمكن أن تتعايش مع نظام زواج أحادي صارم ، وهو النظام الذي وجدناه منتشرا في ٤٣ مجتمعا من العينة التي درسناها في مقابل ١٦٥ مجتمعا تبيح الزواج التعددي ولو بشكل محدود على الأقل . =

ويجب أن نضيف أن تعدد الأزواج في وقت واحد ، أي أن تقتزن المرأة بأكثر من زوج في نفس الوقت ، هو أنذر أشكال الزواج علي الإطلاق ، أو هو مجرد تحفة اثنوإجرافية كما وصفه بعض الأنثروبولوجيين . (من الجدير بالذكر أن هذا الشكل نادر الوجود أيضا بين الحيوانات ، وليس عند الإنسان فقط) وقد عرفت بعض المجتمعات الانسانية هذا النوع من الزواج في الماضي ، نذكر منها على سبيل المثال : شعب الشوكش **Chuknee** في سيبيريا ، شعب النايار **Nayar** وبعض الشعوب الأخرى التي كانت تعيش في شبه القارة الهندية في الماضي البعيد .

أما تعدد الأزواج المتتابع فهو شكل واسع الانتشار في الماضي والحاضر على السواء ، ومعناه أن تتزوج المرأة بعد وفاة زوجها من أخيه أو ابن عمه (وهو ما يسمى بالزواج الليفراتي ، وقد تعرضنا له من قبل) ، أو تقتزن باي رجل غيره . فالمرأة هنا لا تجمع في حياة زوجية بين أكثر من رجل ، ولكنها تقتزن بعدة أزواج الواحد بعد الآخر ، بعد أن تنهي علاقتها بالزوج السابق بسبب وفاته أو طلاقها منه .

أما تعدد الزوجات فهو أكثر أشكال الزواج انتشارا (بعد الزواج الأحادي طبعا) . حيث وجد جورج ميردوك أنه موجود في حوالي ٨٠٪ من الثقافات المائتين والخمسين التي درسها دراسة مقارنة على مستوى العالم كله . ولكن علينا وفقا للرسم الذي عرضناه - أن نميز بين شكلين من تعدد الزوجات ، الأول يلتزم أي الاقتران بأكثر من زوجة في نفس الوقت ، والثاني هو المتتابع أي أن يلجأ الرجل الي الاقتران بزوجة أخرى بعد انتهاء علاقته الزوجية -

The polygamous family can appear, of course, only in societies which permit plural marriages. It cannot coexist with strict monogamy which prevails in 43 societies of our sample as opposed to 195 which allow at least limited plural marriage», George Murdock, *Social Structure*, op. cit., P. 24.



المصدر : - رينيه كونيغ ، علم الاجتماع العائلي ، فصل في كتاب البحث الاجتماعي
الأميريقي المعاصر ، مرجع سابق ، ص

بزواجه السابقة سواء بسبب وفاتها أو طلاقه منها (٨) . وهناك مجتمعات
تحدد عدد الزوجات اللائى يمكن للرجل أن يجمع بينهما في وقت واحد ،
(والعدد أربعة في الاسلام كما نعلم ، وإن كان الاسلام قد وضع ضوابط
وقيودا كثيرا على هذا الجمع) . (٩) والنادر أن يطلق المجتمع العنان للفرد
بحيث يمكنه أن يجمع ما شاء من الزوجات في عصمته في وقت واحد . ولا
توجد مثل هذه الضوابط أو القيود في حالة تعدد الزوجات المتتابع ، حيث
يستطيع الرجل أن يقترب من زوجة جديدة بعد انتهاء علاقته بزواجه السابقة
أنى شئت له إرادته ذلك . ويعد هذا الشكل من الزواج التعددى أقربها جُميعا
الى الزواج الأحادى النسبى ، على نحو ما يرى القارئ من الرسم التوضيحي
الذى قدمناه سابقا . ويمكن القول بأن الزواج الأحادى النسبى هو القاعدة
العامة للزواج في المجتمعات الصناعية المعاصرة .

ورغم الانتشار الواسع لنظام تعدد الزوجات ، فإن علينا ألا نبالغ
في تصور هذا الانتشار أو تحميله من الدلالات أكثر مما يحتمل . ونذكر
أنفسنا هنا مرة أخرى بضرورة التمييز بين الواقع والمثل الأعلى ، بين ما يمارسه
الناس فعلا وما تحاول ثقافتهم أن ترسمه لهم (١٠) . وهناك من الأسباب
ما يبرر الاعتقاد بأن تعدد الزوجات لم يكن ولا يمكن أن يكون هو القاعدة أو
هو النظام الأكثر انتشارا ، وذلك للأسباب التالية :

١. - حقيقة أن الدين الإسلامى يبيح لكل مسلم أن هذا هو المثال
الثقافى ، أو العنصر الثقافى النظرى . أما في الواقع الحى فإننا نجد - رغم

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند محمد أبو زهرة،
تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ وما بعدها .

(٩) ناقش هذه النقطة كلا من ويليام جود وبوتومور ، مؤيدى وجهة
النظر التى عرضناها هنا . وقد ساق ويليام جود شواهد عديدة تؤيد أن
نظام تعدد الزوجات مقصور على بعض الطبقات الاجتماعية أساسا ، وأنه في
طريقه الى الاختفاء كلية . . .

(١٠) احالة لجود ، الثورة العالمية مرجع سابق ص ص ١٠١ - ١٥٤
وبوتومور تمهيد في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، فصل الأسرة .

يُستطيعون فعلا الجمع بين أكثر من زوجة . مثالون شاسع بين المثال الثقافي والواقع الثقافي فيما يتعلق بهذا الموضوع . وهذا هو الوضع القائم في الحضارات أخرى كثيرة .

٢- ثم إن هناك جدودا منطقية تفرض نفسها بحيث لا تسمح بانتشار نظام تعدد الزوجات . ولنتأمل هذه النقطة جيدا فلذا يبلغ أفراد المجتمع في الاستفادة من رخصة تعدد الزوجات، أو نسبة هؤلاء زادت عن المعقول بشكل خطير فماذا تكون النتيجة ؟ لا شك أن النتيجة التلقائية لذلك (خاصة ونحن نعلم أن عدد الذكور والإناث متواز على مستوى البشرية وفي كل العصور فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية النادرة) هي أن عددا كبيرا من أفراد المجتمع سوف يعجزون عن العثور على زوجة لهم ، مما يفتح الباب لظهور العديد من المشكلات والتوترات الاجتماعية . ولما كان الدافع الجنسي يمثل حاجة إنسانية ملحة فلا بد وأن تتفاقم تلك المشكلات والتوترات الاجتماعية ، وتقودنا إلى بعض النتائج الخطيرة كخطف النساء مثلا كوسيلة للحصول على المرأة ، مع ما يربط بذلك من اضطراب خطير في نظم الزواج والأسرة . الخ .

٣- هناك كثير من الشواهد التي تؤكد وجود ارتباط بين المبالغة في تعدد الزوجات وبين السلطة . حيث كان هذا النظام - خاصة في صورة المبالغ فيها - إحدى رموز السلطة . بل أن بعض الزعماء والحكام الأفريقيين القدامى كانوا يرتبون لأنفسهم حقوقا زواجية على نساء القبيلة . ولم تكن مشكلة زعماء القبائل هي فرض هذا النظام أو استمراره ، بل كانت مشكلته هي أن يرضى بعض النسوة اللائي يشعرن بالغبن نتيجة عدم اتساقه بهن ، أو انقطاعه عنهن فترة طويلة نسبيا . ولكننا يجب أن نراعى أن هذا الارتباط بين التعدد والسلطة لم يكن مقتصرًا على إفريقيا ، بل كان موجودا في كل بلاد العالم القديم ، فلدينا شواهد عن وجوده في آسيا وفي أوروبا . ومن الرواسب الثقافية الأوروبية لهذا النظام « حق الليلة الأولى » الذي كان ميزة للسيد على رعاياه طوال العصر الاقطاعي الذي استغرق فترة طويلة من التاريخ الأوروبي (١١)

(١١) انظر مزيدا من التفاصيل عند ريتشي كونيغ ، المرجع السابق ، ص ٥٨ وما بعدها ، وكذلك ص ١٥٤ والمراجع الواردة هناك .

لذلك اهتم كثير من دراسي الأبنرة بجمع الشواهد الدالة على أن نظام تعدد الزوجات في طريقه الى الاختفاء كلية ، والقاعدة العامة أن يحدث هذا الاختفاء بشكل تلقائي كرد فعل لبعض التغيرات الاجتماعية في مجالات الحياة الأخرى . فتغير أسلوب الحياة الاقتصادية ، كالبعد عن الزراعة التقليدية (مع ما يستتبع ذلك من عدم الحاجة الى الأيدي العاملة الكثيرة) ، وانتشار التعليم ، وتغيير وضع المرأة . . الخ كل ذلك الظروف والتغيرات تؤدي بشكل تلقائي الى العزوف عن الجمع بين أكثر من زوجة في نفس الوقت . (لاننسى الأعباء الباهظة التي أصبح الزواج يلقيها على العريس كالمهر والهدايا والعثور على المسكن المناسب . . . الخ) . وهذا هو الوضع الذي نراه يحدث بالفعل في أغلب بلاد العالم التي يبيع فيها المثال الثقافي تعدد الزوجات . وهذا أمر ثابت به بسيط من واقع الإحصائيات العامة في كل بلد ، وهو ما حدث ويحدث بالفعل في مصر .

غير أن هناك حالات أخرى لا تترك فيها الحكومة الأمر للتطور التلقائي وإنما تتدخل عن طريق وضع الضوابط والقيود التي تعمل على سرعة اختفاء نظام تعدد الزوجات . وتكون هذه الضوابط والقيود موجهة بالطبع الى الرجل لتقييد حريته في الجمع بين أكثر من زوجة . كما نعلم أن بعض الدول - مثل تركيا - التي يبيع فيها الدين هذا النظام ، قد حرمته قانونا . ومن الشروط (المقيدة) التي وضعتها بعض الدول ما ينص عليه القانون في سوريا من ضرورة أن يثبت الرجل قدرته المالية على إعالة زوجيتين . وذلك كشرط ضروري قبل أن يسمح بالجمع بين زوجتين أو أكثر . أما في تركيا - حيث حرم القانون المدني تعدد الزوجات كلية - فنجد أن الفلاح في الأناضول لكي يتجائل على هذا القانون يطلق زوجته التي في عصمته قبل أن يتزوج من أخرى ، ولكنه لا ينفصل عنها وإنما يحتفظ بها في بيته عضو في أسرته هي وأولادها . واضح من ذلك أن دافعه الى هذا اعتبارات اقتصادية بحتة . فهو يتجه الى هذا السبيل لحاجته الى أيدي عاملة رخيصة ، فوجود امرأتين في البيت (بالإضافة الى أولادهما) يعنى قوة عمل كبيرة رخيصة التكاليف . ولذلك فإن الأجدى لمواجهة ظاهرة كهذه هو تغيير الأساس الاقتصادي المسئول عن وجودها وانتشارها

واستمرار ، ثم يأتى التشريع بعد ذلك لاقرار الأمر الواقع ومقاومة أى انحرافات أو عبث فردى . أما أن تسير الأمور سيرة عكسية ، فنبدا باصدار القانون ، فى الوقت الذى لم تتوافر فيه الشروط الاقتصادية والاجتماعية-المواثية ، فان هذا القانون لن يلقى سوى التجاهل من أفراد المجتمع ، كما رأينا فى حالة هذا الفلاح الأناضولى . ومن المؤكد أن انتشار التعليم وتغيير وضع المرأة كفيل بالاسراع فى تحقيق هذا التطور المنشود ، فلن تقبل فتاة متعلمة أو أحسن تنشئتها أن يطلقها زوجها ويحتفظ بها فى بيته تشاركه حياته كأن شيئا لم يحدث . ان مثل هذا الوضع يعنى دون شك أن هذه المرأة لاتشعر لنفسها كيانا أو كرامة ، وذلك بسبب وضعها الاجتماعى المتدنى .

أما بالنسبة لنظام الزواج الأحادى فعلىنا أن ننظر اليه أيضا نظرة واقعية . متعمقة . فالزواج الأحادى بالشكل الذى نعرفه فى مجتمعا ومجتمعات البلاد الصناعية المتقدمة ليس نظاما أحديا مطلقا . هذا مع العلم بأنه قدتحول الى مثل أعلى ثقافى . ولكن كونه مثالا ثقافيا أعلى لايمنى كما كررنا أنه ينقد فى الواقع الحى بدقة . ذلك أن الالتزام الصارم الدقيق بهذا المبدأ يعنى أن تواجه الأرملة نفس مصير زوجها ، كما يحدث فى نظام « الساتى » Sati عند الهندوس حيث كانوا يحرقون الأرملة مع زوجها . ولكن الذى يحدث بالفعل اليوم فى مجتمعاتنا وفى كافة البلاد الصناعية هو نوع من الزواج الأحادى النسبى ، أو هو تعدد الزوجات متتابع . ويمكن القول دون مبالغة أن هذا النظام (الأحادى النسبى) هو الذى يسيطر تدريجيا فى كل بلاد العالم الثالث على اختلاف نظمها الزوجية والأسرية ، فلن يطول الوقت حتى يصبح الزواج الأحادى النسبى هو النظام المسيطر للزواج .

الزواج والعلاقات الجنسية :

لقد وردت فى الفقرات السابقة من حديثنا السابق بعض الإشارات التى توحى بضرورة الفصل النظرى بين العلاقات الجنسية والزواج ونسوق فيما

بلى بعض الاعتبارات القوية التي تؤيد هذا الفصل • (١١) ذلك أننا لو تصورنا أن الأسرة الانسانية تقوم لمجرد تحقيق الجنس المشروع بين الرجل والمرأة طرفى العلاقة الزوجية ، فإننا بذلك قد نقم فى أخطاء جسمية فى تفسير طبيعة كل من الزواج والأسرة •

حقيقة أن الوظيفة الجنسية تأتى على رأس وظائف الأسرة النووية ، ولكن لا يمكن أبدا أن نتصور أن تلك الوظيفة يمكن أن تكون هى الوظيفة الوحيدة للأسرة • وحتى لو تصورنا - خطأ - أنها الوظيفة الوحيدة للأسرة النووية ، فإنها لا يمكن أن تفسر ظهور واستمرار الأشكال الأخرى من الأسرة.

(١١) هناك وجهات نظر أخرى تبرر هذا الفصل بين العلاقات الجنسية والزواج ، ولكننا لم نضعها فى اعتبارنا • من ذلك الرأى القائل بأن العلاقات الجنسية يمكن أن توجد خارج الزواج ، أى قبله ، أو أثناءه ، بعد انتهاء العلاقة الزوجية ، وأن تلك العلاقات يمكن أن تتخذ صورا وأشكالا شتى • ويسوق أصحاب هذا الرأى حججا كثيرة للتدليل على صحة رأيهم ، ربما كان أبرزها وجود محرمات جنسية sexual Tabus فى كل الثقافات. أعنى قواعد تحريم لعلاقات جنسية معينة • والرأى دائما أن وجود تلك المحرمات بهذا الشكل الواسع الانتشار فى الماضى والحاضر يدل - من بين ما يدل عليه - على أن المخالفات كانت واسعة الانتشار أيضا ، أو أن تلك المخالفات يمكن أن تنشأ وتستفحل لو لم تكن هناك تلك الضوابط • ولنا تحفظات على هذا الرأى ليس هذا هو مجال الخوص فيه ، ونكتفى هنا بإيراد حجج أخرى أقوى تؤيد وجهة النظر الداعية الى الفصل النظرى بين الزواج والعلاقات الجنسية • انظر حول هذا الموضوع :

- N.W. Thomas, *kinship Organization and Group Marriage in Australia*, London, 1906.
- Malinowski, Bronislaw, *The Family among the Australian Aborigenes*, London, 1913.
- ———, *The Sexual Life of Savages in Northwestern Melanesia*, London, 1926.
- Thurn wald, *Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandschaft und Bünden*, op. cit., PP. 120-132.
- Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», dans : G. Davy, *Sociologues d'hier et d'aujourd'hui*, 2m édition, Paris, 1950.

اذ أن هناك بالقطع اعتبارات اجتماعية وثقافية هي الأساس في ظهور واستمرار تلك الأشكال الأخرى من الأسرة الممتدة مثلا .

ولو افترضنا أن الوظيفة الجنسية هي الوظيفة الوحيدة للأسرة ، فاننا بذلك نخفض الأسرة الى مستوى يجعلها مجرد مؤسسة شبه بيولوجية كل وظيفتها انجاب الأطفال . وهذا فوق خطئه ، فانه ينفي عن الأسرة الصفة الأولى والاساسية فيها ، وأعنى كونها مؤسسة اجتماعية ثقافية من مؤسسات المجتمع . ولذلك نرى أن وظيفتها الأولى والاساسية هي تنشئة أجيال جديدة من البشر عن طريق تكوين شخصياتهم الاجتماعية في ضوء التراث الاجتماعي السائد في ذلك المجتمع .

ثم أن النتيجة المنطقية لهذا الرأي الخاطئ أن الأسرة سوف تنهار اذا توقفت أو فشلت لسبب أو لآخر العلاقات الجنسية بين الزوجين ، ولاشك أن الشواهد الواقعية العديدة تكذب ذلك . فالعلاقة بين الزوجين في اطار الأسرة قائمة ومستمرة في حالات فشل أو توقف العلاقات الجنسية بينهما (ان كان بديهي أيضا أن نجاح هذه العلاقات هو تدعيم ولاشك لعلاقتها داخل الأسرة . ولكن يجب النظر اليها كعامل مساعد على هذا الترابط وليس العامل الوحيد فيه) .

لذلك نقول لو صدقنا ذلك الفهم للأسرة كمجال للعلاقات الجنسية فقط فاننا يمكن أن ننتهي - بدافع المغالاة - الى رأى نرتبه على ذلك الفهم الخاطئ ، وهو ان الأسرة يمكن أن تستبدل ببعض المؤسسات الاجتماعية (العامة) التي تحل محلها في تربية الأطفال وتنشئتهم . فلو اقتصرنا وظيفه الأسرة على الانجاب فقط ، فمن الممكن أن تضطلع دور الحضانه الحكومية بوظائف التربية والتنشئة الاجتماعية . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يحدث في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل . لماذا إذن ؟ لأن وظيفه الأسرة ليست هي الانجاب فقط ، وانما أساس تلك الوظيفة هي تحقيق « الميلاد الثاني » - كما يقول البعض - للطفل ، أي ظهوره كشخصية اجتماعية ثقافية هي نتاج

أولئك ثقافى اجتماعى معين . (٢٢) لا يتفق هذا الرأى ولا يكثر أن هناك بعض الحالات الواقعية التى يمكن أن يخصص فيها بتربية الطفل أشخاص يعيشون هم والديه الدمويين . كأن تتولى مهمة تربية الطفل - على سبيل المثال - منظمات طبقات العمر التى بلغت درجة بعيدة من التطور فى بعض المجتمعات ، فيتولى تربية الطفل كل رجال ونساء القبيلة من الجيل الأكبر منه ، والذين يخاطبهم جميعا بلقبى « أبى » و « أمى » . وهذا النوع من القرابة هو المعروف باسم القرابة التصنيفية، وقد لعب دورا فائق الأهمية فى حياة بعض المجتمعات البدائية فى الماضى ، فكان يجعل من القبيلة « أسرة لجمعية » ، أو كيان واتحادا مؤتلفا ان جاز التعبير .

على أن هذا لا يعنى إطلاقا أن المؤسسات شبه الأسرية لا وجود لها على الإطلاق . بل أن وجود مثل هذه المؤسسات يعد عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الأسرية فى كثير من بلاد العالم . ففى مثل هذه البلاد تحرص الدولة أو المؤسسات العامة على إنشاء المؤسسات شبه الأسرية لكن تتولى رعاية وتنشئة الأطفال الذين تفرض عليهم الظروف - لاي سبب من الأسباب - أن يعيشوا بدون والديهم أو بعيدا عنهم .

ومن أمثلة تلك المؤسسات فى العصر الحاضر دور الحضانه وتربية الطفل التى يكثر انشاؤها يوما بعد آخر مع ازدياد عدد النساء العاملات ، خاصة النماذج التى نعرفها عن الدول الاشتراكية . كما نذكر من بين أمثلة مؤسسات تربية الأطفال فى الكيبوتزات الاسرائيلية .

ويبذل المسئولون عن تخطيط وإدارة مثل هذه المؤسسات أقصى جهدهم

(١٢) لقد صك رينيه كونيغ مصطلح « الميلاد الثانى » هذا ، أو Die zweite Geburt . (وقد تردد فى بعض المؤلفات نقلا عن كونيغ The Second Birth انظر مؤلفه دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، الذى طبعت الإشارة إليه ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٩ . وانظر كذلك Dieter Claesens, Familie und Wert system, 2, Auflage, Berlin, 1967, PP. 62 - 99.

فلكي تتخذ تلك المؤسسات طابع الحياة المنزلية وسمات الحياة الأسرية .
ولكننا نجد مع ذلك - وللأسف - أن الحقيقة المؤكدة التي أثبتتها كل البحوث
أن أطفال المؤسسات ودور التربية (خاصة الصغار منهم) ينمون على
نحو أسوأ من الأطفال العاديين الذين ينشأون في أسرهم . وتصديق تلك
الحقيقة العامة حتى ولو كانت ظروف هؤلاء الأطفال من النواحي الصحية ،
والطبية ، والغذائية ، والتربوية الخ أفضل من ظروف أطفال الأسر
العادية في بقية المجتمع الخارجي . ومن الطريف والهام في نفس الوقت أن
نلاحظ أنه من الممكن قياس هذا العجز أو هذا القصور التربوي من جانب دور
تربوية الأطفال والحضانات . حيث يتجلى ذلك في كثير من المظاهر المادية
المأموسة لأطفال الحضانات ينمون بمعدل أبطأ ، وتكون زيادتهم من
حيث الإصابة بأمراض الأطفال والأمراض المعدية الخ . (١٣)

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن تلك المؤسسات شبه العائلية أو
البديلة تمثل ضرورة حيوية من وجهة نظر السياسة الاجتماعية ، ولكنها
لا تستطيع إطلاقاً أن تحل محل الأسرة في المدى الطويل . وهي عاجزة بالذات

(١٣) نوقشت تلك المشكلات على نطاق واسع من خلال ما أثاره رينيه
شبيتيز ، انظر مقاله في كتاب

Rose Coser, (ed.), The Family, Its Structure and Function,
New York, 1964, : «Hospitalism»

انظر كذلك المؤلف التالي :
W. Brezinka, Frühe Mutter — Kind — Trennung, Die Samm-
lung 14 (1959), PP. 88 - 101.

كذلك أظهرت البحوث أن صغار بعض الرئيسات (الحيوانات العليا)
ينمون نمواً سيئاً إذا انفصلوا بعيداً عن الأم ، انظر حول هذا الموضوع :
H.K. Harlow, Social Deprivation of Monkeys, in, W. Goode,
(ed.), Readings on the Family and Society, Englewood Cliffs,
N.J., 1964.

وانظر كذلك :
P.H. Mussen, J.J. Conger and J. Kagan, Child Development and
Personality, 2nd edition, New York, 1963, PP. 162-171.

نحن أن محل الأسرة في المراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية عند صغار الأطفال . ولذلك حرص المسئولون في الكيبوتزات الاسرائيلية على الحفاظ على اتصال العلاقة بين طفل المؤسسة وبين والديه طوال فترة اقامته داخلها، لكي لا يصاب بهذا الحرمان النفسى ، وتتحقق له بعض امتيازات المعيشة في الأسرة .

ولكن العامل الحاسم في كل حالة هو مدى الواجبات والمسئوليات التي تسندها كل ثقافة أو يسندها كل مجتمع الى الجماعة أو الهيئة المسئولة عن تنشئة الأطفال وتربيتهم . ولا شك أن المجتمعات تنطوى على قدر كبير من التنوع في تحديد هذه الواجبات والمسئوليات ، ولكنها منوطة في جميع الأحوال بالاطار العائلى أو شبه العائلى .

ولذلك اتجهت طائفة كبيرة من الدراسات الحديثة الى بحث مناخ الحياة الاسرية من خلال دراسة « الشخص القائم على رعاية الطفل ، أى من خلال دراسة « ولى الأمر » الفعلى . وقد اتضح من الدراسات الأولى وجود قدر هائل من التنوع في طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الواجبات التي يضطلعون بها . وقد ظهرت تلك المشكلة في دراسات علم النفس الاجتماعى للأسرة في الأيام الأخيرة تحت اسم « التجمعات الأسرية » (1).

ويؤكد لنا ذلك الوضع مرة أخرى أن المجتمعات الصناعية المعاصرة المتقدمة قد ابتكرت طائفة عريضة من التعريفات لظاهرة « الأسرة النووية » ، وذلك من حيث عدد الأشخاص الذين يحتمل أن يضمهم هذا النمط من الأسرة . كما يتضح هذا الوضع أيضا في مفهوم « الأسرة الممتدة المعدلة » الذى سيرد الكلام عنا تفصيلا فيما بعد .

(١٤) أنظر حول هذا الموضوع المرجعين الآخرين :

- Martin Koschore, Formen des Zusammenlebens in Deutschland, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, 24, 1973, PP. 531-563;
- Walter Toman, Familienkonstellation, 2, Auflage, München, 1974.

الفصل السادس

الأسرة الحديثة

- دورة حياة الأسرة
- مراحل دورة حياة الأسرة
- تراجع سلطة الوالدين
- امتيازات الأطفال
- سيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة
- العلاقة بين الزوجين

دورة حياة الأسرة

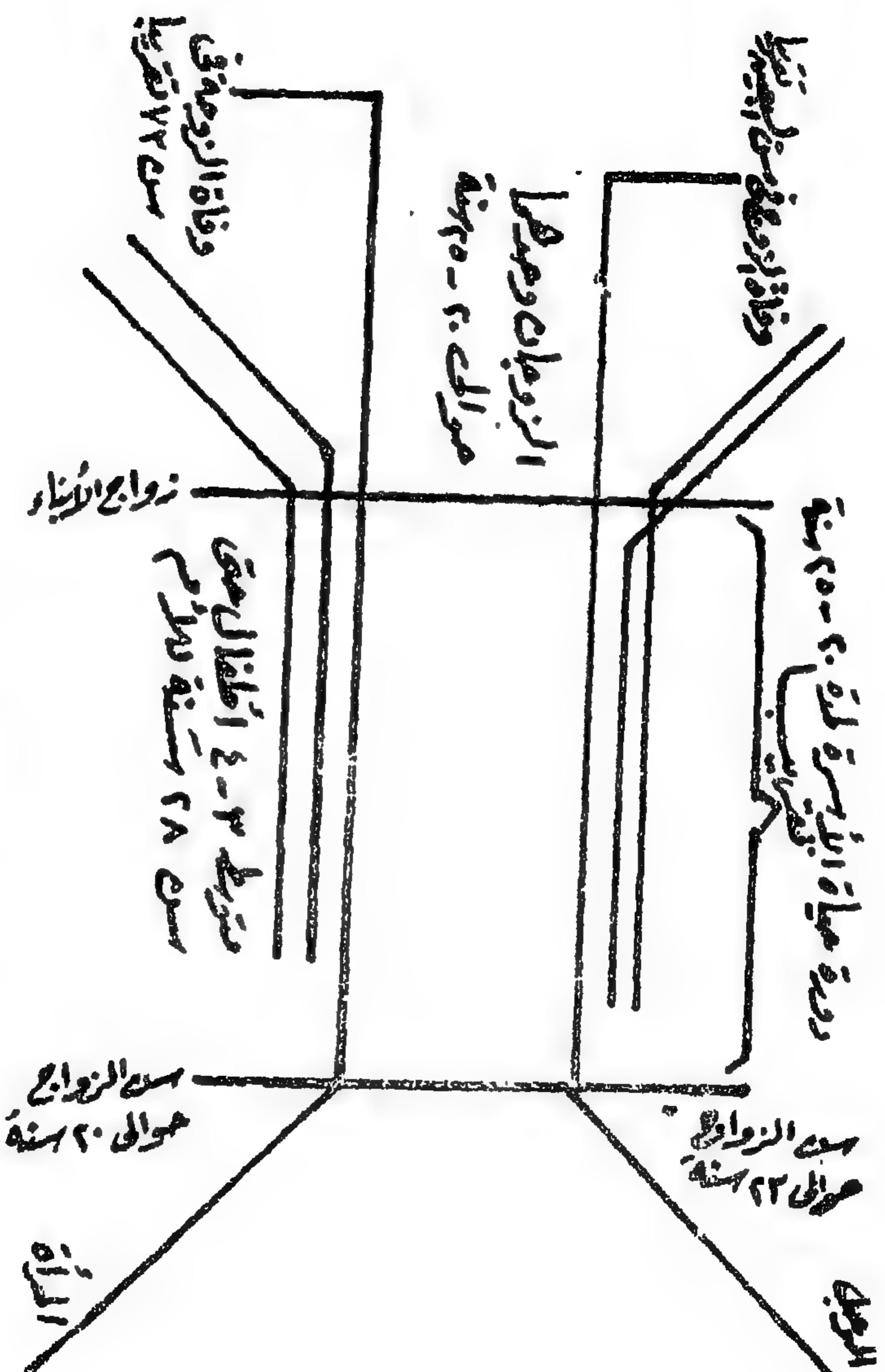
بصرف النظر عن العدد الضئيل من الأسر المتدة في المجتمعات الصناعية المعاصرة يمكن القول بأن الأسرة الحديثة تقتصر في العادة على الزوجين وأبنائهما القصر غير المتزوجين . وهذا هو تعريف الأسرة النووية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولو أن تعريفنا هذا للأسرة النووية لا ينبغي احتمال أن تضم تلك الأسرة أشخاصا آخرين عدا هؤلاء ، وذلك حسب ما تقتضيه بعض الظروف المعينة أحيانا ، والتي قد تتضح من مناقشاتنا فيما بعد .

ولا شك أن سيطرة الطابع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية في دورة حياة الأسرة النووية التي نتحدث عنها . وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ في الاعتبار انخفاض سن الزواج في أيامنا هذه ولنأخذ في اعتبرنا — على سبيل المثال — متوسط سن الزواج في الولايات المتحدة اليوم ، وهو ٢٣ سنة بالنسبة ، و ٢٠ سنة بالنسبة للفتاة ، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين الزوجين سوف يتزوجان في نفس العمر تقريبا . معنى هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر ٢٥ سنة على الأكثر . (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر أهم المراجع التالية حول هذه النقطة :

رينيه كونيغ ، علم الاجتماع العائلي ، فصل في كتاب البحث الاجتماعي الإمبريقي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٥١ .
وانظر كذلك :

- R. Blood, (Jr.) and Donald M. Wolfe, **Husbands and Wives. The Dynamics of Married Life**, Glencoe, Ill., 1960.
- Roy H. Rogers, **Improvements in the Construction and Analysis of Family Life Cycle Categories**, Kalamozoo, Mich 1962.
- ———— , **The Developmental Conceptual Framework to Study of the Family in** : Nye and Berardo, (eds..) **Conceptual Frameworks**, op. cit.



الشكل رقم (٧)

رسم تخطيطي لدورة حياة الأسرة في الولايات المتحدة
 المصدر : رينيه كونيغ ، علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ،
 صفحة ٢٢٤ .

وتبدأ الأسرة دورة حياتها بعقد الزواج ، ثم تنقضى فترة معينة قد تطول أو تقتصر (حسب عدد الأطفال الذين تنجبهم الأسرة) حيث تعود الأسرة لتقتصر مرة أخرى على الزوجين بعد خروج الأولاد . والملاحظ هنا أنه كلما ازداد متوسط العمر في المجتمع كلما طالت المدة الزمنية التي يقضيها الزوجان وخدمهما - مع بعضهما - بعد انتهاء دورة حياة أسرتهما .

وتنتهى دورة حياة الأسرة - على أقصى الأحوال - في اللحظة التي يبلغ فيها الأطفال مبلغ الكبار ، وينهون تعليمهم (أو اعدادهم المهني) ، ويغادرون بيت الأسرة لكي ينشئوا لأنفسهم أسرا نووية جديدة . ومن هنا نقول بأن مصطلح « الأسرة الزوجية » له وجاهته من الناحية البنائية الصارمة ، من حيث أنه ينصب على ذلك الجانب من الأسرة الذي يحدد مدى استمرارها .

ولا يعنى انفصال الأولاد عن بيت الوالدين - بعد انتهاء دورة حياة الأسرة - أن الاتصال بينهما قد انقطع كلية (على خلاف ما كان يعتقد في الماضي) . ولكن الاتصال الجديد يتصف ببعض السمات والخصائص التي تميزه عن المرحلة السابقة ، فالصلة بين الأبناء وآبائهم في مرحلة ما بعد انتهاء دورة حياة الأسرة لم تعد مباشرة ولا شاملة بنفس القدر الذي كانت عليه في الماضي ومن هنا تفقد الصلة القديمة كثافتها وشدتها كما تفقد انتظامها واتصالها . كذلك تتغير طبيعة العلاقة تغيرا جذريا ، فلم تعد العلاقة بين الطرفين علاقة بين « والدين » و « أطفال » ، ولكنها علاقة من نوع جديد تتم بين أشخاص متساوين في الحقوق . وبذلك تظهر في لحظة معينة من دورة حياة الأسرة عملية اختيار حاسمة تمس كيان تلك الأسرة الحديثة . (٢) .

(٢) انظر حول هذا الموضوع :

- Hill, «Decision — Making and the Family Life Cycle», in : Ethel Shanas Gordon F. Streib (eds.), **Social Structure and the Family. Generational Reactions**, Englewood Cliffs, N.J., 1965.

الجدول رقم (٤)

دورة حياة الأسرة حسب تصورات عدد من الدراسات

مرحلة دورة حياة الأسرة	سوروكين وزيميريان وحالتين (١٩٢١)	المؤتمر الوطني للأسرة حياة (١٩٤٨)	دوفال (١٩٥٧) ، صفحة ٨	فيلمان (١٩٦١) ، صفحة ٦	رودجرز (١٩٦٢) ، ص ١٤ - ١٥
الأولى	بدء الحياة الزوجية	أكبر الأطفال عمره أقل	أكبر الأطفال عمره أقل	المرحلة الأولى من الزواج (زواج بلا أطفال)	زوجان بلا أطفال
الثانية	زوجان بطفل واحد أو أكثر	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال مازال رضيعا	جميع الأطفال أقل من ٣٦ شهرا
الثالثة		أكبر الأطفال عمره بين ٢ سنة وخميس سنوات	أكبر الأطفال عمره بين ٢ سنة وست سنوات	أكبر الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة	الأسرة في مرحلة ما قبل المدرسة وفيها : (١) أكبر الأطفال بين ٣ - ٦ سنوات ، وأصغرهم أقل من ٣ سنوات (ب) جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ - ٦ سنوات
الرابعة		أكبر الأطفال عمره بين ٥ - ١٢ سنة	أكبر الأطفال عمره بين ١٣ - ٦ سنة	جميع الأطفال في سن المدرسة	الأسرة في مرحلة سن المدرسة وفيها : (١) الرضيع (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (ج) جميع الأطفال بين ٦ - ١٣
الخامسة		أكبر الأطفال عمره بين ١٣ - ١٩ سنة	أكبر الأطفال عمره بين ١٣ - ١٩ سنة	أكبر الأطفال في سن المراهقة ، وبقية الأطفال في المدرسة	الأسرة في مرحلة مراهقة الأطفال ، وفيها : (١) رضيع (ب) أطفال قبل سن المدرسة (ج) أطفال في سن المدرسة (د) جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ - ٢٠ سنة

١١/١٩٥٥

السادسة	(المرحلة الثالثة) أحد الأطفال أو أكثر يستطيع أعالة نفسه بنفسه	المسألة الرابعة المرحلة الرابعة الزوجان في سن الشيخوخة وقد عاثر كل الأطفال البيت	السنوات الأخيرة من حياة الأسرة	خلو البيت حتى سن المعاش	تبدأ من ترك أول طفل للأسرة إلى أن يغادرها آخر طفل	أحد الأطفال أو أكثر مازال يعيش مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ترك الأسرة .	الأسرة في مرحلة البلوغ وفيها : (أ) أطفال صغار (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (ج) أطفال في سن المدرسة (د) مرهقون (هـ) جميع الأطفال فوق العشرين
السابعة						جميع الأولاد تركوا حياة البيت	الأسرة في مرحلة الانطلاق وفيها : (أ) أطفال صغار (ب) أطفال فيما قبل سن المدرسة (ج) أطفال في سن المدرسة (د) مرهقون (هـ) أصغر طفل تجاوز عمره ٢٠ سنة
الثامنة						الزوجان تقدم بهما السن	عندما يخرج كل الأطفال تستمر هذه المرحلة حتى سن المعاش
التاسعة				المعاش حتى وفاة أحد الزوجين أو كلاهما			المعاش حتى وفاة أحد الزوجين
العاشرة							من وفاة أول الزوجين حتى وفاة الطرف الآخر الذي كان على قيد الحياة

(*) المصدر : نقل عن مقال روى ، الذي سبقت الاشتغال إليه .

G. P. Rowe in : F. Ivan Nye and Felix M. Berardo, (eds.). *Emerging Conceptual Frameworks in Family*.

Analysis, New York, 1966, PP. 208-209.

مراحل دورة حياة الأسرة

الملاحظ أن مفهوم دورة حياة الأسرة **Family cycle** قد ازداد أهمية في الكتابات الحديثة عن الأسرة . ولا عجب في ذلك لأنه أمكن من خلال هذا المفهوم أن ندرك أن معنى أو مضمون « الأسرة » يختلف من حالة لأخرى حسب نوع المرحلة الزمنية التي تعيشها تلك الأسرة . ولا شك أن هذا الفهم الجديد للأسرة يطرح علينا طائفة جديدة من المشكلات ، نذكر منها :

- (أ) الزوجان الشابان بدون أطفال
- (ب) الزوجان مع أطفالهما في سن ما قبل المدرسة
- (ج) الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة المبكرة
- (د) الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة
- (هـ) دخول الأسرة في مرحلة ما بعد الوالدية ، حيث يبقى الأولاد الكبار في البيت ، أو يكونوا قد غادروه بالفعل . ومن ثم يعود الزوجان وحيدين كما كانا في البداية .
- (و) الزوجان يعيشان وحيدين إلى أن تحين وفاة أحد الزوجين .
- (ز) وعند وفاة أحد الزوجين تطرأ حالة جديدة يمكن مواجهتها باحتمالات عديدة : أما معيشة الطرف الباقي على قيد الحياة وحيدا إلى أن يموت ، أو أن يتزوج من جديد أو ينتقل للأقامة مع أحد أولاده الكبار (أو ينتقل بين بيوت أولاده يقضى في كل بيت منها فترة معينة) ، أو أن ينتقل للأقامة في أحد بيوت رعاية المسنين (على نحو ما هو شائع في المجتمعات الغربية المعاصرة) . وهناك أساليب لتحديد مراحل دورة حياة الأسرة عرضنا عدة نماذج منها في الجدول رقم (٤) .

— Andrée Michel, «Les aspects sociologiques de la notion de famille dans la législation familiale Française», dans : L'Année Sociologique, 3e série, 1960, PP. 99-105.

وتتميز هذه الدراسة بين نمطين متقابلين من الأسرة ، يقوم الأول منهما على القرابة الدموية ، ويقوم الثاني على القرار الشخصي الخاص .

ولا شك أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة تؤثر على حياة تلك الأسرة من نواح متعددة . وملاحظاتنا هنا مأخوذة عن دراسات الأسرة الغربية ، حيث نجد على سبيل المثال أن مرحلة حياة الأسرة تحدد مكان سكنى تلك الأسرة ، إذ نرى أن الأسرة الجديدة ذات الأطفال تفضل في العادة السكنى على أطراف المدن ، على حين نجد أن الأزواج الشبان بلا أطفال يفضلون في العادة السكن في قلب المدينة .

كذلك نلاحظ أن دورة حياة الأسرة لا تتغير حسب سن الزواج . فحسب (فتطول إذا تأخر سن الزواج ، وتقتصر إذا انخفض سن الزواج) ، ولكنها تحدد كذلك حسب عدد الأطفال (فتقتصر في حالة الأطفال الكثيرين ، وتطول في حالة عدد الأطفال القليل) ، وحسب معدل تتابع انجاب الأطفال (فتطول إذا طالت الفترات بين كل طفل وآخر ، وتقتصر إذا أنجب الأطفال الواحد بعد الآخر مباشرة أو بفواصل قصيرة) .

والوضع السائد في الأسرة المتوسطة الأوربية أن دورة حياة الأسرة العادية تطول بسبب تأخر سن الزواج ، وقباعد الفواصل الزمنية بين كل طفل وآخر . كما دلت الشواهد في الولايات المتحدة على أن دورة حياة الأسرة تقتصر في حالة انجاب أطفال كثيرين ، وتطول في حالة انجاب عدد قليل من الأطفال . كما اتضح هناك أن تقارب الفواصل الزمنية بين انجاب كل طفل وآخر يقصر من دورة حياة الأسرة الأمريكية . ولكن النتيجة العامة التي نخرج بها من ملاحظة تلك الحقائق أن حالة الأسرة لا تستمر واحدة أمد الحياة ، ولكنها تتغير حسب مراحل دورة حياة الأسرة .

تراجع سلطة الوالدين :

ويرتبط بالسمة السابقة أوثق الارتباط حقيقة أخرى بارزة هي أن سلطة الأب (أو الوالدين) لم يعد لها وجود إلا في الفترة التي يكون فيها الأطفال قصرا (دون سن البلوغ) . بل اننا نلاحظ علاوة على ذلك أن سن البلوغ (الفعلي وليس القانوني) أخذ في الانخفاض المستمر في كثير من بلاد العالم ،

تبدأ من الدول المتقدمة . كما نجد أنه من الممكن في أحوال كثيرة أن يتحقق للطفل الاستقلال الفعلي قبل الوصول الى سن البلوغ القانوني . كما أن عملية التبعية للأبوين آخذة في التقلص من الناحية النفسية البحتة ، كلما اقترب الأولاد من سن البلوغ .

ولا عجب في هذا التطور على الإطلاق لو أمعنا النظر فيه . حيث سنرى أن أطفال اليوم يبدأون منذ فترة مبكرة من حياتهم (أقصاها السادسة من العمر ، ولكن من الممكن ابتداء من السنة الرابعة من العمر) في الاختلاط ببيئات خارج نطاق الأسرة ، نذكر منها على سبيل المثال : دور الحضانة ، والمدارس ، وجماعات اللعب في الحي أو في نطاق أوسع ، وجماعات الهوايات ، ومؤسسات الهيئات المختلفة (كمؤسسات الطلائع الحزبية ، أو النوادي الثقافية أو غيرها) . ومن البديهي أن انخراط الأطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من اهتمامهم وتفكيرهم ، وأن هذا القدر يتزايد بمرور الأيام وزيادة سريعة .

والملاحظ فضلا عن ذلك أن عملية « التنشئة الاجتماعية الموازنة » Parallel Socialization التي تتم من خلال وسائل الاتصال الجماهيري الجديدة - وخاصة التليفزيون - تساهم في دفع الأسرة سريعا الى هذا الاتجاه . ولا بد أن ندرك أن سرعة سير الأسرة على هذا الدرب المتميز سوف تزداد في المستقبل مع ازدياد تأثير تلك الوسائل وتعاضل قوتها على جذب الاهتمام والتغلغل في حياة الأسرة . وتتقلص الى جانب تلك العملية (عملية التنشئة الاجتماعية الموازنة) عملية التنشئة الاجتماعية التقليدية التي تتم عادة في بيئات الأسرة ، والحضانة والمدرسة في ظل العلاقات الشخصية المباشرة . كذلك يتعاظم مع الأيام دور مؤسسات التدريب المهني في صياغة شخصية الفرد والاستحواذ على اهتمامه والتأثير على أفكاره .

على أنه من الممكن - كما نلاحظ في بعض الحالات - أن يستمر الأولاد بعد بلوغهم السن القانوني في الحياة تحت سقف الأسرة ، أي لا ينفصلوا مكانيا عن والديهم وبقية اخوتهم . ولكن الملاحظ أن ذلك الوضع لا يرتب

التزامات قانونية على أطراف الأسرة المختلفين ٢ بل يمكن القول بأن التزامات الأولاد تجاه آبائهم تنخفض الى الحد الأدنى لها ، بحيث تكاد تقتصر على واجب اعالة الوالدين اذا عجزا عن اعالة نفسيهما . والوضع الجالى فى اليلاد الصناعية المتقدمة الغربية أن الالتزام القانونى قد اختزل الى أدنى حد له ، بحيث بات يقتصر على التزام الأولاد بدفع أجر اقامة والديهما فى أحد بيوتهم المسنين . معنى ذلك أن الأولاد لم يعودوا ملتزمين - قانونيا - باعالة والديهما فى معيشة مشتركة معهم ، ولكن التزامهم اتخذ صورة رسمية مقننة . ومن شأن هذا التغير الجديد للالتزام أن يحدث تعديلا فى مفهوم الالتزام نفسه . ومن يدرى ألا تثار فى المستقبل مشكلة تحديد طرف جديد يلتزم بتسديد أجور مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة بذلك ، فأننا سنكون فى هذه الحالة ازاء وضع جديد تماما نتقوض فيه آخر التزامات الأبناء تجاه آبائهم .

امتيازات الأطفال :

كذلك يترتب على هذا الفهم الجديد لدورة حياة الأسرة أن امتيازات الأطفال أخذت تتزايد يوما بعد يوم داخل بيئة الأسرة نفسها . فعلى الرغم من أن الأطفال القصر مازالوا - من الناحية القانونية - يخضعون لسلطة الأب (أو لسلطة الوالدين) ، إلا أنه أصبح بإمكان أولئك الأطفال اكتساب امتيازات جديدة متزايدة باستمرار . من هذا مثلا أنه أصبح بوسع الأطفال تكوين ثروة خاصة بهم . ولو أن القوانين الوضعية تلزم الوالدين فى هذه الحالة بإدارة ثروة أبنائهم القصر ، بل وتسمح لهم بالانتفاع بها حتى بلوغ أولئك القصر السن القانونى . (٣)

(٣) وقد حددت القوانين المصرية (المستقلة فى هذه الأمور من الشريعة الإسلامية) قواعد الولاية على مال الصغير . فالولى المالى على الصغيرة هو أبوه ، فان فقد أباه فنجدته أبوا أبيه ، اذا لم يكن أبوه أوصى بشخص آخذ . وليست سلطة الأب أو الجد فى ولايته مال ابنه أو حفيده مطلقا ، إلا اذا كان المال الذى يملكه الولد قد تبرع به أبوه ، فان سلطة الأب تكون مطلقة ، ولا حساب عليه ، ولا يسأل عنه . وكان ذلك تشجيعا للأباء

ولكننا نستطيع القول بأن وجود ثروة خاصة بالطفل (من مال موروث ، أو من كسب عمله) ستؤدي بشكل مباشر الى انفصال الطفل المبكر عن أسرته . ونلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بين أولاد الطبقة العاملة - في أغلب بلاد العالم - الذين ينخرطون في سلك العمل اليدوي ، ويتجهون في سن مبكر إلى الزواج والانفصال عن الأسرة .

مسيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة : -

يمكن القول بصفة عامة بأن العلاقات الموضوعية ، بل إن كل العلاقات التي يمكن صياغتها في صورة رسمية ، داخل الأسرة الحديثة أخذت في التراجع . ونلاحظ بادية ذي بدء دخول تعديلات ملحوظة على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد ، حيث أنها تسير في اتجاه التخفيف الواضح . ويشير رينيه كونيغ في هذا الصدد الى اتجاه بعض القوانين الوضعية في كثير من البلاد الى الكلام عن « منطقة الوالدين » لا عن « سلطة الأب » .

= لينبرعوا لأولادهم ، لأنه إذا كان تبرعهم يؤدي الى الحسب المستمر ، فإن الأب قد يمنع عن التبرع ليتقي هذا الحساب .

وإذا كان المال قد آل للقاصر عن غير طريق الأب ، واشترط المتبرع بمالاً ألا يتولاه الأب ، فإن الأب لا تكون له الولاية على هذا المال ، بل تكون الولاية لمن تعينه المحكمة .

ولذا لم يكن مثل هذا الشرط فإن الأب أو الجد تكون له الولاية ، ولا تكون مطلقة كما نوهنا ، بل تكون مقيدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي رسم الحدود لولاية الأب فلا يتجاوز للأب التبرع من مال القاصر إلا لأداء واجب إنساني كما كتبت لصلحة عامة ، لجهة بر وإحسنة ، أو لأداء واجب عائلي لكون من المحكمة . ولا يجوز أن يفرض أحد من مال القاصر أن يقترض منه ، وغير ذلك كثير قد بين القانون منعه .

انظر مزيداً من التفاصيل في عقد ، محمد أبو زهرة ، تنظيم الإسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ - ١١٥ ، ومواضع أخرى متفرقة .

غقط ، كما تعتبر الزوج « مؤثلاً » لسلطة الوالدين في التعامل مع المجتمع خارج الأسرة . (٤) .

كذلك نلاحظ أن الأطفال لا يخضعون اليوم لسلطة الأب أو سلطة الوالدين من خلال قوة الجماعة الأسرية ، وإنما هم يخضعون لتلك السلطة بسبب كونهم قصرا ، أى بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال والاعتماد على أنفسهم .

وفى مقابل هذا تزداد العلاقات الشخصية والذاتية داخل الأسرة أهمية واتساعا ، بحيث تتفوق فى أهميتها على العلاقات الموضوعية أو الرسمية . ومن شأن هذا التطور أن يضيق نطاق تلك العلاقات الموضوعية ذات الصياغة أو التحديد القانونى ، ويوسع مجال العلاقات الحميمة التى تعتمد على التقرير الذاتى والثوق والحكم الشخصى . (٥)

وهناك اعتبارات من طبيعة مختلفة هى المسئولة عن هذا التطور الجديد . فنلاحظ فى البداية أن تحول طابع العلاقات داخل الأسرة هو صدى لمسيطر الطابع الفردى على الحياة الاجتماعية ونمو الشخصية الفردية . كما يرجع هذا التطور الى الاكتشاف الهام الذى أبرز لنا بوضوح أنه من الصعب فى ظل ظروف الحياة الحديثة اخضاع تلك العلاقات الأسرية للتنظيم والتحديد

(٤) انظر ، رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، خاصة ص ص ٦٦ - ٦٧ . وكذلك المراجع الواردة هناك .

(٥) انفا لا نستطيع أن نحصل على الشواهد مباشرة وصريحة على هذا التطور من مجموعات القوانين والأحكام فى البلاد الصناعية المتقدمة التى حقق فيها هذا التطور خطوات واسعة الى الأمام . ولكننا يمكن أن نستدل على وجود هذا الاتجاه من شواهد غير مباشرة . حيث أصبحت القوانين الحديثة فى كثير من تلك البلاد قصمت أو تدر مدورا غابرا بكثير من الأمور التى كانت تتصدى لها فى الماضى ويقرر لها قواعد جديدة للتصرف فيها ، كما يتضح ذلك أيضا من ترك الحكم على كثير من الأمور لتقرير واختيار أطراف العلاقة ، أى نزولها من مستوى النص القانونى الى مستوى الذوق وتحكيم المعايير الشخصية لكل طرف ، انظر ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

القانونى : فهو اما تخضع للتحايل على القانون بسهولة ، أو أن أطراف العلاقة لا يهتمون بفرض حقوقهم القانونية على الطرف الآخر . والظاهرة العامة على أى حال أننا لم نعد نستطيع تدخل القوانين فى صياغة كثير من أمور حياتنا الشخصية . على خلاف الوضع فى الماضى البعيد حيث كان القرائن الاجتماعى (ممثلاً فى القواعد الدينية أو العرفية أو غيرها) يتدخل الى تحديد أدق تفاصيل السلوك الشخصى للفرد ، خاصة على مستوى العلاقات الأسرية ، علاقة الزوج مع الزوجة ، ومع والديه ، ومع ابنائه ، وبين الأبناء وبعضهم الخ .

العلاقة بين الزوجين :

الملاحظ فى الوقت الذى ضعفت فيه العلاقات بين الوالدين وأبنائهما وأصبحت ذات طابع ذاتى وشخصى واضح ، ازدادت فيه قوة العلاقة بين الزوجين ، فازداد اقترابهما وتركزت علاقتهما وطالت مدة حياتهما التى يقضيانها مع بعضهما . وذلك بالطبع بافتراض سيطرة الزواج الواحدى ، واستمرار العلاقة الزوجية مدى الحياة ، أما الأسرة التى ينهى فيها الطلاق الحياة الزوجية فهذه لا نعتيها فى حديثنا هنا .

ويشير بعض المؤلفين الى شواهد واضحة تؤكد هذه الظاهرة الجديدة ، حيث نجد أغلب التشريعات الحديثة فى أكثر البلاد الغربية الصناعية تضع قانون الزواج أسبق من قانون الأسرة . ولا يرجع ذلك فقط الى أن الأسرة تبدأ حتماً بالزواج ، ولكنه يرجع كذلك الى أن الزوجين فى الأسرة الحديثة قد أصبحا يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية .

وهكذا أصبح الزواج كما أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لهذا النمط الجديد الذى عرفناه عن الأسرة الحديثة ، الذى يتميز بتمتع الأطفال منذ سن مبكر نسبياً بقدر من الاستقلال والتباعد عن الوالدين . وحتى بعد بلوغ أولئك الأولاد السن القانونية أو اكتمال تأهيلهم للحياة العملية فإنهم

يتركون بيت الأسرة ، ويبقى الزوجان وحدهما من جديد . ومن ذلك يتضح أن الزوجان ليسا هما البؤرة الأساسية للأسرة فحسب ، وتكتهما كذلك الوحدة الوحيدة المستمرة باستمرار الأسرة ، منذ عقد الزواج وحتى الموت . (٦)

وتؤكد لنا تلك الحقيقة الملاحظة التي وضعنا أيدينا عليها في فصل سابق من هذا الكتاب ، وهي أن الزواج أصبح يأتي اليوم في مقدمة الاهتمام في حياة الأسرة ، وفي دراسات الأسرة على السواء . كما أن النظم والقواعد التي تتجاوز حدود علاقات التعامل الأسرى المختارة آخذة في الضعف والتقلص يوما بعد آخر .

وتؤكد لنا كافة الملاحظات التي أوردناها في سياق هذا الفصل أن مكانة الفرد في مجتمع اليوم لم تعد تتحدد في ضوء انتمائه العائلي بالدرجة الأولى ، وإنما هي تتحدد على أساس انجازه الفردي الخاص . وهذا هو ما دفع علم الاجتماع المعاصر الى أن يقابل بين نمطين مختلفين من المجتمعات ، نمط تتحدد فيه مكانة الفرد في ضوء وضعه العائلي (وهو ما يعرف باسم « المكانة الموروثة ») ، ونمط تتحدد فيه مكانة الفرد في ضوء انجازه الشخصي (الاقتصادي، أساسا) وهو ما يعرف باسم « المكانة المكتسبة » .

(٦) انظر الأسرة الزوجية لدور كايم :

Durkheim, La famille conjugale, op. cit.

حيث نجد تأكيداً لتلك الملاحظة بالذات ، لكون الزوجين هما أول أفراد الأسرة وهم آخر من يتركها (فيما عدا حالات الطلاق بالطبع) .

الفصل السابع

مشكلة تقلص وظائف الأسرة

- هل تقلص الوظائف نوع من التفكك الأسري ؟
- تقلص الوظائف والانتاجية الاقتصادية .
- تقلص الوظائف : ماله وما عليه .

الفصل السابع

مشكلة تقلص وظائف الأسرة

هل تقلص الوظائف نوع من التكلف الأسرة ؟

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية ، وهي كلها وظائف اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع ويقسم البعض هذه الوظائف الى مجموعتين متميزتين ، الأولى هي الوظائف الفيزيائية (أو المادية) وهي على سبيل المثال : التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية ، ووظيفة الحماية ... الخ . والمجموعة الثانية هي الوظائف الثقافية والعاظمية والاجتماعية ، مثل : تكوين الفرد عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو من أعضاء الأسرة .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة في النظام القائم على الاقتصاد الريفي ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيائية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية . وأصبح هناك من الآن فصاعدا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها .

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج الى وظيفة استهلاك ، حتى أن المنتجات الخام في البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها في المنزل الى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد . ونلمس بوضوح أن الاتجاه العام لتطور عمليات تجهيز واعداد المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية يسير نحو جعل تلك المنتجات جاهز للاستهلاك مباشرة . يتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات السوق وعن طريق البحوث الاجتماعية التي تحاول تحقيق الاستجابة لرغبات الجمهور . ومن هذه الزاوية يمكن القول بوضوح بأن تأثير الأسرة على توجيه الصناعة أصبح تأثيرا كبيرا .

أما الوظيفة التي تحتكرها الأسرة دون أي مؤسسة أو نظام آخر فهي وظيفة الانجاب ، بالنسبة الغالبة من المواليد يولدون داخل أسر ، ولاتزيد نسبة المواليد خارج نطاق الأسرة (أي من علاقات جنسية غير مشروعة) عن ٦٪ في المتوسط في المجتمعات الغربية ، ولكنها تقل عن ذلك كثيرا في المجتمعات التقليدية .

ولكن حتى في هذا المجال الذي يبدو لأول وهلة غريبا تماما نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيرا حاسما في الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية (والسكانية) وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسرة الكبيرة العدد (وذلك من خلال تقديم إعانات عائلية ، وإعانات للسكن ، ومنح تخفيضات ضريبية ، وتخفيضات في وسائل المواصلات ، وميداليات للأسر الخ) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل ، وإباحة الاجهاض ، وحملات التعقيم ... الخ) ، وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك في بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية (كالدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوظيفة الوقائية والصحية) والتي تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة ، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمي وخاصة في المجال الصحي . وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل ، فإن الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية . فتتحمل الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية الصحية . ويحل تضامن الأمة - لصالح الأسرة - محل التضامن القرابي الذي كان موجودا في الماضي ، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومي بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعا .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة .

فقد جعلتها اجبارية بالنسبة للجميع . وهى تنشئ المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم .^٦ وتقدم المنهج والمكافآت الدراسية لكى تخفف من آثار عدم المساواة فى الدخول ، تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الامكان . ولكن الاسرة لايمكن الاسرة لايمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملاً على الدولة فى هذه الوظيفة فقد اتضح من الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية ، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية . ومن هنا تتضح أهمية المتزايدة لجمعية الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الاسرة تمثل بيئة لا تعرض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق ، ولتكيف الطفل ليصبح عضواً فعالاً فى المجتمع ، وتنمية شخصية وقدراته الخاصة . وقد تكلفت بتوضيح تلك الحقيقة الهامة عشرات الدراسات الحديثة فى علم نفس الطفل (١) . وهكذا نرى الاسرة قد أصبحت أخيراً فى شكلها

١) تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبي Bowlby فى لندن واليزابيث رودنيسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحثية للتربية ، والتى تسمى « تربية الأطفال بالجملة » كأطفال دور التربية والإصلاحيات والملاجئ وغيرها من مؤسسات رعاية الأطفال فى خارج السياق الأسرى . واتضح من تلك الدراسات أن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقاً لقواعد تربوية رشيدة ، ولكن بدون حب الأم ورعايتها المباشرة ينمون أقل من الناحية الفيزيائية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى والاجتماعى . إذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود الأم . الاسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبي احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيقامينا نفسياً حقيقياً للنمو » على حد تعبير حلك سابران J. Sabran . وهى التى توفر للطفل بيئة محضنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة . فهى تقدم المناخ الممتاز لعملية التنشئة الاجتماعية . كما أولت الملاحظات التى سجلها شيلدون وجلوك عن العلاقة بين جناح جناح الأحداث علىاء شكري ، ص ص ٢٣٢ - ٢٥٤ وكذلك المراجع الواردة هناك والتى أشار إليها فى المتن .

الحديث المكان الذى يجد الرجل والمرأة - بعد تحررهما من عوامل القهر الاجتماعى - ملاذا من وحدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء بمفهومة الحديث (٢) .

ويشير التراث العلمى فى الاجتماع العائلى الى تلك الظاهرة باسم « تقلص وظائف الأسرة » . وواضح من ظاهرة التسمية أن المؤلفين الكلاسيكيين الذين سنجلوا هذه الظاهرة قد اتخذوا منها موقفا سلبيا ، أو على الأقل اعتبروا فيها تهديدا يمثل خطورة على مكانة الأسرة وعلى مستقبلها . إذ أننا يمكن أن نجد من يخلط بسهولة بين « تقلص الوظائف » و« تقلص الأسرة » ، ومن هنا نطرح على أنفسنا نفس السؤال : - هل يمكن القول بأن تقلص وظائف الأسرة فى المجتمع المعاصر يركن أن يؤدى الى نوع من التفكك الأسرة (٣) .

إذا جاز القول بأن التخصص وتقسيم العمل يؤدى الى تفكك المجتمع الحديث ، فإنه يمكن القول بنفس القدر بأن تقلص وظائف الأسرة يمكن أن يؤدى الى تفكك أسرة . ولكننا رأينا كيف أن التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع قد أدى الى تدعيم التضامن الاجتماعى على نحو لم يشهده المجتمع الإنسانى من قبل . كذلك نقول أن تقلص وظائف الأسرة قد تحول أعضائها الى مجموعة من الشخصيات المستقلة التى لا سبيل أمامها للوجود والحياة داخل إطار واحد سوى تكوين شبكة جديدة من علاقات التكاف الحميمة التى تنهض على أساس من الاقتناع والعاطفة لم يكن له نظر فى الأسرة من قبل ، لأنه وليد ارادة مستقلة وليس وليد حاجات مادية أو اجتماعية ملحة . وسنعود الى هذه النقطة فى كلامنا عن مزايا التقلص الوظيفى وعيوبه ، ولكننا نكتفى بأن نجيب على السؤال السابق بتأكيد أن هذا التقلص لا يعنى بالضرورة حدوث نوع من التفكك الأسرى .

(٢) اعتمدت فى العرض السابق على مقل سابران الذى سبقته الإشارة اليه ، والمنشور ترجمته فى كتاب دراسة علم الاجتماع ، خاصة ص ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٣) انظر مناقشة رينيه كرنيج لهذا الموضوع فى دراسته عن « الأسرة ... » المنشورة فى : -

Handbuch der empirischen Sozialforschung, op. cit., PP.

تقلص الوظائف والانتاجية الاقتصادية :

ونقول لأولئك الذين يأسفون لتقلص وظائف الأسرة ، إذا كان هذا التقلص يمثل ظاهرة سلبية ، فيكيف يفسرون هذا الارتفاع الهائل في الانتاجية الاقتصادية للمجتمعات التي حققت قدرا أكبر من هذا التقلص ، وهي أساسا المجتمعات الصناعية المتقدمة . ونكمل تلك الملاحظة بأخرى نلمسها بوضوح شديد ، وهي أن الاعتماد الكبير على معونة الأسرة ومساندتها للفرد في كل فواحي حياته قد أدى - خاصة في المجتمعات التقليدية (ككثير من البلاد النامية) - إلى قتل أو تعويق المبادرة الفردية .

وذلك حقيقة مؤكدة لا يستطيع أن ينكرها أحد أو يشك فيها . وتسمى تلك الظاهرة بالتطفل الأسري Family Parasitism ، حيث يستغل الأعضاء الكسالى والعاجزون في الأسرة التضامن الأسري لتحقيق مصلحتهم والحفاظ على مكانتهم على حساب بقية الأعضاء النشطين . . فتحدث في نهاية الأمر حالة من التساوي لا تفرق بين العضو النشط والعضو الخامل من حيث عائد الجهد أو تقدير هذا الجهد .

ولا شك أن ظاهرة « التطفل الأسري » تعد في كتابات علم اجتماع التنمية من أخطر العوامل التي تعوق جهود التنمية في العالم الثالث (٤) . ومن

(٤) وقد أوضح محمد الجوهري كيف تؤدي هذه الظاهرة إلى جعل السلوك الاقتصادي في البلاد النامية جامدا في طابعه العام ، بمعنى أنه يقتصر النشاط الاقتصادي على تلبية احتياجات الشخص واحتياجات أقاربه . الذين يقوم على إعالتهم ، وهم في الغالب أعضاء في نفس الجماعة الحلية . ولذلك يؤدي هذا الوضع المتميز إلى نتيجة خطيرة ذات آثار بعيدة : إذ نجح الإنسان في تلك المجتمعات يستجيب لأي زيادة في الدخل بفضل الجهد الاقتصادي المبذول ، انظر : د . محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص ٤٣ وما بعده ، خاصة ص ٤٤ .

هنا كان حرص كبار المصلحين في الصين (منذ صن يات صن وحتى ماوتس تونج) على اضعاف كيان الأسرة الصينية الكبيرة القديمة لصالح عملية التنمية الاقتصادية . وقد صاغت تلك الاتجاهات عدیدا من الاجراءات والوسائل السياسية والتشريعية لتحقيق هذا الغرض (٥) .

ورغم أهمية العمل في اضعاف وتعويق جهود التنمية الاجتماعية الشاملة، فإن لم يلتفت اليه الباحثون الالتفات الواجب . وقد انتهت اليه بشكل مكثف. أغلب الحركات الثورية في المجتمعات التي يسود فيها نظام الأسرة الممتدة . حيث حرصت تلك الحركات على الاستفادة من الطابع الفردي الذي أخذ يسيطر على الأسرة ، وكذلك الاستفادة من كل نتائجه في الانتفاع بجهود النساء والاطفال في عمليات التنمية . فكان تحرير أفراد الأسرة من سيطرة الكبير عبارة عن تعبئة كاملة لكل القوى العاملة لخدمة عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي .

ولذلك يرى البعض أن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة اتاحة فرص متكافئة لكلا الجنسين للعمل في النشاط الاقتصادي المنتج . وقد حرص الاتحاد السوفييتي ، والمانيا الديمقراطية (الشرقية) والصين على التسيير في هذا الاتجاه مجندين أقصى طاقات الرجال والنساء (بل والصبيان) للعمل المنتج في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ولقد مرت كل تلك المجتمعات وأمثالها في بادئ أمرها بفترة « التعبئة القصوى » من أجل تجنيد كل أبناء المجتمع للعمل الاقتصادي المنتج . وقد جعل الحزب وجعلت الدولة ذلك الهدف هو واجبهما الأول . بل تذهب بعض مراجع التنمية الى القول بأن الهدف الأكبر للقانون الأسري الصيني (قانون الأحوال الشخصية) - منذ الخمسينيات وحتى الآن - هو خدمة التنمية الاقتصادية وتعقب كل مظاهر التطفل الأسري بقصد القضاء عليه تماما (٦) .

(٥) انظر رينيه كونيغ ، الأسرة في المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، صفحة ٧٠ .

(٦) انظر المرجع السابق ، صفحة ١٥٥ ، وكذلك المراجع الواردة هناك

« تقلص الوظائف : ماله وما عليه » :

لعله قد اتضح من كل الدراسات التقليدية والحديثة للأسرة أن المؤسسات المتخصصة الحديثة تستطيع أداء كل (أو على الأقل أغلب) الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة في الماضي بنفس الكفاءة ، ان لم يكن بشكل أكفاء . ومن هنا يصبح من المنطقي أن نتساءل هل بعد ذلك أن نعتبر قحلي الأسرة الحديثة عن بعض وظائفها تدهورا للأسرة ؟

لاشك أن هذه النتيجة الواضحة تؤكد لنا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تعد تقلصا حقيقيا للأسرة ولا تدهورا لمكانتها . خاصة إذا أضفنا إلى هذا بروز الوظيفة الحقيقية للأسرة واتساعها أكثر فأكثر مع الوقت : وأغنى وظيفة بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية للفرد ، أي وظيفة التنشئة الاجتماعية ، وكذلك التربية العاطفية للفرد وتغذيته بالأحاسيس والمشاعر التي تكفل له مغالبة التوترات ومواجهة الأزمات . ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بمثل هذه الكفاءة ، أو حتى بكفاءة قريبة منها .

وهكذا توصل روبرت ماكيفر إلى هذه النتيجة الهامة التي يؤكد فيها بوضوح : « لما فقدت الأسرة وظيفة بعد أخرى، عثرت في النهاية على وظيفتها الحقيقية . فقد أصبحت رابطة أولية أصبح فيها الزوج والزوجة أبا وأما ، تربط بينهما رابطة بسيطة ، تذكيها عاطفة خالصة نقية تبدأ في حب الوالدين والأطفال . ولا يمكن أن تجد تلك العواطف تعبيراً حراً عنها إلا في ظل هذه الأسرة الموحدة وكلما نما المجتمع المحلى ، كلما اتجهت الأسرة إلى اتخاذ هذا الشكل الموحد » (٧) .

(1) Robert M. MacIver, The Elements of Social Science, London, 1921, P. 162.

واكذا يتحتم عايندا ان نقيم هذه الظاهرة تقييما جديدا في ضوء هذه الاعتبارات والمفاهيم الحديثة . يضاف الى هذا بعد آخر وهو ان كل التغيرات والتعديلات التي طرأت على ظروف الاسيرة الممتدة لا تصدق الا على الفئات العليا المتميزة سياسيا واقتصاديا، فهي اساسا التي كانت تعرف هذا النظام . أما للطبقات النفا فهي في الغالب الأعم لم تعرف منذ الازل سوى نظام الاسيرة النووية . ومن الطبيعي انه اذا كانت تلك الاسيرة النووية الضعيفة لا تملك شيئا ، فانها لا يمكن بالتالي ان تفقد شيئا ، وهي لهذا ظلت بعيدة عن تيارات التغير العنيف . ولذلك فان تقلص الوظائف لم يصب في الحقيقة سوى الأسر الكبيرة ، ومن هنا لا يمكن ان نعتبره قانونا عاما أبدا (٨) .

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل عند كونيغ، دراسات في علم الاجتماع

العائلي ، مراجع سابق .

الفصل الثامن

الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة

- « الميلاد الثاني » •
- التنشئة الاجتماعية •
- الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة •
- ترتيب الاخوة من حيث المكانة

الفصل الثامن

الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة

« الميلاد الثاني » :

أوضحنا من قبل أن الوظيفة الحقيقية للأسرة تتمثل في بناء وتكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للإنسان في إطار جماعة صغيرة تتميز علاوة على هذا بأن أفرادها تجمع بينهم مشاعر وأحاسيس شديدة الألفة والقوة . ولكي نفهم أثر تلك الجماعة حق فهمه يجب علينا أن نرجع إلى تراث الأنثروبولوجيا الثقافية الحديث وإلى المعارف الغزيرة التي كشف عنها هذا العلم الحديث . فهي توضح لنا بكل جلاء أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بعد مولده أكثر من ساعات قليلة دون مساعدة الغير ، وذلك على خلاف أغلب المفكرات العليا ، التي تولد شبه « جاهزة » أو مستعدة للحياة معتمدة على نفسها دون مساعدة كبير من زويها ، (١) .

وبدلنا ذلك على أن البقاء البيولوجي للإنسان يخضع في جوهره للظروف والاعتبارات الاجتماعية التي تصيغه وتكيفه . وهنا تبدأ الوظيفة الحقيقية لجماعة الأسرة والتي لم يكن هناك أي مؤسسة أو نظام آخر يستطيع أن يحققها ولا حتى بشكل جزئي ، خاصة في فجر الإنسانية .

ولهذا السبب ينتهي عالم مثل رينيه كونيغ إلى القول بأن الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره ، وإنما العامل الحاسم هو «الميلاد الثاني» أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى

(١). وقد قرر مالمينوفسكي بوضوح أنه : « كيميائياً يرتقي الحيوان في مدارج التطور ، كلما ازداد عجز الصغير الوليد وازداد حاجته إلى رعاية وتدريب طويل من والديه » ، انظر :

Malinowski, B., «Marriage», in : *Encyclopaedia Britannica*, Chicago, London etc., 1962, P. 930.

مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها • والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا « الميلاد الثاني » • (٢)

التنشئة الاجتماعية :

تتم عملية تكوين واعداد الشخصية الانسانية للحياة في المجتمع على مرحلتين أساسيتين هما : -

(١) مرحلة التهيئة أو تنسيق القوى والاستعدادات البيولوجية والنفسية وغيرها بحيث يصبح الفرد مهيا لعملية التنشئة الاجتماعية (٣)

(ب) عملية التنشئة الاجتماعية ذاتها •

ومن العناصر الأساسية التي تقوم على تحقيقها مرحلة التهيئة للتنشئة الاجتماعية تنمية القدرات الأساسية - التي تكون في حالة كمون أو قصور عند الولادة - وكذلك بذر البذور الأولى لثقة الانسان في نفسه وتكوين ايقاعات الحياة الأساسية التي يختلف شكلها اختلافا بعيدا من ثقافة لأخرى (كالجوع ، والعمل ، والاسترخاء ، والنوم والعطش ، والامن الجسمي والنفسى ... الخ) ، وكذلك تدريب الفرد على النظافة بمفهومها الواسع ، وتعد العملية الأخيرة من أصعب عمليات التهيئة لما تنطوى عليه من تنظيم

(٢) ألقى رينيه كونيج الضوء من مختلف الزوايا على ذلك المفهوم في كل مؤلف من مؤلفاته التي اشرنا إليها مرارا في هوامش هذا الكتاب ، خاصة المؤلفات الحديثة التي ظهرت منذ أوائل السبعينيات •

(٣) صاحب هذا المفهوم ، والذي يرجع الفضل في التمييز بين هذين المرحلتين •

على النحو الذي حددناه هنا هو ديتر كلا سينز ، انظر مؤلفه الرئيسي :

Dieter Claessens, Familie und Wortsystem, 2nd edition, Berlin, 1967.

ديتر كلا سينز ، الأسرة ونسق القيم ، برلين : ١٩٦٧ •

عمليات اخراج البول والبراز • وتضطلع بالدور الأكبر - وربما الوحيد - في إنجاز مرحلة التهيئة هذه والاشراف عليها الأم • (٤)

وتمثل المرحلة الثانية صلب عملية التنشئة الاجتماعية الحقيقية والتي تعد ايدانا بدخول الفرد عالم العلاقات الاجتماعية المنظمة • وهنا يبدو بأقصى درجة من الوضوح مدى ضخامة وتنوع تأثير الأسرة على الفرد • ويمكن أن نلخص هذه العملية بقولنا : ان أعماق طباع الفرد وشخصيته تتكون خلال هذه المرحلة في الفترة من السنة الأولى حتى السنة الرابعة من العمر ، وذلك في نطاق الأسرة الضيق ، أي في مجال العلاقات بين الطفل والديته وأخوته وأقاربه المقربين الذين يشاركون الأسرة معيشتها داخل نفس البيت •

ولا يصح أن نفسر ذلك الحكم العام تفسيراً خاطئاً بأن نذهب في تأويله إلى الاعتقاد بأن المراحل التالية من حياة الفرد لا تضيف إلى شخصيته وإلى

(٤) وقد تمت أهم البحوث في هذا الموضوع منذ الثلاثينيات في الولايات المتحدة تحت اشراف الأنثروبولوجي الشهير رالف لينتون ، وبتأثير من بحوثه وتوجيهاته ، وقد تحققت الاضافة الكبرى في هذا المجال في نطاق الأنثروبولوجيا الثقافية • ونذكر من أشهر الأسماء في هذا المجال :

- كلايد كلاكهون ، وهنري ماري ، ودافيد شنيدر وغيرهم انظر :
— Clyde Kluckhohn, Henry A. Murray and David M. Schneider, (eds.), *Personality in Nature, Society and Culture*, 2nd edition, New York, 1953.
- Abraham Kardiner, *The Individual and His Society*, New York, 1939.
- A. Kardiner, R. Linton, C. du Bois and J. West, *The Psychological Frontiers of Society*, New York, 1945.
- Douglas G. Haring, (ed.), *Personal Character and Cultural Milieu*, Syracuse, 1949.
- Hans Christoffel, *Trieb und Kultur*, Basel, 1944.
- R. Koenig und Axel Schmalfluss, (ed.), *Kulturanthropologie*, Düsseldorf, 1972.

ولا ننسى أن نضيف إلى هذه القائمة المؤلفات الهامة التي نشرتها روث بندكت ومارجريت ميد ، والتي حوت هي الأخرى اسهامات هامة حول الموضوع ، وقد سلفت الإشارة إلى بعضها في حواش هذا الكتاب •

طباعه شيئاً حاسماً • بل العكس هو الصحيح : فكل خطوة يخطوها الصغير خارج نطاق الأسرة الصغيرة أمامه آفاق جديدة للحياة ، وتدفعه الى عمليات جديدة مستمرة للتنشئة الاجتماعية وإعادة التنشئة • فالتعلم واكتساب خبرات جديدة لا يتوقف حتى مراحل الشيخوخة المتأخرة • ولكنه يظل صحيحاً مع تأكيدنا أن أياً من تلك الخبرات ، أو عمليات التنشئة التي يمر الفرد يمكن أن يصيبه بنفسها العمق الذي أصابته به خبرات الطقولة الأولى التي اكتسبها داخل دائرة الأسرة الصغيرة في سنوات العمر الأولى •

وقد ساهم فرع علم النفس الاجتماعي المختص بالأسرة في إثراء معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية والمعالم المختلفة لمراحلها وأطوارها المتنوعة • كما شارك في القاء الضوء على هذا الموضوع دراسات التحليل النفسي في العقود الأخيرة ، وقدمت إضافات غنية الى معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية (٥) •

(٥) شهدت العقود الأخيرة زيادة هائلة في دراسات علم النفس الاجتماعي المتصلة بالأسرة • ونشير فيما يلي الى بعض الأعمال الببليوجرافية وكتب المدخل العامة في الموضوع ، والتي تحوى بدورها إشارات الى مئات من المؤلفات ، انظر

- Edward Zigler and Irvin L. Child, « Socialization » in : Gardner Lindzey and Elliot Aronson (eds.), *The Handbook of Social Psychology*, Vol. III, 2nd edition, Reading, Mass., 1969. (PP. 450 - 589).
- John A. Clausen, (ed.), *Socialization and Society*, Boston, 1968.
- David A. Goslin, (ed.), *Handbook of Socialization : Theory and Research*, Chicago, 1969.
- Elton B. McNeil, *Human Socialization*, Belmont, Calif., 1969.
- Roland A. Hoppe, G. Alexander Milton and Edward Simmel (eds.), *Early Experiences and the Processes of Socialization*, New York and London, 1970.
- Walter R. Heinz, « Sozialisationforschung auf der Suche nach Theorie », in : *Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Nr. 26, 1974.

الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة :

الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة في أساسها دراسة نفسية لأحدى الجماعات الصغيرة الهامة وهى تسمى السمة المميزة لتلك الجماعة الصغيرة في أن الرابطة التي تجمع بين أفرادها - علاوة على صور التفاعل الأخرى - عبارة عن رابطة قوية من الحب ، وأن بعض أفرادها (وهم الأطفال) قد جاءوا من نسل أفراد آخرين في تلك الجماعة (وهم الوالدان) . ولذلك يمكن القول دون مغالاة أن العلاقات الأساسية داخل الأسرة تتم في الحقيقة على المستوى العاطفي أساسا . فالطفل يكتسب الاحساس بالأمان ازاء نفسه وازاء العالم وازاء الأطفال والكبار المحيطين به من خلال احساسه بالانتماء المأمون الى جماعة صغيرة تخضع عليه هذا الاحساس بالأمن في صورته المباشرة .

ويمكن القول بأن احتياج الطفل الى الأمن من الضخامة والشدة بحيث أنه يؤدي الى خلق نوع من الاحساس السلبي بالملكية . فهم يشعرون أنهم بمثابة ملكية خاصة لبعض الكبار المحيطين بهم ، والذين تربطهم بهم طائفة من العلاقات الخاصة المتميزة في طبيعتها ويلعب هذا الأمن دورا هاما في التأثير على استقرار وتوازن نمو الشخصية الفردية . ولكن شرطه الأساس - كما نعلم - أن يلقي قبولا من الوالدين .

وقد اهتم التحليل النفسي اهتماما خاصا بدراسة موضوع ارتباط الأطفال بالأب والأم اللذين يختلف دورهما عن بعضهما اختلافا كاملا . غالباً يكون تركيزه الأساسي على الأدوار « العملية » ، بينما تركز الأم على الأدوار « العاطفية » . والحقيقة - من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي لهذه القضية - أن لكل طفل والدان ، يمثل كل منهما بالنسبة له نصفاً

— Wilfried Gottschalch et.al, Sozialisationsforschung, Frankfurt, 1971.

انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند كوتيج : الأسرة في المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، صص ١٥٥ - ١٥٦ ج

المجتمع ، الأم عن الاناث والاب عن الذكور . (٦) ولكننا نجد في الواقع العملى أن بعض الآباء يميلون إلى التقليل من حظيرة دورهم أو تقديره أدنى مما هو جدير به من اهتمام ، فنراهم يقصدون في أداء هذا الدور . ولهذا صاغ ميتشرليش Mitscherlich تعبير (الاب المحتجب) the unseenfather (٧).

ومن النتائج المترتبة على هذا التعليق الشديد من الأطفال بآبائهم أن يحدث في بعض الاحيان ما أسماه العالم الألماني الأستاذ رينيه كونيغ

(٦) انظر على وجه الخصوص :

- Morris Zelditch, Jr., «Role Differentiation in the Nuclear Family», in : T. Parsons and R. Bales (eds.) *Family, Socialization and Interaction Process*, Glencoe, Ill., 1955, PP. 307-351.

وقد أكدت البحوث الامبيريقية معظم الأفكار النظرية الواردة في الدراسة السابقة ، وأيدتها بشكل بارز . انظر كذلك :

- Edward C. Devereux, Jr., Urie Bronfenbrenner and George C. Succi, «Patterns of Parent Behavior in the United States of America and the Federal Republic of Germany, in : *International Social Science Journal*, 14, 1962—1963, PP. 488-506.

(٧) ويمثل هذا التعبير عنوان مقال (بالألمانية) لهذا المؤلف ، انظر :

Mitscherlich, « Der unsichtbare Vater », in : *Kölner Zeitschologie*, Nr. 7, 1955, PP. 188-201.

كما نشر ميتشرليش مقالا آخر في المجلة السابقة بعنوان « نحو مجتمع بلا آباء »

Auf dem Wege zur vaterlosen Gesellschaft

كذلك أشار ماريون ليفي (الابن) بحق الى أن أطفال اليوم ينشأون في مجتمع اليوم ونتيجة لغياب دور الأب الفعال عن الأسرة في مجتمع من النساء أساسا . انظر في ذلك مقاله :

M. Levy, Jr., «Geschlecht Genevation und Modernisierung» in : *Sonderheft 14 Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*.

وانظر أخيرا :

Günther Lüschen und Eugen Lupri (eds.), *Soziologie der Familie*, Opladen, 1970, PP. 433 - 442.

المغالة في الترابط الأسري ، • وتحدث هذه الظاهرة عندما تتأخر أو أحيانا تمنع عملية انفصال الأبناء من الأسرة وخروجهم منها بعد اكتمال نموهم وانتهاء تأهيلهم للعمل والمعيشة المستقلة • ويمكن أن تؤدي هذه الظاهرة في بعض الأحيان الى خلق اضطرابات نفسية عنيفة لدى الأبناء أو بعض أفراد الأسرة • (٨)

ترتيب الاخوة من حيث المكانة :

من الواضح أن الجماعة الأسرية لا تنمو الا من خلال الزوجين للأطفال لذلك يثير موضوع ترتيب ولادة هؤلاء الأطفال والتفاوت بينهم في المكانة عدیدا من التساؤلات والقضايا والمشكلات • ومنذ وقت طويل وموضوع مكانة الطفل يمثل موضوعا لأعداد لا تحصى من البحوث •

ويرتبط هذا الموضوع أول ما يرتبط بدخول الطفل في جماعة الكبار داخل الأسرة • ثم تنبثق مجموعة أخرى من المشكلات عند ولادة أطفال آخرين من نوع مخالف لنوع الأطفال الموجودين فعلا في الأسرة (كأن يكون الأطفال الموجودين فعلا كلهم ذكور ثم تولد بنت أو العكس) • من هذا مثلا أنه يتحتم على الطفل الأول أن يشترك مع اخوته الأصغر منه في عاطفة الوالدين ، التي كان يستأثر بها وحده في الماضي قبل ميلاد هؤلاء الإخوة (٩) •

(٨) تناول رينيه كونيغ هذه الظاهرة في فصل مستقل بعنوان :

Überorganisation der Familie

وذلك في كتابه دراسات في علم الاجتماع العائلي ، مرجع سابق •

انظر أيضا :

Horst — Eberhard Richter, Eltern, Kind und Neurose, Hamburg, 1969.

————— , Patient Familie, Hamburg, 1972.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية تتم على المستوى الحيواني من خلال سلوك وأفعال معينة تستهدف تحقيق هذا الغرض • انظر كونيغ الأسرة في المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١١ وكذلك المرجع الواردة هناك •

(٩) انظر على سبيل المثال المقال التالي :

=

ويرجع الفصل الى عالم النفس التحليلي النمساوي ادار Adler في الاشارة لأول مرة الى اختلاف مكانة الأبناء حسب تسلسلهم داخل الأسرة ، أى الطفل الأول والطفل الثانى والثالث ... الخ فالثالث هو الذى يحول الطفل الثانى الى طفل متوسط . كذلك تختلف مكانة الطفل الأصغر عن موقعه في سلسلة الأبناء ، ف يأخذ مكانه الطفل الأول أو « الحيلة » في حالة ما اذا ولد بعد فترة زمنية طويلة تفصله عن الأولاد . هنا يستحوذ على اهتمام الوالدين وسائر أفراد الأسرة وعلى الرعاية والتدليل الذى كان يحصل عليه الطفل « البكرى » . وذلك لجرد فاصل زمنى كبير بينه وبين ميلاد آخر طفل . فيكون لدى الوالدين من الوقت والاهتمام والرغبة في تدليله كما لو كان طفلهم الأول . (٩)

وجوهر تلك المشكلة أن أبناء الأسرة يدخلون في سباق للاستئثار داخل نطاق الأسرة المحدودة - بعاطفة الوالدين . ولا يمكن أن يخلو هذا السباق من ظهور أزمات ومشكلات بين الأبناء فيما بينهم من ناحية ، وبينهم وبين الوالدين من ناحية أخرى . لأن الاستئثار بعاطفة الوالدين يعنى في نهاية الأمر الحصول على أسباب القوة ومقومات المكانة داخل الأسرة .

Robert R. Sears, «The Ordinal Position in the Family as a Psychological Variable», in : **American Sociological Review**, Nr. 15, 1950, PP. 397-401.

(٩) يجد القارئ المعالجة الكلاسيكية لهذه المشكلات عند :

Alfred Adler, **Menschenkenntnis**, 5th edition, Zürich, 1947 (1st. edition 1925).

أما المعالجة الحديثة للموضوع فنجدها في أحسن صورة عند تومان ، أنظر :

- Walter Toman, **Familienkonstellation**, 2nd edition, München, 1974.
- W. Toman and Siegfried Preiser, **Familienkontellationen und ihre Störungen. Ihre Wirkungen auf die Person, ihre sozialen Beziehungen und die nachfolgende Generation**, Stuttgart, 1973.

كما يرتبط بهذا الموضوع تقسيم الأبناء من حيث النوع (ذكور وإناث) خاصة في المجتمعات العربية التي تخلع على الأبناء الذكور مكانة وأهمية تفوق الإناث ، وانعكاسات ذلك الوضع على علاقات القوة داخل الأسرة ، وعلى نظام الميراث ... الخ . وتعالج كل تلك المشكلات اليوم تحت عنوان " التكتلات الأسرية Family Constellations " على نحو ما تشير الدراسات المذكورة في الحاشية الأخيرة ، خاصة مؤلفات توماس وبرايذر .

قائمة بيلوجرافية بأهم مراجع دراسة الأسرة

أولا : القائمة العربية(*)

(*) اعتمدت في عرض القائمة العربية اعتمادا كبيرا على المصدر
التالى : محمد فتحى عبد الهادى ، قائمة بيلوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم
الاجتماع فى مصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
١٩٧٦ . هذا علاوة على الرجوع مباشرة الى عدد كبير من المؤلفات التى لم
تتضمنها القائمة المذكورة . وتمثل القائمة التى أعدها الدكتور فتحى عبد الهادى
أكمل وأدق تجميع صدر حتى الآن للمؤلفات والبحوث والرسائل فى ميدان
علم الاجتماع فى مصر .

(م ١٧ — الاتجاهات المعاصرة)

- ١ - إبراهيم أبو لغد : « تقويم برامج العمل مع المرأة الريفية في العالم العربى » ، مقال بمجلة التربية الأساسية ، مجلد ٦ ، عدد ٣ ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٤٥ - ١٥٥ .
- ٢ - إبراهيم أبو لغد : (بالاشتراك مع لويس كامل مليكة) ، البحث الاجتماعى ، مناهجه وأدواته ، سرس اللسان (منوفية) ، مركز التربية الأساسية في العالم العربى ، ١٩٥٩ .
- ٣ - إبراهيم محمد أحمد خليفة : عادات وتقاليد الأسرة السودانية في أم درمان . الاسكندرية ، ١٩٦٢ . رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة الاسكندرية .
- ٤ - أجلال اسماعيل محرم : « المرأة والعمل » ، دراسة ميدانية في القاهرة لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا القاهرة ، ١٩٧٣ . رسالة ماجستير - كلية البنات ، جامعة عين شمس .
- ٥ - أحمد أبو زيد : « الطفل المشكل » ، مقال بمجلة علم النفس ، مجلد ٢ ، عدد ١ ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ص ١٦١ - ١٦٧ .
- ٦ - أحمد أبو زيد : « بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للواحات الخارجية » ، مقال بمجلة التربية الأساسية ، مجلد ٤ ، عدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ص ٩ - ٢١ .
- ٧ - أحمد أبو زيد : « نظام طبقات العمر . دراسة في الانثروبولوجيا المقارنة » ، مقال بمجلة كلية الآداب ، جامعة

الاسكندرية ، مجلد ١٣ ، ١٩٥٩ ، ص ١٧١ —
٢١٣ .

٨ — أحمد أبو زيد : « العوامل المشجعة لظاهرة الثار في الاقليم الجنوبي » بحث منشور في : اعمال الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة . ٢ — ٥ يناير ١٩٦١ ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ ، ص ص ٩١ — ١٠٢ .

٩ — أحمد أبو زيد : الثار . دراسة انثروبولوجية باحدى قرى الصعيد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ (منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) .

١٠ — أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع الجزء الاول : المفاهيم ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .
الجزء الثانى : الانساق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .

١١ — أحمد أبو زيد : « الأساليب الشعبية . دراسة تحليلية لآراء وليم جريهام سمنر » فصل فى : أحمد أبو زيد وآخرون ، دراسات فى الفولكلور ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ص ٩٩ — ١٣٧ .

١٢ — أحمد سيد مصطفى : « العمالة النسائية فى مصر : المشكلات الادارية والاجتماعية » مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٨٣ — ٣٠٧ .

- ١٣ - أحمد الخشاب : (مترجم) ، « اختلاف الطبقات في الخصوبة » ، مقال في مجلة : **مطالعات في العلوم الاجتماعية** ، العدد الثاني ، ربيع ١٩٥٩ ، ص ٧١ - ٩٢ .
- ١٤ - أحمد الخشاب ، **الاجتماع الدينى ، مفاهيم النظرية وتطبيقاته العملية** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ .
- ١٥ - أحمد الخشاب ، **ريسيكان المجتمع العربى** ، دراسة تكاملية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ .
- ١٦ - أحمد الخشاب : **دراسات أنثروبولوجية** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٧ - أحمد خليفة : **راى مواطن فى تنظيم الأسرة** ، القاهرة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٩٦٦ : **بشبه سيماء** .
- ١٨ - السيد أحمد حامد وعليشة حسن حسنين : « القيم والتنمية الاجتماعية » : دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبى والوائحات الخارجة » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٩ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧٢ ، ص ٧٣ - ٩٦ .
- ١٩ - السيد محمد الحسينى وآخرون : **دراسات فى التغير الاجتماعى** ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٤ .
- ٢٠ - السيد محمد الحسينى « الآثار الاجتماعية للحراك المهنى » مع دراسة ميدانية لمجموعة من أسر عمال الصناعة » ، القاهرة ، ١٩٦٨ . رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
- ٢١ - السيد محمد بدوى : (مترجم) ، **التربية الأخلاقية** ، تأليف اميل

دوركاييم ، ترجمة السيد بدوى ومراجعة على
عبد الواحد وافي ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٦

٢٢ - السيد محمد بدوى : **المجتمع ومشكلاته الاجتماعية** ، القاهرة ،
مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

٢٣ - السيد محمد بدوى : « **الدراسة الاجتماعية للمرأة عند تولستوى** » ،
مقال بمجلة **الثقافة** ، السنة الأولى ، عدد ١٣ ،
أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ٦ - ١٩ .

٢٤ - السيد محمد بدوى : (مترجم) ، **طبقات المجتمع** ، تأليف أندريه
جوسان ، مراجعة أحمد عزت راجح ، القاهرة ،
دار سعد ، مصر ، ١٩٦٥ .

٢٥ - السيد محمد بدوى : (مترجم) « **تقاليد المساواة والامكان**
اليوتوبية من الشرق » ، تأليف جان شرنو ،
مجلة ديوجين ، عدد ٩ ، مايو ١٩٦٩ ، ص
١٢٧ - ١٦٢ .

٢٦ - السيد محمد بدوى (مترجم) « **مظاهر الموضة كظاهرة في علم النفس**
الاجتماعي » ، تأليف انمون رادار ، مقال بمجلة
ديوجين ، عدد ١١ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١٠٦ -
١٢٥ .

٢٧ - السيد يسن (مترجم) ، « **الجرائم الجنسية** » ، تأليف يول تايان ،
مقال بالمجلة **الجناية القومية** ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ،
يوليو ١٩٦١ ، ص ٢٣٧ - ٢٤٨ .

٢٨ - السيد يس : عرض لكتاب « **البيئة الاسرية والجنس** » . تأليف
شلدون والياتورجلوك » ، مقال بالمجلة **الجناية**

القومية ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، يوليو ١٩٦٥ ، ص
٣٠٣ - ٣١٦ .

٣٦ - السيد يس : « مشكلات الشباب نظريا وعقائديا » ، مقال
بمجلة الفكر المعاصر ، عدد ٦٤ ، يونيو ١٩٧٠ ،
ص ١٩ - ٢٩ .

٣٧ - السيد يس : « مشكلات المرأة العاملة في مجتمع متغير » ، مقال
بمجلة الطليعة ، السنة ٦ ، عدد ١٠ ، أكتوبر
١٩٧٠ ، ص ٦٣ - ٦٨ .

٣٨ - الهام عفيى : « ظاهرة الطلاق (دراسة اجتماعية) » ، مقال
بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد
١ - ٣ ، ص ١١٣ - ١٤٤ .

٣٩ - بدر الدين على : « اثر الاسرة على انحراف الأحداث » ، مقال
باللغة الانجليزية (في المجلة الجنائية القومية ،
المجلد ١٠ ، عدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٧ ، ص
٥٦٣ - ٥٨٣ .

٤٠ - ثروت انيس الاسيوطى : نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ،
الجماعات البدائية . بنو اسرائيل ، دار الكاتب
العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، (غير مبين
سنة النشر) .

٤١ - جامعة الخرطوم : بين التقليد والتجديد ، بحوث في مشاكل
التقدم ، المنظمة العالمية لحرية الثقافة ، القاهرة
(غير مبين سنة النشر) .

٤٢ - جلال مدبولى محمد جلال : « الفكر الثقافى والسنتن الاجتماعية في

٣٥ - الريف بالتطبيق على قرية شبرامنت بالجيزة « .

القاهرة ، ١٩٦٩ ، ٦٠ .

رسالة ماجستير . كلية الآداب - جامعة القاهرة .

٣٦ - جيمس زكى : « بحث المناطق المتخلفة » . التقرير الأول ،

المرحلة التمهيدية ، المنهج واختبار وسائل جمع

المعلومات ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ،

مجلد ١ ، عدد ٢ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٤٧ .

٦٥ : ٦٥ .

٣٧ - جمال زكى ومحمد صادق فودة ونباهد صالح : « اتجاهات الأفراد

نحو تنظيم النسل في قرية الخرائية » ، مقال

بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٣ ، عدد ٢ ،

مايو ١٩٦٦ ، ص ٦٥ - ٨٥ .

٣٨ - حامد عمار : (بالاشتراك) ، دليل التعرف على القرية ،

مركز البيان ، المركز الدولي للتربية الأساسية في

العالم العربي ، ١٩٥٦ .

٣٩ - حامد عمار : « التربية والنمط الاجتماعي للشخصية » ،

مقالات بمجلة التربية الأساسية ، مجلد ٤ ،

عدد ٢ ، ١٩٥٧ ، ص ١٧ - ٢٦ . ومجلد ٤ ،

عدد ٣ ، ١٩٥٧ ، ص ١٨ - ٢٨ ، ومجلد ٤ ،

عدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٢ - ٣٤ . ومجلد ٥ ،

عدد ١ ، ١٩٥٨ ، ص ٧ - ١١ .

٤٠ - حامد عمار : « التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية » ، سلوا -

أسوان ، مقال في كتاب لويس كامل مليكة ،

قراءات في عام النفس الاجتماعي في البلاد العربية .

القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

ص ١٢٠ - ١٣٣ .

٤١ - حامد عمار : في بناء البشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة دار المعرفة ،

١٩٦٨ .

٤٢ - حسن الساعاتي : « التحليل الاجتماعي للشخصية » ، اتجاه

جديد لفهم السلوك المنحرف » مقال بالمجلة

الجنائية القومية ، مجلد ١ ، عدد ١ ، مارس ١٩٥٨ .

ص ٥١ - ٨٨ .

٤٣ - حسن الساعاتي (مشرف) : البقاء في القاهرة : مسح اجتماعي

ودراسة أكاديمية ، القاهرة ، المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ .

٤٤ - حسن الساعاتي : « البقاء والأوضاع الاقتصادية » ، بحث

منشور في : أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر

لعلم الجريمة والتنمية الاقتصادية ومشكلات

السلوك الإجرامي ، القاهرة ، المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٣ .

ص ٤٦ - ٦٩ .

٤٥ - حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي : دراسات في علم السكان ،

الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

٤٦ - حسن شعفان : التليفزيون والمجتمع ، الآثار الاجتماعية والنفسية

لانتشار التليفزيون ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٧ - حسن شعفان : علم الإنسان : الأنثروبولوجيا ، بيروت ، مكتبة

العرفان ، ١٩٦٦ .

٤٨ - حكمت أبو زيد : « التكيف الاجتماعي في الريف المصرى الجديد » ،
القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦١ .

٤٩ - حكمت أبو زيد : « دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ،
بحث منشور في : أعمال الحلقة الدولية الثالثة
عشر لعلم الجريمة والتنمية الاقتصادية ومشكلات
السلوك الاجرامى . القاهرة ، المركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٦٣ . ص ص
٥٣ - ٦٩ . -

٥٠ - حكمت أبو زيد : « معالم الطريق امام المرأة العاملة » . القاهرة ،
وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

٥١ - حنا رزق : « العامل الديموجرافى في البيت العربى » ، بحث منشور
في : حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ،
كتاب الفورة السادسة ، المجلد الاول (البيت
العربى) بنغازى - طرابلس . ١٨ - ٢٦ يوليو ،
١٩٥٩ . ص ص ٣٠٠ - ٣١٤ .

٥٢ - خيرية انور مصطفى : « دراسة انثروبولوجية اجتماعية عن المرأة
في منطقة الحمام بالصحراء الغربية . الاسكندرية ،
١٩٦٩ . رسالة دبلوم بمعهد العلوم الاجتماعية
بكلية الاداب - جامعة الاسكندرية .

٥٣ - رالف بيلز وهسارى هويجر : مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ،
ترجمة الدكتورين محمد الجوهري والسيد الحسينى ،
القاهرة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، في مجلدين :
الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٥٤ — رمزي زكي : زيادة السكان بين مفهومين : انساني ولا انساني ،
مقال بمجلة الطليعة ، مارس ١٩٧٣ .

٥٥ — رقية مرشدي بركات : « علاقة التغير التكنولوجي بدور المرأة في
الأسرة » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية —
المجلد ٨ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧١ . ص ص
٩٠ — ٩٦ .

٥٦ — رقية مرشدي بركات : « علاقة التغير التكنولوجي بدور المرأة في
الأسرة . القاهرة ، ١٩٧١ » .

رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
٥٧ — زينب شاهين : « المسائرات والمزيفات والمتحدرات . مشاكل
مفهوم الذات للمرأة في المجتمعات المتغيرة » ، مقال
باللغة الانجليزية (، المجلة الاجتماعية القومية ،
مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٧ — ٣٧

٥٨ — زينب رضوان : « مكان المرأة في التشريع الاسلامي » ، مقال
بالمجلة الاجتماعية القومية — مجلد ١٤ ، عدد ١ —
٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٦٧ — ٢٨٢ .

٥٩ — سامية حسن الساعاتي : « الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي » ،
بيروت ، دار النجاح ، ١٩٧٣ .

٦٠ — سامية حسن الساعاتي : « اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر
(تحليل اجتماعي لأسباب ومظاهر) » مقال بالمجلة
الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد ١ — ٣ ،
١٩٧٧ ، ص ص ١٨٥ — ٢٠٨ .

٦١ — سامية حسن الساعاتي : « الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي » .
القاهرة . ١٩٦٩ .

رسالة ماجستير: كلية الآداب - جامعة عين

شبين .

٦٢ - سامية حسن السبعاني : « الدور الوظيفي للزوج والزوجة في

الأسرة المصرية ، دراسة ميدانية في الريف والحضر

القاهرة ، ١٩٧٢ .

رسالة دكتوراة : كلية الآداب - جامعة القاهرة .

٦٣ - سامية نوار : (بالاشتراك) « التغير الاجتماعي الذي طرأ على

الأسرة المصرية الحديثة » . أعداد محمود عظيم

القادر وآخرين . المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد

٨ ، العدد ١ ، يناير ١٩٧١ . ص ٣٩ - ٧٠ .

٧٥ -

٦٤ - سامية نوار (بالاشتراك) « تنظيم النسل من وجهة نظر

الزوجات » أعداد محمود عبد القادر وآخرين .

المجلة الاجتماعية القومية . المجلد ٨ ، العدد ٢ ،

مايو ١٩٧١ . ص ٤٩ - ٨٩ .

٦٥ - سامية نوار « بعض العوامل المحددة لاتجاهات الزواج نحو تنظيم

الأسرة » مقال منشور في

The Egyptian Population and Family Planning Review, Vol. 4,
No. 1 ; June 1971.

٦٦ - سامية نوار : « ديناميات الخصوبة والحراك المهني ، دراسة

تجريبية على الأسرة الحضرية » ، مقال منشور في :

The Egyptian Population and Family Planning Review, Vol.
4, No. 2 ; Dec. 1971.

٦٧ - سلوى الجماش : المرأة العربية والاجتمع التقليدي المتخلف ، دار

الحقيقة ، بيروت .

٦٨ - سمير نعيم أحمد : (عرض كتاب) بناء الأسرة وتكوين الجناح ،

تأليف: جورج دى فوس « . المجلة الجنائية القومية ،
المجلد ٧ ، العدد ١ . مارس ١٩٦٤ . ص ص ٧٩ -

٩٧ .

٦٩ - سمر تميم أحمد : (مترجم) . المجتمع . الجزء الثالث : التغير
الاجتماعى ، تأليف ر. ف. م. ماكيفر وشارلز بيدج ،
القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧١ .

٧٠ - سميرة محمد السيد عمر : « اتجاهات تنظيم الأسرة فى حى باكوس
بالاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية ، بكلية الآداب
جامعة الاسكندرية .

٧١ - سنية خليل أحمد : « اشتغال المرأة واثره فى بناء الأسرة
وظائفها » . الاسكندرية ، ١٩٦٣ .
رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة
الاسكندرية . . .

٧٢ - سنية خليل أحمد : « تنظيم الأسرة فى منطقتين ريفيتين » ، مقال
بالمجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ،
يناير ١٩٧٣ ، ص ص ٣١ - ٤٤ .

٧٣ - سهر لطفى على : « الرعاية الوقائية والعلاجية لمرتكبى جرائم
الآداب بجمهورية مصر العربية » ، مع دراسة
تطبيقية لمائة حالة تجريبية وضابطة » ، مقال بالمجلة
الجنائية القومية ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، مارس
١٩٧٢ . ص ص ٧١ - ٨٥ .

٧٤ - سيد عويس (مشرف) : « الأطفال غير الشرعيين » ، عرض
احصائى للمشكلة فى مصر » . المجلة الجنائية

القومية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، مارس ١٩٥٨ . ص
من ١ - ١٦ .

٧٥ - سيد عويس : « الأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث » ،
بحث منشور في : أعمال الحلقة الأولى لمكافحة
الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ٢ -
٥ يناير ١٩٦١ . القاهرة المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ . ص ص ١٦١ -
١٨٤ .

٧٦ - سيد عويس : « ظاهرة الفشل في محيط النساء في محافظة
القاهرة ، دراسة احصائية » مقال بالمجلة الجنائية
القومية ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، مارس ١٩٦٥ . ص
ص ٦٧ - ٩٢ .

٧٧ - سيد عويس : « الرعاية الاسرية كدعامة للوقاية من الانحراف » ،
مقال بمجلة كلية الشرطة ، العدد ١٢ ، يوليو
١٩٦٥ .

٧٨ - سيد عويس : « من منابع اصول الحكمة في تراثنا الثقافى المعاصر » ،
مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٦ ، العدد
٢ ، مايو ١٩٦٩ . ص ص ٥ - ٢٠ .

٧٩ - سيد عويس : « حديث عن الثقافة ، بعض الحقائق الثقافية
المصرية المعاصرة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو
المصرية ، ١٩٧٠ .

٨٠ - سيد عويس : « قضية المساواة بين المرأة والرجل في الواقع
المصرى » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد
١٤ ، عدد ١ - ٣ ، ص ص ٧٣ - ٩٠ .

٨١ - صفوت فرج : « الفروق بين الذكور والاناث في النسق القيمي » ،

مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد

١ - ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٠٩ - ٢٣٠ .

٨٢ - صفوت فرج وناهد رمزي : « قياس الراى العام تجاه عودة

المرأة الى البيت بنصف أجر » ، مقال بالمجلة

الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد ١ - ٣ ،

١٩٧٧ ، ص ص ١٤٥ - ١٦٨ .

٨٣ - صلاح الدين حمودة حسن : « الاتجاه الاجتماعى فى التربية عند

دوركاييم مع التطبيق على المجتمع الاشتراكى بـ

ج . ع . م الاسكندرية ، ١٩٦٤ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب

جامعة الاسكندرية .

٨٤ - صلاح عبد المتعال : « دراسة ديموجرافية عن حى الدقى بالجيزة

القاهرة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

٨٥ - صلاح عبد المتعال : « دراسة ديموجرافية عن حى الأهرام بالجيزة

القاهرة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

٨٦ - صلاح عبد المتعال : « الشباب الجانح » ، مقال بالمجلة العربية

للدفاع الاجتماعى ، العدد ٢ ، ١٩٧٠ ، ص ص

١٠٧ - ١٢٠ .

٨٧ - صلاح عبد المتعال : « أثر التغير الاجتماعى فى البناء الاجتماعى

للأسرة المصرية ، دراسة مقارنة بين البناء

الاجتماعى للأسرة فى الريف والحضر المصرى » .

القاهرة ، ١٩٧١ رسالة دكتوراة . كلية الآداب -

جامعة القاهرة .

٨٨ - صلاح قنصوه : « الشباب والتنمية في مصر » بحث منشور في :

مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ، ٥ - ٨

مايو ١٩٧٣ القاهرة ، المركز القومى للبحوث

الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٣ .

٨٩ - صمويل ياسيليوس « الدور الوظيفى للأسرة في الوقاية من

المخدرات » ، بحث منشور في : الندوة العلمية

حول الوقاية من مشكلة المخدرات ، المنظمة الدولية

العربية للدفاع الاجتماعى ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢ -

٢٥ .

٩٠ - صمويل ياسيليوس : « الأسرة والتنمية » ، بحث منشور في :

مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ، ٥ - ٨

مايو ١٩٧٣ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث

الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٣ .

٩١ - صمويل بشنارة : « التغير الاجتماعى لنظام الأسرة » .

الاسكندرية ، ١٩٥٧ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية : بكلية

الآداب ، جامعة الاسكندرية .

٩٢ - طلعت ابراهيم لطفى : « العوامل الاسرية المؤدية الى تفيب

العمال في المجال الصناعى ، مع دراسة ميدانية

اجتماعية لاحدى وحدات الانتاج في ج . م . ع »

القاهرة ، ١٩٧٣ . رسالة ماجستير - كلية الآداب

جامعة القاهرة .

٩٣ - عبد الباسط عبد المعطى : « صراع القيم واثره في بناء الأسرة

وظائفها بالتطبيق على عينة من الريف والحضر »

القاهرة ، ١٩٩٩ . رسالة ماجستير - كلية الآداب
جامعة القاهرة .

٩٤ - عبد الهادي عبد المعطي : « بعض مظاهر صراع القيم في أسر
مصرية مصرية » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ،
المجلد ٨ ، العدد ١ ، يناير ١٩٧١ ، ص ٧١ -

٩٥ - عبد الحميد عبد اللطيف : « التصنيع ومشكلات الأسرة العمالية ،
دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة القاهرة » ،
القاهرة ، ١٩٦٤ . رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة عين
شمس .

٩٦ - عبد الرحيم عمران : (مشرف على التحرير) ، مصر . مشكلاتها
السكانية وتطلعاتها ، القاهرة ، جهاز تنظيم
الأسرة والبنكان ، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين
بالقاهرة ، ١٩٧٧ .

٩٧ - عبد العزيز أبو النور : (مترجم) ، رعاية الطفل ونمو المحبة ،
تأليف جون باولني ، القاهرة ، مؤسسة سجل
العرب ، ١٩٦٥ .

٩٨ - عبد العزيز توفيق جاويد : (مترجم) ، الحضانة والطفل في ثقافة
اليوم ، تأليف ارنولد جزل وآخرين ، القاهرة ،
دار الكرك ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، في مجلدين .

٩٩ - عبد العزيز عزت : « الأسرة ووظيفتها الأخلاقية » ، مقال بمجلة
علم النفس ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، أكتوبر ١٩٥١ .

ص ١٦٣ - ١٧٥ .
(م ١٨ - الاتجاهات المعاصرة)

١٠٠ - عبد العزيز عزت : « قانون جديد لتطور الزواج » ، القاهرة ،
مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ .

١٠١ - عبد الله الخريجي ومحمد الجوهري : علم السكان ، القاهرة ،
توزيع دار الشروق - جدة - المملكة العربية
السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

١٠٢ - عبد الله الخريجي : علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
(توزيع دار الشروق بجدة - المملكة السعودية)
١٠٣ - عبد المجيد عبد الرحيم أحمد « الزواج وتقاليده في مديرية قنا »
الاسكندرية ، ١٩٥٠ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب ،
جامعة الاسكندرية .

١٠٤ - عزت حجازي (مترجم) « البغاء كظاهرة اجتماعية » تأليف
كنجلى ديفيز . مقال بمجلة مطالعات في العلوم
الاجتماعية ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٥٩ ، ص ص
٥١ - ٧٠ .

١٠٥ - عزيز حنا : « الركائز السيكولوجية للمرأة العاملة » مقال
بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد ١ -
٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٦٩ - ١٨٤ .

١٠٦ - عفاف إبراهيم : « وضع المرأة العاملة في التنظيم الاجتماعى
للمصنع » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ،
المجلد ١٤ ، عدد ١ - ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣ -
٣٢ .

١٠٧ - على عبد الغفار صيام : اثر التصنيع على الأسرة في امبابة .
الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب
جامعة الاسكندرية .

١٠٨ - على عبد الواحد وافي : « في التربية ، بحث في عوامل التربية :
غير المقصودة ، اللعب ، التقليد ، الوراثة ، البيئة
الاجتماعية . الطبعة الثانية ، القاهرة ، المطبعة
الرحمانية ، ١٩٣٤ .

١٠٩ - على عبد الواحد وافي : « الأسرة باعتبارها عاملا اقتصاديا » ،
الشتون الاجتماعية ، يونيو ١٩٤٠ ، ص ص
١٥ - ٢٧ .

١١٠ - على عبد الواحد وافي : « تطور البيت العربي وأثر المدينة.
الحديثة فيه » مقال منشور في : حلقة الدراسات
الاجتماعية للدول العربية ، كتاب الدورة السادسة.
المجلد الاول ، ص ص ٢٥٧ - ٢٧١ .

١١١ - على عبد الواحد وافي : « بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق
في الاسلام » . القاهرة مؤسسة المطبوعات.
الحديثة ، ١٩٦٠ .

١١٢ - على عبد الواحد وافي : « نظام التسرى في الاسلام » . مقال
بجريدة الرسالة ، السنة ٢١ ، العدد ١٠٦٤ ، ٤ ،
يونيو ١٩٦٤ . ص ص ٤ - ٧ .

١١٣ - على عبد الواحد وافي : « غرائب النظم والتقاليد والعادات » ،
القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، مجلدين (غير مبين
سنة النشر) .

١١٤ - على عبد الواحد وافي : « قصة الزواج والفردية في العالم » ،
القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٥ .

١٢٤ - علي عبد الواحد وافي : « الأسرة والمجتمع » ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦٦ .

١٢٥ - علي عبد الواحد وافي : « المرأة في الإسلام » ، القاهرة ، مكتبة فريد ، ١٩٧١ .

١٢٦ - علي حسن فهمي : « العلاقة بين دور المرأة المصرية في التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة في مصر (دراسة للأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل) » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٤٤ ، عدد ١ ، ص ١ - ٣ ، ص ٩١ - ١١٢ .

١٢٧ - علي فؤاد أحمد : « الطرق الفعالة لاشتراك المرأة الريفية في برامج تنمية المجتمع الريفي » ، مقال بمجلة التربية الأساسية ، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ١٩٥٩ ، ص ٦٤ - ٧٤ .

١٢٨ - علي فؤاد أحمد : « الأسرة في المجتمع الاشتراكي » ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، بدون تاريخ .

١٢٩ - علياء شكري : « مشكلات إنشائية حول الأسرة والتصنيع » ، مقال في كتاب : السيد محمد الحسيني وآخرين : دراسات في التنمية الاجتماعية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٥ - ٢٢٣ .

١٣٠ - علياء شكري (مترجم) : « علم الاجتماع العائلي » ، تأليف جاك سنايران ، في كتاب محمد الجوهري وآخرين . دراسة علم الاجتماع . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ٢٨٢ - ٣١٤ .

١٣١ - علياء شكري : بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن

العزبي ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات
الداخلية في المملكة العربية السعودية ، القاهرة ، دار
الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٣ - هلياء شكري : التراث الشعبي المصري في المكتبة الأوربية ،
القاهرة - دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٤ - د. عبد الله شكري : عادات الطعام في الوطن العربي ، القاهرة ،
دار الكتب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

١٢٥ - هادي حبيب رشيد أحمد : المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية ،
الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ .

١٢٦ - د. فاروق بيومي السيد : « النظم القروية - دراسة أنثروبولوجية » ،
الاسكندرية ، ١٩٦٨ .

رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب - جامعة الاسكندرية - ١٩٦٨ - ٦٦١ .

١٢٧ - فاطمة أحمد السنودي : « أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على » ،

شباب ج.ع.م » الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٢٨ - فتح الله هلول : الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالاقليم

المصري من الجمهورية العربية المتحدة ،
الاسكندرية ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

١٢٩ - هادي رشيد مصطفى : « الزواج والطلاق » ، الاسكندرية ،

١٩٦٥ .

رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٣٠ - فؤاد دياب عبد التواب « قياس اتجاه الراى العام نحو منح المرأة
حقوقها السياسية » . القاهرة ، ١٩٦٠ .

رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة
القاهرة .

١٣١ - فؤاد دياب « قياس اتجاه الراى العام نحو منح المرأة حقوقها
السياسية » مقال فى كتاب لويس كامل مليكة :
« قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية »
القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

١٣٢ - فوزية دياب : « القيم والعادات الاجتماعية ، مع بحث
مبدئى لبعض العادات الاجتماعية » القاهرة ،
دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

١٣٣ - فوزية دياب : « دور الحضارة والمجتمع » . القاهرة ، ١٩٧٠ .
رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة
عين شمس .

١٣٤ - فوزية محمود توفيق : « دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية » ،
الاسكندرية ، ١٩٦١ .

رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٣٥ - عائشة أمين : « تحرير المرأة » ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .
١٣٦ - كامل محمد عبد النسيم : « نظام التبنى وأثره فى الأسرة ، دراسة
اجتماعية ميدانية » ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة القاهرة .

١٣٧ - كمال دسوقي : « دينامية الجماعة فى الاجتماع وعلم النفس

الاجتماعى » . الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة
الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

١٣٨ - كمال ديسوقى : « التربية الاخلاقية واثرها فى التنشئة
والتطور الاجتماعى » مقال فى كتاب المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم . حلقة النهوض بعلم
الاجتماع فى الوطن العربى ، الجزائر ١٩ - ٢٦
مارس ١٩٧٣ . ص ١٤٧ - ١٦٨ .

١٣٩ - كمال سعيد : « تأثير التنشئة الاجتماعية على أداء المرأة لدورها »
مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ،
عدد ١ - ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣١ - ٢٦٦ .

١٤٠ - محمد أحمد أبو النور : « دراسة اجتماعية لجماعات الاطفال
بأندية الاسكندرية واثرها فى نموهم الاجتماعى » .
الاسكندرية ، ١٩٦١ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم
الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .

١٤١ - محمد أمين عثمان : « دراسة ميدانية مقارنة لبعض دور الحضارة
فى مدينة الاسكندرية » الاسكندرية ، ١٩٧٣ .
رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٤٢ - محمد الجوهري : (مترجم) « الاجتماع العائلى : تطور ميدان
دراسة الأسرة » تأليف هارولد ت . كريستينسن
فى كتاب محمد محمود الجوهري وآخرين : ميادين
علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
ص ٣٠٥ - ٣٤٣ .

١٤٣ - محمد الجوهري : (مترجم) « مجتمع المدينة فى البلاد

«النشأة» ، تأليف جيرالد بريز . القاهرة ، دار
نهضة مصر ، ١٩٧٢ .

١٤٤ - محمد الجوهري وآخرون : دراسات في علم الاجتماع الريفي .
والخضري ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية ،
١٩٧٤ .

١٤٥ - محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم
الثالث ، الجزء الأول ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

١٤٦ - محمد الجوهري : علم الفولكلور : دراسة في الأنثروبولوجيا
الثقافية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٨ .

١٤٧ - محمد الجوهري (مشرف) ، مقدمات دراسة الفولكلور
الريفي ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

١٤٨ - محمد الجوهري (مشرف) ، الدراسة العلمية للمعتقدات
الشعبية ، الجزء الأول من دليل العمل الميداني
لجامعي التراث الشعبي ، القاهرة ، دار الكتاب
للتوزيع ، ١٩٧٨ .

١٤٩ - محمد خيرى محمد على : (مترجم) « أسهام في دراسة الجناح
الجنسى » ، تأليف دنيس راجيمو ، مقبل بالقبلة
الجنائية القوية ، المجلس ، العدد ٣ ، نوفمبر
١٩٦٤ .

١٥٠ - محمد خيرى محمد على : « الرعاية الأسرية في المجتمع الاشتراكي »
القاهرة ، الجمعية رعاية لتدريب العاملين في
مبادئ الطفولة والأسرة ، بدون تاريخ .

١٥١ - محمد سعيد فرج : « عروق كتاب ربيع الفلسفة في عالمين » .

الجلد الاجتماعية القومية . المجلد ١٠ ، العدد ٣ ،

سبتمبر ١٩٧٣ . ص ٤٦٩ - ٤٧٣ .

١٥٢ - محمد سعيد فرج : « الآثار الاجتماعية المترتبة على التغيير

الاجتماعي في الأسرة في مدينة الاسكندرية » .

رسالة ماجستير - كلية الاداب - جامعة
الاسكندرية .

١٥٣ - محمد سعيد فرج : دراسات في المجتمع المصري ، الهيئة المصرية

العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

١٥٤ - محمود عاطف غيث : « خطورة مشكلة الثار في المجتمع العربي ،

الأقليم الجنوبي » بحث منشور في : « اهل الحقة

الأولى لكافة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة .

القاهرة ٢ - ٥ يناير ١٩٦٦ . القاهرة ، المركز

القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٦ .

ص ٣٠٣ - ٣١٤ .

١٥٥ - محمد عاطف غيث : « التغيير الاجتماعي في المجتمع القروي ،

دراسة في محافظة الدقهلية ، القيطون وهلا

وكفر الشيخ . القاهرة ، الدار القومية للطباعة

والنشر ، ١٩٦٥ .

١٥٦ - محمد عبد المنعم نور : « المشكلات السكانية في النمو الحضري »

فصل منشور في : النمو الحضري في الوطن العربي

القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٢ . ص

٣٢٥ - ٣٢٨ .

١٥٧ - محمد عبده محبوب : « الهجرة والتغير البنائي في المجتمع

الكويتي : دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية .

الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢ .

١٥٨ - محمد عبده محجوب : « الاتجاه السيوسيو - أنثروبولوجي في

دراسة المجتمع » مقال منشور في : حلقة النقاش

بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، الجزائر

١٩ - ٢٦ مارس ١٩٧٣ ، ص ٣٥٩ - ٣٨٣ .

١٥٩ - محمد علي قطان : دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر ،

القاهرة ، ١٩٧٩ (توزيع دار الشروق بجدة -

المملكة السعودية) .

١٦٠ - محمد علي محمد « القيم الثقافية والتنمية » فصل في كتاب

السيد محمد الحسيني وآخرين : دراسات في

التنمية الاجتماعية . القاهرة ، دار المعارف ،

١٩٧٣ ، ص ١٣٩ - ١٨٤ .

١٦١ - محمد فؤاد حجازي : « اثر التصنيع في الاسرة » مع دراسة

ميدانية عن انحراف الأحداث فيها » . القاهرة ،

١٩٦٥ .

رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

١٦٢ - محمد فؤاد حجازي : « الأسرة والتكيف » . القاهرة ، مكتبة

وهدية ، ١٩٧٣ .

١٦٣ - محمد لييب النجيجي : (مترجم) ، التربية والتقدم الاجتماعي

والاقتصادي للدول النامية ، دار نهضة مصر

بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، القاهرة ،

١٩٧٦ .

١٦٤ - محمد مصطفى الشعبي : (مترجم) . التربية التقدمية ،

تأليف كارلنون راشبورن ، ترجمة محمد مصطفى

الشعبي ومحمد عبد الهادي عفيفي وجابر

عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٦ .

١٦٥ - محمد مصطفى الشعبي : (مترجم) . توجيه المراهق ، تأليف

دوجلاس توم ، ترجمة محمد مصطفى الشعبي

وجابر عبد الحميد وعزيز حنا ، القاهرة ، دار

النهضة العربية ، ١٩٥٧ .

١٦٦ - محمد مصطفى الشعبي : (مترجم) . الطفل في السنوات

الخمس الأولى ، تأليف روبرت شيدز ، ترجمة

محمد مصطفى الشعبي وجابر عبد الحميد

ومطية هنا ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ،

١٩٥٧ .

١٦٧ - محمد مصطفى الشعبي : (بالاشتراك مع جابر عبد الحميد) .

« النمو النفسي والتكيف الاجتماعي » . القاهرة

دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

١٦٨ - محمد مصطفى الشعبي : (مترجم) . نمو الشخصية ، تأليف

جوردون ألبرت ، ترجمة محمد مصطفى الشعبي

وجابر عبد الحميد ، القاهرة ، دار النهضة

العربية ، ١٩٦٣ .

١٦٩ - محمد مصطفى الشعبي : (مترجم) . أضواء على تربية الطفل ،

تأليف أريث بكسيثوم ، ترجمة محمد مصطفى

الشعبي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،

١٩٧٤ .

١٧٠ - محمود جبر عبد القادر موكل : « دراسة مقارنة للأسرة المواطنة

واللاجئة في قطاع غزة » : الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

رئيسة دبلوم المعهد العلوم الاجتماعية بكلية

الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٧١ - محمد حامد عبد الحميد عثمان : « دراسة تحليلية لميزانية الأسرة

بين عمشال شرق مصر للفزل والقسيح الرفيع

بكمز الدوار » : الاسكندرية ، ١٩٥٧ .

رئيسة دبلوم المعهد العلوم الاجتماعية بكلية

الآداب - جامعة الاسكندرية .

١٧٢ - منسالة حيرة : « القوامل : الففالة في شخصيات الاحمد

المشردين في البيئلة المضرية » مقال بمجلة علم

النفوس ، المجلد ٨ ، العدد ٣ ، فبراير ١٩٥٣ . ص

٢٩٩ من ٣١٤ .

١٧٣ - مختار حمزة : « في توجيه الشباب الجامعي » مقال بصحيفة

التربية ، يناير ١٩٥٥ ، ص ٣٨ - ٤١ .

١٧٤ - مختار حمزة : « مشكلات الشباب المصري » مقال بصحيفة

التربية ، مارس ١٩٥٨ ، ص ٤٣ - ٤٩ .

١٧٥ - مختار حمزة : « حاجتنا الى سياسة قومية للعناية بشؤون

الطفولة والشباب » مقال بالمجلة الاجتماعية

القومية ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٦٧ .

ص ٢٤٠ من ٢٤٠ .

١٧٦ - مختار حمزة : (مشرف) « بحث احتياجات الطفولة في

الجمهورية العربية المتحدة » ، مجلد التوثيق .

القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية

والجنائية ، ١٩٦٨ .

١٧٧ - مختار حمزة : « بحث احتياجات الطفولة في

الجمهورية العربية المتحدة » ، مجلد التوثيق .

٢٧٧ - مختار حمزة : « التخطيط لخدمات الطفولة ورعايتها كواجب قومي » . بحث مقدم للمؤتمر الثالث لتدريب العاملين في ميادين الطفولة .

١٧٨ - مختار حمزة : « منهجية الأبحاث وتقدير احتياجات الأطفال » الكويت ، ١٩٦٩ . بحث مقدم لحلقة عن التخطيط والبحث والتدريب للطفولة والشباب في الدول العربية .

١٧٨ - مرزوق عبد الرحيم عارف : « اتجاه الخصوبة في أحياء ذات مستوى اقتصادي منخفض » . المركز الديموجرافي لشمال أفريقيا ، ١٩٦٤ ، ص ١ - ١٨ .

١٧٨ - مرزوق عبد الرحيم عارف : « الاشتراك » . الاتجاه نحو تنظيم الأسرة في « قلوبنا مصرية » تأليف عبد الخالق ذكرى ومرزوق عبد الرحيم عارف في : الحلقة الثانية للدراسات والبحوث الإحصائية . القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٩ - ٢٢١ .

١٧٨ - المرزوق عبد الرحيم عارف : « الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع للريف في جمهورية مصر العربية » . القاهرة ، ١٩٧١ .

١٨٢ - مصطفى الخشاب : « دراسات في الاجتماع العائلي » . الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ .

١٨٣ - منى مدحت عبد الرؤوف نجم الدين : « تنظيم الأسرة مع دراسة

ميدانية بمدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة .
الاسكندرية ، ١٩٦٨ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب — جامعة الاسكندرية .

١٨٤ — مورييس أرمانيوس حنا : « التثنية الاجتماعية في المجتمعات
البدائية والمتقدمة » . الاسكندرية ، ١٩٧٠ .

رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية
الآداب جامعة الاسكندرية .

١٨٥ — نادية التطاوى : « ميزانية الأسرة للمرأة العاملة بالصناعة في
مصر » ، مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، المجلد
١٤ ، عدد ١ — ٣ ، ص ص ٣٣ — ٧٢ .

١٨٦ — نادية حلیم سليمان : « دراسة تعميمية لبعض الخدمات المقدمة
الى المرأة العاملة » ، (مقال باللغة الانجليزية) ،
المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٤ ، عدد ١ ،
— ٣ ، ١٩٧٧ . ص ص ٣ — ١٥ .

١٨٧ — نادية حلیم سليمان : « القيم الاجتماعية وعلاقتها بالاتجاه نحو
تنظيم النسل » ، ١٩٧٠ .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة
عين شمس .

١٨٨ — ناهد حسين صالح : (مترجم) . « السينما وانحراف الأحداث »
تأليف جابريل ريموند ديشرنيه . ترجمة وتلخيص
آمال جثمان وهدي مجاهد وناهد صالح ، المجلة
الجنائية القومية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، يوليو
١٩٥٨ ، ص ص ٣١ — ٥٣ .

- ١٨٩ - ناهد حسين صالح : « عرض وتلخيص » دراسة مقارنة من جناح الأولاد وجناح البنات ، تأليف جوردون باركر ووليام آدمز . **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، مارس ١٩٦٤ . ص ٩٨ - ١٠٤ .
- ١٩٠ - ناهد حسين صالح : (بالاشتراك مع محمد صادق فودة وجمال زكى) « اتجاهات الأفراد نحو تنظيم النسل في قرية البحرانية » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٦ . ص ٦٥ - ٨٥ .
- ١٩١ - ناهد حسين صالح : « العودة الى الاجرام عند المرأة » دراسة اجتماعية **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢١٥ - ٢٤٧ .
- ١٩٢ - ناهد حسين صالح : « العودة الى الاجرام عند المرأة » دراسة اجتماعية ميدانية . القاهرة ، ١٩٦٦ . رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة
- ١٩٣ - نادية عطية منصور : « تنظيم الأسرة » مع دراسة ميدانية من واقع مدينة الاسكندرية . الاسكندرية ، ١٩٦٧ . رسالة دبلوم لمعهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الاسكندرية .
- ١٩٤ - نحوى حافظ : « الشباب الجائح في الجمهورية العربية المتحدة » ، اشراف سيد عويس ، **المجلة الجنائية القومية** ، المجلد ٢١٢ العدد ١ ، مارس ١٩٦٩ ، ص ١ - ٦٧ .

١٩٦٥ - نهى حامد فهمي : « التوافق الاجتماعي للمسنين ، دراسة اجتماعية لفئة من المتفاعلين بمحافظة القاهرة » .

القاهرة ، ١٩٦٧ .

رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة القاهرة .

١٩٦٦ - نهى حامد فهمي : (بالاشتراك مع ناهد رمزي) . « دور المرأة

في التنمية الاجتماعية » ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

بحث مقدم للمؤتمر البرلماني الأول للمرأة الأفريقية

والعربية ، ١٨ - ٢١ من مايو ١٩٧٤ .

١٩٧٠ - هدى مجاهد : (بالاشتراك مع نهى فهمي) . « التمييز في

المجتمعات القروية » بحث في : الحلقة الدراسية

لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة

إل قاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية

والجنائية ، ١٩٧١ ، ص ٧٩ - ١١٧ .

١٩٨٠ - هدى محمد مجاهد : « تغير مركز المرأة وأثره في الأسرة الحديثة » ،

الإسكندرية ، ١٩٨١ .

رسالة دبلوم ، معهد العلوم الاجتماعية بكلية

الآداب ، جامعة الإسكندرية .

١٩٨٨ - هدى محمد مجاهد : « سوسيولوجية التماسك الأسري . دراسة

مقارنة بين أسر ريفية وأسر حضرية صناعية .

القاهرة ، ١٩٧٢ .

رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة

عين شمس .

٢٠٠٢ - ودياد شطيح لرفش : « العوامل الاجتماعية المؤثرة على معدل

الانجاب عند المرأة العاملة » ، دراسة ميدانية

على مجموعة من النساء العاملات في قسم الوايلي
بمحافظة القاهرة « ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
رسالة ماجستير — كلية الآداب — جامعة القاهرة

٢٠٢ — وداد سليمان مرقس : « العوامل الاجتماعية المؤثرة في خصوبة
المرأة العاملة ، دراسة ميدانية على مجموعة من
النساء العاملات » . المجلة الاجتماعية القومية ،
المجلد ١١ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٧٤ . ص
٣١٢ — ٣١٤ .

٢٠٣ — يحيى شحاتة عبد العال : العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في
حجم الأسر بين العاملين في الصناعة ، مع دراسة
ميدانية بين العاملين بمؤسسة الكهرباء « ،
القاهرة ، ١٩٦٩ .
رسالة ماجستير . كلية الآداب — جامعة القاهرة .

ثانياً: القائمة الأفرنجية

- Ackermann, Nathan W.**, The Diagnosis of Neurotic Marital Interaction, in : *Social Casework*, Vol. 35 (1954).
- Adams, Bert N.**, Structural Factors Affecting Parental Aid to Married Children, in : *Journal of Marriage and the Family*, Vol. 26 (1964).
- Adler, Alfred**, Menschenkenntnis, 5. Aufl., Zürich 1947, zuerst 1925.
- , Die Technik der Individualpsychologie, II. Teil: Die Seele des schwererziehbaren Kindes, München 1930.
- Ammar, Hamed**, Growing up in an Egyptian Village, New York 1954.
- Anderson, Nels (ed.)**, Recherches sur la famille, Vol. 1 Tübingen 1956, Vol. 2 und 3 Göttingen 1957/58.
- Angell, Robert O.**, The Family Encounters the Depression, New York 1936.
- Anschen, Ruth (ed.)**, The Family and Its Destiny, New York 1949.
- Apple, Dorrian**, The Social Structure of Grand-parenthood, in : *American Anthropologist*, Vol. 58 (1956).
- Arensberg, Conrad M.**, und **Solon T. Kimball**, Family and Community in Ireland, Cambridge, Mass., 1940.
- Argelander, Annelies**, und **Ilse Weitsch**, Aus dem Seelenleben verwahrloster Mädchen auf Grund ihrer Tagebuchaufzeichnungen, Jena 1933.
- Ariès, Philippe**, Histoire des populations Françaises et de leurs attitudes devant la vie depuis le XVIIIe siècle, Paris 1948.
- , Le XIXe siècle et la révolution des mœurs familiales, in : **R. Prigent (ed.)** 1953.
- , L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien Régime, Paris 1960.

Axelrod, Morris, Urban Structure and Social Participation, in : American Sociological Review, Vol. 21 (1956).

Bakke, S. W., The Unemployed Worker. A Study of the Task of Making a Living without a Job, New Haven 1940.

Bales, Robert F., und **Philip E. Slater**, Role Differentiation in Small Decision-Making Groups, in : **T. Parsons** 1955.

Ballard, Lloyd V., Social Institutions, New York and London 1936.

Banfield, Edward C., The Moral Basis of a Backward Society, Glencoe, Ill., 1958.

Bardis, Panos D., Family Forms and Variations Historically Considered, in : **Harold T. Christensen** (ed.) 1964.

Barron, Milton L., People Who Intermarry, Syracuse 1946.

—, Research on Intermarriage, in : American Journal of Sociology, Vol. 57 (1951).

Baum, Marie, and **Alix Westerkamp**, Rhythmus des Familienlebens, Berlin 1931.

Baumert, Gerhard, Jugend der Nachkriegszeit, Darmstadt 1952.

Ders., Untersuchungen zum Problem der Ehescheidung, DIVO, Frankfurt 1955.

—, Some Observations on Current Trends in the German Family, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956 a.

Ders., Methoden und Resultate einer Untersuchung deutscher Nachkriegsfamilien, in : **Nels Anderson** (Hrsg.), Vol. 1, 1956 b.

—, Changes in the Family and the Position of Older Persons in Germany, in : International Journal of Comparative Sociology, Vol. 1 (1960)).

Ders., und Edith Himinger, Deutsche Familien nach dem Kriege, Darmstadt 1954.

—, und **Eugen Lupri**, New Aspects of Rural-Urban Differences in Family Values and Family Structures, in : Current Sociology, Vol. 12 (1963).

Bayer, Alan E., The Psychoanalytic Frame of Reference in Family Study, in : F. Ivan Nye und Felix M. Berardo 1966.

Beau de Lomenie, Emmanuel, Les responsabilités des dynasties bourgeoises, 3 Vols., Paris 1943, 1947, 1953.

Becker, Howard. The Sorrow of Bereavement, in : Journal of Abnormal and Social Psychology, Vol. 27 (1932/33).

—, und **Reuben Hill** (eds.) Family, Marriage and Parenthood, 2.ed., Boston 1955.

Becker, Walter, und **Walter Salewski**, Die Frühehe als Wagnis und Aufgabe, Neuwied 1963.

Beckmann, L., The Frequency of Regional Inter-marriage in North Sweden, in : Acta Genetica et Statistica Medica, Vol. 9 (1959).

—, Breeding Patterns of a North Swedish Parish, in : Hereditas, Vol. 47 (1961).

Bell, Norman W., und **Ezra P. Vogel** (eds.) A Modern Introduction to the Family, Glencoe, Ill., 1960.

Bell, Wendell, und **Marion D. Boat**, Urban Neighborhoods and Informal Social Relations, in : American Journal of Sociology, Vol. 62 (1957).

Belin, Seymour S., Extended Family Relations in Later Years of Life, Dissertation, Columbia University, New York 1962.

Benedict, Ruth, Patterns of Culture, New York 1934 ; dtsh. : Urformen der Kultur, Reinbek bei Hamburg 1955.

- , *The Chrysanthemum and the Sword. Patterns of Japanese Culture*, Boston 1946.
- Bernard, Jessie, *Remarriage. A Study of Marriage*, New York 1956.
- Berndt, Ronald M., *Marriage and the Family in Northeastern Arnhem Land*, in : M. F. Nimkoff (ed.) 1965.
- Bicanié, Rudolf, *Occupational Heterogeneity of Peasant Families in the Period of Accelerated Industrialization*, in : *Transactions of the Third World Congress of Sociology*, Vol. 4, London 1956.
- Bie, Pierre de, *Budgets familiaux en Belgique (1957/58). Modes de vie dans trois milieux socio-professionnels*, Louvain und Paris 1960.
- , *Das neue Bild der Familie*, in : Alphons Silbermann (Hrsg.), *Militanter Humanismus, Von den Aufgaben der modernen Soziologie*, Frankfurt 1966.
- Binder, Hans, *Die uneheliche Mutterschaft*, Bern 1941.
- Blake, Judith, et. al. *Family Structure in Jamaica*, New York 1962.
- Blood, Robert O., jr., und Donald M. Wolfe, *Husbands and Wives, The Dynamics of Married Living*, Glencoe, Ill., 1960.
- Bolte, Karl Martin, *Deutsche Gesellschaft im Wandel*, Opladen 1966.
- Bonac, Vladimir, *Strukturwandlungen der jugoslawischen Familie*, in : *Kölner Zeitschrift für Sozialpsychologie*, Vol. 12 (1960).
- Bossard, James H.S., *Residential Propinquity as a Factor in Marriage Selection*, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 38 (1932).
- , *Marriage and Family*, Philadelphia 1940.

- , The Law of Family Interaction, in : American Journal of Sociology, Vol. 50 (1945).
- , The Sociology of Child Development, New York 1954.
- , und Eleanor St. Boll, The Large Family System. An Original Study in the Sociology of Family Behavior, Philadelphia 1956.
- Bott, Elizabeth**, Family and Social Networks, London 1957.
- Bowerman, Charles E.**, Assortative Mating by Previous Marital Status : Seattel 1939—1946, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).
- Brams, Lucien**, Structures sociales et familles ouvrières, in : Transactions of the Third world Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.
- , Synthèse et conclusion, in : Sociologie comparée de la famille contemporaine, Paris 1955.
- Braun, Rudolf**, Industrialisierung und Volksleben, Erlenbach und Zürich 1960.
- Brun-Culbrandsen, severre**, sex Roles and the Socialization procession : Edmund Dahlstorm, (ed.) 1957.
- Bruner, Edward M.**, Medan : The Role of Kinship in an Indonesian City, in : Bernard Farber (ed.) 1966.
- Brunner, Otto**, Das «ganze Haus» und die alteuropäische «Ökonomik», in : Ferdinand Oeter (Hrsg.) 1966.
- Buomberger, F.**, Die schweizerische Ehegesetzgebung im Lichte der Statistik 2, Aufl., Freiburg 1901.
- Burgess, Ernest**, The Family as a Unit of Interacting Personalities, in : The Family, Vol. 7 (1926).
- , and L.S. Cottrell, Predicting Success and Failure in Marriage, Englewood Cliffs, N.J., 1939.
- , and Harvey J. Locke, The Family from Institution to Companionship, 2, ed., New York 1953.

- , and Paul Wallin, Homogamy in Social Characteristics, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 49 (1943).
- , and Paul Wallin, *Engagement and Marriage*, Philadelphia 1953.
- Galton, Arthur W., *A Social History of the American Family from Colonial Times to the Present*, 3, ed. 3 Vol., New York 1960.
- Calverton, Victor F., *Bankruptcy of Marriage*, London 1929.
- Camilleri, Carmel, Etude sur l'intégration familiale du jeune Tunisien cultivé, in : *Les cahiers de Tunisie*, Vol. 33/5 (1961).
- , Les rapports familiaux du jeune Tunisien de culture occidentale, in : *Enfance* (1962).
- , Statut et rôles familiaux de la femme. Leur représentation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, in : *Revue française de sociologie*, Vol. 3 (1964).
- , Les représentations éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, in : *Revue Tunisienne des sciences sociales*, Vol. 3 (1965).
- Ders., Erhaltung der erzieherischen Aufgabe der Familie, in : *Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Vol. 18 (1966 a).
- , Les relations parents-enfants en Tunisie, Paris 1966 b.
- , Famille et modernité en Tunisie, in : *Revue Tunisienne des sciences sociales*, Vol. 4 (1967).
- Carisse, Celotte, *Planification des naissances en milieu Canadien-Français*, Montréal 1964.
- Cavan, Ruth S., Unemployment — Crisis of the Common Man, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 46 (1959).

—, *Marriage and Family in the Modern World*, New York 1960.

—, und Katherine Banck, *The Family and the Depression* Chicago 1938.

Centraal Bureau voor de Statistiek, *Echtscheidingen in Nederland 1900—1957*, Zeist 1958.

Centre National de la Recherche Scientifique, *Sociologie Comparée de la famille contemporaine*, Paris 1955.

Cervantes, Lucius F., *The Drop-Out. Causes and Cures*, Ann Arbor, Mich., 1965.

Chalasinski, Jozef, *Social and Cultural Aspects of Family Changes in Poland*, in : Nels Anderson (ed.), Bd. 3, 1958.

Chombart de Lauwe, Paul-Henri, *La vie quotidienne des familles ouvrières*, Paris 1956.

—, *La naissance des aspirations à des formes nouvelles de la famille*, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 1, 1956.

Christensen, Harold T., *Studies in Child Spacing : I — Premarital Pregnancy as Measured by the Spacing of the First Birth from Marriage*, in : *American Sociological Review*, Vol. 18 (1953).

—, *Value Variables in Pregnancy Timing. Some Intercultural Comparisons*, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 1958.

—, *Cultural Relations and Premarital Sex Norms*, in : *American Sociological Review*, Vol. 25 (1960).

—, *A Cross-Cultural Comparison of Attitudes Toward Marital Infidelity*, in : John Mogeey (ed.) 1963.

—, (ed.), *Handbook of Marriage and the Family*, Chicago 1964.

—, und Hanna H. Meissner, *Studies in Child Spacing : III —*

- Premarital Pregnancy as a Factor in Divorce, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).
- Christoffel, Hans**, Trieb und Kultur, Basel 1944.
- Christopherson, Vandiver J. S., and Marie Drenger**, The Married College Student, in : Marriage and Family Living, Vol. 22 (1960).
- Chassen, Dieter** Familie und Wertsystem, 2. Aufl. Berlin 1967, zuerst 1962.
- , Die Familie in der modernen Gesellschaft, in : Ferdinand Oeter (Hrsg.) 1966.
- Clark, Alma B.**, Economic Contributions Made by Families to Their Newly Married Children, in : Journal of Home Economics, Vol. 54 (1962).
- Coale, Ansley J., Lloyd A. Fallers, Marion J. Levy, Jr., David M. Schneider und Silvan S. Tomkins**, Aspects of the Analysis of Family Structure, Princeton, N.J., 1965.
- Colcord, Joanna C.**, Broken Homes, New York 1919.
- Collver, A.**, The Family Cycle in India and the United States, in : American Sociological Review, Vol. 28 (1963).
- Croog, Sidney H.**, Aspects of the Cultural Background of Premarital Pregnancy in Denmark, in : Social Forces, Vol. 29 (1951).
- , Premarital Pregnancies in Scandinavia and Finland, in : American Journal of Sociology, Vol. 57 (1952).
- Comming, Elaine und David M. Schneider**, Sibling Solidarity : A Property of American Kinship, in : American Anthropologist, Vol. 63 (1961).
- Curle, Adam**, Kinship Structure in an English Village, in : Man, Vol. 100 (1952).

Dahlström, Edmund (Hrsg.), *The Changing Roles of Men and Women*, London 1967.

Damrin, Dora E., Family Size and Sibling Age, Sex and Position as Related to Certain Aspects of Adjustment, in : *Journal of Social Psychology*, Vol. 29 (1949.).

Davie, M. R., und **R. J. Reeve**, Propinquity in Residence before Marriage, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 44 (1939).

Davis, Kingsley, Illegitimacy and the Social Structure, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 45 (1939) a.

—, The Forms of Illegitimacy, in : *Social Forces*, Vol. 18 (1939 b).

—, Children of Divorce, in : *Law and Contemporary Problems*, Vol. 10 (1944)..

—, Statistical Perspective on Divorce, in : *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, Vol. 272 (1950).

Davy, Georges, La famille et la parenté d'après Durkheim in : *G. Davy, Sociologues d'hier et d'aujourd'hui*, 2 (ed.), Paris 1950.

Dean, K. Imogen, und **M. W. Kargman**, Is there a Legal Conceptual Framework for the Study of the American Family ?, in : *F. Ivan Nye und Felix M. Berardo* (ed.) 1966.

Deenen, Bernd van, und **Albert Valtmann**, *Die ländliche Familie unter dem Einfluß von Industrienähe und Industrieferne*, Berlin 1961.

Demeerseman, André, *La famille tunisienne et les temps nouveaux*, Tunis 1967.

Dennis, Norman, Secondary Group Relationship and the Pre-Eminence of the Family, in : *John Moge* (ed.) 1963.

- Dennis, Wayne**, *The Hopi Child*, New York und London 1940.
- Desai, I.P.**, *The Joint Family in India*, in : *Sociological Bulletin*, 5 (1956).
- , *Some Aspects of the Family in Mahava : A Sociological Survey of Jointness in a Small Town, Bombay* 1964.
- Desforbes, J.**, *Le divorce en France. Etude démographique*, Paris 1947.
- Detroit Area Study**, *A Social Profile of Detroit 1955*, Ann Arbor, Mich., 1956.
- Devereux, Edward O., Urie Bronfenbrenner und George J. Suci**, *Patterns of Parent-Behavior in the United States of America and the Federal Republic of Germany*, in : *International Social Science Journal*, Vol. 14 (1962/63).
- Dodson, F.**, *Patterns of Voluntary Association among Urban Working Class Families*, in : *American Sociological Review*, Vol. 16 (1951).
- Dollard, John**, *The Family : Needed View-points in Family Research*, in : *Social Forces*, Vol. 35 (1935).
- Doublet, Jacques**, *Parents et enfants dans la famille ouvrière*, in : *Sociologie comparée de la famille contemporaine*, Paris 1955.
- Du Bois, Cora**, *The People of Alor*, Minneapolis, Minn., 1944.
- Ducpétiaux, Edouard**, *Mémoire sur le paupérisme dans les Flandres*, Paris 1850.
- Dufrenne, Mikel**, *La personnalité de base*, Paris 1953.
- Duplessis-Le Guelin, G.**, *Les mariages en France*, Paris 1954.
- Durkheim, Emile**, *Introduction à la sociologie de la famille*, in : *Annales de la Faculté des Lettres de Bordeaux*, Vol. 10 (1888).

- , Origines du mariage dans l'espèce humaine d'après Westermarck, in : *Revue Philosophique* (1895).
- , Le problème de l'inceste et ses origines, in : *Année sociologique*, Vol. 1 ((1896/97 a).
- , Besprechung von J. Kohler, Zur Urgeschichte der Ehe, in: *Année Sociologique*, Vol. 1 (1896/97 b).
- , Besprechung von E. Grosse, Die Formen der Familie und die Formen der Wirtschaft, in : *Année Sociologique*, Vol. 1 (1896 bis 1897 c).
- , *Le suicide*, Paris 1897.
- Sur le totémisme, in : *Année sociologique*, Vol. 5 (1900/01).
- , Sur l'organisation matrimoniale des sociétés australiennes, in : *Année sociologique*, Vol. 8 (1903/04).
- , *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, Paris 1912.
- , La famille conjugale, in : *Revue Philosophique*, Vol. 20 (1921).
- Duvall, Evelyn M.**, *Family Development*, Philadelphia 1962.
- , *In-laws : Pro and Con*, New York 1954.
- , Implications for Education Through the Family Life Cycle in : *Marriage and Family Living*, Vol. 20 (1958).
- Dyer, E. D.**, *Parenthood as Crisis : A Re-Study*, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 25 (1963).
- Eggan, Fred**, *The Social Organization of the Western Pueblos*, Chicago 1950.
- , (ed.), *Social Anthropology of North American Tribes*, 2, (ed.), Chicago 1955.
- Egner, Erich**, *Epochen im Wandel des Familienhaushalts*, in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.) 1966.
- Eisenstein, Victor W.**, *Neurotic Interaction in Marriage*, Philadelphia 1953.

- Eliot, Thomas D.**, Family Crises and Ways of Meeting them, in: Howard Becker and Reuben Hill (ed.), 1948.
- , Adjusting to the Death of a Loved One, in: Ruth S. Cavan (ed.), Marriage and Family in the Modern World, New York, 1960.
- Elliott, Mabel A.**, und **Francis E. Merrill**, Social Disorganization, New York 1950.
- Embree, John F.**, Thailand. A Looseley Structured Social System, in: American Anthropologist, Vol. 52 (1950).
- Engels, Friedrich**, Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates, zuerst 1884.
- Erikson, Erik H.**, Childhood and Society, New York 1950 ; dtsh.: Kindheit und Gesellschaft, Stuttgart 1961.
- Erlich, Vera St.**, The Southern Slave Patriarchal Family, in: The Sociological Review, Vol. 32 (1940);
- , Phases in the Evolution of Family Life in Yugoslavia, in: The Sociological Review, Vol. 32 (1940).
- , Das erschütterte Gleichgewicht in der Familie, in: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 12 (1960).
- , Family in Transition. A Study of 300 Yugoslav Villages, Princeton, N.J., 1965.
- Farber, Bernard**, Family Organization and Crisis: Maintenance of Interaction in Families with a Seriously Retarded Child, Monographs of the Society for Research in Child Development, Vol. 25 (1960) ; also in: William J. Goode (ed.) 1964.
- , (ed.), Kinship and Family Organization, New York 1966.
- Feldman, Harold A.**, A Report of Research in Progress in the

- Development of Husband-Wife Relationships, Ithaca, N.Y., 1961.
- Firth, Raymond, We, The Tikopia, London 1936.
- , (ed.), Two Studies of Kinship in London, London 1956.
- Flugel, John O., The Psychoanalytic Study of the Family, London 1921.
- Fougeyrollas, Pierre, Prédominance du mari ou de la femme dans le ménage. Une enquête sur la vie familiale, in : Population, Vol. 6 (1951).
- Frazier, E. Franklin, The Negro Family in the United States, Chicago 1939 ; Chicago 1966.
- Freedman, Ronald, Gerhard Baumert and Karl - Martin Bolte, Expected Family Size and Family Size Values in West Germany, in : Population Studies, Vol. 13 (1959).
- , Pascal K. Whelpton und Arthur A. Campbell, Family Planning, Sterility and Population Growth, New York 1959.
- Friedeburg, Ludwig von, Die Umfrage in der Intimsphäre, Stuttgart 1953.
- Fuller, Anne H., Buarij ; Portrait of a Libanese Muslim Village, Cambridge, Mass., 1961.
- Gamble, S. D., Ting Hsien, A North China Rural Community, New York 1954.
- Garigue, Philippe, French Canadian Kinship and Urban Life, in : American Anthropologist, Vol. 58 (1956).
- , La vie familiale des Canadiens français, Montréal 1962.
- , Analyse du comportement familial, Montréal 1967.
- Gaudemet, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963.

- Gebauer, Siegfried, Familie und Staat, Heidelberg und Berlin 1961.
- Geiger, Kent, The Soviet Family, in : M.F. Nimkoff (ed). 1965.
- Geismar, L.L., and Michael A. La Sorte, Understanding the Multi-Problem Family. A Conceptual Analysis and Exploration in Early Identification, New York 1964.
- Gibs, James L., Marital Instability among the Kpelle : Toward a Theory of Epainogamy, in : American Anthropologist, Vol. 65 (1963).
- Gilmore, H.W., The Beggar, Chapel Hill, N.C., 14900.
- Girard, Alain, Aspects statistiques du problème familial, in : Sociologie comparée de la famille contemporaine,, Paris, 1955.
- , Situation de la famille française contemporaine, in : Economie et Humanisme, Vol. 16 (1957).
- , Le choix du conjoint. Une enquête psychosociologique en France, Paris 1964.
- , and L. Henry, Les attitudes et la conjoncture démographique, in : Population, Vol. 11 (1956).
- Glick, Paul O., The Family Cycle, in : American Sociological Review, Vol. 12 (1947).
- , First Marriage and Remarriages, in : American Sociological Review, Vol. 14 (1949).
- , The Life Cycle of the Family, in : Marriage and Family, Vol. 17 (1955).
- , American Families, New York 1957.
- Goode, William J., After Divorce, New York 1956.
- , The Theoretical Importance of Love, in : American Sociological Review, Vol. 24 (1959).
- , The Sociology of the Family, in : R.K. Merton, L. Broom,

- L.S. Cottrel, Jr. (eds.)** Sociology Today, Problems and Prospects, New York 1959.
- , Die Struktur der Familie, 2. Aufl., Köln und Opladen 1966, zuerst 1960 a.
- , Illegitimacy in the Caribbean Social Structure, in : American Sociological Review, Vol. 25 (1960 b).
- , Family Disorganization, in : Robert K. Merton und Robert K. Nisbet (eds.), Contemporary Social Problems, New York 1961 a.
- , Illegitimacy, Anomie and Cultural Penetration, in : American Sociological Review, Vol. 26 (1961 b).
- , World Revolution and Family Patterns, Glencoe, Ill., 1963.
- , (ed.), Readings on the Family and Society, Englewood Cliffs, N.J., 1964.
- , Soziologie der Familie, München 1967. Goodfellow, D. M., Principles of Economic Sociology. The Economics of Primitive Life as Illustrated from the Bantu Peoples in South and East Africa, London 1939.
- Goodsell, Willystine, A.** History of Marriage and the Family, New York 1935.
- Gordon, Albert I.** Intermarriage. Interfaith, Intersocial, Interethnic, Boston 1964.
- Gore, M. S.** The Traditional Indian Family, in : M. F. Nimkoff (ed.) 1965.
- Gorer, Geoffrey Thomas**, Himalayan Village, London 1938.
- , The American People. A Study in National Character, New York 1948 ; dtsh.: Die Amerikaner, Reinbek bei Hamburg 1956.
- , Themes in Japanese Culture, also in : Douglas G. Haring

- Personal Character and Cultural Milieu, rev. ed. Syracuse 1949.
- , The People of Great Russia, New York 1950.
- , Exploring English Character, London 1955.
- Green, Arnold W., The Middleclass Male Child and Neurosis, in : American Sociological Review, Vol. 11 (1946).
- Greenfield, Sidney M., Industrialization and the Family in Sociological Theory, in : American Journal of Sociology, Vol. 67 (1961).
- Greer, Scott, Urbanism Reconsidered : A Comparative Study of Local Areas in a Metropolis, in : American Sociological Review, Vol. 21 (1956).
- Grønseth, Erik, und Per Olav Tiller, Father Absence in Sailor Families and Its Impact upon the Personality Development and Later Social Adjustment of the Children, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 2, 1957.
- Groth, Sepp, Kinder ohne Familie, München 1961.
- Groves, E. R., und Gladiys H. Groves, The Contemporary American Family, Philadelphia 1947.
- Haack, Renate, Berufswahl vaterverwaister Mädchen, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 7 (1955).
- Dies., Berufswunsch und Berufswahl in familiensoziologischer Sicht, Dissertation, Köln 1958.
- Habakkuk, H.J., Family Structure and Economic Change in Nineteenth-Century Europe, in : The Journal of Economic History, Vol. 15 (1955).
- Haffter, Carl, Kinder aus geschiedenen Ehen, 2, ergänzte Auflage, Bernä 1960, zuerst 1948.

- Hajnal, J.**, Estimation of Total Family Size of Occupational Groups from the Distribution of Births by Order and Duration of Marriage, in : Population Studies, Vol. 2 (1948).
- , and **A. M. Henderson**, The Economic Position of the Family, Memoranda Presented to the Royal Commission, Papers of the Royal Commission on Population, Vol. V, London 1950.
- Halbwachs, Maurice**, Budgets de famille, in: Revue de Paris 1950.
- , La classe ouvrière et les niveaux de vie, Paris 1913.
- , La théorie de l'homme moyen. Essai sur Quételet et la Statistique morale, Paris 1913.
- , Budgets de familles ouvrières et paysannes en France en 1914.
- , Matière et société, in : Revue philosophique 1921.
- , Les Budgets de familles ouvrières aux Etats-Unis, in : Bulletin de la Statistique générale de la France 1931.
- , L'évolution des besoins dans les classes ouvrières Paris, 1933.
- Hallowell, A. Irving**, Culture, Personality and Society, in : Alfred C. Kroeber (ed.) Anthropology Today, Chicago 1953.
- , Psychology and Anthropology, in : John Gillin (ed.) For a Science of Man, New York 1954.
- Hamblin, Robert L.**, und **Robert O. Blood**, Premarital Experience and the Wife's Sexual Adjustment, in : Social Problems, Vol. 4 (1956.).
- Hamburger, Ludwig**, Fragmentierte Gesellschaft, Die Struktur der Thai-Familie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 17 (1965).

- Hansen, Donald A., and Reuben Hill, Families under Stress, in :**
 Harold T. Christensen (ed.) 1964.
- Hanssen, Börje, Dimensions of Primary Group Structure in:**
 Sweden, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 1, 1956.
- Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income:**
 Families in Lebanon, Beirut 1965.
- Harmser, H., Kinder aus unvollständigen Familien, in :** Oeffent-
 licher Gesundheitsdienst, Vol. 25 (1963).
- Haury, P., l'évolution de la famille française, in :** Revue de la
 Psychologie des peuples, Vol. 2 (1947).
- Henry, L., Etude statistique sur l'espacement des naissances, in :**
 Population, Vol. 3 (1951).
- , Mesure de la fréquence des divorces, in : Population, Vol.
 4 (1952).
- Henryon, O., and E. Lambrechts, Le mariage en Belgique, Bru-**
 xelles 1968.
- Herskovits, Melville J., Economic Anthropology, New York 1952.**
- Herz, Robert D., and Gerald Handel, Family Worlds : A Psycho-**
 logical Approach to Family Life, Chicago 1959.
- Hill, Morell C., Research on the Negro Family, in : Marriage and**
 Family Living, Vol. 19 (1957).
- Hill, Reuben, Plans for Strengthening Family Life, in : Howard**
 Becker and Reuben Hill (ed.) 1948.
- , Families under Stress, New York 1949.
- , Family Patterns in the Changing South, in : Transactions
 of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London
 1956.
- , The Eddyville Story : Family and Personal Adjustment to
 the Rapid Urbanization of a Southern Town, in : Nels An-
 derson (ed.), Vol. 2, 1957.

- , *Sociology of Marriage and Family Behaviour, A Trend Report*, in : *Current Sociology*, Vol. 7 (1958).
- , *The Sociology of the Family*, in : *Current Sociology*, Vol. 12 (1963/64).
- , *Methodological Issues in Family Development Research*, in : *Family Process*, Vol. 3 (1964).
- , *Decision Making in the Family Life Cycle*, in : E. Shanas and G.F. Streib (ed.), 1965.
- , Joel Moss and Claudine G. Wirth, *Eddyville's Families*, hektogr., Chapel Hill, N.C., 1953.
- , Alvin M. Katz und Richard L. Simpson, *An Inventory of Research in Marriage and Family Behavior : A Statement of Objectives and Progress*, in : *Marriage and Family*, Vol. 19 (1957).
- , J. M. Stycos and Kurt W. Back, *The Family and Population Control : A Puerto Rican Experiment in Social Change*, Chapel Hill, N.C., 1959.
- , and Donald A. Hansen, *The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Studies*, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 22 (1960).
- , and Roy H. Rodgers, *The Developmental Approach*, in : Harold T. Christensen (ed.) 1964.
- , and René König (ed.), *Families in East and West*, Paris: 1969.
- Hobhouse, Leonard T., *Morals in Evolution*, London 1906.
- Hoenig, Chr., *Die Stiefelternfamilie*, in : *Zeitschrift für Kinderforschung*, Vol. 35 (1929).
- Hofstee G.A. Kooy, *Traditional Houshold and Neighbourhood Groups. Survivals of the Generalogical-Territorial Pattern in Eastern Parts of the Netherlands*, in : *Transactions of*

- the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956.
- Hollingshead, August B.**, Class and Kinship in a Middle Western Community, in : American Sociological Review, Vol. 14 (1949).
- , Cultural Factors in the Selection of Marriage Mates, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).
- , Elmtown's Youth, New York 1949.
- Homans, George O.**, English Villagers of the Thirteenth Century, Cambridge, Mass, 1941.
- , and David M. Schneider, Marriage, Authority and Final Causes, New York 1956.
- Horkheimer, Max (ed.)**, Autorität und Familie, Paris 1936.
- , Authoritarianism and the Family Today, in : Ruth Anshen (ed.) 1949.
- Horstmann, Kurt**, Schwangerschaft und Eheschließung, in : Internationale Union für Bevölkerungswissenschaft, Internationaer Bevölkerungskongress, Wien 1959.
- Hughes, Everett C.**, French Canada in Transition, London 1946.
- Irish, Donald P.**, Sibling Interaction : A Neglected Aspect in Family Life Research, in : Social Forces, Vol. 42 (1964) ; also in : Bernard Farber 1966.
- Ishwaran, K.**, Family Life in the Netherlands, Den Haag 1959.
- Iverus, Ivar**, Versuch einer Darstellung des Zusammenhangs zwischen Bevölkerungsentwicklung, Familienpolitik und öffentlicher Meinung in Schweden, Zürcher Dissertation, Helsinki 1953.
- Jacobson, Paul H.**, Differentials in Divorce by Duration of Marriage and Size of Family, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).

- , American Marriage and Divorce, New York 1959.
- Jahoda, Marie, Paul Lazarsfeld und Hans Zeisel, Die Arbeitslosen von Marienthal, Leipzig 1933 ; Neuausgabe Bonn 1960.
- Jakobson, Peter, and Adam P. Matheney, Jr., Mate Selection in Open Marriage Systems, in : John Mogeey (ed.) 1963.
- Kammerer, Percy G., The Unmarried Mother, Boston 1923.
- Kapadia, K. M., Marriage and Family in India, 2, ed., Bombay 1959.
- , The Family in Transition, in : Sociological Bulletin, Vol. 8 (1959).
- Kardiner, Abraham, The Individual and His Society, New York 1939.
- , R. Linton, C. Du Bois and J. West, The Psychological Frontiers of Society, New York 1945.
- Karlsson, Georg, On Mate Seelction ,in : John Mogeey (ed.) 1963.
- Katz, Alvin M., and Reuben Hill, Residential Propinquity and Marital Selection : A Review of Theory, Method and Fact, in : Marriage and Family Living, Vol. 20 (1958).
- Kaufman, Irving, Alice L. Peck and Consuelo K. Tagiuri, The Family Constellation and Overt Incestuous Relations between Father and Daughter, in : American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 24 (1954).
- Kenkel, William F., The Family in perspective, A Fourfold Analysis, 2, ed., New York 1961.
- Kephart, William M., Legal and Procedural Aspects of Marriage and Divorce, in : Harold T. Christensen ed. 1964.
- , The Family, Society, and Individual, Boston 1966.
- , and Thomas P. Monahan, Desertion and Divorce in Phila--

- delphia, in : American Sociological Review, Vol. 17 (1952):
- Kerchoff, Alan O.**, Notes and Comments on the Meaning of Residential Propinquity as a Factor in Mate Selection, in Social Forces, Vol. 34 (1956).
- , Patterns of Homogamy and the Field of Eligibles, in : Social Forces, Vol. 42 (1964).
- , Nuclear and Extended Family Relationships, in : E. Shanas und G.F. Streib (ed.) 1965.
- , and **Keith E. Davis**, Value Consensus and Need-Complementarity in Mate-Selection, in : American Sociological Review, Vol. 27 (1962).
- Kinsey, Alfred O.**, The Sexual Behavior in the Human Male, Philadelphia 1948.
- , The Sexual Behavior in the Human Female, Philadelphia and London 1953.
- Kipp, Hildegard**, Die Unehelichkeit, Leipzig 1933.
- Kirkpatrick, Clifford**, The Family : As Process and Institution, 2. ed., New York 1963.
- , and **Theodore Caplow**, Courtship in a Group of Minnesota Students, in American Journal of Sociology, Vol. 51 (1945).
- Kloskowska, Antonina**, Changing Family Models in the Popular Magazines in Poland, in : Nels Anderson (ed.) Vol. 3, 1958.
- Kluckhohn, Clyde**, Mirror for Man, The Relation of Anthropology to Modern Life, New York 1949.
- , **Henry A. Murray** and **David M. Schneider** (ed.), Personality in Nature, Society, and Culture, 2. ed., New York 1953.
- Koenig, Daniel J.**, and **Alan E. Bayer**, The Institutional Frame

- of Reference in Family Study, in : F. Ivan Nye und Felix M. Berardo (ed.) 1966.
- Koller, Marvin R.**, Residential and Occupational Propinquity, in: American Sociological Review, Vol. 13 (1948).
- Komarowsky, Mirra**, The Unemployed Man and His Family, New York 1940.
- , Functional Analysis of Sex Roles, in : American Sociological Review, Vol. 15 (1950).
- , Continuities in Family Research : A Case Study, in : American Journal of Sociology, Vol. 62 (1956).
- , Blue Collar Marriage, New York 1964.
- König, René**, Materialien zur Soziologie der Familie, Bern 1946.
- , Überorganisation der Familie als Gefährdung der seelischen Gesundheit, in : M. Pfister-Ammende (Hrsg.), Die Psychohygiene, Bern 1949.
- , Abhängigkeit und Selbständigkeit in der Familie, in : Leopold von Wiese (Hrsg.), Abhängigkeit und Selbständigkeit im sozialen Leben, 2 Bde., Köln und Opladen 1951.
- , Probleme der Berufswahl von Mädchen aus unvollständigen Familien, in : Nels Anderson (Hrsg.), Vol. 1, 1956 a.
- , Changes in the Western Family, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4, London 1956 b.
- , Family and Authority : The German Father in 1955, in : The (British) Sociological Review, N.S., Vol. 5 (1957).
- , Alte Probleme und neue Fragen in der Familiensoziologie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Vol. 19 (1966).
- ö—, Staat und Familie in der Sicht des soziologen in : Ded Schutz der Familie, Schriftenreihe der niedersächsischen

- Landeszentrale für Politische Bildung, Vol. 8 Hannover 1966 b.
- , Das Problem der Frühehe, in : Krise der Ehe, München 1966.
- , (Hrsg.), Soziologie, Neuausgabe, Frankfurt 1967.
- , Die Stellung der Frau in der modernen Gesellschaft, in : O. Käser u.a. (Hrsg.), Gynäkologie, und Geburtshilfe, Bd. 1, Stuttgart 1967 b.
- , Art.: Familie und Familiensoziologie, in : Wilhelm Bernsdorf (Hrsg.), Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart 1968a.
- , Art.: Ehe und Ehescheidung, in : Wilhelm Bernsdorf (Hrsg.), Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart 1968 b.
- Koos, Earl L.**, Families in Trouble, New York 1946.
- , Class Differences in Family Reactions to Crisis, in : Marriage and Family Living, Vol. 12 (1950).
- , Marriage, New York 1958.
- Kooy, Gerrit**, The Traditional Household in a Modernized Rural Society, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 3, 1958.
- , Und M. Keuls, Enforced Marriage in the Netherlands Wageningen 1967.
- Kreutz, Henrik**, Jugendgruppenbildung und Objektwahl, 2 Bde., Wiener Dissertation, vervielfältigt, Stuttgart 1964.
- Krout, Maurice H.**, Typical Behavior Patterns in Twentysix Ordinal Positions, in : Journal of Genetic Psychology, Vol. 55 (1939).
- Ktsanes, Thomas**, und **Virginia Ktsanes**, The Theory of Complementary Needs in Mate-Selection, in : R.F. Winch und R. Barringer (ed.) 1962.
- Landis, Judson T.**, Marriages of Mixed and Non-Mixed Religious

- Faith, in : *American Sociological Review*, Vol. 14 (1949).
- , and Mary G. Landis, *Readings in Marriage and the Family*, New York 1952.
- Lansing, John B., und Leslie Kish, Family Life Cycle as an Independent Variable, in : *American Sociological Review*, Vol. 22 (1957).
- Ledermann, Silly, Les divorces en France, in : *Population*, Vol. 3 (1948).
- Leighton, Dorothy, and Clyde Kluckhohn, *Children of the People*, Cambridge, Mass., 1948.
- Le Masters, E. E., Parenthood as Crisis, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 19 (1957).
- Leplae, Claire, *Les fiançailles*, Paris 1957.
- Le Play, Frédéric, L'organisation de la famille, selon le vrai modèle signalé par l'histoire de toutes les races et tous les temps in *Social Context*, New York-London-Toronto 1967.
- Lévi-Strauss, Claude, The Family, in : H.L. Shapiro (ed.), *Man Culture, and Society*, New York 1956.
- Levy, David M., Studies in Sibling Rivalry, in : *American Orthopsychiatric Association*, Monograph Nr. 2, 1937.
- , *Maternal Over-Protection*, New York 1943.
- , Maternal Over Protection and Rejection, in : *Journal of Nervous and Mental Diseases*, Vol. 73 (1931) ; also in : *Judson T. Landis and Mary G. Landis (ed.)* 1952.
- Levy, Marlon J., Jr., *The Family Revolution in Modern China*, Cambridge, Mass., 1949.
- , *The Structure of Society*, Princeton, N.J., 1952.
- , Some Questions About Parsons' Treatment of the Incest Problem, in : *British Journal of Sociology*, Vol. 6 (1955).

- , *Contrasting Factors in the Modernization of China and Japan*, in : **Simon Kuznets, Wilbert E. Moore und Joseph J. Spengler** (ed.), *Economic Growth, Brazil, India Japan*, Durham, N.C., 1955.
- , and **L. A. Fallers**, *Family. Some Comparative Considerations*, in : *American Anthropologist*, Vol. 61 (1959).
- Lewandowski, Herbert**, *Ferne Länder, Fremde Sitten. Einführung in die vergleichende Sozialethnologie*, Stuttgart 1958.
- Lewin, Kurt**, *The Background of Conflict in Marriage*, in : **Kurt Lewin**, *Resolving Social Conflicts*, New York 1948.
- Lewis, Oscar**, *An Anthropological Approach to Family Studies*, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 55 (1950).
- , *Village Life in Northern India*, Urbana, Ill., 1958.
- *Five Families. Mexican Case Studies in the Culture of Poverty*, New York 1959.
- , *Tepoztlan, Village in Mexico. Case Studies in Cultural Anthropology*, New York 1960.
- , *The Children of Sanchez. Autobiography of a Mexican Family*, New York 1961.
- , *La Vida. A Puerto Rican Family in the Culture of Poverty*, San Juan and New York 1966.
- Lichtenberger, James P.**, *Divorce. A Social Interpretation*, New York 1931.
- Litwak, Eugene**, *Three Ways in Which Law Acts as a Means of Social Control. Punishment, Therapy and Education*, in : *Social Forces*, Vol. 34 (1956).
- Linton, Ralph**, *The Study of Man*, New York 1936.
- , *The Cultural Background of Personality*, London 1947.

- , The Use of Extended Family Groups in the Achievement of Social Goals, in : Social Problems, Vol. 7 (1959/60).
- , Geographical Mobility and Extended Family Cohesion, in American Sociological Review, 25 (1960).
- , Occupational Mobility and Extended Family Cohesion, in : American Sociological Review, Bd. 25 (1960).
- , Voluntary Association and Neighborhood Cohesion, in : American Sociological Review, 26 (1961).
- , Extended Kin Relations in an Industrial Democratic Society in : E. Shanas und G. E. Streib (ed.) 1965.
- Locke, Harvey J., Georges Sabagh und Mary Margaret Thomas,** Interfaith Marriages, in : Social Problems, 4 (1957).
- Lösel, Pal,** Rechtlich Geschiedene und tatsächlich Geschiedene im II. Budabester Bezirk. Untersuchung über den Familienstand der Partner zerrütteter Ehen, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 19 (1967).
- Lorenz, Jakob,** Katholische Eheprobleme in der Schweiz, in : Schweizerische Rundschau, Vol. 30 (1930).
- Lowie, Robert H.,** Toward Understanding Germany, Chicago 1954.
- Lupri, Eugen,** Industrialisierung und Strukturwandlungen in der Familie, in : Sociologia Ruralis, Vol. 5 (1965).
- , The German Family Today : A Study in Chicago Authority Patterns, Dissertation Wisconsin 1967.
- , Contemporary Authority Patterns in the West German Family : A Study in Cross-National Validation, Publikation Nr. 22 Agricultural Experiment Station, Kansas State University, hektogr.

- Lüschen, Günther, und René König, Jugend in der Familie, München 1965.
- Lutynski, Jan, A Preliminary Draft of the Study of Marriages in Poland, unpubl. Manuskript, University of Lodz 1959.
- MacGregor, Gordon, Warriors without Weapons, Chicago 1946.
- McGregor, Oliver R., Divorce in England. A Centenary Study, Melbourn-London-Toronto 1957.
- McIntyre, Jennie, The Structure Functional Approach to Family Study, in : F. Ivan Nye und Felix M. Berardo (ed.) 1966.
- McKinley, Donald Gilert, Social Class and Family Life, New York 1964.
- Mace, David, und Vera Mace, The Soviet Family, New York 1963.
- Madan, T. N., The Joint Family, in : John Mogey (ed.) 1963.
- Madge, John, The Origins of Scientific Sociology, London 1963.
- Makarius, Laura, Les origines de l'exogamie et du totémisme Paris 1961.
- Makarius, Laura und Raoul, Essai sur l'origine de l'exogamie et de la peur de l'inceste, in : Année Sociologique, Troisième série 1955, Paris 1956.
- Manco und Rambaud, Le rang de l'enfant dans la famille, in : Revue Française de psychoanalyse 1951.
- Marris, Peter, Widows and their Families, London 1958.
- Mayntz, Renate, Die moderne Familie, Stuttgart 1955.
- Mead, Margaret, Coming of Age in Samoa, New York 1928.
- , Growing Up in New Guinea, New York 1930.
- , Family, in : Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 5/6, 2, ed. New York 1937.

- , Sex and Temperament in Three Primitive Societies, 2, ed., New York 1950.
- , And Keep Your Powder Dry, New York 1943.
- , Separation and Marital Adjustment, in : Harper's Magazine, Vol. 190 (1945) ; also in : Judson T. Landis und Mary G. Landis (ed.) 1952.
- , The Contemporary American Family as an Anthropologist Sees It, in : American Journal of Sociology, Vol. 53 (1948).
- , Male and Female. A Study of the Sexes in a Changing World, New York 1949;
- Michel, Andrée, Famille, industrialisation, logement, Paris 1959.
- , Enquête sur la vie familiales des locataires des hôtels meublés de la Seine, in : Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 27 (1959).
- , Fonctions et structures de la famille, in : Cahiers Internationaux de Sociologie Vol. 29 (1960).
- , Les aspects sociologiques de la notion de famille dans la législation familiale française, in : Année Sociologique, Troisième série 1960 ,Paris 1961.
- , Bibliographie annotée : Famille, industrialisation, urbanisation, in : Current Sociology, Vol. 12 (1963/64).
- Michot, Albert, Les condritions d'existence des familles, in : Population, Vol. 3 (1948).
- Miller, Andreas, Die gewünschte Kinderzahl und die ideale Familiengrösse, in : Züricher Statistische Nachrichten, Vonl. 40 (1963).
- Miller, Daniel R., und Guy E. Swanson, The Changing American Parent, New York 1958.

Miner, Horace, St. Denis. A French-Canadian Parish, Chicago 1939.

Mitscherlich, Alexander, Der unsichtbare Var, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 7 (1955).

—, Auf dem Weg zur vaterlosen Gesellschaft, Ideen zur Sozialpsychologie, 2 Aufl., München 1968, zuerst 1963.

Mogey, John M., Family and Neighborhood, Oxford 1956.

—, A Century of Declining Paternal Authority, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957)).

—, (ed.), Family and Marriage, Leiden 1963.

Monahan, Thomas P., The Trend in Broken Homes Among Delinquent Children, in : Marriage and Family Living, Vol. 19 (1957).

— Family Fugitives, in : Marriage and Family Living, Vol. 20 (1958).

—, The Changing Nature and Instability of Remarriages, in : Eugenic Quarterly, Vol. 5. (1958).

—, Premarital Pregnancy in the United States, A Critical Review and Some New Findings, in : Eugenic Quarterly, Vol. 7 (1960).

Morgan, Edmund S., The Puritan Family, Boston 1944.

Morgan, James N., u.a., Income and Welfare in the United States, New York 1962.

Morgan, Lewis H., Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family, Washington 1871.

1891 New York, 1901

- Morgan, Winona L.**, *The Family Meets the Depression*, Minneapolis 1939.
- Morsa, Jean**, Notes sur la famille dans une localité du Frabant Wallon, in : **Nels Anderson** (ed.) Vol. 1, 1956.
- Mess, Joel J.**, und **Ruby Gingles**, The Relationship of Personality to the Incidence of Early Marriage, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 21 (1959).
- Moss, Leonard W.**, und **Stephan C.C. apannari**, A Sociological and Anthropological Investigation of an Italian Rural Community, in : *Transactions of the Fourth World Congress of Sociology*, London 1959.
- , Patterns of Kinship, Comparaggio and Community in a South Italian Village, in: *Anthropological Quarterly*, 1960.
- Mowrer, Ernest R.**, *Family Disorganisation. An Introduction to a Sociological Analysis*, Chicago 1939.
- Mukerjee, Ramakrishna**, On Classification of Family Structures, in: **T.N. Madan and Gopala Sarana** (ed.); *Indian Anthropology*, Bombay 1962.
- Murdock, George P.**, *Social Structure*, New York 1949.
- , Family Stability in Non-European Cultures, in : *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 272, (1950).
- Musgrave, John**, *The Family, Education and Society*, London 1966.
- Myrdal, Alva**, *Folk och Familj*, Stockholm 1941; engl.: *Nation and Family*, London und New York 1945.

- , and Viola Klein, *Women's Two Roles*, new rev. ed. London. 1968.
- Nährich, Walter, *Die Kriminalität des unehelich Geborenen*, Bonn 1951.
- Nahas, M. K., *Married Life in Irak*, in : Nels Anderson (ed.), Vol. 1, 1953.
- Nakane, Chie, *The Nayar, Family in a Dis-integrating Matrilineal System*, in : John Mogeey (ed.) 1963.
- Nave-Herz, Rosemarie, *Die Elternschule*, Neuwied 1964.
- , *Soziologische Aspekte der Frühehe*, in : *Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Bd. 19 (1967).
- Neidhardt, Friedhelm, *Die Familie in Deutschland*, Opladen 1966.
- Neugarten, Bernice L., and Karol K. Weinstein, *The Changing American Grandparent*, in : *Journal of Marriage and the Family*, Vol. 26 (1964).
- Nickel, Paulena, J. Dorsey and M. Rudolfson, *Management in Family*, New York 1959.
- Niemeyer, Annemarie, *Zur Struktur der Familie. Statistische Materialien*, Berlin 1931.
- Nieminen, A., *Premarital Pregnancy in Finland*, in : *Acta Sociologica* (1964).
- Nimkoff, Meyer F., *The Family*, Cambridge, Mass., 1936.
- , *Marriage and the Family*, 2. ed. Boston, Mass., 1947.
- , (ed.), *Comparative Family Systems*, Boston 1965.
- , *The American Family*, in : M. F. Nimkoff (ed.) 1965.
- Nye, F. Ivan, *Child Adjustment in Broken and in Unhappy*

- Unbroken Homes, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 19 (1957).
- , and Felix M. Berardo (ed.), *Conceptual Frameworks in Family Analysis*, New York and London 1966.
- Oeter, Ferdinand (ed.) *Familie und Gesellschaft*, Tübingen 1966.
- Ogburn, William F., und Clark Tibbitts, *Social Trends in the Family*, in : L. Hoover (ed.), *Recent Social Trends in the United States*, Vol. 2, New York 1937.
- , and Meyer F. Nimkoff, *Technology and the Changing Family*, Cambridge, Mass., 1955.
- Oppen, Dieter von, *Familien in ihrer Umwelt*, Köln und Opladen 1957.
- Orenstein, Henry, *The Recent History of the Extended Family in India*, in : *Social Problems*, Vol. 8 (1961).
- Parsons, Talcott, *The Kinship System of the Contemporary United States*, in : T. Parsons, *Essays in Sociological Theory*, Glencoe, Ill., 1954.
- , *The Incest Taboo in Relation to Social Structure and Sociology*, Vol. 5 (1954).
- , and Robert F. Bales, *Family, Socialization and Interaction Process*, Glencoe, Ill., 1955.
- , and Renée C. Fox, *Illness, Therapy, and the Modern Urban American Family*, in : *Journal of Social Issues*, Vol. 8 (1952).
- Petot, Pierre, *La famille en France sous l'Ancien régime* in : ONRS (Hrsg.), *Sociologie comparée de la famille contemporaine*, Paris 1955.
- Pfeil, Elisabeth, *Die Familie im Gefüge der Grobstadt*, Hamburg 1965.

- Phillips, Arthur (ed.)**, Survey of African Marriage and Family Life, London 1953.
- Pilon, Edmond**, La vie de famille au XVIIIe siècle, Paris 1941.
- Pineo, Peter C.**, Disenchantment in the Later Years of Marriage, in : Marriage and Family Living, Vol. 23 (1961).
- Pipping, Knut, Rudolf Abshagen und Anne-Eva Brauneck**, Gespräche mit der deutschen Jugend, Helsinki 1954.
- Pitts, Jesse R.**, The Bourgeois Family and French Economic Retardation, Dissertation, Harvard University 1958.
- , Continuities and Changes in Bourgeois France, in : S. Hoffman u. a. (ed.), In Search of France, Cambridge, Mass., 1963.
- , The Structural Functional Approach, in : Harold T. Christensen (ed.), 1964.
- Ponsioen, Johannes A.**, Changing Family Life in the Netherlands, Den Haag 1957.
- Pringent, Robert (Hrsg.)**, Renouveau des idées sur la famille, Paris 1954.
- Prokopowicz, S.N.**, Rußlands Volkswirtschaft unter den Sowjets, Zürich 1944.
- Quarantelli, Enrico, L.**, A Note on the Family in Disasters, in : Marriage and Family Living, Vol. 22 (1960).
- Queen, Stuart A., und J.B. Adams**, The Family in Various Cultures, Philadelphia 1952.
- Racine, Aimée, Colette Somerhausen, Christian Debuyst, Gilberte Lejour, Gaston Renard and Leo de Bray**, La déchéance de la puissance paternelle en Belgique. Essai d'analyse sociologique, Brüssel 1960.

- Radcliffe-Brown, Alfred R., and Daryll Forde (ed.),** *African Systems of Kinship and Marriage*, London 1950.
- Rees, Alwyn D.,** *Life in a Welsh Countryside*, Cardiff 1950.
- Rice, Ann Smith,** *An Economic Framework for Viewing the Family*, in : F. Ivan Nye und Felix M. Berardo (ed.) 1966.
- Riehl, Wilhelm Heinrich,** *Die Familie*, in : *Die Naturgeschichte des Volkes als Grundlage einer deutschen Social-Politik*, Bd. 3, Stuttgart 1855.
- Riesman, David, und Howard Roseborough,** *Careers and Consumer Behavior*, in : Lincoln H. Clark (ed.), *Consumer Behavior*, New York 1955.
- Rijksen, P.,** *The Incomplete Family*, in : Nels Anderson (ed.) Bd. 2, 1957.
- Robb, J.H.,** *Experiences with Ordinary Families*, in : *British Journal of Medical Psychology*, Vol. 26 (1953).
- Robins, Lee N., und Miroda Tomanee,** *Closeness to Blood Relatives Outside the Immediate Family*, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 24 (1962).
- Rodgers, Roy H.,** *Toward a Theory of Family Development*, in : *Journal of Marriage and Family*, Vol. 26 (1964).
- Rodman, Hyman,** *Marriage, Family and Society*, New York 1965.
- , *Talcott Parsons' View of the Changing American Family*, in : H. Rodman 1965.
- , *Mate Selection : Incest Taboos, Homogamy, and Mixed Marriages*, in : H. Rodman 1965.
- Rodnick, David,** *Post-War Germans : An Anthropologist's Account*, New Haven 1948.
- Rogers, E. M.,** *The Effects of Campus Marriages on Participation in College Life*, in : *College and University*, Vol. 34 (1958).

- , and H. Sebald, A Distinction Between Familism, Family Integration and Kinship Orientation, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).
- Ronge, Anna, Die Umwelt der Nachkriegskinder, München 1967.
- , and H. Sebald, A distinction Between Familism, Family Integration and Kinship Orientation, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).
- Ronge, Anna, Die Umwelt der Nachkriegskinder, München 1967.
- Rosenmayr, Leopold, Die Wiener Familie der Gegenwart, in : Nels Anderson Vol. 3, 1958.
- , Selected Problems of the Family in Urban and Rural Austria, in : International Journal of Comparative Sociology, Vol. 1 (1960).
- , and Eva Köckeis, A Method to Assess Living Arrangements and Housing Problems of the Aged, Bericht für International Social Science Reserch Seminar in Gerontology, Markaryd (Sweden) 1963.
- , Chancen der Ehekultur heute, in : Krise der Ehe ? München 1966.
- Ross, Aileen D., The Hindu Family in Its Urban Settings, Toronto 1961.
- Rossi, Peter H., Why Families Move, Glencoe, Ill., 1955.
- Rowe, George P., The Developmental Conceptual Framework to the Study of the Family, in : F. Ivan Nyè und Felix M. Berardo 1966.
- , Improvements in the Construction and Analysis of Family Life Cycle Categories, Kalamozoo, Mich., 1962.
- Saal, Causes of the Delay in Western European Family Research

- and Some Notes of the Investigation of the Dutch Rural Family, in : Nels Anderson Vol. 1 1956.
- Saller, Karl, Sexualität und Sitte in der vor-industrialen Zeit, in: Ferdinand Oeter (Hrsg.) 1966.
- Salomon, Alice, und Marie Baum (Hrsg.), Das Familienleben in der Gegenwart, Berlin 1930.
- Schadendorf, Barbara, Uneheliche Kinder, München 1964.
- Schaffner, Bertram, Fatherland. A Study of Authoritarianism in the German Family, New York 1948.
- Schelsky, Helmut, Die gegenwärtige Problemlage der Familiensoziologie, in : K.G. Specht (Hrsg.), Soziologische Forschung in unserer Zeit, Köln 1951.
- , Die Flüchtlingsfamilie, in : Kölner Zeitschrift für Sozialpsychologie, Vol. 3 (1951).
- , Wandlungen der deutschen Familie in der Gegenwart, 5. Aufl., Stuttgart 1967, zuerst 1953.
- Scheuch, Erwin K., Family Cohesion in Leisure Time, in : UNESCO-Institute for Education, Evolution of the Forms and Needs of Leisure, Hamburg 1962.
- , Mißverständnisse über die Ehe, in : Krise der Ehe ?, München 1966.
- Schlesinger, Benjamin, The Multi-Problem Family, A Review and Annotated Bibliography, Toronto, Ont., 1963.
- Schlesinger, Rudolf, Changing Attitudes in Soviet Russia : The Family, London 1949.
- Schumucker, Helga, Die ökonomische Lage der Familie in der Bundesrepublik Deutschland, Stuttgart 1961.

—, Das Kind als Kostenfaktor, in : **Ferdinand Oeter** (Hrsg.)
1966.

Schneider, David M., und **George C. Homans**, Kinship Terminology and the American Kinship System, in : **American Anthropologist**, Vol. 57 (1955).

Schottländer,, Felix, Die Mutter als Schicksal, Stuttgart 1949.

Schücking, Levin L., Die puritanische Familie in literatur-soziologischer Sicht, 2. Aufl., Bern und München 1964.

Sears, Robert R., Survey of Objective Studies of Psychoanalytic Concepts, in : **Social Science Research Bulletin**, Vol. 51 (1943).

—, The Ordinal Position in the Family as a Psychological Variable, in : **American Sociological Review**, Vol. 15 (1950).

—, **Eleanore E. Maccoby** und **Harry Levin**, Patterns of Child Rearing, New York 1957.

Shanas, Ethel, Family Relationships of Older People, New York 1961.

—, and **Gordon F. Streib** (Hrsg.), Social Structure and Family, Englewood Cliffs, N.J., 1965.

Sharp, H., und **M. Axelrod** Mutual Aid among Relatives in Urban Populations, in : **Ronald Freedman**, Principles of Sociology, New York 1956.

Shaw, L.A., Impressions of Family Life in a London Suburb, in : **The Sociological Review**, N.S., Vol. 2 (1954):

Sicard, Emile, La Zadruga sud-slave, Paris 1943.

—, Etudes de sociologie et de droit slaves, Paris 1949.

- , De la communauté domestique dite de «Zadruga» à la co-opérative kolchosienne, in : *Revue d'économie politique*, Vol. 63 (1953).
- Simpson, George, Empiricism and Psychoanalysis in the Sociology of the Family, in : *Marriage and Family Living*, Vol. 19 (1957).
- , *People in Families*, New York 1960.
- Sirjamaki, John, Cultural Configurations in the American Family, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 53 (1948).
- , *The American Family in the Twentieth Century*, Cambridge, Mass., 1953.
- , The Institutional Approach, in : H. Christensen 1964.
- Sjoberg, Gideon, *The Preindustrial City. Past and Present*, Glencoe, Ill., 1960.
- Slater, Philip Eliot, Parental Role Differentiation, in : *American Journal of Sociology*, Vol. 67 (1961).
- , and Moya Woodside, *Patterns of Marriage*, London 1951.
- Smelser, Neil, *Social Change in the Industrial Revolution*, Chicago 1959.
- Smith, William, The Stepchild, in : *American Sociological Review*, Vol. 10 (1945).
- , The stepmother in : *Sociology and social Research*, Vol. 33 (1949).
- , *The Stepchild*, Chicago 1953.
- Spiro, Melford E., Is the Family Universal ? — The Israeli Case, in : *American Anthropologist*, Vol. 56 (1954).
- Stampfli, Lucie, *Die unvollständige Familie*, Zürich 1951.

- Stanojeic, Ilina, Facteurs fondamentaux agissant sur le changement des rapport familiaux en Yougoslavie, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 3, London 1957.
- Stehower, Jan, Relations between Generations and the Three-Generation Household in Denmark, in : E. Shanas and G. F. Streib 1965.
- Stoetzel, Jean, Les Changements dans les fonctions familiales, in : R. Pringent 1953.
- , Les attitudes et la conjoncture démographique : la dimension idéale de la famille, in : Proceedings of the World Population Conference 1954, New York 1955.
- , Without the Chrysanthemum and the Sword, Attitudes of Youth in Post-War Japan, London 1955.
- Stolz, Lois, Effects of Maternal Employment on Children. Evidence from Research, in : Child Development, Vol. 31 (1960).
- Storbeck, Dietrich, Die Familienpolitik der SED und die Familienwirklichkeit in der DDR, in : P. Ch. Lütz (Hrsg.), Studien und Materialien zur Soziologie der DDR, Sonderheft 8 der Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Köln und Opladen 1964.
- Stryker, Sheldon, The International and Situational Approaches, in : Harold T. Christensen 1964. ö
- Sullivan, Harry S., Interpersonal Theory of Psychiatry, New York 1953.
- Sussman, Marvin B., The Help Pattern in the Middle-Class Family, in : American Sociological Review, Vol. 18 (1953).

- , Parental Participation in Mate Selection and its Effect upon Family Continuity, in : Social Forces, Vol. 32 (1953).
- , Family Continuity : Selective Factors which Affect Relationship between Families at Generation Levels, in : Marriage and Family Living, Vol. 16 (1954).
- , The Isolated Nuclear Family : Fact or Fiction ?, in : Social Problems, Vol. 6 (1959).
- , Relationships of Adult Children with Their Parents in the United States, in : E. Shanas und G.F. Streib 1965.
- , and Clyde R. White, Hough : A Study of Social Life and Change, Cleveland, Ohio, 1959.
- Sussman, Marvin B., and Lee G. Burchinal, Parental Aid to Married Children : Implications for Family Functioning, in : Marriage and Family Living, Vol. 24 (1962).
- , Kin Family Network : Unheralded Structure in Current Conceptualization of Family Functioning, in : Marriage and Family iving, Vol. 24 (1962).
- Sussman, Marvin B., and Sherwood B. Slater, Re-Appraisal of Urban Kin Networks : Empirical Evidence, Vortrag bei der American Sociological Association, Los Angeles 1963.
- Sutter, Jean, Evolution de la distance séparant le domicile des futurs époux, in : Population, Vol. 13 (1958).
- , and L. Tabah, Fréquence et répartition des mariages consanguins en France, in : Popuàtion, Vol. 3 (1948).
- Svalastoga, Kaare, The Family in the Mobility Process, in : Nels Anderson Vol. 3, 1958.
- Tabah, Frédéric, Niveau de vie des familles suivant le nombre d'enfants, in : Population, Vol. 6 (1951).

- Talmon-Garber, Yonina**, The Family in Collective Settlements, in : Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. 4 London 1956.
- , Social Structure and Family Size, in : Human Relations, Vol. 12 (1959).
- , Social Change and Family Structure, in : International Social Science Journal, Vol. 14 (1962).
- Thomas, William I.**, The Unadjusted Girl, Boston 1923.
- , and **Florian Znaniecki**, The Polish Peasants in Europe and America, 5 Vols. New York 1918/20 ; neue ed. in Vol. 2 New York 1958.
- Thompson, Laura**, and **Alice Joseph**, The Hopi Way, Chicago 1944.
- Thurnwald, Hilde**, Gegenwartsprobleme Berliner Familien. Eine Untersuchung an 498 Familien, Berlin 1948.
- Thurnwald, Richard**, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft und Bündnisse, Berlin 1932.
- Tiller, Per Olav**, Parental Role Decision and the Child's Personality Development, in : **Edmund Dahlström** 1967.
- Tillion, Germaine**, Le Harem et les cousins, Paris 1966.
- Toman, Walter**, Family Constellation as a Basic Personality Determinant, in : Journal of Individual Psychology, Vol. 15 (1959).
- , Family Constellation, New York, 1961.
- Tönnies, Ferdinand**, Uneheliche und verwaiste Verbrechen, Leipzig 1930.

- Townsend, Peter**, *The Family Life of Old People. An Enquiry in East London*, London 1957.
- Trimbos, C. J.**, Enige gedachten over verlovings en sexualiteit, in: *Dux*, Vol. 26 (1959).
- Truxal, Andrew G.**, and **Francis E. Merrill**, *Marriage and the Family in American Culture*, Englewood Cliffs, N.J., 1953.
- Underhill, Ruth M.**, *The Papaggo Family*, in **Meyer F. Nimkoff** 1965.
- , and **Norman W. Bell**, *The Emotionally Disturbed Child as the Family Scapegoat*, in : **Norman W. Bell und Ezra F. Vogel** 1960.
- Waller, Willard**, *The Family. A Dynamic Interpretation*, New York 1938.
- , and **Reuben Hill**, *The Family. A Dynamic Interpretation*,
- Walter, Emil J.**, Kritik einiger familiensoziologischer Begriffe im Lichte der politischen Arithmetik, in : *Schweizerische Zeitschrift für Volkswirtschaft und Statistik*, Bd. 27 (1961)
- Warner, William**, *A Black Civilization. A Social Study of an Australian Tribe*, rev. ed, New York 1958.
- , Vorwort zu : **Conrad M. Arensberg und Solon T. Kimball**, *Family and Community in Ireland*, Cambridge, Mass., 1940.
- , and **Paul S. Lunt**, *The Social Life of a Modern Community*, New Haven 1941.
- Weber, Marianne**, *Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung* Tübingen 1907.
- Westermarck, Edward**, *The History of Human Marriage*, 5 ed. 3 Vol. London 1921.

—, *The Future of Marriage in Western Civilisation*, London 1936.

Westoff, Charles, Robert G. Potter, Jr. and Philip C. Sagi, *The Third Child. A study in the Prediction of Fertility*, Princeton, N.J., 1963.

Whelpton, Pascal K., und Clyde V. Kiser, *Social and Psychological Factors Affecting Fertility*, 5. Vol., New York 1946—1958.

Whiting, Beatrice B. (ed.), *Six Cultures. Studies of Child Rearing*, New York and London 1963.

Whiting, John, *Becoming a Kwoma*, New Haven 1941.

—, and Irvin L. Child, *Childtraining and Personality*, New Haven 1953.

Wikman, K. Robert V., *Die Einleitung der Ehe*, Abo 1937.

Willems, Emilio, *Neuere Tendenzen sozial-anthropologischer Forschung*, in : Karl G. Specht (Hrsg.), *Soziologische Forschung in unserer Zeit*, Köln 1951.

—, *The Structure of the Brazilian Family*, in : *Social Forces*, Vol. 31 (1953).

—, *On Portuguese Family Structure*, in : John Moey 1963.

Williams, Robin M., Jr., *American Society. A Sociological Interpretation*, 2. ed., New York 1965.

Williams, W. M., *Kinship and Farming in West Cumberland*, in : *Man*, Vol. 25 (1956).

Willmott, Peter, and Michael Young, *Family and Class in a London Suburb*, London 1960.

Winch, Robert F., *The Modern Family*, New York 1952, 2. ed. 1963.

—, *Mate Selection. A Study of Complementary Needs*, New York 1958.

—, *Identification and its Familial Determinants*, Indianapolis 1962.

—, and Robert McGinnis (eds.), *Marriage and the Family*, New York 1953.

—, and Herbert R. Barringer (eds.), *Selected Studies in Marriage and the Family*, New York 1962.

Wolf, Ernst, Gerhard Lüke und Herbert Hax, *Scheidung und Scheidungsrecht*, Tübingen 1959.

Wolfenstein, Martha, *Trends in Infant Care*, in : *American Journal of Orthopsychiatry*, Vol. 23 (1953).

Woodside, Moya, *Selective Mating, Courtship and Mating in an Urban Community*, in : *Eugenics Review*, Vol. 33 (1946).

Wurzbacher, Gerhard, *Leitbilder gegenwärtigen deutschen Familienlebens*, 3. ed. Stuttgart 1958.

—, (Hrsg.), *Der Mensch als soziales und personales Wesen*, Stuttgart 1963.

Wynn, Margaret, *Trends in Infant Care*, in : *American Journal of Orthopsychiatry*, Vol. 23 (1953).

Wynne, Lyman Co., Irving M. Ryckoff, Juliana Day and Stanley I. Hirsch, *Pseudo-Mutuality in the Family Relations of Schizophrenics*, in : Norman W. Bell und Ezra F. Vogel 1960.

Yang, Ching-Kun, *The Chinese Family in the Communist Revolution*, Cambridge, Mass., 1959

Young, L., Out of Wedlock. A Study of the Problems of the Unmarried Mother and Her Child, New York — Toronto — London 1954.

Young, Micheal, Distribution of Income within the Family, in : British Journal of Sociology, Vol. 3 (1952).

—, The Role of the Extended Family in a Disaster, in : Human Relations, Vol. 7 (1954).

—, and **Peter Willmott,** Family and Kinship in East London, London 1957.

—, and **H. Geertz,** Old Age in London and San Francisco, Some Families Compared, in : British Journal of Sociology, Vol. 12 (1961).

Zelditch, Jr., Morris, Role Differentiation in the Nuclear Family: A Comparative Study, in : **T. Parsons** 1955. 1

—, Family, Marriage, and Kinship, in : **Roert E. L. Faris** (ed.) Handbook of Modern Sociology, Chicago 1964.

—, Cross-Cultural Analyses of the Family Structure, in : **Harold T. Christensen** (ed.) 1964.

Zimmermann, Carle C., The Family of Tomorrow, New York 1949.

—, Family and Civilization, New York 1947.

—, and **Lucius F. Cervantes,** Marriage and the Family, Chicago 1956.

—, Successfull Amerian Families, New York 1960.

Ziskofen, Gerda, Frühehen in Köln, Sozialund Jugendverwaltung der Stadt Köln, Oktober 1965.

Zweig, Ferdynand, Laour, Life and Poverty, London 1949.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري
وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد علي محمد
والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة
الخامسة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثاني :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيهاشيف ترجمة الدكاترة محمود
عودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد
الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٨

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي : تأليف الدكتور محمود عودة ،
دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد في علم الاجتماع : تأليف بوثومور ترجمة الدكاترة محمد
محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد
والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،
١٩٧٨ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : تأليف الدكتور محمد علي محمد .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ترجمة وتقديم الدكتورة محمد
الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد
على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨

الكتاب السابع :

الطبقات في المجتمع الحديث : تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد
الحسينى ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
الطبعة الثانية، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة في علم الاجتماع : للدكتورين علياء شكرى ومحمد
على محمد ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب العاشر :

دراسات في التنمية الاجتماعية : تأليف الدكتورة السيد الحسينى
ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ،
دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ترجمة
الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

دراسات في التغير الاجتماعى : للدكاترة محمد على محمد والسيد

الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ،
القاهرة ، ١٩٧٣

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
القاهرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

الكتاب الرابع عشر :

دراسات في علم الاجتماع السرى والحضرى : للدكتور محمد
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد
والسيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع : تأليف اليكس انكز ترجمة وتقديم الدكتور
محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى
ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،
١٩٧٨ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة في علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
القاهرة ، ١٩٧٥ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة
الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٨ .

الكتاب الثامن عشر :

النظية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد محمد

الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،
١٩٧٧ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الدكتور محمد
الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور . الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) : تأليف
الدكتور محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض بلامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ، دراسات
ميدانية ثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية :
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب
للتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء
شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون :

الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،

دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة في علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،

دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام في الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار

الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدواة : تأليف الدكتور محمود عودة ، القاهرة ، دار

الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

رقم الايداع ٧٦/٢٦٤١

الترقيم السولى ١ - ٦٩٥ - ٢٤٧ - ١٧٧

مطبعة التضامن

٢٢ شارع سامى ميدان لاطو على

تليفون : ٣٠٥٥٦



Bibliotheca Alexandrina



0686047

١٠٧٤٤٢ / ٠١